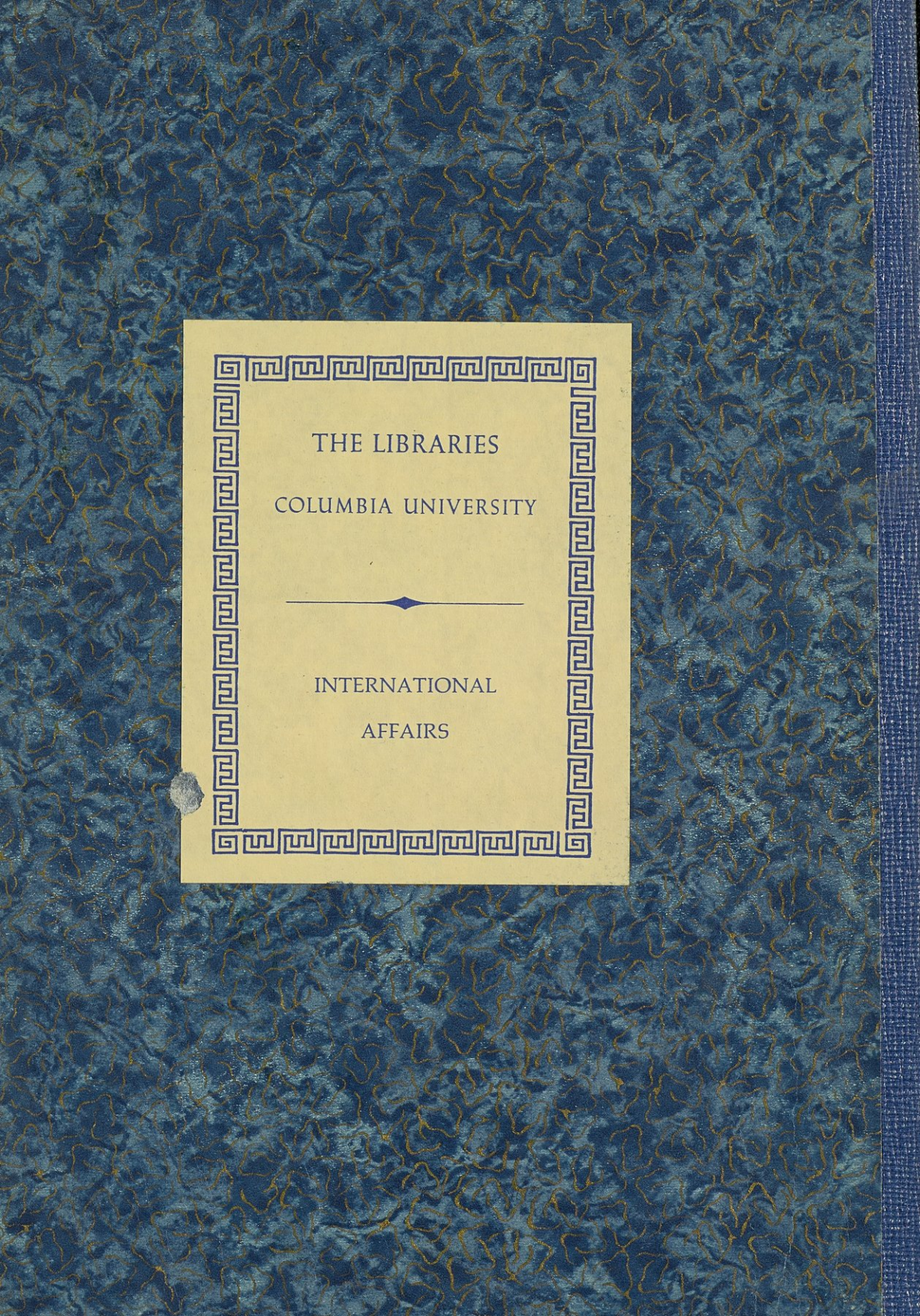
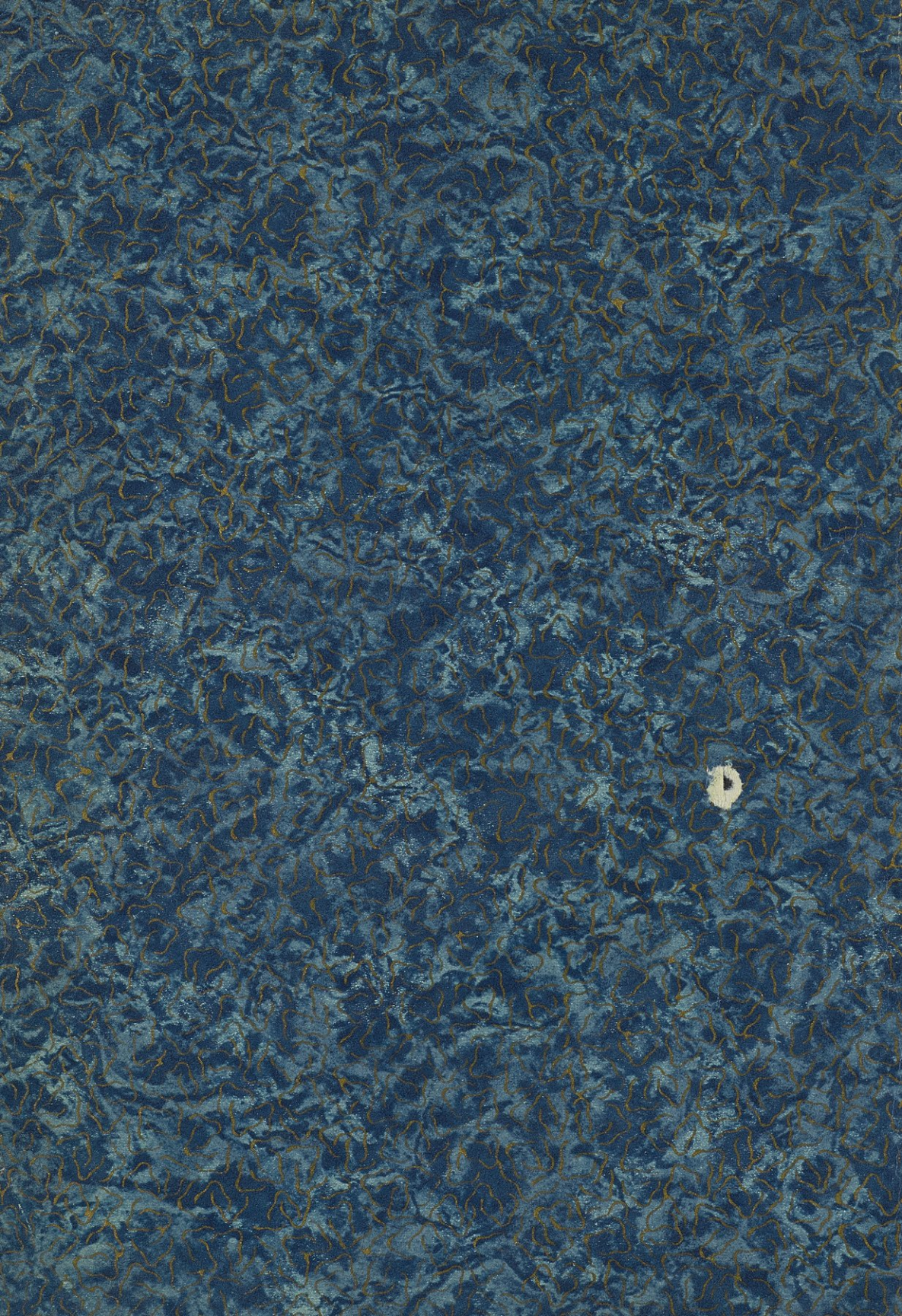






THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

INTERNATIONAL
AFFAIRS



Jurnal Eddin M. Said

Iqtisadiyat- Musr
(OP & Science)

£31/- ✓
(H)

TH 1332

اقتصاديات مصر

تأليف

دكتور جمال الدين محمد سعيد

B. Com (Econ) Hons.; M. Com; Ph. D. ;

A. S. M. A.; F. E. S; F. S. S.

بكالوريوس مع مرتبة العرف في العلوم الاقتصادية والمالية

ماجستير في التجارة (إحصاء)

دكتوراه في فلسفة الاقتصاديات جامعة برمنجهام

درجة الزمالة بالجمعية الملكية للإدارة وفن البيع بلندن

زميل بالجمعية الاقتصادية الملكية بلندن

زميل بالجمعية الإحصائية الملكية بلندن

١٣٧٠ هـ — ١٩٥٠ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا - القاهرة

Int. Affairs

HC

585

,53

585

585

CH

كلمة المؤلف

تحليل واقعي لسياستنا الإنتاجية وأثرها على اقتصادنا القومي والدولى قد تكون خير بديل لعنوان هذا الكتاب الذى دفعنى إلى تأليفه عدم وجود مؤلفات فى هذه الناحية وفى اعتقادى أنه لا يوجد مؤلف واحد عالج هذا الموضوع بالدقة المطلوبة موضعاً آثاره على مركزنا الاقتصادى على الرغم من حاجتنا الملحة الشديدة إلى التأليف فى هذه الناحية وقد حاولت فى هذا المجهود المتواضع سد هذا الفراغ وأن أشبع لحد ما الرغبة العلمية المتزايدة للبحث العلمى المنتج وإزالة الآراء الخاطئة العالقة بالأذهان التى يروجها الإقتصاديون الهواة .

إن أهمية هذا الموضوع لاقتصادنا القومى لا يمكننا أن نزيدها تأكيذاً ويصادف صدور هذا المؤلف أهمية متزايدة الآن إذ نرى شعوب العالم على اختلاف ألوانها ترسم سياساتها الإنتاجية لتبنى اقتصادياتها المتصدعة بعد الحرب وفى مصر بوجه خاص حيث قامت وزارة الاقتصاد الوطنى تسعى لدراسة الاقتصاد المصرى لتخطط لمصر سياسة اقتصادية من شأنها أن تزيد دافعية الشعب المصرى الذى طالما رضى تحت أرساف العبودية الاقتصادية وقد جندت الوزارة لهذا الغرض الكثير من أساتذة الجامعات الأكفاء وكنت أتوقع أن نرى ثورة وثروة علمية تتمثل فى بحوث فى غاية الأهمية فى جميع مرافق الاقتصاد المصرى ولكن ها قد مضى على بدء الوزارة لعملها ما يقرب العام وجهودها ما زالت متواضعة حيث بدأت بل لقد هجرها أساتذة الجامعات بعد أن أخذوا على عاتقهم النهوض بها فانفضوا عنها وقد يكون لهم عذرهم فالوزارة قد تقيدت بالأوضاع المالية وحالت هذه دون اغداق العطاء لتوفير سبل العيش المادية اللازمة لصرف هذا الفريق للانتاج العلمى

المفيد ولا شك أنها خسارة كبيرة وكان الواجب يقضى ألا تضن الوزارة بمال أو تنقيد بأوضاع بالنسبة لهذا الفريق من الخبراء فالدول المتقدمة في الحضارة كإنجلترا وأمريكا لا تضن بالمال على طائفة علماء الاقتصاد بل إنها لتغريهم بالمرتبات الضخمة حتى يساهموا في رسم سياستها الاقتصادية .

ودراساتنا الحالية إنما تقوم على التحليل العلمى والكمى مدعمة بالحقائق والاحصاءات ويختلف هذا الكتاب عن غيره لأنه ليس مجرد عرض للنظريات الاقتصادية المتنوعة بل هو الأول من نوعه فقد عبأنا في هذا البحث جميع الإحصاءات المتوافرة سواء في الزراعة أم في الصناعة كما أننى أقر أن ندرة الإحصاءات في بعض النواحي حالت دون استكمال بعض البحوث وحدث من مجالها .

والكتاب لم يكتب من وجهة النظر المصرية البحتة حيث أن مقترحاته يمكن استخدامها بنفع كبير للدول الأخرى التي تواجهها مشاكل تشبه المشاكل المصرية كالمند والأرجنتين والبرازيل وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية وكذلك في البلاد الزراعية المتأخرة اقتصاديا والتي تعتمد في اقتصادها القومى على محصول أو أكثر يتوقف سعره على الطلب العالمى أو أى دولة صناعية لم تبلغ بعد مرحلة كبيرة في التصنيع .

وفي الجزء الأول يحاول المؤلف أن يعالج في دراسته انتقادية تطور النظم الإنتاجية في مصر الحديثة موضعاً النقطة البارزة في الاقتصاد المصرى وهى اتباع سياسية التخصص في إنتاج أجود أنواع القطن .

وفي الحقيقة أصبح القطن عصب الاقتصاد المصرى ، ويقودونا الجزء الأول إلى مناقشة السياسة القطنية في مصر وفي هذا الجزء فعالج السياسات الإنتاجية المختلفة للقطن من سياسة تحديد الإنتاج إلى سياسة التدخل لرفع الأسعار إلى فتح

الإعتمادات وتمويل المحصول عن طريق القروض والاتفاقات الثنائية مع دراسة لمرونة الطلب على القطن المصرى ودراسة منافسة الأفطان الخارجية والألياف الصناعية لهذا المحصول ثم تضع سياسة انتاجية مثلى القصد منها تحقيق الكفاية القصوى وذلك بحفض تكاليف الإنتاج والتسويق وهنا يورد المؤلف لأول مرة دراسة منظمة مبنية على تحليل التكاليف إلى عناصرها المختلفة ونحتم هذا الجزء بدراسة أثر السياسة القطنية على تجارة مصر الدولية .

أما الجزء الثالث فيعالج سياسة أخرى هى سياسة تنويع الإنتاج والتي قامت عقب سنة ١٩٣٠ وهنا نورد دراسة للدوافع العلمية التي أدت إلى سياسة تنويع الإنتاج وكيف أن الحكومة المصرية وجهت اهتمامها إلى إيجاد فروع من الإنتاج الزراعى إلى جانب القطن خصوصاً الحبوب موضحين كيف أن السياسات الحكومية لاحتلال حاصلات أخرى محل القطن كانت عشوائية لا تستند إلى دراسة وبحث مستفيض وكيف أنها أساءت إلى الاقتصاد القومى المصرى ثم نقترح على أساس دراسة تحليلية لأربحية الحاصلات المصرية نوع الحاصلات التي يمكن ادخالها إلى جانب القطن كفروع من فروع النشاط الزراعى غير المنافسة للقطن .

وفي القسم الرابع نعالج السياسة الصناعية والتصنيع فى مصر كأحد أجزاء تنويع الإنتاج ونعرض فى علاجنا لمسائل ثلاث هامة .

١ — دراسة نظرية لمشاكل التصنيع فى البلاد المتأخرة اقتصاديا .

٢ — دراسة وافية للكفاية النسبية للصناعات المصرية تقوم على تحليل التكاليف الصناعية إلى عناصرها المختلفة من المواد الخام والأجور الصناعية ونفقة الوقود ونفقات الصيانة والاستهلاك إلى غير ذلك من المصروفات الصناعية الأخرى

٣ — يحاول المؤلف الإجابة على سؤال هام طالما حاول الاقتصاديون الإجابة

عنه وهو هل ينتظر للصناعة المصرية - مع بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه - أن تقف في وجه المنافسة الأجنبية في ظل اقتصاد عالمي حر دون حاجة إلى أى نوع من أنواع الحماية وإذا كان الجواب بالنفي فهل يرجى لهذه الصناعات أن تقف يوما من الأيام في وجه تيار المنافسة الأجنبية الجارف وعلى أى أساس مناقشين هنا سياسة الحماية الجمركية التي يعتقد مبادئها الكثير من رجال الاقتصاد في مصر . وفي الجزء الأخير يضع المؤلف مقترحاته لعلاج المشاكل المتقدمة ذكرها راسما السياسة الإنتاجية المثلى لمصر وتقوم هذه السياسة على الكفاية العلمية .

ومن وجهة نظر المؤلف ونتيجة للدراسة السابقة يتضح بجلاء أن السياسة الإنتاجية المثلى التي تعود على مصر بأكبر نفع وأقل تضحية إنما تقوم على درجة كبيرة من التخصص في الإنتاج الزراعي والقطن بصفة خاصة فستستمر الزراعة النشاط السائد والأهم في خلال العشرين سنة القادمة وليس معنى هذا أننا أهملنا قيام مصر الصناعية بل على العكس إننا نؤيد قيام التصنيع في مصر بخطوات سريعة واسعة ولكنها يجب أن تقوم على أساس ملائمة الصناعات لظروف مصر كما يجب أن تتمتع بالكفاية الاقتصادية كشرط أساسى لقيامها .

وبالرغم من صعوبة التنبؤ عما سيتمخض عنه المستقبل القريب في مصر إلا أننا نجزم بأن عدم تحقيق برامج الإصلاح معناه أن النظام الإقتصادي في مصر في خطر وليس من الإزعاج أن يؤدي الفشل في تطبيق هذه السياسة إلى تفشى نظم اقتصادية غير مرغوبة .

أن المؤلف لا يدعى حد الكمال ولكنه يعترف بقصور الكتاب عن معالجة كافة المشاكل لأنها متعددة ولا يمكن معالجتها في كتاب أو عدة كتب ولكن المقصود هنا هو إثارة زملاء من الاقتصاديين لمتابعة البحث والإدلاء بأرائهم بما

ينير السبيل لخير مصر وإذا ما كان الكتاب هادما في نزعته لحد ما فمن الواضح أنه بمثابة تطهير الأرض من الأعشاب الضارة قبل البدء بزراعة المحصول الجديد وإذا ما كان انتقادي لادعائي بعض الأحيان فإنني أرجو ألا يؤخذ هذا النقد من وجهة شخصية إذ أنه لم يقصد به هذا اطلاقا .

بقيت كلمة شكر أخيرة أو جهها إلى كل من ساعدوني أو قدموا إلى التسهيلات اللازمة حتى أمكن خروج هذا الكتاب إلى حيز الوجود وأخص بالذكر منهم الأستاذ الكبير شفيق بك حسن عميد كلية التجارة بجامعة فاروق إذ عهد إلى بتدريس هذا الموضوع لطلبة البكالوريوس فأتاح لي فرصة الكتابة فيه وزودني بنصائح الغالية كما أشكر تشجيع أستاذي الكبير الأستاذ وهيب بك مسيحه أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة فؤاد والذي كانت لأرائه وتوجيهاته أثر كبير في تكويني العلمي وكما أشكر زميلي الأستاذ الدكتور علي الجريقل بك والأستاذ الدكتور مظلوم حمدي بك على تشجيعهما إياي كما أشكر صاحب العزة منصور مشالي بك مدير عام مصلحة الإحصاء والتعداد على توفير السبل لي لاستقاء البيانات اللازمة والتي كانت عماد هذا البحث ومن رجال مصلحة الإحصاء وأخص بالذكر حضرة نوفل أفندي وعزمي أفندي بقسم إحصاءات الإنتاج والأستاذ توفيق بك أحمد مدير الاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة ومدير مكتبه الأستاذ أحمد راشد كما لا يفوتني أن أثني على رجال الصناعة في مصر الذين أبدوا كل استعداد لتسهيل مهمتي ولكن لا يفوتني في هذا المجال إلا أن أنوه بأن الكثيرين من رجال الأعمال في مصر ما زالوا ينظرون إلى الباحثين الاقتصاديين نظرة الريبة وهم يتحفظون كثيرا ويمسكون عن إعطاء البيانات وأملنا كبير بعد أن يطلعوا على هذا المؤلف أن يفهموا الغرض من البحث العلمي فلا يضمنوا عليه بالمعلومات .

كما أشكر أخى حضرة أحمد وفائى الدين سعيد الطالب بىكالوريوس التجارة
شعبه المحاسبة جامعة فؤاد الأول لمساعدتى فى جمع وتحليل بعض البيانات .
وأشكر حضرتى الأستاذ محمد كمال الدين سعيد بكالوريوس التجارة .
وحضرة الأستاذ محمد أفندى أحمد سعيد على مراجعتهمما للبروفات .
كما أشكر زوجتى على قيامها بمراجعة الكثير من العمليات الحسابية .
كما أشكر الكثيرين ممن ساعدنى وغاب عن ذاكرتى أسماؤهم .

دكتور

جمال الدين محمد سعيد

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة — جامعة فاروق الأول

الاهـداء

أهدى كتابي الأول

إلى أبي وأمي

الفهرس

صفحة

الموضوع

الباب الأول

طبيعة ومدى المشاكل

- | | |
|----|--|
| ٩ | المبحث الأول : عرض سريع للسياسات الاقتصادية في مصر الحديثة |
| ١٠ | المبحث الثاني : سياسة محمد علي الاقتصادية |
| ١٨ | المبحث الثالث : نحو الحرية الاقتصادية |
| ٢٠ | المبحث الرابع : عصر التخصص وحرية التجارة |
| ٢٨ | المبحث الخامس : الحرب العالمية الأولى |
| ٣١ | المبحث السادس : فترة مابعد الحرب |
| ٣٦ | المبحث السابع : سنوات الكساد العالمى |
| ٤٣ | المبحث الثامن : الحرب العالمية الثانية |
| ٤٨ | المبحث التاسع : فترة الانتقال |

الباب الثانى

مشاكل القطن

- | | |
|-----|--|
| ٥٦ | المبحث الأول : الدوافع التي حدت بالحكومة إلى التدخل |
| ٥٧ | المبحث الثاني : التدخل عن طريق تحديد المساحة القطنية |
| ٧٣ | المبحث الثالث : تدخل الحكومة في السوق مشترية |
| ٩٣ | المبحث الرابع : تمويل القطن عن طريق عقد القروض |
| ١٠٢ | المبحث الخامس : السياسة القطنية منذ سنة ١٩٤٧ |
| ١٢٣ | المبحث السادس : نحو رفع الكفاية الاقتصادية - (١) زيادة الإنتاج |
| ١٢٧ | المبحث السابع : نحو رفع الكفاية الاقتصادية - (٢) خفض تكاليف الانتاج |
| ١٣٧ | المبحث الثامن : نحو رفع الكفاية الاقتصادية - (٣) خفض تكاليف التوزيع |
| ١٤٨ | المبحث التاسع : نحو رفع الكفاية الاقتصادية - (٤) تيسير الائتمان الزراعى |
| ١٥١ | المبحث العاشر : خصائص القطن المصرى ومدى منافسة الأقطان الاخرى والألياف الصناعية له |
| ١٥٩ | المبحث الحادى عشر : نحو رفع الكفاية الاقتصادية - (٥) توسيع مجال السوق |

الباب الثالث

سياسة تنويع الإنتاج

- ١٦٦ المبحث الأول : الدوافع والأسباب
١٧٣ المبحث الثاني : تحليل لأرجحية الحاصلات الزراعية في مصر
١٨٨ المبحث الثالث : السياسة القمحية
٢٠٦ المبحث الرابع : نحو السياسة الزراعية المثلى

الباب الرابع

السياسة الصناعية

- ٢١٠ المبحث الأول : نمو الصناعة المصرية
٢١٥ المبحث الثاني : بعض مظاهر التنظيم الصناعى في مصر
٢٣١ المبحث الثالث : قياس وتحليل العوامل التى تؤثر في كفاية الصناعة في مصر
٢٣٧ (أ) نفقة المادة الخام
٢٥٤ (ب) تكلفة العمل
٢٩٢ (ج) نفقة الوقود والكهرباء
(د) نفقة الصيانة الصيانة والاستهلاك والإيجار والمصروفات
٢٩٩ الأخرى
٣٠٨ (هـ) تكاليف التوزيع في الصناعة المصرية
٣١٧ (و) أثر الضرائب على الصناعة
٣١٩ المبحث الرابع : لماذا إذا قامت الصناعة المصرية

الباب الخامس

نحو السياسة المثلى

- ٣٣٦ للمبحث الأول : التوصيات الخاصة بالزراعة
٣٥٤ للمبحث الثاني : التوصيات الخاصة بالصناعة
٣٦٣ للمبحث الثالث : كلمة ختامية

الباب الأول

طبيعة ومدى المشاكل

المبحث الأول

عرض سريع للسياسات الاقتصادية في مصر الحديثة

إن الأحوال السيئة التي عاينها الكثير من أجلها في الماضي والمساوى التي لاتزال ماثلة أمام أعيننا واضحة تتمثل في مستوى المعيشة المنخفض الذي يستدعي الدهشة ويستدر الشفقة إنما تعزى لحد كبير إلى سياساتنا الانتاجية وأثرها على اقتصادنا القومي . إنني لا أعتبر - كما يعتقد الكثيرون - أن متاعبنا إنما تعزى لعوامل خارجة عن إرادتنا ولكني أعتقد أن هذه المشاكل إنما نجمت عن أخطاء واضعوا سياساتنا الاقتصادية في الماضي وقد استفحل خطرها بمرور الزمن وإن تحليل الأحوال الاقتصادية السائدة الآن ليدلنا دلالة قاطعة على صدق ما نقول إذا أنها متوارثة لحد كبير من الماضي .

ولو أن الزراعة المنتظمة وجدت مهدها في مصر منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد إلا أن الاقتصاد المصري ظل اقتصادا بدائيا حتى انشأ محمد علي باشا مصر الحديثة في سنة ١٨٠٥ فقد كان النظام الاقتصادي السائد يقوم على العبودية وحد الكفاف وعماده تركيز الملكية في أيدي قليلة وكانت التجارة الداخلية في مصر لا تكاد تذكر إذا ما قورنت بالعصر الحديث الذي نعيش فيه وقد كانت التجارة الداخلية في المدن فقط حيث استدعت ضرورات الحياة قيام نوع من الأسواق تسد مطالب الغذاء والكساء .

ومنذ دالت دولة الفرائنة حُكمت مصر بحكام عتاه لا هم لهم إلا تحقيق مصالحهم العاجلة ومصالح البلاد التي ينتمون إليها ولذا وجهوا همهم لا بتزاز أكبر إيراد ممكن . ولذلك فرضوا الضرائب العالية فأرهقت كاهل الشعب . ومنذ وصل محمد على باشا إلى كرسى الحكم مرت مصر بمرحلتين مختلفتين وأبرز ما تتميز به المرحلة الأولى (١٨٠٥ — ١٩٣٠) عدة سياسات أهمها :

(١) سياسة محمد على الاقتصادية . ٢ — سياسة الحرية الاقتصادية .

٣ — سياسة التخصص وحرية التجارة .

(٢) الفترة من (١٩٣٠ — ١٩٥٠) وأهم خصائص هذه الفترة الثانية هي سياسة تنويع الانتاج في ظل نظام التعريفه الجمركية الحامية وسياسة التصنيع وبالاختصار وجهت السياسة الاقتصادية نحو تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتى وسنعرض هنا في لمحة سريعة موجزة لأهم خصائص النظام الاقتصادى فى هاتين الفترتين .

المبحث الثانى

سياسة محمد على الاقتصادية (١٨٠٥ — ١٨٥٠)

بظهور محمد على باشا على مسرح السياسة المصرية حصلت مصر لأول مرة في تاريخها على سياسة اقتصادية منظمة ولأن هذه السياسة كانت موجهة نحو مساعدة الباشا في كفاحه ضد الباب العالى لتحقيق أطماعه في امبراطورية واسعة إلا أنها أفادت مصر في عدة نواحى وكانت سياسته الاقتصادية مزيجاً من الاشتراكية الحكومية القائمة على الاحتكار مقرونة بالنظام الديكتاتورى فقد كان الزارع والصانع والتاجر الوحيد وبالإجمال كان له الإشراف الكلى على جميع عوامل

الانتاج والتوزيع^(١) لقد عرف الباشا أن حياة مملكة المراعنة إنما تتوقف على الزراعة وبالتالي على الري وعلى ذلك أدخل نظام الري المستديم فبنى قناطر محمد على في عرض النيل وكانت الأولى من نوعها في جميع بقاع الأرض ولقد كان لهذه التحسينات أثر كبير في زيادة المساحة المزروعة^(٢). كما وجد محمد على أن المحاصيل الشتوية كالقمح والذرة وغيرها ذات قيمة سوقية منخفضة كما أنها كانت تترك فائضا ضئيلا للتصدير بعد كفاية السوق المحلية. وسياسة محمد على الزراعية إنما كانت نتيجة طبيعية لاستثمار رؤوس الأموال في منشآت الري التي ساعدت على إدخال زراعة القطن في مصر وغيره من المحاصيل الصيفية على نطاق واسع.

وقد كان لإدخال زراعة القطن نتائج هامة في الاقتصاد المصري أهمها :

(١) أصبح القطن ولا يزال المصدر الرئيسي للدخل وعماد الثروة القومية.

(٢) أصبحت مصر تغذى أكبر صناعة في إنجلترا في ذلك الوقت إذ أن مصر

كانت أكبر عميل يمد بريطانيا بالقطن الممتاز الطويل الثيلة.

(٣) أصبحت مصر تعتمد على القطن اعتمادا كليا وقد نجم عن هذا الاعتماد

مشاكل اقتصادية تفاقمت سنة بعد أخرى حتى أصبحت اليوم الشغل الشاغل

تواجه كل حكومة من الحكومات ، فزاد انتاج القطن من ٩٤٤ قنطارا في

سنة ١٨٢١ إلى ٣٤٤٩٥٥ قنطارا في سنة ١٨٤٥^(٣). وقد كان للاهتمام المفاجئ

بزراعة القطن أثره على الزراعات الأخرى ولا سيما القمح وعلى أية حال فقد أخذ

(١) انظر سياسة محمد على الاقتصادية في شيء من التفصيل في كتاب .

Crouchley Economic development of Modern Egypt.

(٢) يذكر كروشلي في ص ٥٧ من الكتاب السابق أن جزءا من هذه الزيادة يرجع إلى اتقاص المساحة التي يحتويها القدان .

(٣) لهيطة تاريخ مصر الاقتصاد من ١٠٣ .

القطن في النمو سريعاً حتى أصبح العمود الفقري لافقتصاديات مصر فبلغت نسبته ٨٦٪ من قيمة الصادرات المصرية في المتوسط في الفترة من ١٨٣٦ — ١٨٥٠ .

أما الصناعة فقد كانت بدائية قبل تولى محمد علي الحكم لدرجة أنها لم تكن تفي بالمطالب الأولية لسكان بلد زراعى .

وبينما كانت الثورة الصناعية في أوروبا على أشدها إلا أن الحالة الاقتصادية العامة في مصر لم تكن موافقة بعد لقيام الصناعة فلقد كان الوقت مبكراً لتصنيع مصر . وعلى ذلك فالتصنيع كان معناه توزيع القوى الانتاجية للسكان في وقت كانت الزراعة (وهى النشاط الاقتصادي الأكثر انتاجاً) في أحوج ما تكون إلى تجنيد كل القوى العاملة ولكن رغبة محمد علي في تكوين امبراطورية واسعة دفعته إلى اتخاذ خطوة جريئة فأقام برنامجاً صناعياً حافلاً قصد به تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتى ولكي ينفذ مشروعاته الضخمة احتسرك في سنة ١٨١٦ جميع الصناعات القائمة كما استورد كثيراً من العدد والآلات والمواد الخام كالقطن والحديد والأخشاب كما أنشأ المصانع الكبرى برأسمال حكومى وقد كان العمال والصناع يعملون لحساب الحكومة بأجور محدودة وقد كانت المستويات التى وضعت عندها الأجور منخفضة وقد أدى هذا إلى تدهور كفاية العمال فى كثير من الحالات . ومن البيانات الإحصائية التى لدينا نستطيع أن نجزم بأن الصناعة كانت مصدر دخل كبير للحكومة فلو أخذنا صناعة المنسوجات على سبيل المثال لوجدنا أن تكلفه انتاج الوحدة من القماش ٤٩ قرشاً بينما كان سعر البيع يتراوح بين ١٠٥ قرشاً ، و ١١٠ قرشاً أى أن الربح لم يقل بحال عن ١٠٠٪ . ولكن هذا الربح لم يكن ربهاً حقيقياً إذ أنه لم يدخل فى حسابان التكلفة مقدار الاستهلاك ولا فائدة رأس المال المستثمر وغيرها من عناصر استغلال الحكومة للسكان

والأيدي العاملة عن طريق تحديد أسعار البيع وتحديد أجور العمال . وبالرغم مما سبق نجد أن تكلفة الyarدة من القماش المصرى بلغت أكثر من الثمن الذى كان يمكن أن يباع به مثيلاتها من القماش الانجليزى^(١) فى السوق المصرية . كما شجع الباشا صناعة السكر ولكن الصناعة فى أوربا ذات النوع الأحسن والكلفة الأقل نافست الصناعة المصرية فى ١٨٢٦ منافسة حامية قضت عليها وفى عهد الباشا أنشئت مصانع كثيرة لصناعة الحديد والفولاذ والنحاس وأدوات الحرب والزجاج والصابون . . . الخ . . . هذا بخلاف الترسانة التى قامت بتشيد الأسطول المصرى .

وبالرغم من التقدم الظاهر فى الصناعة فإن النتائج لم تكن كما نتوقع فضعف الكفاية الفنية وسوء الإدارة عكست المزايا التى كانت تنجم للباشا من سياسته الاحتكارية فالعامل السابق مضافا إليه عوامل أخرى كقصور القوى المحركة أو المنافسة الخارجية أدت إلى إحتضار النظام الصناعى فى مصر ولقد شهد الباشا انهيار ذلك الصرح الصناعى الضخم فى الأيام الأخيرة من حياته . ولما كانت زيادة إيرادات حكومة الباشا من الأهمية بمكان أصبح من الضرورى أن يحتكر الباشا تجارة الصادرات وفى عهده نمت التجارة الخارجية . ويوضح الجدول رقم مفردات الصادرات المصرية فى سنة ١٨٣٦ .

(١) بلغت تكلفة الyarدة من القماش المصرى ٨٥ قرشاً بينما كان فى الاستطاعة بيع مثيلتها من القماش الانجليزى فى السوق المصرية بثمن لا يزيد عن ٧٥ قرش .

جدول رقم (١) الواردات والصادرات المصرية في سنة ١٨٣٦ (١).

الواردات			الصادرات		
المقررات	القيمة بالجنهيات المصرية	/.	المقررات	القيمة بالجنهيات المصرية	/.
لمنسوجات	٩٨٠٠٠٠	٣٨	فطن و بذرة	٩٢٠٠٠٠	٤١٣
مواد البناء	٤٨٤٠٠٠	١٩	مواد غذائية	٣٠٠٠٠٠	١٤٥
منتجات صناعية	٢٠٠٠٠٠	٨	مواد تجارية	٢٤٤٠٠٠	١١٧
مواد غذائية	٨٢٠٠٠	٣	موارد صناعية	٦٢٠٠٠	٣٠٠
عقاقير	٥٧٠٠٠	٢	منسوجات	٥١٠٠٠	٢٥
وقود	٤٨٠٠٠	٢	منتجات صناعية	٤٩٩٠٠٠	٢٤٠٠
منتجات أخرى	٧٢٥٠٠٠	٢٨	أخرى		
سلة	٢٠٥٧٦٠٠٠	١٠٠	سلة أخرى		
			سلة	٢٠٧٦٠٠٠	١٠٠

وقد فرض محمد على ضريبة عالية على الواردات . وقد تعارضت هذه السياسة مع سياسة السلطان حيث أن الأخير كان يشجع حرية التجارة ومصر كجزء من الامبراطورية العثمانية كان ينتظر أن تتبع نفس الانجاء . وفي سنة ١٨٢٠ أصدر السلطان دكر يتو يسمح لجميع الواردات مهما كان مصدرها بدخول أى جزء من الامبراطورية بعد دفع ضريبة فيممية لا تزيد على ٣٪ . ولكن محمد على وكان إذ ذاك يتمتع بسلطة تكاد تكون مطلقة أهمل هذا الدكر يتو فقد جمع في يديه جميع المنتجات المحلية واستخدمها في المقايضة ليحصل على الواردات المرغوب فيها والجدول رقم (٢) يعطينا فكرة عن الأرباح التي جنتها الدولة من صادراتها الرئيسية في ظل نظام الاحتكار .

جدول رقم (٢) أرباح أهم الصادرات في ظل نظام الاحتكار سنة ١٨٣٦^(١)

السلع	الكمية	سعر الشراء بالقرش	سعر البيع بالقرش	الربح بالقرش
القمح ١٩٤٢٦ أردب	٦٩٩٣٣٦	٨٩٩٠٣٧٣٦	٢٩١٣٩٠	
الفول ١٤٧٢٤ أردب	٣٥٣٣٧٦	٨٠٩٨٢٠	٤٥٦٤٤٤	
الشعير ٢٤٩٥٧ أردب	٥٩٨٩٦٨	١٥٧٢٢٩١	٩٧٣٣٢٣	
الأرز ١١١٩٢ أردب	١٣٩٩٠٠٠	٣٥٤٧٨٦٤	٢١٤٨٨٦٤	
القطن ١١٠١٤٠ باله	٤٨٦٤٩٦٠٠	١٠٧٠٢٩١٢٠	٥٨٣٧٩٥٢٠	
الصمغ العربي ١٥٣٢١ قنطار	٧٦٦٣٧٥	٣٢١٧٤٨٠	٢٤٥١١٠٥	
بذر الكتان ٢٧٢١٧ أردب	١٦٣٣٠٢٠	٢٩٩٣٨٧٠	١٣٦٠٨٥٠	
النيلة ٨٤٦١٦ أقة	٣٣٨٤٦٤٠	٥٨٤٦٠٥١	٢١٠٠٠١١	
مواد كياوية ٨٦٤٢ أقة	٨٦٤٢٠٠	١١٦٦٩٣	٣٠٢٤٩٣	

وقد بلغت الأرباح من جميع السلع ٢٤٤٧ ر. / .٢٤٤٧ (٢) من مجموع إيرادات الدولة في سنة ١٨٣٦ (٢) . وبالاختصار جمع الباشا في يديه ٩٥٪ من قيمة صادرات مصر .

ولكن عظمة محمد علي في الميدان الاقتصادي كان ينقصها عامل واحد إذ لم يكن محمد علي المستورد الوحيد . لقد جمع في يديه ٤٠٪ من واردات مصر . ولكن نظامه الاحتكاري لم يتفكك ويتداعى إلا في سنة ١٨٣٨ فلقد أمضى السلطان مع إنجلترا محافضة أعطت التجار الأجانب حرية الشراء من أية جهة من الإمبراطورية العثمانية وبوجه خاص من مصر .

(١) عليش والبراوى : تاريخ مصر الاقتصادي ص ٥٤ .

(٢) عبد المنعم البيه : رسالة للدكتوراه في التاريخ الاقتصادي مقدمة لجامعه لندن

وقد أمكن للتجار بواسطة هذه المعاهدة الشراء مباشرة من المنتج المصرى واشترط أن يدفع ضريبة قدرها ٠.٣٪ على الواردات و ٠.١٢٪ على الصادرات . وتعتبر هذه المعاهدة نقطة تحول كبير فى نظام التسويق الذى كان سائدا والقائم على الاحتكار . ولكن الباشا كان فى مركز قوى لمجابهته تحدى السلطان بمثله فلم يعبأ بهذه المعاهدة واستمر فى اتباع سياسته الاحتكارية إلى أن أمضيت معاهدة لندن فى سنة ١٨٤١ ونص فيها على سرعان معاهدة سنة ١٨٣٨ .

أما عن أهم البلدان التى أتجرت مع مصر فيمكن أن نقول أن إنجلترا كانت أحسن عميل لمصر إذ أنها كانت أهم مكان لتصريف تجارة الصادرات المصرية كما أن نصيب إنجلترا من الواردات المصرية كانت أكبر من أى دولة أخرى . والجدول رقم (٣) يوضح اتجاهات تجارة مصر الخارجية .

وقد استمرت تجارة مصر مع بريطانيا فى نمو دائم حتى أصبحت إحدى مميزات تجارة مصر الخارجية .

وبالإجمال يمكننا من العجالة السريعة أن نستنتج أن السياسة الصناعية كان ينقصها التنظيم العلمى والكفاية وغيرهما من العوامل التى أدت إلى ارتفاع تكلفة المنتجات كعدم كفاية طرق المواصلات ونقص المخازن . وإضافة إلى ما تقدم كان على الصناعة المصرية أن تواجه التيارات المتزايدة منافسة المنتجات الأجنبية .

وإننا لتساءل كيف تكون الحال لو أن نظام الاحتكار لم تقم له قائمة . ولا شك أن مصر كانت تبجى ثمارا أعظم لو أنها خصصت كل مواردها نحو الزراعة فى تلك الفترة بدلا من توزيع مواردها وقوتها العاملة وتوجيهها ناحية الصناعة التى ثبت إخفاقها لارتفاع تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية ولا شك أنه كان من الأرجح

جدول رقم (٣) يبين الصادرات والواردات المصرية (بالبلدان) .
في ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ بالجنيه المصرى ^(١) .

قيمة الصادرات		قيمة الواردات		المملكة
١٨٣٩	١٨٤٠	١٨٣٩	١٨٤٠	
٢٤٥٠٦٧٧	١٨٣٠٥٣٢	٢٤٩٠٨١٥	٢٦٦٠٦٥٠	انجلترا ومالطة
١١٠٠٥١٤	٩٤٠٦٢٩	١٦٠٠٦١٤	٢١٣٠٩١٣	النمسا
١٠١٠٦٨٧	٦٨٠١٩٣	١٤٣٠٣٧٦	١٤٧٠٩٢٠	فرنسا
٥٥٠٩٦٨	٩٠٥٤٠	١٢٦٠٤٤٣	١٧٤٠٣٦٦	شرق البحر الأبيض
١٠٢٠٨٢٩	٦٨٠٣٤٧	٥٧٠١٥٦	١١٧٠٢٢٦	تسكانيا
٧٨٠٠١	١٢٠٤٨٤	١٢٠٣٢٨	٣٣٠٤٢٤	اليونان
١٤٠٠٥	١٠٠٢٦١	١٢٠٤٦٧	٢٥٠٥٢٧	سوريا
١١٥٠٠٢١	٣٣٠٨٤٤	٣٥٠٣٠٣	٢٦٠٩٧٩	بلاد مختلفة
٧٤٠٠٨٧٢	٤٨٠٠٨٣٠	٧٩٧٠٥٠٢	٩٧٩٠٠٠٥	المجموع

لمصر أن تتبادل منتجاتها الزراعية لتحصل على المنتجات الصناعية التي تريدها وإنا نعتقد أن المبرر الذي أوجأ محمد علي باشا إلى سياسته الاقتصادية أى إلى تحقيقه سياسة الاكتفاء القومى الاقتصادى لاشك كانت رغبته فى فصل مصر عن الباب العالى وإنشاء امبراطورية مصرية . ولكى يكون امبراطورية كان لابد له من ممارسة الحروب ولكى يمارس الحروب كان عليه أن يتبع سياسة الاكتفاء الذاتى القائمة على التوجيه الاقتصادى والاحتكار داخل البلاد .

Crouchley The Development of Commerce in the reign (١)
of Mohamed Ali. L' Egypte Contemporaine 1937. P. 307.

المبحث الثالث

نحو الحرية الاقتصادية

١٨٥٠ — ١٨٨٢

كان لمذهب الحرية «Laissez Faire» وتعاليمه التي ذاعت شهرتها في أوروبا في هذه الأوقات صداها أخيرا في مصر خلال حكم خلفاء محمد علي باشا . فما إلغاء نظام الاحتكار وتدعيم نظام الملكية للأراضي وتقدم طرق المواصلات إلا رد فعل لهذه التعاليم . فقد كفلت هذه التطورات الجديدة للمزارعين اختيار المحصول الذي يدر عليهم أكبر غلة كما أعطتهم الحرية في تسويق حاصلاتهم أينما شاؤوا . وكان للحرية الاقتصادية وللحافز الشخصي على الانتاج أثرهما الكبير في توجيه المزارعين لعنايتهم الكبرى نحو زيادة انتاجهم حيث أن الحكومة لم تعد بعد تشاركهم أرباحهم (إلا ما يختص بدفع الضرائب المقررة) . وقد اتجهت ميول الزراعة نحو زراعة القطن ذلك المحصول الذي ضمن لهم الأرباح . لقد بدأت البلاد تستعيد نشاطها الاقتصادي وبدأ الرواج يعم المرافق الاقتصادية إذا أن أسعار القطن أخذت في الارتفاع تدريجيا من ٨٥ ريال للقنطار في سنة ١٨٥٤ إلى ١٣ ريال للقنطار في سنة ١٨٦٢ وزادت صادرات القطن من ٤٨٧٠٠٠ قنطار إلى ٧٢١٠٠٠ في خلال هذه الفترة .

ولقد صادف القطن رواجاً عظيماً لم يعهده من قبل خلال سنوات الحرب الأهلية الأمريكية . فلقد أحدثت الحرب الأهلية الأمريكية نقصاً كبيراً في المعروض من الأقطان الأمريكية في الأسواق الأوروبية وفي إنجلترا بوجه خاص وكنتيجة لهذه « المجاعة القطنية » أن زاد الطلب على القطن المصري زيادة لم تعهد من قبل

وارتفع السعر من ١٢ ريال للقنطار في سنة ١٨٦١ إلى ٤٥ ريال للقنطار في سنة ١٨٦٥^(١). فبعد أن كانت كمية الصادرات من القطن لا تزيد عن نصف مليون قنطار من القطن في خلال الفترة ١٨٥٠ — ١٨٦٠ قذف الرقم إلى مليون ونصف مليون قنطار في سنة ١٨٦٥ .

وقد عمل المزارع المصرى على زيادة انتاجه بكافة الوسائل والطرق زيادة عمياء وانتشرت حمى القطن في جميع أنحاء المجتمع المصرى الزراعى ، وعم الرواج جميع مرافق الحياة الاقتصادية وارتفع الدخل الأهلى .

لقد سرى ارتفاع الأسعار مسرى السحر في نفوس المزارعين وظنوا أن هذه الحالة ستدوم . ولسوء الحظ لم يدم هذا الرواج فما أن وضعت الحرب الأمريكية أوزارها حتى سارع الغزالون البريطانيون في الحصول على القطن الأمريكى وكان نتيجة هذا التحول في الطلب أن حدثت في مصر أزمة اقتصادية حادة ولكن لحسن الحظ لم يدم الكساد طويلا حيث أن الأسعار عاودت الصعود لزيادة طلب الدول الأوربية على القطن المصرى ومالت مستويات الأسعار للقطن المصرى إلى الثبات في الفترة ١٨٧٠ — ١٨٨٢ عند مستويات أعلى من مستويات الفترة ١٨٥٠ — ١٨٦١^(٢) .

وقد وجهت السياسة الاقتصادية في ذلك الوقت نحو التوسع في زراعة القصب على نطاق لم تعهده مصر من قبل ليحل محل القطن . فأنشأ لذلك ١٥ مصنعا لتكرير السكر بقصد تعويض الزراع عن الخسارة الكبيرة التي نجمت عن الاعتماد على

(١) البراوى وعليش : تاريخ مصر الاقتصادية ص ٧١ .

(٢) في الفترة ١٨٥٠ — ١٨٦١ كان متوسط الأسعار ١١ ١/٢ ريال ولكنه وصل الى

١٨ ريال في ١٨٧٠ — ١٨٨٢

القطن . وفي رأبي أن اختيار قصب السكر كبديل لزراعة القطن إنما هو اختيار خاطئ . فالمستهلكون في مصر ما زالوا يعانون حتى اليوم نتائج هذا القرار السريع — كما نود أن نذكر بالاختصار أن صناعة السكر لا تناسب ظروف مصر كما سيتضح لنا فيما بعد عند دراسة مشاكل الصناعة .

وبالاجمال لقد شهد عهد الحرية الاقتصادية تقدما ملموسا في كثير من المرافق الاقتصادية ولا سيما في ميدان التجارة الخارجية فلقد زادت الصادرات والواردات من ٢٠٤٣٥٧٩ و ١٦٢١٣٦٨ مليون من الجنيهات في سنة ١٨٥٠ إلى ٢٠٤٣٥٧٩ و ١٢٩٨٣٢٠٤ في سنة ١٨٨٠ على التوالي . وقد ساهم القطن وبذرتة بـ ٧٢٪ في المتوسط من قيمة الصادرات في نهاية هذا العصر وساهمت المواد الغذائية بـ ١٩٪ بينما بلغت المنسوجات ٣١٪ من قيمة الواردات والمواد الغذائية ١٥٪ وكانت إنجلترا أحسن عميل لمصر وتنازعت إيطاليا وفرنسا المركز الثاني .

المبحث الرابع

عصر التخصص وحرية التجارة

١٨٨٢ — ١٩١٤

يمكن أن نعتبر الجزء الأخير من القرن التاسع عشر عصر التقدم الفني والذي نتج عنه قيام نظام المصانع Factory System والانتاج على نطاق كبير والتخصص بين الدول . وكنيجة للتخصص وتقسيم العمل الدولي زادت التجارة الدولية وبالتالي الرفاهية الاقتصادية إلى حد لم نعرفه من قبل .

وقد اتبعت مصر سياسة التخصص على أثر الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ وتميز فترة التخصص هذه في مصر بالتوسع في الزراعة وفي زيادة حجم رأس

المال المستثمر في مشروعات الري الكبرى كخزان أسوان ومد شبكة كبرى من الخطوط الحديدية والترع بينما كانت الصناعة بدائية تسد الحاجات البسيطة لسكان المدن .

فكانت السياسة البريطانية تتركز في أن تخصص مصر في الزراعة ولا سيما القطن . وقد تعرضت سياسة التخصص في مصر إلى النقد اللاذع من الكثيرين من الكتاب ونجد أنه من واجبنا هنا أن نتوقف قليلا لنزيح الستار عن بعض الحقائق التي غمضت في هذه السياسة فقد ادعى بعض الكتاب بأن هذه السياسة أضرت بمصالح مصر . وكانت موجهة فقط لتحقيق مصالح بريطانيا ولتكوين فائض في الميزان التجارى لتدفع منه مصر أقساط وفوائد الديون التي التزمت بها . وتتلخص نقط مهاجمة سياسة التخصص في الآتى :

يرى البعض أن هذه السياسة قصد بها تجويع الشعب المصرى وذلك بصرف نظره عن انتاج القمح وتحويل الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو زراعة القطن . ويبنى هذا الفريق من الكتاب دفاعه على أساس أن مصر كانت تكفى حاجة سكانها من القمح في بدء هذا العصر بينما كانت مصر تلجأ إلى استيراد معظم حاجياتها من القمح قرب نهاية هذا العصر . ثم هم لا يكتفون بذلك بل يحاول فريق منهم التذليل على أن هذه السياسة إنما أدت إلى انخفاض مستوى المعيشة في مصر للسواد الأعظم من السكان . ولكي يبرهنوا لنا صدق ما يقولون قارنوا بين نسبة الزيادة في المساحة المزروعة قمحا مع نسبة الزيادة المزروعة شعير وأذرة - حيث أن الذرة والشعير يعتبران البديلان للقمح في بلد ذو مستوى معيشة منخفض - في بدء عصر التخصص وفي نهايته .

ثم هم لجأوا إلى المنطق الآتى إذا قالوا بأنه إذا كانت نسبة التزايد الأولى

أكبر فإن هذه تدل على أن مستوى المعيشة قد ارتفع في نهاية عصر التخصص حيث أن الشعب كلما ارتقى مستوى معيشته يميل إلى استهلاك كمية من القمح أكبر من الذرة^(١). وقد وجدوا أن المساحة المزروعة أذرة وشعيراً بلغت حوالى المليون فدان في بداية عصر التخصص (٦٠١٢١٧ + ٥٦٥ ر ٤٩٠) بينما في نهاية هذا العصر بلغت المساحة ٢٣٣٠٠٠ ر ٢٣٣٠ فدان (١٨٥٢٧٦٠ + ٤٧٨١٨٧). وهذا معناه أن النسبة التي زادت بها مساحة محصولي الذرة والشعير كان ٢ ١/٢ في ١٩١٤ عما كانت عليه في ١٨٨٢ بينما كانت نسبة التزايد هذه فيما يختص بالقمح ١ ١/٢ مرة فقط . وعلى ذلك - ففى نظرم - لقد انخفض مستوى المعيشة .

ولكن الباحث المدقق يجد أن المقارنة غير سليمة للسبب البسيط وهو أن مصر استوردت من القمح ودقيقه ما قيمته ٢١٩٦٠٠٠ جنيه مصرى في نهاية العصر بينما كان واردتها من الذرة والشعير تكاد تكون منعدمة . فالتحول عن القمح إلى القطن إنما هو يرجع حقيقة إلى الميزة النسبية التي يتمتع بها القطن . فقد كان ما يدره فدان القطن من ربح ضعف ما يدره فدان القمح في خلال هذه الفترة^(٢) . فلا شك أنه يجب أن تزرع مصر القطن للتصدير وتستورد القمح والحاصلات الأخرى - حتى ولو كانت نفقة انتاج مصر للقمح أقل من المالك المصدرة له - إذا ما كان الربح الذي يعود علينا من استخدام عوامل الانتاج أعلى في القطن عنه في حالة القمح . فتقسيم العمل في الاقتصاد الأهلى يزيد من المنتج وبالتالي من مستوى الرفاهية بينما يؤدي التخصص دون شك إلى وفورات داخلية

(١) انظر البراوى وعليش تاريخ مصر الاقتصادى ص ١٣٩ .

(2) M. M. Hamdi: Statistical Survey of the development of Capirat Investment in Fgypt since 1880. P. 67. Ph.D Thesis, Lordon

للمزارع . وهذا بدوره يؤدي إلى التوزيع الأمثل لعوامل الانتاج على الاستعمالات المختلفة البديلة بحيث تحقق أكبر نفع للمستهلكين . والحقيقة أن القطن هو أنسب المحاصيل على الإطلاق لظروف مصر الخاصة حيث توجد وفرة في العمل وندرة في الأرض ورأس المال . فزراعة القطن لا تحتاج فقط إلى بلد كثافة السكان فيه عالية بل إلى بلد تكون نسبة الزيادة الطبيعية للسكان فيه أعلى من المتوسط . وهناك فريق آخر يدعى بأن إنجلترا كانت متحمسة لزراعة القطن لأن القطن مادة خام تلازم لتموين صناعة من كبرى صناعاتها ولا سيما القطن الجيد الطويل الثيلة . ويذهب هذا الفريق إلى التطرف فيدعى بأنه لو قررت مصر وقتئذ أن تنشأ صناعة قطنية وتحميها لأدى ذلك إلى اخفاق سياسة التخصص الزراعي في مصر وافشلت بريطانيا فيما سعت إليه .

وكل ما نود أن نذكره به هو أن نظرية الميزة النسبية نظرية سليمة والمزايا التي تعود من التخصص وتقسيم العمل الدولي لا شك كبيرة . فهذا التخصص في القطن كان في مصلحة مصر حتى بالرغم من أن بريطانيا قد استفادت من ذلك . أما عن قيام صناعة المنسوجات القطنية في مصر فأود أن أصرح لهم بأن الظروف غير الملائمة للتصنيع في مصر كانت تسيء إلى حماية الصناعة إذا ما قدر لها أن تقوم ومصر في ذلك الوقت لم تكن في موقف يسمح لها بحماية ما يطلق عليه « الصناعة الناشئة » . . « The so called « Infant Industry » لأن حرية مصر في فرض التعريفة الجمركية الحامية كانت مغلوطة حتى نهاية سنة ١٩٢٩ بالمعاهدات الدولية المبرمة بين الإمبراطورية العثمانية والممالك الأخرى .

ويصرح فريق ثالث بأنه إذا وضعنا مزايا التخصص في كفة الميزان ، وجب أن نضع في الكفة الأخرى المخاطر التي يتعرض لها الإقتصاد القومي نتيجة الاعتماد

على محصول واحد ولا سيما إذا ما كان هذا المحصول يتوقف على الإقتصاد العالمى وعوامل خارجية تتدخل فى تحديد سعره . فإنتاج مصر من القطن لا يزيد عن نسبة ضئيلة من الإنتاج العالمى . وعلى ذلك فالزيادة فى صادراتنا وبالتالى قدرتنا على الاستيراد كانت تتحدد وتتوقف على عوامل لا يمكن التنبؤ بها . وقد وجد هذا الفريق أنشودته لتأكيد مخاطر التخصص كلما انخفضت أسعار القطن . وقد ضربوا الأمثلة لتوضيح ما ذهبوا إليه .

فمثلا إذا انخفض ثمن القطن ضعفت مقدرة مصر على الإستيراد وكان عليها لى تحافظ على نفس المستوى من الواردات لتسد حاجياتها أن تزيد من إنتاجها وهذا هو ما حدث فعلا . ففي سنة ١٨٨٩ — ١٨٩٠ صدرت مصر حوالى ٣٢٠٠٠٠٠ قنطار بلغت قيمتها ٩٧٠٠٠٠٠ جنيه بينما فى سنة ١٨٩٧ — ١٨٩٨ صدرت مصر ٦٤٠٠٠٠٠ قنطار بلغت قيمتها ١٠٥٠٠٠٠٠ جنيه . وعلى ذلك لزم مضاعفة الكمية المنتجة تقريبا وبالتالى الكمية المصدرة حتى أمكن الحصول على نفس كمية الواردات إذ أن أسعار السلع التى تستوردها مصر وبوجه خاص المواد الغذائية والمنسوجات لم تنخفض أسعارها بنفس النسبة التى انخفض بها سعر القطن .

وقد خفف من حدة هذه الصدمة السابقة حادثان : —

- (١) تقدم الفن الزراعى أدى إلى زيادة معدل إنتاج الفدان المزروع قطناً .
 - (ب) زيادة المساحة المزروعة نتيجة لمشروعات الري والصرف الكبرى .
- فما استخدام قناطر محمد على وما إنشاء خزان أسوان إلا بعض الأمثلة^(١) .

(١) بنى خزان أسوان فى ١٨٩٨ ليتسع لـ ١٠٠٠ مليون طن من الماء . وفى سنة ١٩١٠ أجريت التعلية الأولى للخزان بمقدار ٥ أمتار لمضاعفة قدرته على التخزين .

ثم هم يزيدون على ذلك أنه لا يمكننا أن نتوقع التقدم العلمى والفنى أن يحدثا فى كل وقت لنجدة مصر إذا ما انخفض ثمن محصول القطن . والآن دعونا نتسائل هل يصح أن نسمى التقدم الفنى الزراعى وتحسن وسائل الرى والصرف فى مصر حادثة ؟ إذا نحن سلمنا بذلك فمعناه أنه لا يرجى لمصر تقدم فى الناحية الزراعية إلا عند ما تقوم مثل هذه الأحداث .

ثم لنضرب لهم مثلاً آخر . فى سنة ١٩٠٩ تعرض محصول القطن المصرى لتلف كبير من جراء الدودة أدى إلى هبوط معدل انتاج الفدان الواحد من ٤٥ قنطار إلى ٣١٣ وعلى حد تعبيرهم أنقذ الاقتصاد المصرى ارتفاع أسعار القطن من ١٣ ريال إلى ٢١ ريال وبذلك أمكن الاحتفاظ بقيمة الصادرات عند مستواها السابق .

فما قولهم فى ذلك ولماذا لا يتحدثون عن ارتفاع السعر كما يتحدثون عن انخفاضه ؟ إنه ليخيل لنا أن هؤلاء النقاد قد نسوا أن هناك شيئاً يسمى الدورة التجارية وأن انخفاض السعر كان نتيجة لهذه الدورة وأنه كان من الجائز أن يكون تأثير الدورة أعنف وأقسى فى حالة إذا ما زرعنا قمحاً بدلاً من القطن . ورب فريق من هؤلاء النقاد يتحدثون عنه بأنه ربما كان من الممكن تثبيت سعر القمح عن طريق التدخل فى السوق المحلية . هذا صحيح . ولكن التوضيحات سوف تكون جسيمة وسوف يكون العيب على المستهلكين أفدح خصوصاً فى سلامة الطلب عليها غير مرئى . ثم مما لا شك فيه لو أن القمح كان أربح فى المدة الطويلة لوجدنا الزراع يتحولون عن القطن إلى القمح ولكن الأمر الواضح هو أن الزراع رغم سنوات انخفاض الأسعار مازالوا يزرعون القطن ومن غير المعقول أن نتسرع الحكم ونقرر بأنه يجب على مصر أن تهجر سياسة التخصص بسبب انخفاض أسعار القطن فى بعض حالات تعدد قليلة

جداً إذا ما قيسست بالفترة الطويلة التي مرت بالقطن منذ بدء زراعته على نطاق واسع .
ومن غير المعقول أيضاً أن نعتقد أن سياسة التخصص كانت في صالح بريطانيا
كلية . والحقيقة أن نصيب بريطانيا من صادرات مصر كان يتناقص تدريجياً
خلال عصر التخصص فانخفض من ٦٣٪ في السنوات ١٨٨٠ - ١٨٨٥ إلى ٤٣٪
في الفترة ١٩١٠ - ١٩١٤ .

وبالإجمال يمكننا أن نقرر أن الاعتقاد بأن مساوئ الاعتماد على محصول
واحد ترجح مزايا التخصص إنما هو قول يعوزه التحليل المنطقي ويفتقر إلى الإثبات
الإحصائي . إن من الواجب ألا ندع تحمسنا للوطنية يطغى على الحقائق العلمية
الاقتصادية .

وعلى النقيض من أفق التفكير المحدود لهذه الفئة التي تستحوز عليهم دوافع
الوطنية فإن الأحداث الاقتصادية تؤكد يوماً بعد آخر وبوضوح تام أن رفاهية
مصر إنما تزداد ارتباطاً وثيقاً بتجارها الخارجية وبالتالي بالقطن أكثر من أية دولة
أخرى في العالم .

والاحصاءات في عصر التخصص إنما تسجل تقدماً عظيماً لتجارنا الخارجية في هذه
الفترة . فالواردات والصادرات التي بلغت ٢٩٨ر٣٥٥ ١٠ جنيه ٤٣٤ر٧٣ ١٣ر١٣ جنيه
على التوالي في سنة ١٨٨٤ وصلت إلى ٣٨٣ر٦٥٦ ٣٧ر٣٧٨ ٤٣ر٣٧٨ ٢٤٨ر
في سنة ١٩١٣ . وفي خلال هذه الفترة زاد حجم الواردات بحوالى أربعة مرات
ما كانت عليه بينما زادت الصادرات بأكثر من ثلاثة أضعاف . ويعزى معظم
الزيادة في الصادرات إلى القطن وبذرتة وقد تراوحت قيمته ما بين ٨٠ و ٩٠٪
من القيمة الاجمالية للصادرات في تلك الفترة . وقد ساعدت هذه الزيادة في الصادرات

على زيادة الواردات وتعنى الزيادة فى الواردات زيادة فى السلع الاستهلاكية التى تشبع رغبات المستهلكين .

وفى خلال فترة التخصص نجاح الانتاج الزراعى ^(١) فى كفاية حاجات السكان رغم تزايد عددهم من ٢١.٠٨٠.٦ نسمة فى سنة ١٨٨٢ إلى ١٨.٧٥٠.٧ نسمة فى سنة ١٩١٧ . ويعتبر هذا بلا شك أكبر انتصار لعصر التخصص . كما أن نسبة الوفيات الأولية التى كانت ٢٨.٠ ٪ فى بداية هذا العصر انخفضت عن ذلك فى نهايته وهو دليل آخر على تحسن طفيف فى مستوى المعيشة . وزاد رأس المال المستثمر فى الشركات المساهمة فى مصر فأصبح ٩٣.٠٨٣.١١٥ جنيه فى سنة ١٩١١ بعد أن كان ١٥١.٠٠٠.٢٢ جنيه فى سنة ١٨٨٣ .

والعامل الوحيد الذى حال دون التمتع بالمزايا التى نجحت عن عصر التخصص كاملة إنما هو تراكم دين أجنبى بلغ ٩٨ مليوناً من الجنيهات حصلت عليه مصر بأسعار فائدة عالية جداً وبخصم كبير وضاع جزء منه فى مشروعات غير منتجة .

ولقد قدرت الفوائد التى دفعتها مصر عن هذا الدين فى خلال هذه الفترة ١٨٨٢ — ١٩١٤ ب ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . ولو أن القرض وصل بأ كمله واستخدام فى أغراض انتاجية لتغيرت الصورة عما عرفناها .

والنشاط التجارى فى خلال عصر التخصص صحبه نمو فى المعاهد المالية . فالتجارة الدولية والتمويل الدولى نما كل منهما إلى جوار الآخر وتبع عنه فى نهاية القرن التاسع عشر نظام دولى خدم الغرض الذى قام من أجله . والمحور العام الذى قام عليه النظام

(1) Charles Issawi: Egypt, An Economic and Social Analysis.

الدولى إنما تركز على مبادئ الحرية الاقتصادية Liberal Economic Principles ونظام الذهب الأوتوماتيكى تلك المبادئ التى حازت اجماعا عالميا .
أما عن الصناعة فى عصر التخصص فلا شك أنها كانت فى حالة يرئى لها وقد اعترض نموها عقبات كثيرة كقلة رأس المال وعدم وجود فئة المنظمين والمديرين الفنيين . وقد وصفت لجنة الصناعة والتجارة فى تقريرها سنة ١٩١٧ حال الصناعة فذكرت أنه من المؤسف أن تذكر أن الصناع الذين أقاموا المعجزات فى عصر أجدادنا وآبائنا قد اندثروا فلقد ذهب عنهم كفايتهم وقهم .

المبحث الخامس الحرب العالمية الأولى

١٩١٤ — ١٩١٨

ولو أن مصر لم تكن دولة محاربة إلا أنها لم تتمكن من الحرب من آثار الحرب وقد أصبح لزاما على الدولة أن تترك سياسة الحرية Laissez faire وتتدخل فى جميع ميادين النشاط الاقتصادى . وقد شهدت هذه الفترة تدخلا فى العوامل التى تحدد التجارة الدولية فى الظروف العادية (التكاليف النسبية ، الدخل الأهمى والسياسة الاقتصادية القومية) .

وقد صادف اضطراب نار الحرب العالمية جنى محصول القطن وعرض الحصول فى سوق توقفت عملياته . وقد أدت عوامل التقليل التى كانت سائدة إلى قلة الطلب على القطن وبالتالي هبط متوسط الأسعار من ٣٨٠٣ جنيه فى سنة ١٩١٣ إلى ٢٤٠٢ جنيه أى انخفض بمقدار الثلث تقريبا .

وانخفضت قيمة صادرات القطن تبعاً لذلك وبنفس النسبة فهبطت قيمة الصادرات من ٢٦ر٤ مليون جنيه إلى ١٥ر٤ مليون جنيه . وقد فزعت الحكومة للموقف وأصدرت قانوناً يحدد المساحة التي ستزرع قطناً بثلاث الزمام لأى مزارع . فلو أن هذه التجربة القاسية لمصر قد استمرت لكانت النتائج على الاقتصاد المصرى خطيرة .

ولحسن الحظ أحاطت عجلة الحرب للقطن بشكل متزايد فقد وضحت أهميته فى الصناعات الحربية فأخذت أسعاره مرة أخرى فى الانتعاش حتى وصلت فى نهاية فترة الحرب إلى مستوى يعادل ضعف ما كانت عليه قبل الحرب . فقد كان متوسط الأسعار فى ١٩١٣ — ١٩١٤ ، ٣ر٨٠٣ جنيه وصارت ٧ر٧٠٣ فى ١٩١٧ — ١٩١٨ .

كما أن الحرب قد جعلت الحكومة تفكر فى اتخاذ خطوات من شأنها أن تضمن عدم تهديد الأزمات التموينية للبلاد .

فلقد كان من المتوقع حدوث أزمة عالمية فى الحبوب . وفى أغسطس سنة ١٩١٤ منعت الحكومة المصرية تصدير المواد الغذائية ثم تلا ذلك تأليف مجلس أعلى للتموين . وبالرغم من هذه الاجراءات فإننا نجد أن الأزمة الغذائية ولا سيما النقص فى الحبوب قد أصبحت حادة خصوصاً فى مارس ١٩١٨ . ولقد أنقذت السلطات البريطانية الموقف إذ صرحت باستيراد كميات كبيرة من استراليا . كما أن الحكومة وجهت جهوداً كبيرة نحو زيادة انتاج القمح . ولم تكن نفقات الحصول على هذا الانتاج الإضافى من القمح ذات بال .

لقد عزلت الحرب مصر وبالتالى غيرت اتجاهات تجارتها الدولية كما أحدثت تغيرات جوهرية أخرى فقد تواجدت الفرصة لقيام بعض الصناعات . وفى

سنة ١٩١٦ تألفت لجنة لدراسة وبحث إمكانية تصنيع مصر وقد أوضحت اللجنة في تقريرها الحاجة الملحة للتصنيع وطالبت الحكومة بمنح جميع التسهيلات اللازمة . ولكن الصناعات التي قامت وقتئذ اُسِّمت بطابع احتياجات الحرب والميزة النسبية المحلية التي توافرت عندئذ . ولكن هذه الجهود المتواضعة لاقت حثفها عند ما انتهت الحرب فتيار السلع الأجنبية المتنافسة أغرقت السوق المصرية .

وخلال فترة الحرب تمتعت مصر بميزان حسابي موافق . ففي ظل نظام الاقتصاد الجبري قلت الواردات وأمكن تحقيق فائض نتيجة زيادة الصادرات على الواردات قدره ٢٤ مليون جنيه^(١) في الفترة سنة ١٩١٤ حتى نهاية ١٩١٨ . وكما أن وجود القوات البريطانية في مصر كان عاملا هاما من عوامل الرخاء المالي . فقد بلغ ما أنفقته القوات البريطانية في السنوات من ١٩١٥ — ١٩١٩ ٨٣٣٩٤٦.٠٠٠^(٢) . وقد بلغ ما تكون لمصر من أرصدة ١٣٩ مليون جنيه ضاع منها خمسين مليونا في مضاربات فاشلة في فترة ما بعد الحرب والباقي ساعد في قيام ونمو الصناعة وفي تمصير بعض السفندات الأجنبية ، وفي دفع بعض الديون العقارية كما زادت الودائع في البنوك التجارية .

(١) حسب من واقع النشرة السنوية لتجارة مصر الخارجية .

(٢) Crouchley: Investment p. 74.

المبحث السادس

فترة ما بعد الحرب

١٩١٩ - ١٩٣٠

تركت الحرب العظمى مصر حائرة فقد تميزت فترة ما بعد الحرب بعدم الاستقرار اذ شهدت موجات من الرخاء يتبعها موجات من الكساد . فالسنوات ١٩١٨ ، ١٩١٩ كانت سنوات رواج وكان موسم القطن ١٩١٩ - ١٩٢٠ موسم رخاء كبير . فلقد بلغت قيمة المحصول في هذه السنة ١٠٧ مليون جنيه وهو رقم لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الحديثة . وقد بلغت قيمة القطن وصادراته حوالى ٩١٪ من مجمل قيمة الصادرات في ١٩١٩ .

وقد أدت زيادة الطلب إلى ارتفاع أسعار القطن ارتفاعا كبيرا يكاد يكون خياليا لفترة قصيرة فبلغ متوسط سعر البيع للقنطار من السكلاريديس في ١٩٢٠ أربعون جنيها . ومن هذا المستوى الرفيع هبط السعر هبوطا شديدا فأصبح ٦٩٠٠ جنيه للقنطار في الموسم ١٩٢٠ - ١٩٢١ . وقد تأرجحت أسعار القطن خلال هذه الفترة بين ١٧٥٦٢ جنيه وبين ٤٣٠٦ جنيه للقنطار ، وقد تبع التغير في سعر القطن تغيرات مماثلة وفي نفس الاتجاه في قيمة الصادرات وفي أحيان كثيرة كادت تكون بنفس النسبة . وفي أزمى سنة ١٩٢١ ، ١٩٢٦ بلغت مطالبة الزراع للحكومة بالتدخل أشدها . ولا سيما إذا علمنا أن ٧٠٪ من عدد السكان يتأثر تأثيرا مباشرا بالقطن في مصر و ٣٠٪ الباقون يتأثرون به تأثيرا غير مباشر . واستجابة للإلحاح الشديد من المزارعين تدخلت الحكومة في ست سنوات من الاثنى عشر

عاما وحددت الزمام الذى يزرع قطننا كما أنها تدخلت مشترياً في سوق القطن بقصد تثبيت مستويات الأسعار . ولكن سياسة الحكومة لتحويل دون تدهور أسعار القطن بالطرق المفتعلة وبإحداث ندرة صناعية باءت بالفشل الذريع .

والسبب في ذلك مرجعه إلى أن الاقتصاد المصرى كان دائماً مرتبطاً بالأحداث الدولية وبوجه خاص الولايات المتحدة أكبر منتج للقطن في العالم وعلاوة على ذلك فعملة مصر كانت مرتبطة بالسترليني وقد أدت هذه المسألة إلى اخضاع مصر لنفس فترات التضخم والانكماش النقدي في بريطانيا .

وقد حدثت الكارثة الكبرى في خريف سنة ١٩٣٩ وكانت الأزمة نتيجة لرد فعل الكساد الدولى العالمى على اقتصادنا القومى ذلك الكساد العظيم الذى بدء ظهوره عقب الانهيار المالى الكبير في بورصة الأوراق المالية بنيويورك . وكنتيجة لذلك انخفض سعر القطن مباشرة بمقدار ٤٧٪ وهبطت قيمة الصادرات من ٨٢١٨٦٧٨٥٣ جنيه في ١٩٢٩ إلى ٦٣٥ ر ٣٢٩٠٥ جنيه في ١٩٣٠ أى بمقدار ٣٧٪ تقريباً . كما انخفضت قيمة الواردات أيضاً . وبالرغم من الانخفاض الكبير في أسعار القطن فقد قابل ذلك ندرة في الطلب أيضاً وعلى ذلك لم يتمكن مصر من تسويق محصولها .

وهبطت نسبة القطن وبذرتة إلى مجمل قيمة الصادرات من ٨٤٪ في سنة ١٩٢٩ إلى ٦٨٪ في سنة ١٩٣٢ وقد لجأت الحكومة المصرية إلى محاولتها الفاشلة وتدخلت في السوق مشتريه وآل إليها ٣٠٠٠٠٠٠٠ قنطار فأثقلت كاهل ميزانيتها بكلفة قدرها ١٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . ولكن جميع المحاولات لتخفيف آثار الضائقة الاقتصادية اتضح عدم نفعها بل لقد كانت أحياناً ضارة بالصالح العام .

وفي يونية سنة ١٩٣٠ اتبعت سياسة جديدة وقد كانت هذه السياسة بعثا جديدا لسياسة الحرية الاقتصادية Liberal policy على الأقل في فرع هام جداً - القطن - من فروع النشاط الاقتصادي فعدلت الحكومة عن سياسة التدخل وتركزت الأسعار حرة لتحدد عند المستوى الذى يتعين نتيجة لظروف الطلب والعرض ووجهت الحكومة عنايتها نحو انتاج القطن على نطاق واسع مراعية خفض الكلفة إلى أقل حد . وكنتيجة لسياسة الحرية هذه أن انخفض متوسط سعر القطن من ٢٤١٠ جنيه في سنة ١٩٣٠ إلى ٢٠١٦ جنيه في سنة ١٩٣١ وبديهي أن مثل هذا السعر كان لا يكفي لتغطية نفقات الانتاج . حقا لقد أصبح الموقف في غاية الحرج .

وبينما كانت الأسعار سائرة في طريق الانخفاض إذ بانجلترا تخرج عن نظام الذهب ونتيجة لذلك تدهورت قيمة الجنيه الاسترليني بمقدار ٣٠٪ . وحيث أن الجنيه المصرى كان مرتبطا بالجنيه الاسترليني فقد تبع ذلك انخفاض في قيمة الجنيه المصرى بنفس السنة . وقد ساعد هذا الحدث على انقاذ مصر إذ ارتفعت أسعار القطن بمقدار ٣٠٪ بالعملة المصرية كنتيجة مباشرة عما لو كانت استمرت انجلترا ومصر على نظام الذهب . وقد أعقب هذه الفترة تحسن بطيء ولكنه مستمر في أسعار القطن .

ولم تسجل هذه الفترة تغيرا يذكّر في فروع الزراعة الأخرى . أما عن الصناعة فكل ما يستحق الذكر هنا هو قيام لجنة الصناعة والتجارة بتقديم توصياتها في سنة ١٩١٧ وتأسيس بنك مصر في ١٩٢٠ . فلقد شجع نمو الوعي القومى وحساس المصريين نهر من المالىين ورجال الاقتصاد . وعلى رأسهم طلعت باشا حرب على وضع الحجر الأساسى لبناء مصر الصناعية وقد كانت هذه الخطوة لا شك جريئة

وعن إيمان صادق ، ولو أنها كانت مرتجلة بعض الشيء . فهؤلاء الرواد كان عليهم أن يجابهوا نفقة الفرصة العالية لاستخدام رأس المال في الصناعة وقد وقعت هذه العقبة سداً منيعاً فترة طويلة من الزمن تحول دون توجيه رأس المال ناحية الصناعة وجعلت استثمار رؤوس الأموال وقفاً على التجارة وأعمال المصارف .

ولقد كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ مصر التي يقوم فيها النشاط الصناعي برأس مال مصرى تحت إشراف طبقة من المنظمين المصريين . وعلى ذلك أسسوا بنك مصر برأس مال قدره ٨٠٠.٠٠٠ جنيه ولم تلبث أن ترعرت هذه المنشأة وآتت أكلها فصار رأسمالها ٣.٣٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٨ . وقد قام البنك بالاستثمار وتمويل شركات مختلفة وكان هو منها بمنزلة الشركة القابضة . ويعتبر بنك مصر وشركائه أنشط طبقة من المستثمرين في الصناعة في فترة ما بين الحربين وخصوصاً وأنهم ساعدوا على ظهور طبقة جديدة من المستثمرين . هي الطبقة المتوسطة والتي يطلق عليها عادة طبقة البورجوازي Bourgeoisie .

وقد كان نشاط مجموعة بنك مصر متعددًا يشمل ست عشرة شركة غزت فروع النشاط الاقتصادي المختلفة .

ملخص الفترة ١٨٠٥ — ١٩٣٠ :

من الاستعراض السريع السابق للأحداث الاقتصادية التي مرت بها مصر في الفترة ١٨٠٥ — ١٩٣٠ يمكننا أن نذكر أن مشاكل مصر الاقتصادية إنما نشأت نتيجة الاعتماد على محصول واحد وأن هذه الفترة — بعد انهيار نظام محمد علي الاقتصادي — كانت فترة تخصص في الزراعة اعتورتها فترات قصيرة كانت تحول دون التمتع بمزايا التخصص كفترة الحرب العظمى اقيضت إحداث بعض التغيرات في السياسة الاقتصادية . ولكن هذه الفترات الطارئة لم تضعف من مركز القطن

كالحصول الرئيسى الذى تعتمد عليه البلاد . ولم ينتج عنها ظهور محصول آخر ليحل محله بل على العكس خرج القطن ظافراً وهو أكثر ما يكون أهمية عن ذى قبل . فبالرغم من الانخفاض الذى قد طرأ على أسعاره فى بعض الفترات فإنه ما زال فى الأجل الطويل أكثر الحاصلات أربحية للمزارع المصرى . وسيستمر المزارعون فى زراعة القطن ولن يفتزع منه أى محصول آخر هذه الأهمية إلا إذا عملت الحكومة على إيجاد وسائل مصطنعة لتغيير الميزة النسبية لهذا المحصول أو إذا طرأ تغيير جوهري يحول الاستثمار عن الزراعة إلى الصناعة . فأوجه النشاط الاقتصادى التى سادت خلال الفترة السابقة كانت ولا شك الأكثر انتاجاً وأربحية فى حدود الموارد وعوامل الانتاج التى كانت تتمتع بها مصر فى ظل نظام اقتصاد دولى . وقد كان من الممكن إحداث تغيير فى الميزة النسبية كنتيجة للتعريف الجمركية الحامية أو المانعة ولكنه لم يكن فى مقدور مصر ذلك لارتباطها بمعاهدات دولية وحتى لو كان هذا التحول ممكناً لما كان فى صالح المستهلكين والسكان ولا سيما أننا كنا فى هذه الفترة فى ظل اقتصاد عالمى يسوده مبدأ التخصص وحرية التجارة .

أما عن الصناعة فى هذه الفترة فكانت بدائية تقوم على نظام الحرف لسد الحاجات الأولية لمطالب السكان . وفى نهاية هذا العصر بدأت التجارة الدولية المتعددة الأطراف Multilateral Trade فى التناقص كثيراً وحلت محلها النظام الثنائى Bilateral Trade . وقد كانت مزايا نظام التجارة الدولية المتعددة الأطراف كبيرة ولكن الكساد الدولى أضعف من شأنها .

المبحث السابع

سنوات الكساد العالمى

١٩٣٠ — ١٩٣٩

بينما كان الكساد ينتشر يوماً بعد آخر إذ بالوزارة المصرية تستقيل في خريف سنة ١٩٣٠ كما ذكرنا سابقاً وقد كلف رئيس مجلس الوزراء الجديد وكيل وزارة المالية بدراسة مركز مصر الاقتصادى . وفى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ قدم وكيل المالية مذكرة عن السياسة القطنية المستقبلية وفى هذه المذكرة طالب : — أولاً : بالتوسع فى انتاج القطن إلى أقصى حد ممكن ولا سيما الأنواع الاقتصادية المتوسطة الثقل ذات الانتاج الوفير كالأشمونى والزاجوراه مع بذل كافة الجهود لخفض تكاليف الانتاج .

ثانياً : اتباع سياسة تنويع الانتاج للاقلال من مخاطر الاعتماد على محصول واحد وقد ذهبت الحكومة المصرية فى اتباعها لسياسة تنويع الإنتاج أولاً إلى تشجيع زراعة الحاصلات الغذائية وخصوصاً الحبوب التى كانت تستورد من الخارج ثم شجعت زراعة حاصلات أخرى بقصد تصديرها كالكتان والفواكه والخضر ثانياً ثم عرضت لتصنيع مصر كالمحلة الثالثة من مراحل تنويع الإنتاج . وكانت التعريفة الجمركية هى الأداة لتنفيذ هذا البرنامج .

فما أن انتهى أجل المعاهدات التى غلت أيدى مصر ردحا طويلا من الزمن إلا وسارعت الحكومة المصرية إلى تغيير سياستها الجمركية ففرضت تعريفة ١٩٣٠ . ومن سبقي الحوادث الآن أن نحكم لهذه التعريفة أو عليها . وعلى أية حال

فسواء أكانت هذه التعريفة تغني خيراً أم شراً لمصر ففي رأيي أنها تعتبر نقطة التحول في تاريخ مصر الحديثة . فمنذ سنة ١٩٣٠ تحولت السياسة الاقتصادية للحكومة تجاه الصناعة فبعد أن كانت مجرد مديد المساعدة في ظل نظام الحرية أصبحت سياسة تدخل كامل لحماية الصناعة . وقد مكنت التعريفة الجديدة الحكومة من التدخل لحد كبير ويبدو لنا أن الغرض الحقيقي من التدخل كان بقصد العمل على خفض الواردات وذلك لحماية المنتج المحلي وتأييد مستويات أسعاره . وقد تأيد هذا الاتجاه نحو الحماية في مصر خصوصاً وأن الكثير من الدول الأوربية قد لجأت إليه قبلاً حتى في بريطانيا أرض حرية التجارة وما سياسة التفضيل الامبراطوري واتفاقات أتاوه Ottawa agreements في ١٩٣٢ إلا بعض هذه المظاهر وقد ساعد على استخدام التعريفة في الانحراف عن التجارة المتعددة الأطراف انهيار نظام الذهب وقد أدت حمى الحماية بين الدول إلى نقص حجم التجارة الدولية بين جميع الممالك وقد أحدثت التعريفة تغيرات كبيرة في توزيع التجارة الخارجية لمصر .

والجدول رقم (٤) يوضح التغيرات المختلفة .

وقبل أن نبدأ التعليق على هذا الجدول يجب أن نذكر أن : —

١ — قيمة الصادرات والواردات إنما توضح التغير في كل من السعر والكمية ولكن التغير في السعر وفي الكمية لم يحدثا بنفس النسبة في تجارة مصر الخارجية . كما أن المقارنات الكمية مستحيلة نتيجة لتغير وحدات القياس .

٢ — أن تغير التعريفة الجمركية حدث في أثناء الموجة النزولية للأسعار نتيجة للأزمة العالمية وخصوصاً أسعار القطن .

وبأخذ التحفظات السابقة في الحسبان يمكننا أن نصل إلى النتائج الآتية : —

(١) أن قيمة كل من الواردات والصادرات قد زادت في خلال هذه الفترة ويعزى ذلك لحد كبير إلى التحسن الطارئ على الأحوال الاقتصادية العالمية بعد

(١)
توزيع تجارة مصر الخارجية في سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٧
بآلاف الجنيهات

جدول رقم (٤)

الأصناف	١٩٣١		١٩٣٧		الرقم القياسي ١٠٠ = ١٩٣١
	القيمة	%	القيمة	%	
<u>الواردات</u>					
حيوانات حية	٢٠٥	٠.٦٥	٣٢٦	٠.٨٦	٥٩.٠
مواد غذائية (خام)	٢٤٧٨	٧.٨٦	١٨٨٠	٤.٩٤	٧٥.٩
مواد زراعية مصنوعة	٣١٢٧	٩.٩٢	١٩٥٩	٥.١٥	٦٢.٦
مواد خام	٢٥٣٩	٧.٩٣	٣٤٥٨	٩.٠٩	١٣٦.٢
مواد نصف مصنوعة	٢٣٦٥	٧.٥٠	٤٣٤٨	١١.٤٣	١٨٣.٨
مواد مصنوعة	٢٠٥٦٥	٦٥.٣٥	٢٥٩٩٩	٦٨.٣٥	١٢٦.٤
السبائك والمسكوكات	٢٤٩	٠.٧٩	٦٧	٠.١٨	١٦.٩
الجملة	٣١٥٢٨	١٠٠.٠٠	٣٨٠٣٧	١٠٠.٠٠	١١٠.٦
<u>الصادرات</u>					
حيوانات حية	١٢	٠.٤	٧	٠.٢	٥٨.٣
مواد غذائية (خام)	١٣٠٩	٤.٦٦	٢٠٣٣	٥.١١	١٥٥.٣
مواد زراعية مصنوعة	١٢١٧	٤.٣٣	٢٧٣٧	٦.٨٨	٢٢٤.٩
مواد خام	٢١٧٨٧	٧٧.٦١	٣٢١٠٠	٨٠.٧٤	١٤٧.٣
مواد نصف مصنوعة	٤٥١	١.٦١	٣٧٣	٠.٩٤	٨٢.٧
مواد مصنوعة	٨٨٧	٣.١٥	١١٧٤	٢.٩٥	١٣٢.٣
السبائك والمسكوكات	٢٤١١	٨.٥٩	١٣٣٤	٣.٣٦	٥٥.٣
الجملة	٢٨٠٧٤	١٠٠.٠٠	٣٩,٧٥٩	١٠٠.٠٠	١٤١.٦

(١) مستخرج من المنشورة السنوية لأحصاءات التجاره الخارجيه وقد استبعدنا رقم صادرات البضائع الاجنبية واكتفينا بالصادر من البضائع الوطنية المنتجة محليا فهي تعطى صورة أكثر تمثيلا للحقيقة .

سنة ١٩٣٥ ولكن نسبة الزيادة في قيمة الصادرات أعلى منها في الواردات، والسبب في ذلك يرجع إلى تحسن أسعار القطن وبالتالي كانت نسبة التبادل في صالح مصر.

(ب) لقد أثرت التعريفات الجمركية في تكوين الواردات فقد حدثت زيادة في قيمة الواردات الخام والمواد النصف مصنوعة بمقدار ٣٦٢.٠ / و ٨٣٨.٠ / عن مستويات سنة ١٩٣١. ويرجع ذلك إلى التغيير الذي حدث في الميزة النسبية نحو الصناعة نتيجة للتعريفات الحامية والزيادة بلغت أكبر ما يمكن في السلع الإنتاجية والوقود.

وإن تحليل الواردات ليوضح لنا أن السلع الرخيصة التي يستخدمها السواد الأعظم قد استبعدت من قائمة الواردات نتيجة لإنتاجها محليا ومثال ذلك الأحذية والصابون والسكر أما الزيادة في الواردات من الخامات النصف مصنوعة فترجع إلى زيادة المستورد من الجلود والمواد الكيميائية اللازمة للصناعة وخيوط الغزل لصناعة النسيج وغيرها. ويمثل الجدول رقم (٥) بعض مفردات الواردات في ١٩٣٨ كنسبة مئوية من مثيلاتها في سنة ١٩١٣.

ومما سبق يتضح لنا أنه قد حدث نقص في الوارد من المواد الغذائية الخام وكذلك في المصنوعات الزراعية. وهذا التغيير هو لا شك نتيجة لسياسة تنويع الإنتاج.

ويرجع النقص إلى استيراد كمية أقل من الحبوب نتيجة لإنتاجها محليا ونقدم الصناعات الزراعية ولا سيما صناعات حفظ الأغذية.

وحدثت زيادة في السلع المستوردة المصنوعة ويرجع هذا إلى ظاهرة نمو سكان المدن وبالتالي زيادة طلبهم على وسائل التسلية والراحة والتي تعيق من مقومات المدنية الحديثة كأجهزة الراديو والآلات الكهربائية كالأفران والأفلام وغيرها من من بعض السلع الكمالية.

كما أن قيمة الصادرات من المواد الخام قد زاد زيادة كبيرة وتعزى هذه الزيادة

جدول (٥) بعض مفردات في سنة ١٩٣٨
كنسب مثوبة من ممتلكاتها في سنة ١٩١٣ (١)
(بالكمية إلا إذ نص على خلاف ذلك)

آلات - مواد خام - الوقود	%	السلع الجاهزة	%
بنزين	١٧٦٥	أحذية جلدية	٦
زيوت معدنية وشحوم	١٤٠٣	أثاث (قيمة)	١١
خيوط حريرية	١٠١٢	جلد مدبوغ	٢٢
آلات قاطعة	٦٢٩	أسمنت	٢٤
مازوت	٥٩٠	خيوط قطنية	٢٩
زيوت نباتية للصناعة	٥١٦	سربات وحلوى	٣٨
قضبان حديدية	٣٣١	كبريت (قيمة)	٤٠
آلات (بالقيمة)	٣١٣	زجاج وآلات زجاجية	٤٥
الحديد الزهر	٢٨١	أقمشة قطنية	٥٨
خيوط صوفية	١٨٠	بيرة	٧٦

إلى التحسن الذي طرأ على أسعار القطن كما أن بعض السلع الزراعية وبعض السلع الجاهزة المصنوعة قد صدرت أيضا ويحتمل أن يستمر هذا الاتجاه نتيجة لتقدم التصنيع في مصر والزيادة في المفردات السابقة كان لحد كبير على حساب المواد النصف مصنوعة والحيوانات الحية .

أما عن حركة السبائك والمسكوكات فقد قلت كثيرا عما كانت عليه ولعل

(١) J. Schatz : Journal du Commerce, Alexandrie, 8 June.

ذلك مرجعه إلى الاتجاه نحو سياسة الاكتفاء الذاتى والخروج على نظام الذهب .

وبخلاف ماسبق حدث أيضا تغير فى التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية فى خلال هذه الفترة ما زالت إنجلترا عميل مصر الأول ولو أن نصيبها من تجارتنا الخارجية كان فى تناقص تدريجى . فقد أخذت إنجلترا الجزء الأكبر من قطن مصر ومدتنا بالآلات . وقد أدى تقدم صناعة الغزل والنسيج فى مصر إلى انقاص نصيب بريطانيا من المنسوجات المستوردة والتي كانت تعتبر أهم صادرات إنجلترا إلينا . ولما سكن بريطانيا استعادت جزءا كبيرا من خسارتها وذلك بمد مصر بالآلات اللازمة لصناعة النسيج وزيادة صادراتها إلينا من أنواع الغزل الرفيع .

ويمكن لنا أن نبين أثر آخر من الآثار التى أحدثتها التعريفة الجمركية فى اقتصادنا القومى إذا لاحظنا التقدم الذى طرأ على صناعاتنا المحلية كالمنسوجات والسكر والكحول والأسمنت والصابون وغيرها مما يتضح فى جدول (٦) .

كما أن التعريفة قد أدت إلى زيادة الاستثمار فى الصناعات وقد أدت مرونة العرض المختلفة من صناعة لأخرى إلى درجات مختلفة من الاستجابة لأسعار التعريفة حتى حينما كانت تتساوى أسعار التعريفة .

ولقد استخدمت التعريفة فى مصر لإحداث نوع من سياسات التمييز كالمعاهدات والاتفاقات الثنائية وعلى ذلك نجد أن المزايا التى كانت تعود على البلاد من التجارة المتعددة الأطراف قد قلت كثيرا عن ذى قبل .

وفى خلال هذا العصر وخصوصا قرب نهايته انتشرت التجارة الداخلية

جدول (٦) درجة تعاون الصناعات الوطنية في كفاية الاستهلاك المحلي^(١)

نوع الصناعة	النسبة المئوية لكفاية الاستهلاك المحلي	نوع الصناعة	النسبة المئوية لكفاية الاستهلاك المحلي
السكر	١٠٠	الصابون	٩٠
الكحول	١٠٠	الطرايش	٩٠
السجائر	١٠٠	الأثاث	٨٠
الملح	١٠٠	الكبريت	٨٠
طحن القلال	٩٩	البيرة	٦٥
زجاج اللبات	٩٩	الزيوت النباتية	٦٠
نسج القطن	٩٦	الصودا الكاوية	٥٠
الأحذية	٩٠	منسوجات قطنية	٤٠
الأسمنت	٩٠		

وبدأت في الازدهار ويرجع ذلك إلى ظاهرة النزوح إلى المدن ونموها وتركز السكان بها والدليل على ذلك هو أن عدد المنشآت التجارية لكل ١٠٠ ألف من السكان ارتفع من ٤٩٥٠٩ في سنة ١٩٢٧ إلى ٨٧٢٠٢ في سنة ١٩٣٧. وكان ٢٠٪ من هذه المنشآت بالقاهرة و ١٢٪ في اسكندرية .

وبالاجمال يمكننا أن نقول أن الكساد العظيم أجبر مصر على إعادة النظر في سياستها الاقتصادية . فسياسة الاكتفاء الذاتي وتنويع الانتاج والتصنيع أصبحت الأسس التي تركز عليها النظام الاقتصادي الجديد . وقد كانت التعريفة هي الأداة .

(1) Industry : A lecture by M. S. U Ghannam : Minister of Commerce & Industry, Gov Press. Cairo 1944.P.4.

المبحث الثامن

الحرب العالمية الثانية

١٩٣٩ — ١٩٤٥

كادت فترة التحسن التي أعقبت سنة ١٩٣٥ أن تنتهى بكساد عالمي آخر وقد أحدث ذلك صدها في مصر أيضاً فاحصاءات تجارتنا الخارجية في سنة ١٩٣٨ توضح عجزاً في الميزان التجاري قدره ٦٧٩٩٠٠٠ جنيه بينما كان الميزان التجاري يكاد يكون متوازناً في السنوات السابقة . ونتيجة للحرب العالمية أن قطعت إتصالات مصر الخارجية بمراكز التصريف الهامة بقطنها وقد تراكم العجز في الميزان التجاري حتى بلغ ١٠٨١٩٩٠٠٠ جنيه في الفترة ١٩٣٩ — ١٩٤٦ . والزيادة في قيمة الواردات إنما هي زيادة ظاهرية ترجع لارتفاع الأسعار وتوضح قيمة الواردات الحقيقية إذا ما أعيد تقويمها بأسعار سنة ١٩٣٨ كما يظهر في الجدول رقم (٨) .

أما الصادرات فكانت في تناقص شديد وهذا النقص يعتبر كبيراً إذا ما أعيد تقويم الصادرات على أساس أسعار سنة ١٩٣٨ كما يبدو من الجدول السابق .

وعلى ذلك فالحرب أحدثت تغيرات كبيرة في تجارتنا الخارجية إذ أن حركة السلع الخارجة والواردة قد قلت كثيراً كما أن القطن المصري بقي في داخلية البلاد لعدم إمكان شحنه للخارج ولزيادة الطلب على الشحن البحري في الأغراض الحربية كنقل المعدات والجنود .

يمين الواردات والصادرات في الفترة ١٩٣٩ — ١٩٤٣

بعد إعادة تقويمها بأسعار سنة ١٩٣٨ (١)

جدول رقم (٨)

الصادرات			الواردات			السنوات
الرقم القياسي	القيمة مقومة	القيمة بملايين	الرقم القياسي	القيمة مقومة	القيمة بملايين	
ج ÷ د × ١٠٠	بأسعار ١٩٣٨ (د)	بالجنهيات (ج)	ا ب × ١٠٠	بأسعار ١٩٣٨ (ب)	الجنهيات (١)	
١٠٠	٣٣٣٣	٣٣٣٣	١٠٧٠	٣١٨٨	٣٤٠	١٩٣٩
١٣٠٠٢	٢١٤	٢٧٨	١٥٣٠	٢٠٥	٣١٣	١٩٤٠
١٣٥٠١	١٦٤	٢٢١	٢١١٨	١٥٦	٣٣١	١٩٤١
١٥٦٢	١٢٠	١٨٧	٢٣٨٠	٢٣٢	٥٥٣	١٩٤٢
٢١٧٠	١١٥	٢٥٠	٢٥٥٠	١٥٣	٣٩١	١٩٤٣
	٩٤٦	١٢٦٩		١٠٦٤	١٩٢٨	

وقد بقي القطن في هذه الفترة مشكلة مصر الأولى . وبدأت الأزمة القطنية عقب دخول إيطاليا الحرب في سنة ١٩٤٠ . فالحصول الجديد كان على وشك الحصاد حينما تخرج الموقف . ولكن الحكومة البريطانية أعلنت رغبتها في شراء المحصول كله وقد ارتضت أن تتحمل الخسارة كاملة عند إعادة تسويقه بعد الحرب وأن تشاركها مصر في حالة الربح بشرط أن تتأكد بريطانيا أن نصيب مصر من الربح الناتج سوف ينفق في تحسين الحالة الاجتماعية للطبقة العاملة

(١) J. Schatz : Le Commerce Extérieur De L' Egypte. L'Egypt Contemporaine Nov.- Dec. 1945,

في مصر ولا سيما الفلاحين . وفي سنة ١٩٤١ قامت الحكومة البريطانية بشراء نصف المحصول وقام بتمويل النصف الباقي الحكومة المصرية عن طريق إصدار قرض . ومنذ سنة ١٩٤٢ فصاعداً تولت الحكومة المصرية تحويل محصول القطن بمفردها .

ولم تسلم الحاصلات الأخرى من التدخل الحكومى بدورها . فتدخلت الحكومة في زراعة القمح فحددت المساحة التى تزرع وفرضت نظام الاستيلاء الإجبارى خصوصاً وأن البلاد كانت مهددة بعجز في محصول القمح والحبوب بوجه عام ولا تزال البلاد رغم انتهاء الحرب تحت نظم دورات زراعية إجبارية أفقرت التربة المصرية إذ أن الدورة الزراعية لم تكن متوازنة . ومما زاد في افقار التربة المصرية عدم توافر السماد اللازم وتبع ذلك انخفاض في متوسط انتاج الحاصلات المصرية . كما أن المساحة المزروعة خضروات قد زادت من ٧٣٩٥١ فداناً في سنة ١٩٣٨ إلى ٢٦٩٨٠٨^(١) فداناً في سنة ١٩٤٥ . كما أن المساحة المزروعة فاكهة قد وصلت إلى ٩٦١٤٦ فداناً في سنة ١٩٤٥^(٢) .

وقد كان لإغلاق طرق الملاحة البحرية في وجه الواردات المصرية ولاشتباك الدول الصناعية الكبرى في الحرب أثرهما الملموس في تقوية وإسراع الاتجاه نحو التضييع . فزاد الإنتاج المحلى حتى أن بعض المصانع كانت تعمل بأقصى قوة إنتاجية ممكنة بل إن البعض كان يقوم بتنظيم الإنتاج ليل نهار .

وحيث أن مصر أصبحت قاعدة حربية هامة فإن مركز تموين الشرق الأوسط Mridle East Supply Centre قد ساعد على تنمية الصناعات القائمة كما شجع

(٢٦١) احصاءات زراعية مطبوعات قسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء بوزارة الزراعة
مقدم لمؤتمر الأغذية والزراعة الذى عقد في القاهرة في فبراير سنة ١٩٤٨ ص ١٣ ، ١٤ .

التجارة بين أقطار الشرق الأوسط ليعمل منها وحدة اقتصادية تكفى نفسها بنفسها
في حدود الإمكان

فتقدمت القوات المتحاربة بالكثير من الطلبات وساعدت بإمداد المصانع
المصرية بالغنيين في كثير من الحالات وأحياناً بالآلات . وتنعكس موجة الرخاء
في ميزانيات الشركات الصناعية في مصر ، فالرقم القياسي للأرباح الصافية ارتفع
من ١١٤ في سنة ١٩٣٨ إلى ١٧٥^(١) في سنة ١٩٤١ (باعتبار ١٩٣٧ = ١٠٠)
وقد استمرت هذه الزيادة وسجلت أرقام عالية في كثير من الشركات الصناعية
بل أنه في بعض الشركات الكبيرة زادت أرباحها عن رأس المال المصدر . كما أن
الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في نهاية ١٩٤٥ كان ١٣٤ بالنسبة لكمية المنتجات
و ٣٥٠ على أساس قيمة الإنتاج (١٩٣٨ = ١٠٠)^(٢)

كما أن نشاط الممولين المصريين قد زاد بل أنهم خاطروا في ميادين يتوقع فيها
حدوث منافسة عالمية شديدة حينما تعود المياه إلى مجاريها في الظروف العادية
كالصناعات الكيماوية والحرير الصناعي وصناعات البلاستيك . ويغلب على الظن
أن نجاح هؤلاء الممولين إنما يعزى إلى قلة عددهم وليس لكفاية أو مقدرة معينة .
بل لقد تمكن الكثيرين منهم نتيجة لقدرتهم المالية الكبيرة من الوصول
إلى كراسى مجالس الإدارة في الشركات التي قاموا بتأسيسها .

كما أنه من الملاحظ في خلال هذه الفترة أن رأس المال لم يكن عقبة كؤود
بنفس النسبة التي كان عليها في الماضي : فشلا شركة الحرير الصناعية قد غطى
أكثر من ضعف رأسمالها البالغ قدره ٢ مليون جنيه في فترة وجيزة من فتح

(1) Rosenfield & Issawi: Company Profits in Egypt 1940-1941.

(2) T. W. Taylor . Overseas Economic Surveys . Egypt.

Nov. 1947. P37.

باب الاقتاب . كما أن إحصاء الشركات المساهمة في مصر يوضح أنه من بين ٣٧٥ شركة مساهمة رأسمالها ٧٨٠٠٠٠٠ ر. ٧٨٠٠٠٠٠ جنيه مصري ٣٤٠ منها مصري الجنسية ورأسمالها ٦٩ مليون .

ومنذ أن وضعت الحرب أوزارها حتى فبراير سنة ١٩٤٨ تكونت ١٠٨ شركة مساهمة مصرية رأسمالها ٢٠ مليوناً . وفي خلال فترة الحرب وما بعدها زادت الكثير من الشركات رأسمالها .

ولكن تصنيع مصر اتصف حتى اللحظة الراهنة بإنتاج السلع الاستهلاكية ونأمل أن يتجه الاستثمار نحو السلع الرأسمالية بعد خروج مشروع توليد القوى الكهربية من خزان أسوان إلى حيز الوجود .

كما أن وجود القوات البريطانية في مصر كان عاملاً آخر من عوامل الرخاء فقد تراكت لصالح مصر ٤٠٠ مليون جنيه من الأرصدة الاسترلينية .

ولكن هذا الرخاء الذي أفاد البعض كانت له آثاره السيئة أيضاً إذ أضر بصالح ذوي الدخول الضئيلة وأوجد لديهم نوعاً من الحرمان فخذ من استهلاكهم من السلع نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة بالنسبة لهم والتي سببها ارتفاع الأسعار . والإفراج عن هذه الأرصدة يمكن مصر من سد العجز الناشئ في ميزانها التجاري ويترك رصيدها يمكن استخدامها في بناء الاقتصاد المصري .

وفي خلال فترة الحرب اشتركت مصر مع الدول الأخرى في المؤتمر النقدي الدولي الذي عقد في بريتون وودز لإعداد وإقامة نظام مالي قصد به تمكين العالم من إعادة بناء اقتصادياته على أسس إجماعية بعد الحرب وكان من نتيجة هذا المؤتمر قيام المنظمين العالميتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

المبحث التاسع

فترة الانتقال (١٩٤٦ وما بعدها)

سميتها فترة الانتقال تمييزاً لها عن الفترة العادية التي تعقب الحرب ، ومن غير الممكن أن نحدد إلى متى ستستمر فترة الانتقال ولكن يبدو أنها سوف تستمر مدة أطول بكثير مما كنا نرجو . وبانتهاء الحرب أصبح مركزنا الاقتصادي الخارجى والداخلى حرجا بدرجة لم تكن متوقعة واستمرت مصر مخلصه للسياسة التي أملت عليها قيام الحرب العالمية الثانية تلك السياسة التي تتميز بزيادة الانتاج المحلى مهما كانت التكاليف .

وقد واجهت مصر عجزاً شديداً فى ميزانها التجارى وتجميداً فى أرصدها الاسترلينية وحاجة ملحة للعملة الصعبة وخصوصاً الدولارات . ولسد مثل هذا للعجز الشديد فى ميزاننا الحسابى لجأت الحكومة إلى بيع جزء من أقطانها المخزونة . فى مارس سنة ١٩٤٨ اتفقت مصر مع روسيا على مقايضة ٣٨٠٠٠ طن من القطن المصرى مقابل ٢١٦٠٠٠ طن من القمح و ١٩٠٠٠ طن من الذرة ثم تجدد العرض من روسيا فى أبريل سنة ١٩٤٩ لاستبدال ١٠٠٠٠ طن من القمح بقطن مصرى .

وباتفاقية ١٩٤٨ أمكن للحكومة المصرية أن تتخلص من جزء من مخزونها من القطن وفى نفس الوقت سدت العجز الناشئ فى محصول القمح فى تلك السنة . وإذا كان من الممكن تبرير المقايضة فى مثل هذه الظروف الشاذة إلا أن استخدام هذه الطريقة بشكل مستمر أمر غير مرغوب حيث أنه كثيراً ما ينتج عنها أضرار وخسارة مقنعة .

كما أن مصر حاولت أن تجد لقطنها أسواقاً جديدة وخاصة في آسيا وأوروبا . فقد زادت الهند مشترياتها من القطن لدرجة أنها انتزعت من إنجلترا المرتبة الأولى في سنة ١٩٤٧ . فقد كان نصيب الهند ١٧٪ من تجارة الصادرات المصرية في سنة ١٩٤٧ بينما كان نصيب المملكة المتحدة ١٤٫٦٪ . كما كان للحملة الاعلانية في أوروبا أثر كبير في زيادة مشتريات كل من إيطاليا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا من القطن المصري .

أما عن الأرصد الاسترلينية المتجمدة وأزمة العملة الصعبة فإنهما مرتبطان ببعضهما لحد كبير وكانت تحكمهما الاتفاقات المالية بين مصر وبريطانيا فلقد كانت مصر إحدى دول الكتلة الاسترلينية وقد وافقت مع دول الكتلة الأخرى عند بدء نشوب الحرب العالمية الثانية على توحيد مقصلاتها من العملات الأجنبية ولا سيما الدولارات مهما كان مصدرها . Pool System ومنحت مصر ما يوازي ١٠ مليون من الجنيهات من العملات الصعبة مستويًا كما كان لمركز تموين الشرق الأوسط Middle East Supply Centre أن يحدد نوع مشترياتنا وبذلك أشرف إشرافاً فعلياً على كيفية استخدام الدولارات . وإضافة إلى ما سبق سمح لمصر أن تزيد مشترياتها من بلاد العملة الصعبة عما سبق بشرط أن يكون سعر السلع التي تريدها مصر يزيد بأكثر من ١٠٪ في بلاد الكتلة الاسترلينية عن مناطق العملة الصعبة .

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ وافقت حكومة الولايات المتحدة على أن تفتح لبريطانيا اعتماداً قدره ٣٧٥ مليون دولار ويمكن لبريطانيا السحب عليها في حدود هذا المبلغ في المدة بين تاريخ هذه الاتفاقية وآخر سنة ١٩٥١ . وقد نصت هذه الاتفاقية على إلغاء النظام السابق (Dollar Pool) . كما نصت أنه

ينبغي على المملكة المتحدة أن تدخل في مفاوضات مع الدول دول ذات الأرصد
الاسترلينية المتجمدة . وجبها تفرج بريطانيا عن بعض هذه الأرصد . واستجابة
للنص السابق أمضت مصر في يوليو سنة ١٩٤٧ اتفاقية مع المملكة المتحدة لمدة
تنتهى في ديسمبر سنة ١٩٤٧ وقد كفلت هذه الاتفاقية :

١ — خروج مصر من منطقة الاسترليني .

٢ — تجميد الأصول الاسترلينية التي في حوزة البنوك التي تعمل في مصر .

٣ — الافراج عن بعض من الأرصد الاسترلينية للأغراض الآتية :

١ — كميات العملات الأجنبية اللازمة لتجارتنا الخارجية

ب — المدفوعات الخارجية التي أوقفت أثناء الحرب .

ج — العجز المحتمل أن ينشأ في ميزاننا الحسابي حتى ٣١ ديسمبر

سنة ١٩٤٧ .

٤ — تتعهد حكومة المملكة المتحدة ألا تحد من استخدام الاسترليني الحر
أو الاسترليني الذي نحصل عليه من تجارة صادراتنا خلال سنة ١٩٤٧ لدفع به
قيمة المعاملات الجارية في أية منطقة من المناطق المالية . وبعبارة أخرى يمكن
لمصر تحويل الاسترليني الحر إلى أية عملة من العملات وبخاصة العملات الصعبة .

ولسوء الحظ لم يستمر العمل بهذه الاتفاقية لأكثر من خمسة أسابيع ففي
أغسطس سنة ١٩٤٧ أوقفت إنجلترا شرط قابلية تحويل Convertibility
الاسترليني إلى دولارات وكان هذا القرار ينطبق على مصر كما ينطبق على غيرها
وخصصت لمصر ما مقداره ٦ مليون دولار . ولا شك أن هذا الرقم كان أقل
كثيراً من احتياجات مصر في تلك الفترة ويمكن أن يتجسم لنا سوء الموقف

بصورة أجلى إذا ما علمنا أنه منذ سنة ١٩٣٩ حتى ذلك الوقت كان الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة فى غير صالح مصر وأن الفرق كان كبيراً . وقد زاد العجز فى ميزاننا التجارى مع الولايات المتحدة حتى بلغ ٨٤١٠٠٠ ر.هـ جنيها سنة ١٩٤٧ و ٧٨٥٥٠٠٠ ر.هـ جنيها فى سنة ١٩٤٨ .

وقد ازدادت حدة الأزمة خصوصاً وأن بعض العملات السهلة صارت هى الأخرى عملة صعبة كالفرنك البلجيكي ، وقد حوت الاتفاقية الجديدة بين مصر والمملكة المتحدة والتي وقعها الجانبان فى يناير سنة ١٩٤٨ والتي يسرى مفعولها حتى ديسمبر سنة ١٩٤٨ تعديلات هامة قصد بها معالجة الموقف الذى نشأ فى أغسطس سنة ١٩٤٧ أى وقف تحويل الاستيرليني إلى دولارات Suspension of the Convertibility into dollars of transferable sterling account .

فقد نصت الاتفاقية على الأفراج عن ٢١ مليوناً من الأرصدة المجمدة كما تعهدت بريطانيا بالأفراج عن كميات أخرى فى المستقبل ووضعت تحت تصرف مصر ٢٥ مليوناً من الدولارات تستخدم فى سداد العمليات التجارية التى تقوم فى خلال سنة ١٩٤٨ للبلاد التى قد ترفض التعامل بالاستيرليني ويضاف إلى هذا المقدار ما تحصل عليه مقابل صادراتنا إلى بلاد العملة الصعبة . كما أن إنجلترا تعهدت أن تزيد حصة مصر فى صندوق النقد الدولى بما يوازى ٤٠٠٠٠٠٠ ر.هـ دولار من الذهب وتحاول من جانبها لتجعل الاستيرليني الذى فى حوزة مصر مقبولا من المناطق النقدية الأخرى وتسمح لمصر بالعمل المضاد أى برفض قبول الاستيرليني من الدول التى غير مستعدة لقبوله من مصر وبالإجمال فانفاقية سنة ١٩٤٨ لا شك سجلت تحسناً كبيراً عن سابقتها .

ومنذ أغسطس سنة ١٩٤٧ حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٨ . أفرجت بريطانيا

عن ٨٠ مليوناً تقريباً من الأرصدة المتجمدة ورغم هذا فإن ميزاننا التجارى والحسابى لم يتوازنا .

وفى مارس ١٩٤٩ أمضت مصر والمملكة المتحدة اتفاقاً مالياً جديداً ينتهى مفعوله فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

وبمقتضى هذه الاتفاقية أفرجت المملكة المتحدة فوراً عن ١٢ مليون جنيه من الأرصدة الاسترلينية المتجمدة والتي تجمعت قبل يوليو سنة ١٩٤٧ وتعهدت بالأفراج عن ١٨ مليون أخرى . ولكى تسهل بريطانيا مهمة مصر إزاء مطالبتها الملحة على العملة الصعبة وخاصة الدولارات وافقت على أن تباع لمصر ما قيمته ٥ مليون جنيه من الدولارات وأعلنت استعدادها لتسهيل مد مصر بالبترول مقابل الدفع بالسترليني فى حدود ٥ مليون جنيه . وقد ساعدت هذه الاتفاقات فى تفريج أزمة العملة الصعبة لحد ما .

وقد أعلنت الحكومة المصرية فى أوائل ١٩٤٩ أنها ستبيع الخزون من قطنها بأسعار مخفضة بالعملات الصعبة وقد تمكنت مصر من بيع القطن والأرز وبعض السلع الأخرى بالعملات الصعبة لبعض بلاد العملة السهلة كما تم بعض المدفوعات إلى تلك البلاد بالعملات السهلة ويضاف لذلك ضغط المصروفات بالعملات الصعبة إلى الحد الأدنى . واستطاعت مصر لأول مرة موازنة معاملاتها الجارية مع منطقة العملة الصعبة فى خلال ١٩٤٩ إذ بلغ الفائض ٣٠٠.٠٠٠ ر. جنيه^(١) مقابل عجز قدره ٧٦ مليون جنيه فى العام السابق .

وقد ساعد على توجيه الواردات والصادرات إنشاء رقابة النقد الخارجى ،

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى المجلد الثالث العدد الثانى ١٩٥٠ ص ٩٨

ولأن إنشائها أدى في أول الأمر إلى كثير من التعقيدات وتعطيل إجراءات تمويل التجارة الخارجية ولعل السبب الأكبر يرجع إلى جده النظام على مصر وعدم توافر العناصر الفنية بالمقدار اللازم .

وقد كان لتخفيض قيمة الجنيه الاسترليني والجنيه المصرى أثره في زيادة سرعة استهلاك مصر لأرصدها الاسترلينية وقد بدء هذا التحول في أواخر ١٩٤٩ والجدول التالى يوضح تطور الأرصدة الاسترلينية للبنوك المعتمدة في مصر خلال المدة من ديسمبر ١٩٤٨ حتى أغسطس ١٩٥٠ (١) .

جدول رقم (٩) يبين تطور الأرصدة الاسترلينية للبنوك المعتمدة في مصر بملايين الجنيهات :

١٩٥٠/٨/٢٦	١٩٥٠/٥/٢٧	١٩٥٠/٤/١	٤٩/١٢/٣١	١٩٤٩/٩/١٠	٤٨/١٢/٣١	
٤٢ر٠	٥٥ر٤	٥٥ر٣	٣٦ر٩	٧٧ر٣	٧٢ر٩	الحساب رقم ١
٢٣٨ر٥	٢٥١ر٧	٢٥٢ر٥	٢٥٣ر٠	٢٥٥ر٤	٢٧٠ر٣	الحساب رقم ٢
٢٨٠ر٥	٣٠٧ر١	٣٠٧ر٨	٣١٦ر٩	٣٣٢ر٧	٣٤٣ر٢	المجموع

وما زال الاتفاق المالى بين مصر وبريطانيا نافذ المفعول للآن إذ مد أجله إلى آخر عام ١٩٥٠ (مع استثناء المادتين ٧ر٤ «فقرة ١») وصدر بذلك بيان رسمى مشترك في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وتعهدت المملكة المتحدة بتسهيل توريد المنتجات البترولية إلى مصر خلال هذا العام في حدود مبلغ ٧ر٥ مليون جنيه واتفق على أن تبدأ المفاوضات خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ للوصول إلى تسوية دائمة نهائية لمشكلة الأرصدة لاسترلينية .

(١) للنشرة الاقتصادية البنك الأهلى المصرى المجلد الثالث العددين الثانى والثالث ص ١٠٩ ،

وما زال العجز في الميزان التجاري كبيراً في خلال سنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، فقد بلغ هذا العجز نحو ٢٨ ، ٤٠^(١) مليوناً على التوالي وكانت المملكة المتحدة أم مورد لتجارة وارداتنا فقد بلغ الوارد منها ٣٨ مليون جنيه في ١٩٤٩ ويليهما إيطاليا والولايات المتحدة إذ بلغت قيمة الواردات من كل منهما حوالي ١٥ مليون جنيه وفرنسا بمبلغ ١٠.٥ مليون أما عن تجارة صادراتنا فقد هبطت صادراتنا إلى المملكة المتحدة بشكل واضح من ٤١ مليون جنيه في ١٩٤٨ إلى ٢٣.٩ مليون جنيه في ١٩٤٩ تقريباً ويعزى هذا الهبوط إلى نقص ما ابتاعته إنجلترا من القطن كما بلغت الصادرات إلى فرنسا ١٠ مليون جنيه بنقص قدره ٤ مليون تقريباً أما الصادرات إلى الهند والباكستان فقد زادت بحوالي ٧ مليون جنيه فبلغت ٢٩.٦ مليوناً من الجنيهاً وكذلك زادت إيطاليا مشترياتها فبلغت ١٠.٤ مليوناً أي بزيادة قدرها حوالي ٥ مليون جنيه ، وقد بلغت صادرات القطن نحو ٨ مليون قنطار قيمتها ١٠.٦ مليون جنيه .

وهذا العجز في الميزان التجاري البالغ ٤٠ مليوناً من الجنيهاً يربو كثيراً عما توضحه أرقام مراقبة النقد عن الإيرادات والمدفوعات الخاصة بالتجارة الخارجية إذ أن تقدير الجمارك لقيمة الواردات وخاصة بعد خفض قيمة الجنيه يفوق المدفوع فعلاً. هذا بالإضافة إلى أن أرقام الجمارك تشمل مواد وتموينات استوردتها السلطات الحربية البريطانية وهذه لا تتضمن أى مدفوعات من جانب مصر وهذا يدل على خطورة الإعتماد على أرقام مصلحة الجمارك في تقدير ميزان المدفوعات . إذ يوضح الأخير أن مصر قد حصلت على فائض في ميزان مدفوعاتها يقدر بحوالي ٥ مليون جنيه .

(١) النشرة الإقتصادية للبنك الأهلي المجلد الثالث . العدد الثالث ١٩٥٠ ص ٢٣٩ .

ولقد تجددت هذه الأيام مشكلة تمويل محصول القطن الجديد وخاصة
وقد اتضح عدم كفاية النقد والائتمان الحالى لهذا التمويل وقد لجأت الحكومة
إلى زيادة المصدر من أوراق البنكنوت وتعرضت في سياستها هذه إلى الكثير
من النقد وسنناقش مختلف هذه الآراء فيما بعد .

مما سبق نجد أن مشاكلنا الاقتصادية في عصر التحول بعد الحرب إنما تميزت
بالتابع النقدي وحددتها كمية ما يمكن الاستحواز عليه من العملات الأجنبية
وبالاتجاهات التي توجه إليها صادراتنا وبخاصة القطن .

الباب الثاني

مشاكل القطن

المبحث الأول

الدوافع التي حدثت بالحكومة إلى التدخل

لقد وضح لنا في الباب الأول أن الكثير من مشاكل مصر الاقتصادية كانت نتيجة الاعتماد على محصول واحد هو القطن. وبالرغم من تزايد أهمية بعض الحاصلات الأخرى في اقتصادنا القومي منذ ١٩٣٠ إلا أن القطن ما زال هو المحصول الأساسي والأكثر أهمية. وسنحاول في هذا الجزء دراسة اقتصاديات القطن وخاصة مشاكل التسويق في شيء من التفصيل موضحين أثرها على الاقتصاد القومي.

كأية دولة أخرى لم يكن التدخل الحكومي في مصر لتسويق محصول القطن نتيجة دراسة أو سياسة معينة ولكنه قام تحت ضغط الأحداث الاقتصادية وإلحاح الرأي العام. وقد كان الاعتقاد السائد وقتئذ هو أن القطن المصري يتمتع بنوع من الاحتكار وخصوصاً في الأنواع الطويلة القيلة. فالإحصاءات تشير إلى أن مصر كانت تنتج ٤٣٪ من انتاج العالم للأقطان التي تبلغ طول تيلتها ما بين $1\frac{1}{8}$ ، $1\frac{7}{8}$ من البوصة و ٧٧٪^(١) من الأقطان التي تبلغ طول تيلتها $1\frac{1}{2}$ فأكثر ولو أن نسبة محصولها إلى المحصول العالمي في تلك الفترة كانت ٦٪

(1) L' Egypte Contemporaine : L' Action Contre La Crise Cotonnière En Egypte. Minost P. 418. April 1931.

وقد ترتبت على هذا الاعتقاد اعتبارهم الطلب على القطن المصرى غير مرن وسوف نجد أن الغزاليين سيستثمرون في شرائه حتى لو عملت الحكومة على رفع أسعاره .

ولقد أدى هذا الاعتقاد إلى إهمال العوامل الأخرى . ولكن إلى أى حد كان هذا صحيحاً ؟ وإلى أى حد يستمر الغزاليون في الشراء ؟ وهلا يمكن لهؤلاء الغزاليين أن يستعوضوا بالقطن الأمريكى عن القطن المصرى ؟ وهل قدرت الحكومة المصرية أن التقدم التنى قد يجعل من السهل إحلال أنواع من الأقطان المتوسطة الثيلة محل الأقطان الطويلة الثيلة ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذه الدراسة .

كما أن أحد العوامل الأخرى التى حدث بالحكومة إلى التدخل كانت الرغبة في القضاء على المضاربة النزولية التى كان يروجها بعض المغرضين عن التجار في بورصة البضاعة الحاضرة بالإسكندرية . وعلى ذلك وجدت الحكومة أنه يتعين عليها التدخل لحماية صغار المنتجين . وقد أخذ التدخل الحكومة عدة أشكال سنناقش كل منها على حده .

المبحث الثانى

التدخل عن طريق تحديد المساحة القطنية

كانت إحدى وسائل التدخل الحكومى هي تحديد المساحة التى تزرع قطناً وذلك لإيجاد نوع من الرقابة على الكمية المنتجة فقبل الحرب العالمية الأولى احتدم الجدل^(١) حول أسباب تدهور إنتاجية القطن من محصول القطن في القطر المصرى

(1) J. A. Todd : The Marketing of Cotton. P. 216

بوجه عام . وكان أحد العلاجات التي اقترحت هو تحديد المساحة المزروعة قطناً بثلاث الزمام . وقد كان الدافع على التجديد زراعياً بحما قصد به صالح الزراعة وذلك باستبدال الدورة الثنائية بدورة ثلاثية ولكن عند ما أعيد تحديد المساحة في ١٩١٤ — ١٩١٥ على أثر انخفاض من أسعار القطن كان الغرض هو تحديد العرض .

ومنذ ذلك التاريخ توالى تدخل الحكومة لتحديد المساحة وتنوعت الغاية من هذا التحديد . كما أن درجة التحديد قد اختلفت ولا سيما خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ففي ١٩٤٢ حددت المساحة بـ ٢٢٪ في شمال الدلتا وفي جهات أخرى بـ ١٥٪ من المساحة الكلية .

وقد اختلفت أغراض الحكومة من تحديد المساحة القطنية ولكنه يمكن تلخيصها في الآتي : —

(١) الحد من انخفاض الأسعار .

(ب) رفع متوسط إنتاج محصول الفدان الواحد .

(ج) زيادة المساحة التي يمكن تخصيصها للحاصلات الأخرى .

وسنناقش فيما يلي هذه الأغراض .

١ — التحديد بقصد الحيولة دون انخفاض السعر :

شجع الحكومة على تحديد المساحة القطنية ما لمسته من نتائج مشجعة عند تطبيق هذه السياسة ، فمثلاً في سنة ١٩٢٧ انخفضت المساحة المزروعة نتيجة للتحديد إلى ١٥١٦٠٠٠ فدان ، بعد أن كانت ١٧٨٦٠٠٠ في سنة ١٩٢٦ ، وقد صاحب الانخفاض في المساحة تدهور في متوسط إنتاج الفدان . وبالتالي ارتفاع في متوسط سعر القنطار من القطن ، فزاد من ٣٠٦ ر جنيه للقنطار

في ١٩٢٦ إلى ١٩٣٦ جنيه في سنة ١٩٢٧ . وقد ارتاحت الحكومة واطمأنت إلى أن هذه السياسة هي السياسة الصحيحة ، إذ أمكن أن تحصل على قيمة أكبر للمحصول من مساحة أقل . ولكن هل يعتبر هذا الاستنتاج صحيحاً في مجمله ؟ ولكن من الواضح أيضاً : أننا لو أخذنا أسعار القطن الأمريكي في هاتين السنتين لوجدنا أن سعره قد ارتفع من ٨١٥ دولاراً إلى ١١١٧ دولاراً ، ولو قارنا نسبة الزيادة في الأسعار لكل من القطن المصري والأمريكي لوجدنا أن كليهما قد زاد بنفس النسبة ، أي بمقدار ٣٧ ٪ تقريباً . فإلى أي عامل إذاً يمكننا أن نعزو الزيادة في سعر القطن ؟ أهى تعزى إلى سياسة التحديد التى لجأت إليها الحكومة ، أم تعزى إلى تبعية أسعار القطن المصري لأسعار زميله الأمريكي ؟ لقد أثبت دراسة الارتباط - سنشير إليها فيما بعد - أن أسعار القطن الأمريكي لها الأثر الأكبر في تحديد سعر القطن المصري . كما أننا لو تأملنا قليلاً لوجدنا أنه بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة قطناً في سنة ١٩٢٧ عن مثيلتها في سنة ١٩٣٥ - إذ بلغت المساحة في الأولى ١٧٣٨٠٠٠ ، بينما كانت في الثانية ١٠٠ ر ١٩٢٤ فدان - فقد حصلنا على محصول أكبر من المساحة الأقل . فلا شك أنه من الصعب التحكم في العرض عن طريق تحديد المساحة ، لأن معدل إنتاج الفدان الواحد يتغير تغييراً كبيراً من سنة لأخرى ، ففي الفترة ١٩١٥ - ١٩٤٧ مثلاً نجد أن متوسط محصول الفدان من القطن كان يتراوح ما بين ٦٣ و ٦٦ قنطار . وعلى ذلك فمن مساحة قدرها ١٧٠٠ ر ١٧٠٠ فدان قد نحصل مقدار يتراوح بين ٢٠٢ ر ٢٠٥ و ٢٠٠ ر ٢٠٠ قنطار . وعلى ذلك فأى خفض في المساحة إذا لم تصل نسبته حوالى ٥٠ ٪ ، فقد لا يكون له تأثير يذ كر على الكمية المنتجة .

ولم يكن من السهل على الكثيرين أن يلمسوا هذه الحقيقة ، بل إن بعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك ، مدعياً أن كمية المحصول المصرى لها أثرها على السعر ، ولا سيما أنه فى نظرهم يعتبر القطن المصرى سلعة مختلفة تمام الاختلاف عن القطن الأمريكى ، فالأول يمتاز بمقاوته وطول تيلته وجودته . كما ادعى بعض الإقتصاديين فى مصر أن جيزه ٧ سلعة تختلف كل الاختلاف عن السكلاريدس ، وأن لكل منهما سعر يختص به ، ولو أن الاعتقاد الأخير قد يحتوى على جانب من الحقيقة ، إلا أنه يجب عدم إهمال الجانب الآخر ، والأنواع المختلفة من القطن إنما هى أنواع بديلة لحد كبير ، ولذلك تميل أسعارها للتقارب . أما الادعاء بأن محصول القطن المصرى له أثره على السعر ، فهو قول تفكره الدراسة الإحصائية .

فقد انضح من بحث قام به المؤلف فى سنة ١٩٤٦ أنه لا يوجد ارتباط بين كمية المحصول ومتوسط السعر ، فقد بلغ معامل الارتباط - ٣ و ٠ عن المدة من سنة ١٩٢٣ حتى نهاية سنة ١٩٤٢ . وفيما يلى ملخص الخطوات التى سرت عليها فى البحث .

١ — أخذت سلسلتين يمثلان متوسط سعر القطن المصرى وكميته ، وقد أخذت هذه البيانات من الإحصاء السنوى العام ١٩٤٢ - ١٩٤٣ ، وقد كان هو آخر إحصاء نشر وقتئذ .

٢ — انضح من تمثيل قيم الظاهرتين بيانياً أن ^(١) الاتجاه العام لمتوسط

(١) يعتقد Frisbee و Riggleman فى كتابهما Business Statistics ص ٢٠٣ — ٢٠٥ أن هذه الطريقة تؤدى إلى نتائج مرضية . ولو استخدمنا الاختبار الذى أطلق عليه Kendall yule فى كتابهما «An Introduction to the Theory of statistics U Teot» لحصلنا على نفس النتائج ولو أن يول وكيندال يذكران أن هذا المقياس قد لا يكون مرضياً ، راجع الطبعة الثالثة عشر ١٩٤٦ ص ٣٢٨ .

السعر يمثل منحنى من الدرجة الثانية ، بينما كمية المحصول يمثلها خط مستقيم .
٣ - وباستخدام طريقة المربعات الصغرى حصلنا على معادلة أحسن خط
أو منحنى وكانت كالآتى :

$$(١) \quad ٣٦٩١ + ٢٠٠١ \text{ وس } = ١ \text{ ص} \quad \text{معادلة متوسط السعر}$$

$$(٢) \quad ٧٧٧٥ + ٣٠٠٣ \text{ وس } = ٣ \text{ ص} \quad \text{معادلة كمية المحصول}$$

٤ - ثم استبعدنا أثر الاتجاه العام ، وذلك بالحصول على نسب مئوية للقيم
الفعلية إلى القيم النظرية المحسوبة من معادلة أحسن انطباق . كما يتضح من
الجدولين رقم (٩) و (١٠)

وتكون القيم الناتجة هى القيم المصححة من أثر الاتجاه العام .

• - ثم تمت بدراسة للارتباط بين القيم المصححة للسلسلتين .

وقد أعطت هذه معامل ارتباط قدره $r = - ٠.٣٠$

وتوضح الجداول رقم ٩ و ١١ العمليات الحسابية .

جدول رقم (٩) يبين استبعاد الاتجاه العام لظاهرة متوسط

سعر القطن المصرى فى السنوات ١٩٢٣ — ١٩٤٢

(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	السنوات
القيم المصححة $\frac{٧}{١} \div$	القيم النظرية	س١٢ ص١ ٣×١	س١ ص١ ٢×١	س٤	س٢	عامل الوقت س١	متوسط سعر قنطار القطن بالجنيه ص١	
١٢٩٠٥	٦ر١	٢٨٨٨٠	١٥٢٠٠	١٣٠٣٢١	٣٦١	١٩-	٨٠	١٩٢٣
١٣٤٠٩	٥ر٩	٢٢٨٣ر١	١٣٤ر٣	٨٣٥٢١	٢٨٩	١٧-	٧٩	١٩٢٤
١٠٩٠٤	٥ر٦	١٣٧٢ر٥	٩١ر٥	٥٠٦٢٥	٢٢٥	١٥-	٦١	١٩٢٥
٨١ر٣	٥ر٣	٧٢٦ر٧	٥٥ر٩	٢٨٥٦١	١٦٩	١٣-	٤ر٣	١٩٢٦
١١٨ر١	٥ر٠	٧١٣ر٩	٦٤ر٩	١٤٦٤١	١٢١	١١-	٥ر٩	١٩٢٧
١٠٨ر٦	٤ر٨	٤٢١ر٢	٤٦ر٨	٦٥٦١	٨١	٩-	٥ر٢	١٩٢٨
٩٠ر٢	٤ر٥	٢٠٠ر٩	٢٨ر٧	٢٤٠١	٤٩	٧-	٤ر١	١٩٢٩
٥٦ر٤	٤ر٣	٦٠ر٠	١٢ر٠	٦٢٥	٢٥	٥-	٢ر٤	١٩٣٠
٥٠ر٠	٤ر٠	١٨ر٠	٦ر٠	٨١	٩	٣-	٢ر٠	١٩٣١
٦٤ر٥	٣ر٨	٢ر٥	٢ر٥	١	١	١-	٢ر٥	١٩٣٢
٦٣ر٥	٣ر٦	٢ر٣	٢ر٣	١	١	١	٢ر٣	١٩٣٣
٧٨ر٦	٣ر٤	٢٤ر٣	٨ر١	٨١	٩	٣	٢ر٧	١٩٣٤
٨٦ر١	٣ر٢	٦٧ر٥	١٣ر٥	٦٢٥	٢٥	٥	٢ر٧	١٩٣٥
٩٦ر٦	٣ر٠	١٤٢ر١	٢٠ر٣	٢٤٠١	٤٩	٧	٢ر٩	١٩٣٦
٧٧ر٤	٢ر٨	١٧٨ر٢	١٩ر٨	٦٥٦١	٨١	٩	٢ر٢	١٩٣٧
٨٢ر٠	٢ر٦	٢٥٤ر١	٢٣ر١	١٤٦٤١	١٢١	١١	٢ر١	١٩٣٨
١١٩ر١	٢ر٤	٤٩٠ر١	٣٧ر٧	٢٨٥٦١	١٦٩	١٣	٢ر٩	١٩٣٩
١٢٤ر٣	٢ر٣	٦٣٠ر٠	٤٢ر٠	٥٠٦٢٥	٢٢٥	١٥	٢ر٨	١٩٤٠
١٥٧ر٣	٢ر١	٩٥٣ر٧	٥٦ر١	٨٣٥٢١	٢٨٩	١٧	٣ر٣	١٩٤١
٢٠٨ر٦	٢ر٠	١٤٨٠ر١	٧٧ر٩	١٣٠٣٢١	٣٦١	١٩	٤ر١	١٩٤٢
		١٢٩٠٩ر٢	٢٩٣ر٨	٦٣٤٦٧٦	٢٦٦٠	٠	٧٦ر٤	مجموع

ومن الجدول نجد أن .

$$\begin{aligned}
 ٧٦٠٤ &= ٢٠ \text{ ح} + ٠ \times \text{ب} + ٢٦٦٠ \times \text{ا} \\
 -٢٩٢٠٨ &= ٠ \times \text{ح} + ٢٦٦٠ \times \text{ب} + ٠ \times \text{ا} \\
 ١٢٩٠٩٢ &= ٢٦٦٠ \times \text{ح} + ٠ \times \text{ب} + ٦٣٤٦٧٦ \times \text{ا} \\
 \therefore ٣٦٩١ \text{ ح} &= ١١٠٤ \text{ ب} - ٠٠١ \text{ ا} \\
 \therefore \text{معادلة أحسن خط بياني :}
 \end{aligned}$$

$$ص_١ = ٠٠١ \text{ وس}^٢ - ١١ \text{ وس} + ٣٦٩١$$

جدول رقم ١٠ يبين استبعاد الاتجاه العام لظاهرة

حجم محصول القطن في المدة ١٩٢٣ — ١٩٤٢

(٦) القيم المصححة	(٥) القيم النظرية	(٤) س ٢ ص ٢	(٣) س ٢	(٢) عامل الوقت	(١) كمية المحصول مقدرة بليون القنطار	السنوات
٥ ÷ ١		٢ × ١		س ٢	س ٢	
٨٤٢٦	٧٧١٨	١٢٣٥-	٣٦١	١٩-	٦٥	١٩٢٣
٩٤٢١	٧٧٢٤	١٢٤١-	٢٨٩	١٧-	٧٣	١٩٢٤
١٠٣٠	٧٧٣٠	١٢٠٠-	٢٢٥	١٥-	٨٠	١٩٢٥
٩٨٢٩	٧٧٣٦	١٠٠١-	١٦٩	١٣-	٧٧	١٩٢٦
٧٨٢٦	٧٧٤٢	٦٧١-	١٢١	١١-	٦١	١٩٢٧
١٠٤٢١	٧٧٤٨	٧٢٩-	٨١	٩-	٨١	١٩٢٨
١١٠٠	٧٧٥٤	٥٩٥-	٤٩	٧-	٨٥	١٩٢٩
١٠٦٢٦	٧٧٦٠	٤١٥-	٢٥	٥-	٨٣	١٩٣٠
٨١٢٨	٧٧٦٦	١٩٢-	٩	٣-	٦٤	١٩٣١
٦٣٢٧	٧٧٧٢	٥٠-	١	١-	٥٠	١٩٣٢
١١٠٢٢	٧٧٧٨	٨٦	١	١	٨٦	١٩٣٣
٩٧٠	٧٧٨٤	٢٢٨	٩	٣	٧٦	١٩٣٤
١٠٩٥٥	٧٧٩٠	٤٢٥	٢٥	٥	٨٥	١٩٣٥
١١٦٨	٧٧٩٦	٦٣٧	٤٩	٧	٩١	١٩٣٦
١٤١٢١	٧٨٠٢	٩٩٠	٨١	٩	١١٠	١٩٣٧
١٠٦٨	٧٨٠٨	٩١٣	١٢١	١١	٨٣	١٩٣٨
١١١٢	٧٨١٤	١١٣١	١٦٩	١٣	٨٧	١٩٣٩
١١٧٢	٧٨٢٠	١٣٨٠	٢٢٥	١٥	٩٢	١٩٤٠
١٠٧٠	٧٨٢٦	١٤٢٨	٢٨٩	١٧	٨٤	١٩٤١
٥٤٠	٧٨٣٢	٧٩٨	٣٦١	١٩	٤٢	١٩٤٢
		٦٨٧	٢٦٦٠	صفر	١٥٥٥	المجموع

ومن الجدول نجد أن معادلة أحسن خط هي $ص_٢ = م_٢ س_٢ + ح_٢$

$$\therefore ١٥٥٥٥ = م_٢ \times ٠ + ٢٠ ص_٢$$

$$\therefore ٧٥٧٧٥ = م_٢$$

$$٦٨٧٧٠ = م_٢ \times ٢٦٦٠ + م_٢ \times ٠$$

$$\therefore ٠٠٠٣ = م_٢$$

$$\therefore ٧٥٧٧٥ + ٠٠٠٣ س_٢ = ص_٢$$

جدول رقم (١١) يوضح دراسة الارتباط بين متوسط سعر القطن المصري وبين حجم الحصول

سنة	(١) متوسط السعر س	(٢) حجم الحصول س	(٣) س — س س — س س — س	(٤) س — س س — س س — س	(٥) س — س س — س س — س	(٦) س — س س — س س — س	(٧) س — س س — س س — س
١٩٢٣	١٢٩ر٥	٨٤ر٦	٢٩ر٥	١٥٤ر—	٨٧٠ر٢٥	٢٣٧ر١٦	٤٥٤ر٣٠—
١٩٢٤	١٣٤ر٩	٩٤ر١	٣٤ر٩	٥٩ر—	١٢١٨ر٠١	٣٤ر٨١	٢٠٥ر٩١—
١٩٢٥	١٠٩ر٤	١٠٣ر٠	٩ر٤	٣ر٠	٨٨ر٣٦	٩ر٠٠	٢٨ر٢٠
١٩٢٦	٨١ر٣	٩٨ر٩	١٨ر٧—	١ر١—	٣٤٩ر٦٩	١ر٢١	٢٠ر٥٧
١٩٢٧	١١٨ر١	٧٨ر٦	١٨ر١	٢١٤ر—	٣٢٧ر٦١	٤٥٧ر٩٦	٣٨٧ر٣٤—
١٩٢٨	١٠٨ر٦	١٠٤ر١	٨ر٦	٤ر١	٧٣ر٩٦	١٦ر٨١	٣٥ر٢٦
١٩٢٩	٩٠ر٢	١١٠ر٠	٩ر٨—	١٠ر٠	٩٦ر٠٤	١٠٠ر٠٠	٩٨ر٠٠—
١٩٣٠	٥٦ر٤	١٠٦ر٦	٤٣ر٦—	٦ر٦	١٩٠٠ر٩٦	٤٣ر٥٦	٢٨٧ر٧٦—
١٩٣١	٥٠ر٠	٨١ر٨	٥٠ر٠—	١٨ر٢—	٢٥٠٠ر٠٠	٣٣١ر٢٤	٩١٠ر٠٠
١٩٣٢	٦٤ر٥	٦٣ر٧	٣٥ر٥—	٣٦ر٣—	١٢٦٠ر٢٥	١٣١٧ر٦٩	١٢٨٨ر٦٥
١٩٣٣	٦٣ر٥	١١٠ر٢	٣٦ر٥—	١٠ر٢	١٣٣٢ر٢٥	١٠٤ر٠٤	٣٧٢ر٣٠—
١٩٣٤	٧٨ر٦	٩٧ر٠	٢١٤ر—	٣ر٠—	٤٥٧ر٩٦	٩ر٠٠	٦٤ر٢
١٩٣٥	٨٦ر١	١٠٩ر٥	١٣ر٩—	٩ر٥	١٩٣ر٢١	٩٠ر٢٥	١٣٢ر٠٥—
١٩٣٦	٩٦ر٦	١١٦ر٨	٣ر٤—	١٦ر٨	١١ر٥٦	٢٨٢ر٢٤	٥٧ر١٢—
١٩٣٧	٧٧ر٤	١٤١ر١	٢٢ر٦—	٤١ر١	٥١٠ر٧٦	١٦٨٩ر٢١	٩٢٨ر٨٦—
١٩٣٨	٨٢ر٠	١٠٦ر٨	١٨ر٠—	٦ر٨	٣٢٤ر٠٠	٤٦ر٢٤	١٢٢ر٤٠—
١٩٣٩	١١٩ر١	١١١ر٢	١٩ر١	١١ر٢	٣٦٤ر٨١	١٢٥ر٤٤	٢١٣ر٩٢
١٩٤٠	١٢٤ر٣	١١٧ر٢	٢٤ر٣	١٧ر٢	٥٩٠ر٤٩	٢٩٥ر٨٤	٤١٧ر٩٦
١٩٤١	١٥٧ر٣	١٠٧ر٠	٥٧ر٣	٧ر٠	٣٢٨٣ر٢٩	٤٩ر٠٠	٤٠١ر١٠
١٩٤٢	٢٠٨ر٦	٥٤ر٠	١٠٨ر٦	٤٦ر٠—	١٥٠٧٧ر٢٥	٢١١ر٠	٤٩٩٥ر٦٠—
المجموع	٢٠٣٦ر٤	١٩٩٦ر٢			٣٠٨٣٠ر٧١	٧٣٥٦ر٧٠	٨٠٤١ر٢٤—
	س = ١٠١٨٤	س = ٩٩٨١					٣٣٧٩ر٨٦
							٤٦٦١ر٣٨—

حيث أن
$$س = \frac{س(س - س) (ص - ص) - س(ص - ص) (س - س)}{س(س - س) (ص - ص) - س(ص - ص) (س - س)}$$

حيث $\bar{r}$ هي معامل الارتباط $\bar{r}$ $\bar{s}$ تمثل متوسط سعر القطن
 $\bar{s}$ المتوسط الحسابي للظاهرة $\bar{s}$ $\bar{s}$ الوسط الفرضي للظاهرة $\bar{s}$
 $\bar{v}$ تمثل حجم المحصول $\bar{v}$ $\bar{v}$ المتوسط الحسابي للظاهرة $\bar{v}$
 $\bar{v}$ الوسط الفرضي للظاهرة $\bar{v}$

ح $\bar{r}$ انحراف الوسط الفرضي عن الوسط الحسابي للسينات وهو يساوى
 $1.84 = (100 - 101.84)$

ح $\bar{v}$ انحراف الوسط الفرضي عن الوسط الحسابي للصادرات وهو يساوى
 $0.19 = 100 - 99.81$

هـ عدد القيم = ٢٠ قيمة

ع $\bar{r}$ الانحراف المعياري للظاهرة $\bar{r}$ (متوسط السعر)

ع $\bar{v}$ » » » $\bar{v}$ (حجم المحصول)

وعلى ذلك فمن الجدول

$$\bar{r} = \frac{20 - 4661.38 - 1084 \times 19}{19017 \times 39022 \times 20}$$

$\bar{r} = -0.30$ وهو لا يدل على وجود أية ارتباط .

وقد ظن فريق آخر أن انخفاض الأسعار إنما يرجع إلى الإفراط في الإنتاج
 وعلى ذلك فبتحديد المساحة يمكننا أن نقلل العرض وبالتالي نرفع السعر .

وللإجابة على هذا الزعم نود أن نذكرهم أنه في فترة دراستهم أى المدة ما بين
 سنة ١٩٢٩-١٩١٩ استهلك من القطن المصرى أكثر مما انتج وأمكن تقطية
 الثمرة من المخزون من القطن في سنوات سابقة فقد بلغ الإنتاج ٦٦٣٣٥٠٠ رطلًا

ولكن الاستهلاك العالمى من القطن المصرى بلغ ١٥٠٠٠ ر٦٦ قنطاراً^(١). وعلى ذلك فليس هناك أى إفراط فى الانتاج .

ثم لنفرض أننا سلمنا جدلاً بما يدعيه هذا الفريق من الاقتصاديين الذين رأوا تحديد العرض عن طريق تحديد المساحة . لىكى تتمكن من التحكم فى العرض لا بد من إمكان القيام بتنبؤات مضبوطة . ولكنه من الصعب أيضاً أن تنبأ عن عوامل غير محددة وغير معروفة كالتغيرات الجوية وإصابة المحاصيل بالحشرات وخاصة دودة القطن . كما أنه من الصعب أن نحاول رسم برنامج تحت رحمة الملايين من المزارعين الذين يجهلون فائدة الدراسة العلمية المنظمة . وحتى لو أمكن عمل هذه التنبؤات الصحيحة فلن يكون هناك أية سبب يحملنا نعتقد فى ارتفاع الأسعار إذا ما انخفضت المساحة .

وإذا ما وافقنا على تحديد المساحة القطنية أملاً فى ارتفاع الأسعار فماذا يكون موقفنا إذا ما قررت الدول الأخرى المنتج للقطان الطويلة الثيلة - كالسودان وبيرو... الخ - زيادة انتاجهم ؟

(ب) تحديد المساحة بقصد رفع متوسط انتاج الفدان :

إذا ما أخذنا الفترة من سنة ١٩١٥ إلى ١٩٤٧ وقارنا المتوسط الحسابى لمعدلات انتاج الفدان من القطن فى سنوات التحديد بالمتوسط الحسابى لمعدلات الانتاج فى السنوات التى تركت فيها المساحة دون أية تحديد لوجدنا أن متوسط سنوات التحديد بلغ ٥٦ ر٤ قنطاراً للفدان بينما كان المتوسط فى حالة عدم التحديد ٤٠ ر٤ . كما يتضح من الجدول رقم (١٢) .

(١) المنقول له احمد عبد الوهاب باشا السياسة القطنية المستديعة ص ٢٤ .

جدول رقم (١٢) يوضح معدلات الانتاج للفدان من القطن في سنوات التحديد وعدم التحديد في الفترة ١٩١٥ - ١٩٤٧ (١)

سنوات التحديد	المعدل السنوى لانتاج الفدان من القطن بالقنطار	سنوات عدم التحديد	المعدل السنوى لانتاج الفدان من القطن بالقنطار	انحرافات معدلات الانتاج للفدان الواحد عن متوسطها الحسابي في سنوات عدم التحديد	مربعات الانحرافات
١٩١٥	٤٠٢	١٩١٦	٣٠٦	١٣٤-	١٧٩٥٦
١٩١٨	٣٦٦	١٩١٧	٣٧٥	٦٥-	٠٤٢٢٥
١٩٢١	٣٣٧	١٩١٩	٣٥٤	٨٦-	٠٧٣٩٦
١٩٢٢	٣٧٣	١٩٢٠	٣٣٠	١١٠-	١٢١٠٠
١٩٢٣	٣٨١	١٩٢٤	٤٠٧	٣٣-	٠١٠٨٩
١٩٢٧	٤٠١	١٩٢٥	٤١٤	٢٦-	٠٠٦٧٦
١٩٢٨	٤٦٤	١٩٢٦	٤٢٩	١١-	٠٠١٢١
١٩٢٩	٤٦٣	١٩٣٠	٣٩٧	٤٣-	٠١٨٤٩
١٩٣٢	٤٥٣	١٩٣١	٣٧٨	٦٢-	٠٣٨٤٤
١٩٣٣	٤٧٥	١٩٣٤	٤٣٦	٠٤-	٠٠٠١٦
١٩٤٢	٦٠٠	١٩٣٥	٥١١	٧١-	٠٥٠٤١
١٩٤٣	٥٠١	١٩٣٦	٥٣١	٩١-	٠٨٢٨١
١٩٤٤	٥٤٤	١٩٣٧	٥٥٧	١٧-	١٣٦٨٩
١٩٤٥	٥٣١	١٩٣٨	٤٦٧	٢٧-	٠٠٧٢٩
١٩٤٦	٥٠١	١٩٣٩	٥٣٥	٩٥-	٠٩٠٢٥
١٩٤٧	٤٩٦	١٩٤٠	٥٤٤	١٠٤-	١٠٨١٦
		١٩٤١	٥٠٩	٦٩	٠٤٧٥١
المجموع	٧٢٨٨		٧٤٨٠		١٠١٦١٤
المتوسط للفترة	٤٥٦		٤٤٠		

(1) Cotton Statistics : Prepared for the International Cotton Advisory Committee, 7 th Plenary meeting held in Cairo, April 1948. Table I. p.p. 4 and 5.

ولكن الفرق بين سنوات التحديد وعدم التحديد فرق بسيط إذ يبلغ ١٦. فنظار ولمعرفة ما إذا كان هذا الفرق غير معنوى وقد يكون من المحتمل جداً أن نحصل على معدلات انتاج في سنوات عدم التحديد أعلى من المتوسط لسنى التحديد نطبق المقياس الاحصائى الخاص بالعينات الصغيرة والمسمى بـ (١)
« T- Distribution test by Student » .

$$T = \frac{\bar{S} - \bar{M}}{\sigma_c \sqrt{1 + \frac{1}{n}}}$$

حيث $\bar{S}$ هى متوسط سنوات عدم التحديد $= ٤٤٠$ و $\bar{M}$ هى متوسط سنوات التحديد $= ٤٥٦$ و n هى عدد درجات الحرية وتعاذل (١ - ١٧) $= (١٧ - ١) = ١٦$ σ_c^2 عبارة عن التباين للعينة أى لأرقام سنوات عدم التحديد وهى تساوى $\frac{1}{n-1} \sum (S - \bar{S})^2$ و n = عدد المفردات للعينة $\sum (S - \bar{S})^2$ هى عبارة عن مجموع مربعات انحرافات لكل قيمة من العينة عن الوسط الحسابى للعينة وبالتعويض من الجدول رقم (١٢) نحصل على الآتى :

$$T = \frac{440 - 456}{\sqrt{10.1614 \times \frac{1}{1-17}}} \sqrt{1+16}$$

$$T = \frac{456 - 440}{17 \sqrt{10.1614}} = ٨.٠٠ \text{ تقريباً}$$

ومن الجدول رقم (٥)^(١) .

نجد أنه حينما تكون عدد درجات الحرية ١٦ م ت = ٨٠ م ح = ٧٨٢ و
وعلى ذلك فاحتمال الحصول على قيمة ل ت أكبر من القيمة المطلقة عن تلك المشاهدة
هو ٢ (١ - ٠.٧٨٢) = ٤٣٦ ر

وهذا يوضح لنا أنه من المحتمل في ٤٤ حالة من كل مائة حالة تقريراً أن نحصل على
معدلات انتاج لمحصول القطن في سنوات عدم التحديد أعلى منها في سنوات التحديد .
وهذا يوضح لنا أن سياسة تحديد المساحة لزيادة معدل انتاج الفدان الواحد
من القطن إنما هي سياسة مشكوك في أمرها وأنه في كثير من الحالات قد نحصل
على معدلات انتاج أعلى بدون تحديد المساحة .

(ج) أما عن الغرض الثالث وهو زيادة المساحة التي يمكن تخصيصها للحاصلات
الأخرى ولا سيما القمح فلم يكن في مجموعة مفيداً خصوصاً من الوجهة الاقتصادية
إذ هو يضاد تعاليم نظرية التكاليف النسبية . إنه من الواجب أن نتخصص في
انتاج السلعة أو السلع التي تناسبنا أكثر من غيرها وندفع قيمة وارداتنا بما نجنيه
من صادراتنا . فمسألة الاختيار بين زرع قطعة الأرض قطناً أو قمحاً إنما هي مسألة تتحدد
على أساس أربحية كل وموقع قطعة الأرض ودرجة خصوبتها وغير ذلك من
العوامل المختلفة .

ومن ناحية أخرى فإن الدورات الزراعية التي تتبع في مصر لا تسمح بزراعة
القطن بعد القطن وكان من أثر ذلك أن صاحب اطراد زيادة المساحة المزروعة قطناً
بوجه عام ، بقاء مساحة الأرض التي تزرع قمحاً على حالها تقريباً كما يتضح من
الجدول رقم (١٣) .

(1) See Appendix of Yule & Kendall - t- table .

جدول رقم (١٣) يوضح المساحة المزروعة قطناً والمساحة المزروعة قمحاً
في الفترة ١٩٠٢ إلى ١٩٤٩ (١)

المساحة المزروعة قطناً بآلاف الأفدنة	المساحة المزروعة قمحاً بآلاف الأفدنة	
١٩٠٢	١٢٧٦	١٣٠٣
١٩١٠	١٦٤٣	٢٥٢
١٩٢٠	١٨٢٨	١٤٧
١٩٣٠	٢٠٨٢	٤٦٥
١٩٤٠	١٦٨٥	٥٠٦
١٩٤٩	١٦٨٩	٤١٧

كما أن الخبير العالمي في شئون القطن دكتور بولز كان قد سبق أن قدر أن
احتياجات البلاد الغذائية من الحبوب يمكن كفايتها بدون تعرض للمساحة المطلوبة
للقطن حتى في ظل دورة زراعية ثنائية (٢) .

مما تقدم يمكننا أن نختتم هذا المبحث بأن نقرر بأن سياسة تحديد المساحة القطنية
قد فشلت في تحقيق أغراضها بل قد أضرت بصالح مصر وأنه لا يمكن تحمل نتائجها
إلا في الفترات الاستثنائية كفترات الحرب حينما يتعذر الاستيراد .

(١) مستخرج من الجدول الوارد في ص ١٨٠ من النشر الإقتصادية للبنك الأهلي المصري
المجلد الثالث العدد الثالث ١٩٥٠

(2) Dr W. L. Balls Director of Cotton Board « Times » Egypt
Number P. 17. 1937.

المبحث الثالث

تدخل الحكومة في السوق مشتريّة

إن تدخل الحكومة في السوق مشتريّة إنما هو تقليد معروف محبوب لدى المنتجين . فإذا ما انخفض ثمن السلعة وكان هذا الانخفاض ذا طبيعة مؤقتة فإن التدخل الحكومي سوف يكون من شأنه تثبيت مستويات الأسعار والقضاء على تقلبات السوق وبالتالي تتمكن الحكومة من بيع ما اشترته عند ما تحسن الأسعار . وإذا ما كان الانخفاض راجعاً إلى المضاربة النزولية على أسعار القطن مثلاً من فريق المضاربين غير المحترفين والمعرضين والذين يعملون على خفض الأسعار حتى يستفيدوا من فقدان الثقة بالسوق وبالتالي يحققون أرباحاً فإن تدخل الحكومة في السوق مشتريّة سوف يؤدي إلى الاحتفاظ بمستويات الأسعار ويجبر هذا الفريق على تصفية مراكزهم . وإذا كان الانخفاض راجعاً إلى تراجع بعض العملاء عن الشراء توقعاً لانخفاض الأسعار فإن التدخل الحكومي يجعلهم يعيدون النظر في قراراتهم . وحتى ولو كان الانخفاض راجعاً إلى عوامل اقتصادية بحثة كالأزمات مثلاً فإن التدخل الحكومي سوف ينقل العبء من على أكتاف المنتجين إلى الحكومة وهي لا شك أقدر على تحمله وبذلك تتفادى الحكومة الأزمات ذات الطابع الأهلي العام . هذه هي بعض الأسباب التي نادى بها دعاة التدخل في السوق في مصر .

ويرجع منشأ تدخل الحكومة كمشتريّة في سوق القطن إلى أوائل عام ١٩٢١ عقب الكساد الذي أعقب الحرب العالمية الأولى في نهاية ١٩٢٠ . فلم يكن المزارع المصري ليفهم لماذا لا تعطيه نفس الكمية من العمل ورأس المال والأرض والعناية

نفس العائد الذى طالما كان يحصل عليه . لقد خيل لهم أن بعض الناس لابد وأنهم يستولون على أكثر من نصيبهم وبذلك يحرمونهم من ثمرة عملهم . لقد تعودوا أن يبيعوا قطنهم فى بورصة القطن وقد انخفضت الأسعار فى بورصة القطن ويرجع ذلك إلى ما سموه المضاربة المغرضة . وقد حاول بعض كبار الزراع فى بادئ الأمر تكوين نقابات تدافع عن حقوقهم وذلك بالعمل على رفع سعر القطن ولكنهم فشلوا فى غرضهم فلم يكن فى حوزتهم إلا كمية ضئيلة من المحصول كما لم يمتلكوا المال اللازم للمضاربة . وعلى أثر ذلك اتجهت الأنظار نحو الحكومة مطالبين إياها بالتدخل لحماية الزراع من طمع المضاربين وقد استقر رأى الحكومة على التدخل تحت ضغط المزارعين فاشترت من القطن ماقيمته ١٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه^(١) وقد تابعت الحكومة سياسة التدخل فى سنوات ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ولكن على نطاق أضيق وقد صادف هذا التدخل نجاحا إذ حققت الحكومة ربحا قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه والجدل رقم (١٤) يبين مشتريات الحكومة فى تلك الفترة .

جدول رقم (١٤) يبين مشتريات الحكومة فى سنوات ١٩٢٠ — ١٩٢٤

من القطن بالقنطار

الكمية	التمن بالجنيه	
١٧٤٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	١٩٢٠ — ١٩٢١
٢٢٠٨٦٤	١٤٠٣١٨	١٩٢١ — ١٩٢٢
٣٩٠٧٦٦	٢٧٢٤٩٥	١٩٢٢ — ١٩٢٣
٩٠٤١٣	٧٢٠٦٩٧	١٩٢٣ — ١٩٢٤
٢٤٦٠٤٣	١٠٤٣٥٠١٠	

(1) Todd : The Marketing of Cotton. P. 229.

وعندما انخفضت أسعار القطن المصرى فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ شجع النجاح السابق الحكومة على التدخل على نطاق أوسع فاشتريت الحكومة ٤٨٠.٠٠٠ قنطاراً من القطن بثمان قدره ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وكان ذلك بقصد تثبيت السعر عند ٣٦ ريالاً للقنطار ولكن الحظ لم يحالف الحكومة فى هذه المرة إذ استمرت الأسعار فى الانخفاض فى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وفى هذه المرة حاولت الحكومة أن تحل المشكلة بمنح السلف الزراعية بضمان المحصول لصغار الزراع بشروط مناسبة لكي تمكنهم من الاحتفاظ بأقطانهم حتى تتحسن مستويات الأسعار وبذلك يقل المعروض للبيع من الأقطان كما أنها منحت مساعدات مالية للجمعيات التعاونية للغرض ذاته .

وفى أوائل سنة ١٩٣٠ بلغ التدخل الحكومى فى كثير من دول العالم شأواً كبيراً فتدخلت حكومة الولايات المتحدة مشترياً فى سوق القطن وآل إليها أكبر صفقة عرفت فى تاريخ التدخل الحكومى لرفع أسعار محصول القطن فقد طلب إلى الجمعيات التعاونية عن طريق «Federal Farm Relief Board» شراء العقود عندما يحين آجالها فى مايو أو يوليو وتصبح مسئولة عن فرق السعر . وقد قدرت خسارة الولايات المتحدة بحوالى ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ويضاف إلى ذلك مبلغ ١١٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار دفعتها الحكومة للزراع لتعريضهم على عدم زراعة نفس المساحات القطنية فى سنة ١٩٣٣^(١) .

وقد رأت الحكومة المصرية أن تتدخل فى سوق القطن مشترياً مرة أخرى فى نوفمبر سنة ١٩٢٩ واستمر ذلك حتى يوليو سنة ١٩٣٠ فأعلنت الحكومة استعدادها لشراء القطن بواقع ٥٤٠٠ جنيه للقنطار من السكلاريدس و ٣٨٠٠ جنيه للأشمونى ولما كانت هذه الأسعار أعلى من الأسعار السائدة فى السوق الحرة فقد آل

(1) Todd : The Marketing of Cotton . P. 229.

إلى الحكومة ٣ مليون قنطار دفعت فيها الحكومة ١٤ مليوناً من الجنيهات وقد أدى هذا إلى زيادة المخزون لدى الحكومة فوصل في يوليو سنة ١٩٣١ إلى ٣٥٠٠.٠٠٠ قنطار أى حوالى نصف المخزون العالمى فى تلك الفترة بينما كان الحصول الجديد على الأبواب .

ولقد رأى بعض أعضاء مجلس النواب فى تلك الفترة أنه كان الأحرى بالحكومة أن تتدخل فى سوق العقود أى السوق الآجلة .

وقد رأى هذا الفريق محاربة الحركة النزولية المضار بين المغرضين والذين أقدموا على بيع أقطان لا يملكونها فيزيدون المعروض فتهدأ أسعار سوق البضاعة الحاضرة وبالتالي يشترون بالسعر المنخفض ثم يصفون مرا كزهم بريح وفير . فالواجب على الحكومة إذا أن تتدخل كمشتري فى سوق البضاعة الآجلة كمشتري وعندما يحين أجل الكنتراتات تطلب التسليم العاجل للقطن . وهذه الحركة المضادة تجبر المضاربين المغرضين على شراء القطن لتسليمه بالأسعار المرتفعة .

ولكن هذا الفريق لاشك كان متفائلاً ولم يدرك حدود التدخل الحكومى وأن هبوط الأسعار لم يكن يرجع إلى العوامل المحلية بقدر ما يرجع إلى ظروف خارجة عن إرادتنا .

وقد شهدت نهاية ١٩٣٠ انتهاء التدخل الحكومى فى السوق وبدء السياسة القطنية المستديمة .

نتائج السياسة .

كان أول آثار السياسة السابقة أنها عملت على إيجاد مسعر مفتعل أعلى مما لو تركت الأمور تسير فى مجراها الطبيعى والحقيقة أنه كان هناك سعرين للقطن

ذلك السعر الذى حددته الحكومة وسعر آخر أطلق عليه Mr. Todd « سعر القطن الحر »^(١) وهو السعر فى الأجل الطويل أى سعر الكنتراتات للشهور البعيدة فى بورصة العقود بالاسكندرية وسعر القطن المصرى فى بورصة ليفربول فى جميع الشهور تقريبا .

وسعر القطن المصرى فى الاسكندرية بوجه عام أقل من سعره فى ليفربول بنفقات الشحن والتأمين ولكن فى سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ بدء هذا الفرق فى التناقص تدريجيا حتى أصبحت الأسعار فى الاسكندرية أعلى منها فى ليفربول

فمثلا فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ بينما كان سعر السكر لا يدرس فى الاسكندرية ٢٨,٥٧ ريالا وفى ليفربول ٣٠,٨٨ ريالا نجد أنه فى يوليو سنة ١٩٣٠ قد أصبح فى الاسكندرية ٢٧,٦١ ريالا و ٢٥,٥٦ ريالا فى ليفربول . ومعنى ذلك أنه فى فترة ما كان من الممكن شراء القطن المصرى من ليفربول بالأسعار المنخفضة وشحنه إلى مصر لبيعه للحكومة بالأسعار المرتفعة وبالتالى تحقيق ربح من هذه الصفقات . ولكن هذه العملية قد أوقفت بصدور قرار يحرم استيراد الأقطان .

كما أن السعر المنقعل الذى حددته الحكومة قد عاق بيع المحصول كله إلى الخارج فقد اعتبرت الأسعار التى حددتها الحكومة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بسعر القطن الأمريكى أو بأسعار الأقطان الطويلة التيلة الأخرى . وقد لمس ذلك الغزليون فامتنعوا عن الشراء فى انتظار هبوط الأسعار ولم يشتروا منهم إلا من كان فى حاجة ماسة ونتيجة لذلك هبطت صادراتنا من ٥٢ مليوناً من الجنيهات فى سنة ١٩٢٩ إلى ٣٢ مليوناً فى سنة ١٩٣٠ .

(1) Todd : The Marketing of Cotton. P. 229.

وعلى ذلك فقد سبب التدخل الحكومى نقصا فى حجم صادراتنا . فالرقم القياسى^(١) للصادرات انخفض من ١٦٧٪ فى سنة ١٩٢٨ إلى ١٥١٪ فى سنة ١٩٢٩ إلى ١٠٩٪ فى سنة ١٩٣٠ أى أنه انخفض بمعدل ٥٨٪ فى فترة سنتين . وكان من المتوقع حدوث انخفاض مماثل فى وارداتنا ولا سيما أن بين الصادرات والواردات فى مصر ارتباطا كبيرا . ولكن هناك عاملان رئيسيان حالا دون ذلك : أولا أن ما دفعته الحكومة للأهالى نتيجة مشترياتها مضافا إلى ما صدر ساعد على بقاء الواردات عند مستواها السابق وثانيا أن الحكومة كانت قد اعتزمت فرض تعريف جمركية جديدة لتزيد من إيراداتها وتعطى درجة معقولة من الحماية لصناعاتها الناشئة وكرد فعل لذلك بادر المستوردين إلى زيادة طلباتهم من السلع المختلفة قبل مريان التعريف الجديدة . وقد أظهر الميزان التجارى مجزا بلغ أكثر من ١٢ مليونا فى سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠

وطبعا لم يستفد صغار الزراع من التدخل الحكومى لأن التدخل لم يبدأ على نطاق واسع إلا فى مارس سنة ١٩٣٠ حينما شارف موسم القطن على الانتهاء ونادرا ما يسمح المركز المالى لصغار المزارعين بالاحتفاظ بقطنهم حتى ذلك التاريخ . ويتضح هذا جليا من الجدول رقم (١٥) .

كما أن من آثار التدخل الحكومى أن عرّضت الحكومة ١٤ مليونا من الجنيهات من احتياطياتها وتمثل مدخرات عشر سنوات إلى جميع المخاطر التى تنجم عن العمليات التجارية وبدلا من أن تجنى فوائده أصبحت تدفع تكاليف التخزين والتأمين . . . الخ . أى أنها كانت بمثابة ، استثمار سالب .

(1) A. Kaissouni «Monetary Policy in agricultural raw material producing countries in the great depression, with special reference to Egypt. P. 145. Ph. D. Thesis London. 1943.

جدول رقم (١٥) يوضح مشتريات الحكومة من القطن خلال عامي ١٩٢٩،

١٩٣٠ (١)

الشهر	السكراريديس بالقنطار	الأشمنوني بالقنطار
نوفمبر سنة ١٩٢٩	٩٢٥٠	٢٣٥٠٠٠
ديسمبر سنة ١٩٢٩	١٠١٠٠٠	٩٦٠٠٠
يناير سنة ١٩٣٠		
فبراير سنة ١٩٣٠		
مارس وأبريل ١٩٣٠	٦٤٣٢٥٠	٤٧٩٠٠٠
مايو ويونيو ١٩٣٠	٤٤٠٠٠٠	٧٩٤٠٠٠
يوليو	١١٢٧٥٠	—
المجموع	١٣٠٦٢٥٠	١٦٠٤٠٠٠
السكينة السكينة المشتراة	٢٩١٠٢٥٠ قنطار	

إذا فماذا عاد على المجتمع المصري من هذه السياسة ؟
 لاشك أن مصر قد استفادت الفرق بين السعر الذي حددته الحكومة
 وبين السعر الحر عن كل ماصدر من القطن خلال هذه الفترة (سبتمبر سنة ١٩٢٩
 أغسطس ١٩٣٠) والتي قدرت ب ١٣٩٠١ ر قنطارا .
 كما أن الحكومة بشرائها القطن في فترة الكساد العالمي قد أفادت فريقا
 من المنتجين والسماسرة والوسطاء .

وقد قدر الميسو مينوست^(٢) الفائدة التي عادت على البلاد بـ ١٤٠٠٠٠٠٠ جنية
 مصري على اعتبار أن السعر الحر للقطن المصري هو السعر الذي كان يباع به القطن

(1) International Cotton Bulletin July 1930.

(2) Minost L' action Contre la Crise L' Egypte Contemporaine
 April 1931, p 428.

الأمريكي وقتئذ إذ أن أسعار القطن المصري والقطن الأمريكي في الأسواق الخارجية كادت تكون متطابقة في تلك الفترة ويخضم من الـ ١٤٠٠.٠٠٠ ر. جنيه ما دفعته الحكومة المصرية للمنتجين المصريين زيادة على السعر الحر. وحيث أن الكمية التي آلت إلى الحكومة كانت حوالي ٣ مليون قنطار أي نصف الكمية التي صدرت تقريباً فإن صافي ما عاد على البلاد هو ٧٠٠.٠٠٠ ر. جنيه^(١) ولـكننا لو تأملنا قليلاً لوجدنا أن هذا الرقم لم يشمل التالي :

١ — نفقة الاحتفاظ بالخزون والخسارة التي تعود على الحكومة نتيجة نقصان الوزن . وتقديرى الخاص لهذه الخسارة يوضح أنها بلغت ٢٥٠٨.٠٠٠ ر.^(٢) جنيهها ولا يشمل هذا الرقم الخسارة الناجمة عن نقص الوزن لعدم إمكانية الحصول على البيانات اللازمة .

ولا يمكن تبرير الحكومة الاحتفاظ بالأقطان في حوزتها إلا إذا كان الفرق بين السعر السائد والسعر المتوقع معادلاً للنفقة الحدية للاحتفاظ بالخزون . وقد كان من الضروري أن يتضاعف السعر المتوقع إذا أردنا تغطية الخسارة . كما أن تراكم الخزون من الأقطان لدى الحكومة أضاف عبئاً جديداً إذ كيف يتسنى التخلص منه دون إحداث هبوط جديد في مستويات الأسعار ولقد اهتم الغزاليون إلى جانب المنتجين بهذه المشكلة ووافقت الحكومة المصرية على

(١) يرى الأستاذ محمود الدرويش بك أن الرقم الصحيح هو نصف مليون جنيه وذلك في تعليق له على مقال النسيو مينوست راجع

L' Egypte contemporaine April 1931 P. 428.

(٢) قدرت هذه الخسارة على أساس الأسعار التالية أسعار التأمين كانت ٠.٦٢ ٪ أما نفقات التخزين فبلغت ١/٢ مليم عن القنطار والفترة المتوسطة لبقاء المحصول مخزوناً أربعة سنوات ومتوسط سعر القنطار ٠.٧٢ و؛ كما ورد في الإحصاء السنوى العام والكمية المخزونة ٣ مليون قنطار .

ألا تطرح في الموسم الواحد أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ ألف قنطار من مخزونها وذلك بأن تفرج يومياً عن كميات ضخمة وعلى ذلك فسوف يستغرق تصريف الحكومة لمخزونها ما يزيد عن ستة أعوام . ولكن الظروف المواتية مكنت الحكومة من التخلص من كل مخزونها في أواخر يونيو سنة ١٩٣٣ بخسارة قدرها المستر تود بسبعة ملايين من الجنيهات^(١) .

وأخيراً أود أن أذكر أن آثار التدخل الحكومي في سوق القطن إنما تتوقف أولاً وقبل كل شيء على مرونة الطلب عليه . فإذا كان الطلب غير مرن فإن شراء الحكومة لكمية طميفة من المحصول سوف يؤثر في العرض وبالتالي يرفع الأسعار أما إذا كان الطلب على السلعة مرناً فإنه يتعين على الحكومة أن تسحب كميات كبيرة من السلعة قبل أن يتأثر سعر السلعة تأثيراً ملموساً .

وفي بحث إحصائي لاختبار مرونة الطلب للقطن المصري يحدّثنا الأستاذ برشيانى تورنى Bresciani-Turroni فيقول أنه لو عكفنا على دراسة العلاقة بين سعر وكمية محصول القطن المصري لما حصلنا على أية معامل للارتباط بين السلسلتين^(٢) .

ولكن إذا قارنا ما يمكن أن نسميه الثمن النسبي *Prix relative* (أى سعر القطن المصري كنسبة من سعر الأمريكي) بالحصول النسبي (أى المحصول المصري كنسبة مئوية من المحصول الأمريكي) للفترة من ١٨٩٠ — ١٩١٣ لوجدنا أن معامل الارتباط بين المتغيرتين كان :

(1) Todd : Marketing of Cotton. p. 229.

(2) Bresciani — Turroni : Relations entre la Recolte et le prix du Coton Egyptien. L' Egypte Contemporaine Dec. 1930 p. 663.

$$٠٠٧٩ - = م$$

$$مخط الانحدار م = ٠٠٣٠٦ - ٠٠١٢٥ ع$$

حيث م = المحصول النسبي م ع = السعر النسبي

$$ومعامل المرونة و = - ٠٠١٢٥ \frac{ع}{م}$$

ومن المعادلة السابقة للمرونة وجد البرفسور برشيانى أنه بالنسبة للأسمعار النسبية

المنخفضة يكون الطلب غير مرن مثلاً إذا ما كانت ع = ١٠١٠

فإن م = ١٦٨ وكانت و = - ٠٠٨٢

ولكن إذا ما كانت ع = ١٠٢٢٤ فإن و = - ١

وعلى ذلك فبالنسبة لكل القيم التى تزيد فيها ع عن ١٠٢٢٤ تكون مرونة

الطلب أكبر من وحدة . وحيث أنه فى الفترة موضع البحث كانت ع باستمرار

أكبر من ١٠٢٢٤ فيكون الطلب على القطن المصرى مرناً .

ثم عاد الأستاذ برشيانى وأكد لنا أنه إذا ما تغيرت القيمة الكلية لمحصول

القطن من سنة لأخرى فى نفس الاتجاه مع متوسط سعر الوحدة فإن هذا معناه

أن الطلب على المحصول غير مرن ولكن إذا ما تغيرت قيمة المحصول فى نفس

الاتجاه مع حجم المحصول فإن معنى ذلك أن الطلب على القطن يعتبر مرناً .

وفى خلال الفترة ١٨٩٠ - ١٩١٣ وجد البرفسور برشيانى أن القيمة الكلية

لمحصول القطن المصرى تتغير مع الكمية المنتجة . وقد أكدت هذه النتائج الدراسة

السابقة .

وقد اتضح من دراسة قام بها المؤلف فى سنة ١٩٤٦ (سبق الإشارة إليها)

عن المدة من ١٩٢٣ إلى ١٩٤٢ أن هذه العلاقة ما زالت صحيحة . فمعامل الارتباط بين قيمة المحصول وكميته كانت :

$$r = ٠.٧٣$$

بينما كان معامل الارتباط بين قيمة المحصول ومتوسط السعر

$$r = ٠.١٢$$

وتؤكد لنا هذه الدراسة أن الطالب على القطن المصرى ما زال مرنا .

والعمليات الحسابية للدراسة السابقة توضحها الجداول التالية :

دراسة لمرونة الطلب على القطن المصري

١ - جدول رقم (١٦) يوضح استبعاد الاتجاه العام للقيم الكلية لمحصول القطن

(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
القيم المصححة ١ ÷ ٧	القيم النظرية	س ^٢ ص ^٢ ٣ ٣	س ^٣ ص ^٣ ٣ ٣	س ^٤ ص ^٤ ٣ ٣	س ^٢ ص ^٢ ٣ ٣	عامل الوقت س ^٣	قيمة محصول القطن المصري على الجيئات س ^٣	السنوات
٩٣٠	٥٥٠٩	١٨٧٧٢٠	٩٩٨٠٠	١٣٠٣٢١	٣٦١	١٩	٥٢٠	١٩٢٣
١١٤٠١	٥٠٠٣	١٦٥٨٨٠٦	٩٧٥٨٠	٨٣٥٢١	٢٨٩	١٧	٥٧٤	١٩٢٤
١٠٧٢٤	٤٥٠٢	١٠٩١٢٢٥	٧٢٧٢٥	٥٠٦٢٥	٢٢٥	١٥	٤٨٥	١٩٢٥
٨١٣	٤٠٠٥	٥٥٧٧٢٠	٤٢٩٠٠	٢٨٥٦١	١٦٩	١٣	٣٣٠	١٩٢٦
٩٩٦	٣٦٣	٤٣٦٨٠١	٣٩٧٠١	١٤٦٤١	١٢١	١١	٣٦١	١٩٢٧
١٢٨٢٥	٣٢٢٥	٣٣٨٥٠٨	٣٧٦٢٢	٦٥٦١	٨١	٩	٤١٨	١٩٢٨
١١٩٠	٢٩٢٢	١٧٠٠٠٣	٢٤٢٢٩	٢٤٠١	٤٩	٧	٣٤٧	١٩٢٩
٧٥٧٧	٢٦٣	٤٩٧٢٥	٩٩٢٥	٦٢٥	٢٥	٥	١٩٩	١٩٣٠
٥٣٢٥	٢٣٢٩	١١٥٢٢	٣٨٢٤	٨١	٩	٣	١٢٨	١٩٣١
٥٥٢٤	٢٢٠	١٢٢٢	١٢٢٢	١	١	١	١٢٢	١٩٣٢
٩٥٢٣	٢٠٥	١٩٢٥	١٩٢٥	١	١	١	١٩٢٥	١٩٣٣
١٠٢٢٩	١٩٢٤	١٨٠٠	٦٠٠	٨١	٩	٣	٢٠٠	١٩٣٤
١٢٣٢٣	١٨٩	٥٨٢٢٥	١١٦٢٥	٦٢٥	٢٥	٥	٢٣٢٣	١٩٣٥
١٣٩٢٤	١٨٧	١٢٧٨٢٩	١٨٢٢٧	٢٤٠١	٤٩	٧	٢٦١	١٩٣٦
١٢٤٢٣	١٩١	١٩١٩٢٧	٢١٣٢٣	٦٥٦١	٨١	٩	٢٣٧	١٩٣٧
٨٩٦	١٩٩	٢١٥٣٢٨	١٩٥٢٨	١٤٦٤١	١٢١	١١	١٧٢٨	١٩٣٨
١١٩٢٢	٢١١	٤٢٥٨٢٨	٣٢٧٢٦	٢٨٥٦١	١٦٩	١٣	٢٥٢	١٩٣٩
١١٣٢٢	٢٢٨	٥٨٠٥٠	٣٨٧٢٠	٥٠٦٢٥	٢٢٥	١٥	٢٥٢٨	١٩٤٠
١١١٢٣	٢٥٠	٨٠٣٤٢٢	٤٧٢٢٦	٨٣٥٢١	٢٨٩	١٧	٢٧٢٨	١٩٤١
٦٢٢٨	٢٧٦	٦٢٤٥٢٣	٣٢٨٢٧	١٣٠٣٢١	٣٦١	١٩	١٧٢٣	١٩٤٢
		مجموع س ^٢ ص ^٢ ٩٢٤٠٦٩ =	مجموع س ^٣ ص ^٣ ١٩٨٢٩ =	مجموع س ^٤ ص ^٤ ٦٣٤٦٧٦ =	مجموع س ^٢ ص ^٢ ٢٦٦٠ =	مجموع س ^٣ ص ^٣ صفر =	مجموع س ^٣ ص ^٣ ٥٧٤٢٩ =	

ومن البيانات السابقة تكون معادلة خط الاتجاه العام

$$ص_٣ = ٥٧٠٥٧٠٥٧ - ٧٤٥٠٧٤٥٠ ص_٢ + ٢١١٦٤$$

ب — جدول رقم (١٧) يوضح حساب معامل الارتباط بين قيمة محصول القطن المصرى وكميته

السنة	(١) قيمة المحصول المصححة بعد استبعاد الاتجاه العام	(٢) + كمية المحصول المصححة بعد استبعاد الاتجاه العام	(٣) س — س س — س ١٠٠ = س	(٤) س — س س — س ١٠٠ = س	(٥) س — س س — س	(٦) س — س س — س	(٧) س — س س — س ٤ × ٣
١٩٢٣	٩٣٠	٨٤٦	٧٠ -	١٥٤ -	٤٩٠٠	٢٣٧١٦	١٠٧٨٠
١٩٢٤	١١٤١	٩٤١	١٤١ -	٥٩ -	١٩٨٨١	٣٤٨١	٨٣١٩ -
١٩٢٥	١٠٧٤	١٠٣٠	٧٤ -	٣٠ -	٥٤٧٦	٩٠٠	٢٢٢٠
١٩٢٦	٨١٣	٩٨٩	١٨٧ -	١١ -	٣٤٩٦٩	١٢٢١	٢٠٥٧
١٩٢٧	٩٩٦	٧٨٦	٠٤ -	٢١٢ -	٠٠١٦	٤٥٧٩٦	٨٥٦
١٩٢٨	١٢٨٥	١٠٤١	٢٨٥ -	٤١ -	٨١٢٢٥	١٦٨١	١١٦٨٥
١٩٢٩	١١٩٠	١١٠٠	١٩٠ -	١٠٠ -	٣٦١٠٠	١٠٠٠٠	١٩٠٠٠ -
١٩٣٠	٧٥٧	١٠٦٦	٢٤٣ -	٦٦ -	٥٩٠٤٩	٤٣٥٦	١٦٠٣٨ -
١٩٣١	٥٣٥	٨١٨	٤٦٥ -	١٨٢ -	٢١٦٢٢٥	٣٣١٢٤	٨٤٦٣٠ -
١٩٣٢	٥٥٤	٦٣٧	٤٤٦ -	٣٦٣ -	١٩٨٩١٦	١٣١٧٦٩	١٦١٨٩٨ -
١٩٣٣	٩٥٣	١١٠٢	٤٧ -	١٠٢ -	٢٢٠٩	١٠٤٠٤	٤٧٩٤ -
١٩٣٤	١٠٢٩	٩٧٠	٢٩ -	٣٠ -	٨٢٤١	٩٠٠	٨٧٠ -
١٩٣٥	١٢٣٣	١٠٩٥	٢٣٣ -	٩٥ -	٥٤٢٨٩	٩٠٢٥	٢٢١٣٥
١٩٣٦	١٣٩٤	١١٦٨	٣٩٤ -	١٦٨ -	١٥٥٢٣٦	٢٨٢٢٤	٦٦١٩٢ -
١٩٣٧	١٢٤٣	١٤١١	٢٤٣ -	٤١١ -	٥٩٠٤٩	١٦٨٩٢١	٩٩٨٧٣
١٩٣٨	٨٩٦	١٠٦٨	١٠٤ -	٦٨ -	١٠٨١٦	٤٦٢٤	٧٠٧٢ -
١٩٣٩	١١٩٢	١١١٢	١٩٢ -	١١٢ -	٣٦٨٦٤	١٢٥٤٤	٢١٥٠٤
١٩٤٠	١١٣٢	١١٧٢	١٣٢ -	١٧٢ -	١٧٤٢٤	٢٩٥٨٤	٢٢٧٠٤
١٩٤١	١١١٣	١٠٧٠	١١٣ -	٧٠ -	١٢٧٦٩	٤٩٠٠	٧٩١٠
١٩٤٢	٦٢٨	٥٤٠	٣٧٢ -	٤٦٠ -	١٣٨٣٨٤	٢١١٦٠٠	١٧١١٢٠
المجموع س = ١٠٠٤٤	٢٠٠٨٨	١٩٩٦٢			١١٤٤٦٣٨	٧٣٥٦٧٠	٧٠٤٥٦٤
		٩٩٨١ = س					٣٧٠٩٣ -
							٦٦٧٤٧١

ومن الجدول
$$س = \frac{٦٦٧٤٧١ - (٢٠ \times ٤٤ \times ١٩ - ١٠٩)}{٢٠ \times ٢٢٩٢٢ \times ١٩١٧} = ٧٣$$
 تقريباً

+ هذه القيمة مأخوذة من جدول رقم ١٣ الخاص باستبعاد الاتجاه العام لكمية محصول القطن المصرى .

ج — جدول رقم (١٨) يوضح حساب معامل الارتباط بين قيمة محصول القطن المصرى ومتوسط سعر القنطار منه

(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢) +	(١)	سنة
س — س X ص — ص ٤ X ٣	ص — ص ٢ — ص	س — س ٢ — س	ص — ص ١٠٠ = ص	س — س ١٠٠ = س	متوسط سعر القنطار من القطن مصححا	قيمة المحصول مصححة	
٢٠٦,٥٠—	٨٧,٥٢٥	٤٩,٠٠	٢٩,٥	٧,٠—	١٢٩,٥	٩٣,٠	١٩٢٣
٤٩٢,٥٠٩	١٢١٨,٠١	١٩٨,٨١	٣٤,٩	١٤,١	١٣٤,٩	١١٤,١	١٩٢٤
٦٩,٥٦	٨٨,٣٦	٥٤,٧٦	٩,٤	٧,٤	١٠٩,٤	١٠٧,٤	١٩٢٥
٣٤٩,٦٩	٣٤٩,٦٩	٣٤٩,٦٩	١٨,٧—	١٨,٧—	٨١,٣	٨١,٣	١٩٢٦
٧,٢٤—	٣٢٧,٦١	٠,١٦	١٨,١	٠,٤—	١١٨,١	٩٩,٦	١٩٢٧
٢٤٥,١٠	٧٣,٩٦	٨١٢,٢٥	٨,٦	٢٨,٥	١٠٨,٦	١٢٨,٥	١٩٢٨
١٨٦,٢٠—	٩٦,٠٤	٣٦١,٠٠	٩,٨—	١٩,٠	٩٠,٢	١١٩,٠	١٩٢٩
١٠٥٩,١٨	١٩٠٠,٩٦	٥٩٠,٤٩	٤٣,٦—	٢٤,٣—	٥٦,٤	٧٥,٧	١٩٣٠
٢٣٢٥,٠٠	٢٥٠٠,٠٠	٢١٦٢,٢٥	٥٠,٠—	٤٦,٥—	٥٠,٠	٥٣,٥	١٩٣١
١٥٨٣,٣٠	١٢٦,٢٥	١٩٨٩,١٦	٣٥,٥—	٤٤,٦—	٦٤,٥	٥٥,٤	١٩٣٢
١٧١,٥٥	١٣٣٢,٢٥	٢٢,٠٩	٣٦,٥—	٤,٧—	٦٣,٥	٩٥,٣	١٩٣٣
٦٢,٠٦—	٤٥٧,٩٦	٨,٤١	٢١,٤—	٢,٩	٧٨,٦	١٠٢,٩	١٩٣٤
٣٢٣,٨٧—	١٩٣,٢١	٥٤٢,٨٩	١٣,٩—	٢٣,٣	٨٦,١	١٢٣,٣	١٩٣٥
١٣٣,٩٦—	١١,٥٦	١٥٥٢,٣٦	٣,٤—	٣٩,٤	٩٦,٦	١٣٩,٤	١٩٣٦
٥٤١,١٨—	٥١٠,٧٦	٥٩٠,٤٩	٢٢,٦—	٢٤,٣	٧٧,٤	١٢٤,٣	١٩٣٧
١٨٧,٢٠	٢٢٤,٠٠	١٠٨,١٦	١٨,٠—	١٠,٤—	٨٢,٠	٨٩,٦	١٩٣٨
٣٦٦,٧٢	٣٦٤,٨١	٣٦٨,٦٤	١٩,١	١٩,٢	١١٩,١	١١٩,٢	١٩٣٩
٣٢٠,٧٦	٥٩٠,٤٩	١٧٤,٢٤	٢٤,٣	١٣,٢	١٢٤,٣	١١٣,٢	١٩٤٠
٦٤٧,٤٩	٣٢٨٣,٢٩	١٢٧,٦٩	٥٧,٣	١١,٣	١٥٧,٣	١١١,٣	١٩٤١
٤٠٣٩,٩٢	١٥٠٧٧,٢٥	١٣٨٣,٨٤	١٠٨,٦	٢٧,٢—	٢٠٨,٦	٦٢,٨	١٩٤٢
٥٥٠٨,٩٣—	٣٠٨٣,٧١	١١٤٤٦,٣٨			٢٠٣٦,٤	٢٠٠٨,٨	المجموع
٧٨١٧,٩٤+					١٠١,٨٤ = ص	١٠٠,٤٤ = س	
٢٣٠٩,٠١							

$$\text{ومن الجدول نجد أن } \text{س} = \frac{(٢٠ \times ٢٤٤ \times ١٨٤) - ٢٣٠٩,٠١}{٣٩,٢٢ \times ٢٣,٩٢ \times ٢٠} = ٠,١٢$$

+ هذه القيم مأخوذة من جدول رقم (١٢) الخاص باستبعاد الاتجاه العام لقيمة محصول

القطن المصرى

وحيث أن الطلب على القطن المصرى يعقبرمرنا فإن سياسة من شأنها تدخل الحكومة فى السوق مشترية لاشك غير مجدية بل حقيقة الأمر أنها تلحق بالاقتصاد الأهل أضراراً بليغة .

والآن دعونا نتساءل عن العامل الرئيسى الذى يحدد سعر القطن المصرى . وللإجابة على هذا السؤال قام البروفسور برشيانى بدراسة الارتباط المتعدد للفترة ١٨٩٠ — ١٩١٣ ويمكن تلخيص نتائجها فى الآتى :

(١) معامل الارتباط بين قيمة المحصول الكلية للقطن المصرى وكميته كان :

$$٣٩٥ = ٢٠١٨$$

(ب) معامل الارتباط بين قيمة المحصول الكلية للقطن المصرى ومتوسط سعر الأمريكى كان :

$$٠٧٠١ = ٣٠١٨$$

(ح) معامل الارتباط بين سعر القطن الأمريكى وكمية المحصول المصرى :

$$٠١٠٦ = ٣٠٢٨$$

وجميع العوامل السابقة مجتمعة تعطينا معاملا للارتباط قدره :

$$٠٦٦ = ٣٠٢٨ (١)$$

وعلى ذلك فيمكننا أن نجزم بأن سعر القطن الأمريكى هو أهم العوامل التى تؤثر فى تحديد سعر القطن المصرى وقد قدّر الأستاذ برشيانى درجة تأثيره بـ ٦٠ / (٢)

وفى دراسة قمت بها للعلاقة المشتركة بين سعر القطن الأمريكى

(١) راجع مقال الأستاذ برشيانى السابق الإشارة إليه ص ٦٨٤ .

(٢) راجع مقال الأستاذ برشيانى ص ٦٩٣ .

«American Middling» وبين أسعار القطن السكلاريديس في فترة خمسة عشر عاماً تبدأ من سنة ١٩٢٢ حينما كان السكلاريديس في أوج عظمته ويمثل ٧٥٪ من المساحة المزروعة قطناً وتنتهى في سنة ١٩٣٦ حينما فقد السكلاريديس أهميته وجدت أن كل تغيير في أسعار القطن الأمريكي يصحبها تغيير في نفس الاتجاه في أسعار السكلاريديس في ١٣ حالة من ١٥ . وقد كان معامل الارتباط بين الظاهرتين

$$r = ٠.٨٠$$

والجداول التالية توضح العمليات الحسابية .

دراسة للارتباط بين سعر القطن الأمريكي «American Middling»

وسعر السكلاريدس

١ — جدول رقم (١٩) استبعاد الاتجاه العام لأسعار القطن الأمريكي

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	معدل
القيمة مصححة $\frac{٥}{١} \div$	القيم النظرية	س ص ٢×١	س ٢	س	نمن الرطل من القطن بالبئس ص	
١٠٤٢٥	١٤٢٢٧	١٠٤٢٤٤-	٤٩	٧-	١٤٩٩٢	١٩٢٢
١٣٠٢٣	١٣٢٥٥	١٠٥٢٩٦-	٣٦	٦-	١٧٢٦٦	١٩٢٣
١٠٧٢٣	١٢٢٨٣	٦٨٢٨٠-	٢٥	٥-	١٣٢٧٦	١٩٢٤
٨٨٢٩	١٢٢١١	٤٣٢٠٨-	١٦	٤-	١٠٢٧٧	١٩٢٥
٧١٢٦	١١٢٣٩	٢٤٢٤٥-	٩	٣-	٨٢١٥	١٩٢٦
١٠٤٢٧	١٠٢٦٧	٢٢٢٣٤-	٤	٢-	١١٢١٧	١٩٢٧
١٠٥٢٧	٩٢٩٥	١٠٢٥٢-	١	١-	١٠٢٥٢	١٩٢٨
٩٨٢٥	٩٢٢٣	٠	٠	٠	٩٢٠٩	١٩٢٩
٦٧٢١	٨٢٥١	٥٢٧١	١	١	٥٢٧١	١٩٣٠
٦١٢٩	٧٢٧٩	٩٢٦٤	٤	٢	٤٢٨٢	١٩٣١
٧٩٢٥	٧٢٠٧	١٦٢٨٦	٩	٣	٥٢٦٢	١٩٣٢
٩٤٢٨	٦٢٣٥	٢٤٢٠٨	١٦	٤	٦٢٠٢	١٩٣٣
١٢٣٢١	٥٢٦٣	٣٤٢٦٥	٢٥	٥	٦٢٩٣	١٩٣٤
١٣٢٢٨	٤٢٩١	٣٩٢١٢	٣٦	٦	٦٢٥٢	١٩٣٥
١٦٢٢٥	٤٢١٩	٤٧٢٦٧	٤٩	٧	٦٢٨١	١٩٣٦
		٣٧٩٢٥٩-	٢٨٠		١٣٨٢٤٧	المجموع
		١٧٧٢٧٣				
		٢٠١٢٨٦-				

من الجدول معادلة الاتجاه العام

$$\text{ص} = - ٧٢٠٢٣ + ٩٢٣$$

(ب) جدول رقم (٢٠) يوضح استبعاد الاتجاه العام لأسعار السكلاريدس

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	سجل
القيم النظرية المقيم المصححة		س ص ٢ × ١	س ٢	س	ثمن الرطل من الفطس بالبونس س	
١ ÷ ٥						
٧٦٢٢	٢٢٢٦٩	١٢١٠٠٣-	٤٩	٧-	١٧٢٢٩	١٩٢٢
١٠٠٢٢	٢١٠٥١	١٢٩٣٠-	٣٦	٦-	٢١٠٥٥	١٩٢٣
١٤٦٢٦	٢٠٠٣٣	١٤٩١٠-	٢٥	٥-	٢٩٨٢	١٩٢٤
١٠٤٢٧	١٩١١٥	٨٠٢٠-	١٦	٤-	٢٠٠٥	١٩٢٥
٨٥٢٦	١٧٩٩٧	٤٦١٧-	٩	٣-	١٥٣٩	١٩٢٦
١١٥٢٥	١٦٧٧٩	٣٨٧٨-	٤	٢-	١٩٣٩	١٩٢٧
١١٦٢٢	١٥٢٦١	١٨١٤-	١	١-	١٨١٤	١٩٢٨
١٠٠٢٦	١٤٢٤٣	صفر	صفر	صفر	١٤٢٥٢	١٩٢٩
٦٨٢٤	١٣٢٥	٩٠٦	١	١	٩٠٦	١٩٣٠
٥٦٢٣	١٢٠٧	١٣٦٠	٤	٢	٦٨٠	١٩٣١
٧١٢٥	١٠٢٨٩	٢٣٢٧	٩	٣	٧٧٩	١٩٣٢
٨٢٢٩	٩٢٧١	٣٢٢٠	١٦	٤	٨٠٥	١٩٣٣
٩٩٢٩	٨٢٥٣	٤٢٦٠	٢٥	٥	٨٥٢	١٩٣٤
١٢٥٢٤	٧٢٣٥	٥٥٣٢	٣٦	٦	٩٢٢	١٩٣٥
١٧٥٢٤	٦١١٧	٧٥٧٤	٤٩	٧	١٠٨٢	١٩٣٦
		٥٨٢٧٢-	٢٨٠		٢١٦٤١	المجموع
		٢٥١٨٩+				
		٣٣٠٨٣-				

معادلة خط الاتجاه العام

$$\text{ص} = ١٨١٨ \text{ س} - ١٤٤٣$$

(ح) جدول رقم (٢١) بوضع حساب معامل الارتباط بين سعر القطن الأمريكي وسعر السكلاريديس

السنة (١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
س سعر الأمريكي مصححا	س سعر السكلاريديس مصححا	س - س ١٠٠ = س	س - س ١٠٠ = س	س - س ٢ = س	س - س ٢ = س	س - س ٤ × ٣ = س
١٩٢٢	١٠٤ر٥	٧٦ر٢	٤ر٥	٢٣ر٨	٥٦٦ر٤٤	١٠ر١٠ -
١٩٢٣	١٣٠ر٣	١٠٠ر٢	٣٠ر٣	٠ر٢	٠ر٤	٦ر٠٦
١٩٢٤	١٠٧ر٣	١٤٦ر٦	٧ر٣	٤٦ر٦	٢١٧ر٥٦	٣٤٠ر١٨
١٩٢٥	٨٨ر٩	١٠٤ر٧	١١ر١ -	٤ر٧	٢٢ر٠٩	٥٢ر١٧ -
١٩٢٦	٧١ر٦	٨٥ر٦	٢٨ر٤ -	١٤ر٤ -	٢٠٧ر٣٦	٤٠٨ر٩٦
١٩٢٧	١٠٤ر٧	١١٥ر٥	٤ر٧	١٥ر٥	٢٤٠ر٢٥	٧٢ر٨٥
١٩٢٨	١٠٥ر٧	١١٦ر٢	٥ر٧	١٦ر٢	٢٦٢ر٤٤	٩٢ر٣٤
١٩٢٩	٩٨ر٥	١٠٠ر٦	١ر٥ -	٠ر٦	٠ر٣٦	٠ر٩٠ -
١٩٣٠	٦٧ر١	٦٨ر٤	٣٢ر٩ -	٣١ر٦ -	٩٩٨ر٥٦	١٠٣٩ر٦٤
١٩٣١	٦١ر٩	٥٦ر٣	٣٨ر١ -	٤٣ر٧ -	١٩٠٩ر٦٩	١٦٦٤ر٩٧
١٩٣٢	٧٩ر٥	٧١ر٥	٢٠ر٥ -	٢٨ر٥ -	٨١٢ر٢٥	٥٨٤ر٢٥
١٩٣٣	٩٤ر٨	٨٢ر٩	٥ر٢ -	١٧ر١ -	٢٩٢ر٤١	٨٨٩ر٢
١٩٣٤	١٢٣ر١	٩٩ر٩	٢٣ر١	٠ر١ -	٥٣٣ر٦١	٢٣ر١ -
١٩٣٥	١٣٢ر٨	١٢٥ر٤	٣٢ر٨	٢٥ر٤	١٠٧٥ر٨٤	٨٣٣ر١٢
١٩٣٦	١٦٢ر٥	١٧٥ر٤	٦٢ر٥	٧٥ر٤	٥٦٨٥ر١٦	٤٧١٢ر٥٠
المجموع	١٥٣٣ر٢	١٥٢٥ر٤			١٣٨١٣ر٧٨	٩٨٤٣ر٧٩
	س = ١٠٢ر٢	س = ١٠١ر٧				١٦٢ر٤٨ -
						٩٦٨١ر٣١

ومن الجدول :

$$س = \frac{٩٦٨١٣١ - (١٠٧ \times ٢٢٣ \times ١٥)}{٣٠٢ \times ٢٦٣ \times ١٥} = ٠.٨٠$$

كما أن أسعار الأشموني قد تبعت في تلك الفترة هي الأخرى تقلبات أسعار القطن الأمريكي مع فارق واحد بينها وبين السكلاريديس وهي أنها كانت أكثر تطابقاً كما يتضح من الجدول التالي .

جدول رقم (٢٢) يوضح الأسعار الرسمية للقطن الأمريكي والقطن الأشموني في سوق البضاعة الحاضرة بايفر بول (١)

الموسم	سعر الأمريكي	سعر الأشموني	الموسم	سعر الأمريكي	سعر الأشموني
بالبنس عن كل رطل	بالبنس عن كل رطل	بالبنس عن كل رطل	بالبنس عن كل رطل	بالبنس عن كل رطل	بالبنس عن كل رطل
٢٣-١٩٢٢	١٤٩٢	—	٣١-١٩٣٠	٥٧١	٦٨٦
-١٩٢٣	١٧٦٦	٢٠٨٩	-١٩٣١	٤٨٢	٥٦٨
-١٩٢٤	١٣٧٦	١٩٤٤	-١٩٣٢	٥٦٢	٧٠١
-١٩٢٥	١٠٧٧	١٤٤٢	-١٩٣٣	٦٠٢	٦٦٤
-١٩٢٦	٨١٥	١١٦٠	-١٩٣٤	٦٩٣	٧٦٠
-١٩٢٧	١١١٧	١٤٦٣	-١٩٣٥	٦٥٢	٧٨٦
-١٩٢٨	١٠٥٢	١٢١٢	-١٩٣٦	٦٨١	٨٦٠
٢٣-١٩٢٩	٩٠٩	١٠٤٧	٣٨-١٩٣٧	٤٩٧	٦٤١

كما سبق يمكننا أن نستنتج أنه أينما وحيثما تدخلت الحكومة في السوق مشترياً بقصد الحيولة دون هبوط مستويات الأسعار لسلعة يحددها الطلب الدولي وتثبيتها عند مستوى مرتفع نسبياً عما لو تركت المسألة لتفاعل قوى الطلب والعرض فإن هذا التدخل سوف يكون فاشلاً طالما أن الظروف الدولية تعمل على بقاء الطلب خاملاً . وإذا كان التدخل الحكومي في مصر في سوق القطن قد أفاد شخصاً ما فهي إذا الدول الأخرى المنتجة للأقطان الطويلة الثيلة وليست مصر . فإحصاءات الإنتاج

(1) The Liverpool Cotton Association Annual Circulars.

لهذه الدول توضح زيادة كبيرة في محاصيلها . فمثلا نجد أن انتاج الأفطان الطويلة الثميلة في السودان المصرى الإنجليزى قد زاد من ٣٠١٠٣ قنطارا إلى ٥٥٣٠٥٢٤ قنطارا في سنة ١٩٢٩ وإلى ١٠٣٧٠٣٧^(١) قنطارا في سنة ١٩٤٨ . ويضاف إلى ذلك إحلال الألياف الصناعية مكان القطن المصرى .

وخلاصة القول أن سياسة تدخل الحكومة مشترية في سوق القطن قد باءت بالفشل الذريع ولو قدر لها الاستمرار لسنة أو سنوات أخرى لاستنفدت كل الاحتياطات بل وجزءا من الإيرادات العادية للميزانية .

المبحث الرابع

تمويل القطن عن طريق عقد القروض

فترات الحروب وما يعقبها كفترات الأزمات تؤدي إلى التدخل الحكومى لتوجيه الإنتاج والإشراف على التوزيع . وقد شهدت سنة ١٩٣٩ أحداثا سياسية واقتصادية هامة كان لها أثرها على أسعار القطن الدولية . ففي الشهور الأولى من سنة ١٩٣٩ سادت السوق موجة من التفاضل ولكنها لم تدم طويلا فقد استجذبت أحداث كثيرة أهمها : —

١ — زيادة المعروض من القطن نتيجة لزيادة المخزون الذى قدر بحوالى ١٤٤٠٠٠٠٠ باقة^(٢) .

٢ — انخفاض طلب الصناعة البريطانية على القطن المصرى لتحول الانتاج

(1) Egyptian Cotton Year Book p. 177.

هذا وسنعرض لذلك في شيء من التفصيل فيما بعد .

(2) The Economist August 1939 p. 330.

(3) The Economist August 1939 p. 330.

من اشباع طلب المستهلكين للمنسوجات الرقيمة إلى الإنتاج الحربى الذى يتميز بالطلب على أنواع القطن الرخيصة ذات الثيلة القصيرة .

٣ — قرار الحكومة الأمريكية فى يوليو سنة ١٩٤٩ بمنح صادرات القطن إعانة قدرها ١ ½ سنت^(١) عن كل رطل من القطن الخام .

٤ — دخول إيطاليا الحرب مما شل حركة التجارة فى حوض البحر الأبيض المتوسط .

وقد أدت المفاوضات بين مصر وأنجلترا إلى قبول الأخيرة شراء محصول القطن لسنة ١٩٤٠ بأكمله كما ذكرنا سابقاً . وقد قصد بهذه الصفقة تعويض مصر عن فقدان أسواقها فى أوروبا .

وبموجب الاتفاق تعهدت بريطانيا بشراء كل ما يقدم لها من محصول القطن وبذترته قبل أبريل سنة ١٩٤١ . وكانت الأسعار المتفق عليها هى ١٥٢٥ رايال لجيزة ٧ فولى جود فيرم ٢٥ رايال للأشمونى و ٦٥ عن الأردب من البذرة تسليم الإسكندرية .

وتتحمل الحكومة البريطانية كل خسارة عند إعادة تسويق المحصول أما فى حالة الربح فيوزع مناصفة بين الحكومتين واشترطت بريطانيا أن تنفق مصر نصيبها من الأرباح فى تحسين الحالة الإجتماعية للطبقات العاملة ولا سيما الفلاحين وقد بلغت الكمية التى اشترتها بريطانيا ١١١٠٠٠ رايال^(٢) قنطاراً .

وفى سنة ١٩٤١ أخطرت الحكومة البريطانية مصر بأنها غير مستعدة لشراء أكثر من نصف المحصول الجديد و بنفس الأسعار المتفق عليها فى ١٩٤٠ . ولما كانت

(1) The Economist July 1939 p. 231.

(2) Economist : Commercial History and Review, 1941, p. 11.

الحكومة المصرية قد قررت رفع السعر بمقدار ٢ ريال فإنها تحملت وحدها بهذا الفرق عن المحصول كله كما كان عليها أن تمول النصف الباقي من المحصول . وقد رأت الحكومة في ذلك الوقت أن خير وسيلة لتمويل المحصول هي بإصدار قرض قدره ١٧٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى و برفع النسبة المقررة لضريبة الدفاع من ١ إلى ١٠٪ . ومنذ سنة ١٩٤٣ أخذت الحكومة المصرية على عاتقها تمويل محصول القطن بأكمله وكانت السياسة المفضلة هي سياسة القروض .

وقد قدر القرض اللازم لتمويل نصف المحصول في سنة ١٩٤٢ بـ ١٧٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى بفائدة قدرها ٤ ٪ ويستهلك على خمس سنوات .

وكان أمام الحكومة طريقتان للتمويل (١) إما بعقد قرض أو (٢) إصدار اوراق البنكنوت ، ولكن الحكومة اختارت الأول . وأهم نقط الدفاع التي جعلت الحكومة تفضل هذه السياسة على غيرها وردت في خطاب صاحب الدولة حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت في مجلس الشيوخ وتتلخص في الآتي :

١ — من حق الدولة أن تعقد القروض في أى وقت تشاء .

٢ — أن تمويل المحصول عن طريق إصدار البنكنوت يؤدي إلى تضخم أكثر من ذلك الذي كنا نعاني منه بينما القرض يمتص الأموال غير المستثمرة والتي تتمثل في شكل ودائع وحسابات جارية .

٣ — أنه لإصدار أوراق نقدية يلزم أن يكون نصف الغطاء سندات على الخزانة البريطانية فلا يستبدل هذا النصف بسندات مصرية يلزم تعديل قانون سنة ١٩١٦ المظم للإصدار . كما أن إصدار نقود مساعدة كالأوراق فئة الخمسة أو العشرة قروش . . . الخ يحددها القانون بـ ٤٠ قرشا عن الفرد .

٤ — أن القرض سوف يسد النقص الذى كان يسود سوق المال المصرى فوجود سوق للسندات القصيرة الأجل أمر مرغوب فيه .

والآن دعونا ننقش مدى صحة هذه الآراء . لا شك أنه من حق الدولة أن تعقد القروض ولكن هذا الحق ليس مطلقاً بل مشروط بشروط . فالقرض يقتضى طالما أن الغلات المتتابعة التى سوف يحصل عليها فى المستقبل سوف تزيد عن سعر الفائدة النقدى الذى اقتضى على أساسه وسوف يستمر فى الاقتراض طالما أن النفقة الحدية للقروض تعادل الدخل الحدى . أما الحكومات فيجب ألا تعقد القروض إلا إذا كانت هذه القروض فى صالح جميع أفراد الأمة كوحدة ولدة طويلة من الزمن طويلاً كافياً بحيث لا يتحمل العبء الجيل الحالى فقط بل على الأقل يشترك فيه الجيل الحالى والجيل المستقبل الذى سوف تكون إفادته أكبر . فهل هذا ينطبق مع طبيعة قرض القطن لسنة ١٩٤٢ ؟ الجواب بالنفى . فالقرض قصد به منفعة فئة صغيرة من كبار المنتجين حيث أن التدخل الحكومى جاء متأخراً فى فترة أعقبت تصرف صغار المزارعين فى محصولهم حيث أن نفقة الاحتفاظ بالحصول بالنسبة لهم كانت أعلى من الفائدة المنتظرة عقب تدخل الحكومة هذا فضلاً عن حاجتهم الشديدة إلى المال لمقابلة مطالب الحياة . وقد أفاد القرض إلى جانب فئة كبار المنتجين فئة كبار التجار . ثم أن القرض كانت مدته خمس سنوات وهذا كاف لدحض الادعاء الأول .

أما عن مسألة التضخم فمن السهل جداً أن يؤدى القرض إلى التضخم طالما أن النتائج التى تنجم عنه لم تعقم . فذلك الفريق الذى بيده السندات من السهل أن يقتضى بضمان هذه السندات أى أنه يمكن للبنوك التجارية خلق ائتمان جديد بضمان هذه السندات وهذا بالتالى يؤدى إلى التضخم وله نفس الأثر الذى يحدثه

إصدار البنكنوت بل قد يكون أعنف في حالة القروض وذلك لعدم وجود بنك مركزي في مصر يوجه السياسة الائتمانية بما تقتضيه الظروف الاقتصادية .

والحالة الوحيدة التي سوف لا يحدث فيها التضخم عند زيادة الاقتراض من البنوك هي عند ما ينفق الدخل الذي يتولد عن زيادة كمية الائتمان الإضافية بأكمله على استيراد سلع من الخارج ، أو إذا ما أدرج الدخل الناتج وحيث أن الواردات كانت مقيدة في فترة الحرب وحيث أنه لا يوجد بنك مركزي أو هيئة أخرى تعمل على تعقيم الآثار المتولدة فقد أدى القرض إلى التضخم حتما . فالحكومة لم تنجح في إيقاف تيار التضخم الجارف . فقد زادت كمية المتداول من النقد من ٢٦٤ مليوناً في سنة ١٩٣٩ إلى ٧٥٣ مليوناً في سنة ١٩٤٢ وإلى ١٤٠٧ مليوناً في سنة ١٩٤٥ يضاف إلى ذلك زيادة كبيرة في الودائع بالبنك الأهلي والبنوك الأخرى وصناديق التوفير . وهذا يوضح أن حكومتنا لم تحاول مطلقاً إيقاف تيار التضخم الجامح . فقد كنا نفهم موقف الحكومة في ادعائها بأن القرض سوف يمتص أموالاً عاطلة ولا يحدث تضخماً لو أنها عمدت إلى علاج مشكلة التضخم .

ولكن دعونا نتساءل عن التزامات القرض^(١) . لقد حددت فائدة القرض بـ $\frac{1}{4}\%$ وهو سعر عال لا تبرره الظروف السائدة وقتئذ من وفرة المعروض من الأموال التي تبحث عن التوظيف ، والتي قال رفعة حسين سرى باشا أن القرض سوف يمتصها . وما يؤكده ارتفاع السعر تغطية القرض أكثر من ثلاث مرات في فترة وجيزة . وقد أدركت الحكومة ذلك في سنة ١٩٤٣ حينما غطى القرض أكثر

(١) أود أن أشيد هنا بدفاع المغفور له الشيخ المحترم يوسف الجندي في مجلس الشيوخ ضد سياسة قرض القطن ويمكن للقارئ أن يرجع إلى مضابط مجلس الشيوخ فقد كان المغفور له صائباً في رأيه ووثقاً بمضار هذه السياسة .

من ١٠ مرات عند أسعار فائدة أقل في فترة ثلاثة أيام . وقد كان معنى ذلك أن الحكومة ستدفع سنويا فائدة قدرها ٧٨٧.٥٠٠ جنيهها مصريا يضاف إلى ذلك قيمة التلف الذى سوف تنجم عن التخزين والذى رصدت له ٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه في الميزانية وكل هذه النفقات ستدفع من وائع الضرائب والتي عبثها في مصر مازال ثقيلًا على الطبقات الفقيرة والمتوسطة حيث أن معظم ضرائبنا هابطة . فتكون النتيجة أننا نأخذ من الطبقات الأفقر لنعطى تلك الفئة القادرة على تمويل الحصول ، تلك الفئة التي يمكنها شراء سندات القرض . ولا أظن أنني بحاجة إلى التدليل على سوء توزيع الدخل في مصر ولكن من العجب أن تعتمد الحكومات المصرية إلى زيادة سوء هذا التوزيع .

من هم طبقة المستثمرين في القرض؟ إن قيمة السند كانت مائة جنيهه فكمن أفراد الطبقة المتوسطة وصغار المزارعين في مصر تباع المدخرات لديهم مائة جنيهه ؟ يمكننا أن نتزع الإجابة ، من رسالة قدمها الدكتور عباس عمار لجامعة مانشستر في سنة ١٩٤٠ عن مديرية الشرقية . فقد وضح من هذا البحث أن رأس مال الفلاح المصري ضئيل جداً وأن ٥٥١ / من العينة التي قام بدراستها تملك رأس مال لا يزيد عن ٥٠ جنيهًا وأكثر من ١٠ / ليس لديهم رأس مال إطلاقاً و ٢٧ / فقط بلغ رأس مالهم ٥٠٠ جنيهه فأكثر . ويجب الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من رأس المال هذا مستثمر في الأرض والماشية والأدوات التي تلزم للزراعة وعلى ذلك لم يكن في شكل سائل بحيث يسهل استخدامه في شراء سندات قرض القطن مثلاً . فهذه الحقائق لا تدع مجال للشك في أن الفائدة إنما سوف تعود على طائفة المستثمرين من كبار الملاك وأصحاب الأقطاعات وكبار التجار « ولوردات » الصناعة وغيرهم .

لقد ذكرنا أن النفقات الثابتة لهذا القرض تبلغ ١٣٨٧٥٠٠ جنيه سنوياً
النصف المحصول (٧٨٧٥٠٠ فائدة + ٦٠٠٠٠٠ خسارة) من ميزانية قدرت
إيراداتها السككية بحوالى ٤٦ مليوناً من الجنيهات فى تلك السنة . ولما أن نتساءل
كيف يكون موقفنا المالى إذا ما استمرت هذه التجربة سنوات طوال وإذا ما عقدت
القروض لتمويل المحصول كله ؟ الجواب على ذلك أن عبي الضرائب سوف
يكون أفدح خاصة وأن الحكومة تميل إلى زيادة الضرائب غير المباشرة حيث لا يلبس
المستهلك أثرها واضحاً فهى تدخل فى ثمن السلع وبالماتالى تزيد فى إفقار الطبقة
الفقيرة والمتوسطة .

أليس ذلك مبرراً كافياً يلجئنا إلى تغيير قرار ١٩١٦ الخاص بالإصدار ؟
ولا سيما إن آجلاً وإن عاجلاً سوف يكون لمصر بنك مركزى يهيمن على شئون
الإصدار وبذلك تتخلص من أيدي واضعوا التشريع فى مصر غير الراغبين فى
تحقيق سيادة مبدأ تمشى الضريبة مع المقدرة على الدفع فليس المقصود من تدرج
الضريبة زيادة نسبها فى الدخول الأعلى وإنما تمشى هذه النسب المتزايدة مع المقدرة
على الدفع . ونقصد بواضعوا التشريع فى مصر الهيئة التشريعية ممثلة فى مجلسى
البرلمان نوابه وشيوخه وحيث توجد جمهرة كبيرة من كبار الملاك والزراع ورجال
الصناعة تضع نصب أعينها مصالحها الشخصية قبل المصلحة العامة .

ألم يكن من بعد النظر تغيير قانون الإصدار وقتئذ ولا سيما وقد لجأنا إلى
ذلك فيما بعد فى مايو سنة ١٩٤٨^(١) تحت ضغط الحرب الفلسطينية والأحداث
الاقتصادية .

(١) نص القانون الجديد على أن الغطاء يصبح كالاتى :

أ - تستبدل الغطاء الذهبى والذى نسبتة ٥٠ ٪ من الغطاء السككى والذى أوقف فى سنة
١٩١٦ نتيجة عدم إمكان الحصول على الذهب وحل مكانه سندات الخزانة البريطانية كحل مؤقت
يسندات على الخزانة المصرية وقد ضمن ذلك للحكومة المصرية مهووفة كاملة للتوسع فى الإصدار .
ب - الـ ٥٠ ٪ الأخرى تغطى بسندات من الدرجة الأولى تعينها الحكومة المصرية .

وعلى ذلك فلا القرض ولا إصدار أوراق البنكنوت يمكن أن يعتبر حلا مرضيا ولكن الثانى كان أهون الضررين .

وقد توالى القروض وتضاعفت منذ سنة ١٩٤٢ خصوصا عقب أن فشلت الحكومة البريطانية والحكومة المصرية فى الوصول إلى اتفاق على سعر القطن لمحصل سنة ١٩٤٣ . ونتيجة لذلك قررت الحكومة المصرية تمويل الحصول بمفردها بمقد قرض . وقد غطى القرض ١٠ مرات فى ظرف ثلاثة أيام . وقد فضلت الحكومة^(١) فى هذه المرة صفار المستثمرين فالسندات كانت تتراوح قيمتها بين عشرة وألف جنيه وأكثر من ٥٠٪ من القرض ذهب إلى المستثمرين من الطبقة المتوسطة والجمعيات الخيرية كما أن سعر الفائدة قد تفاوت فى هذه المرة من ١٢٪ إلى ٣٦٪ وفقا لطول أو قصر المدة التى يستهلك فى خلالها السند مما ساعد على إيجاد سوق للقروض الفصيرة .

وقد تميز موسم ١٩٤٣ — ١٩٤٤ للقطن بكبر حجم الحصول إذا بلغ انتاج الولايات المتحدة من القطن ١٢٨٢٤٠٠٠٠ بالة بزيادة قدرها ٢ مليون بالة عن الموسم السابق بينما مال الاستهلاك العالمى للقطن الخام إلى التذقص^(٢) . كما أن محصول ١٩٤٤ — ١٩٤٥ قد آل هو الآخر إلى الحكومة وقد زاد المخزون من الأفطان لدى الحكومة المصرية حتى أصبح ١١١٧٢٣١٢ قنطارا وهذا هو أكبر رقم وصله المخزون لدى الحكومة فى تاريخ مصر . وقد عقدت الحكومة قرضا بمبلغ ٣٠ مليون جنيه لتمويل محصول سنتى ١٩٤٥ م ١٩٤٦ . وفى يوليو سنة ١٩٤٥ أعلنت الحكومة المصرية استعدادها

(١) تفتت وزارة رفعة حسين سرى باشا وخلفها فى الحكم وزارة الوفد .

(2) "Economist April 1943" "Commercial History & Review 1944"

لشراء القطن بأسعار تزيد بمقدار ١٠٪ عما كانت عليه في الموسم السابق . وقد بررت الحكومة هذه الزيادة على الأساس التالي :

١ — الزيادة المزعومة في تكاليف الانتاج .

٢ — زيادة أسعار القطن الأمريكي لدرجة أنها كانت تُسَوَّق بأسعار تعادل أو تزيد عن أسعار القطن المصري المتوسط الثيلة . وهذا أمر نادر الحدوث . وحيث أن أسعار الحكومة كانت أعلى من الأسعار السائدة في السوق الحرة المحلية بالاسكندرية فقد آل إلى لجنة الحكومة لشراء الأقطان كافة المحصول تقريرا .

وكما هي العادة في مصر اتخذ هذا القرار في شيء من التسرع تحت ضغط كبار المنتجين ودون دراسة تتصف بالعمق والاعتزان . فلو نحن أضفنا إلى أسعار قطننا السائدة في السوق فرق السعر «Premium» الذي يتميز به قطننا عادة عن الأقطان الأمريكي لكان السعر الناتج أقل من السعر الذي حددته الحكومة وهذا يوضح لنا أن الحكومة قد حددت الأسعار بمستويات أعلى مما يجب أن تكون عليه .

وحتى لو أن الحكومة قد تحققت في ذلك الوقت من زيادة تكاليف انتاج القطن عن العام السابق — وهو أمر مشكوك فيه لحد كبير إذ أن التكاليف لا يمكن معرفتها بالضبط إلا بعد جمع المحصول وتسويقه — فليس في هذا ما يبرر زيادة الأسعار . ولوسعنا بمنطق الحكومة لكان معنى ذلك أنه كلما زادت مكافأة عامل من عوامل الانتاج وجب رفع الأسعار . ولن يؤدي ذلك إلا إلى حلقة لا نهائية إذ أن كل ارتفاع في أسعار البيع سوف يشجع بالتالي عوامل الانتاج على طلبها لمستويات أعلى من المكافأة وهكذا .

وهذه الزيادة المقتولة في الأسعار إنما تعني أن الحكومة تمنح إعانة للمنتج الأقطان و بمعنى أصح إلى كبار المزارعين وكبار تجار القطن وعلى أية حال فلا يمكن

تبرير هذه السياسة إلا إذا قررت الحكومة منح إعانات لباقي الحاصلات وبالتالى تصبح كلفة الإعانة غير محتملة . وإذا كانت الحكومة راغبة فى تحمل العبء عن المنتجين فلم لا تتولى توجيه الانتاج وبالأحرى تأميمه .

كما لا يخفى أن الفترة التى كنا نمر بها فى ذلك الوقت كانت فترة تحول وكانت دول العالم المختلفة تشهد تغيرات كبيرة فى تكوينها الاقتصادى . فبعض البلاد الزراعية كانت فى طريقها إلى التصنيع كالمندى وملاوالتى أصبحت من أكبر أسواق القطن المصرى بل لقد كانت فى بعض السنوات عميل مصر الأول وقد يكون من الأوفق فى المدة الطويلة عدم زيادة الأسعار لتشجيع عملائنا الجدد وبذلك نتجنب تحولهم نحو القطن الأمريكى أو الأفطان الأخرى والألياف الصناعية .

المبحث الخامس

السياسة القطنية منذ سنة ١٩٤٧

لم تتبع سياسة موحدة منذ سنة ١٩٤٧ حتى نهاية ١٩٥٠ . فقد اتخذت الحكومة الكثير من القرارات المختلفة ولذلك أدجنها تحت العنوان السابق . فقد لوحظ انتعاش تدريجى فى أسعار القطن خلال سنة ١٩٤٧ . فلقد زاد الطلب على القطن المصرى رغم ارتفاع أسعاره ويمزى ذلك إلى نقص حصص كل دولة من الدولارات عن الوفاء بمطالبها من الولايات المتحدة وبالتالى نقص الطلب على القطن الأمريكى^(١) . كما أن التقديرات الأولية قد أوضحت أن محصول القطن

(1) The Empire Cotton Growing Review, October 1947. Notes on Current Literature. p. 289 and 290.

عن عام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ سوف لا تكفى الاستهلاك العالمى وقُدِّر العجز بحوالى ١٧٩٠٠٠ ر^(١) بالة وأن المخزون العالمى فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٨ سوف ينخفض إلى حوالى ١٦ مليون^(٢) بالة .

وقد سحب العجز فى الانتاج طلب متزايد على الأفطان فى جميع الاستخدامات وقد أدى ذلك إلى وصول أسعار القطن فى أوائل سنة ١٩٤٨ إلى مستويات هى ضعف تلك المستويات التى سادت فى سنة ١٩٤٧ لدرجة أن أصبح فرق السعر الذى يمتاز به القطن المصرى عن الأمريكى ٢ شلن للرطل فى مارس سنة ١٩٤٨ بعد أن كان ٢ بنس فى سنة ١٩٤٧ .

وقد وصل سعر القنطار من الزاجوراه ١٦ ر ٨ جنيه ومن الأشمونى ١٧ ر ٦ جنيه ومن الكرنك ٢١ ر ٤ وذلك عن الأسبوع المنتهى فى ٣٠ مارس ١٩٤٨ .

وقد أدى هذا الارتفاع الشديد فى الأسعار إلى نتائج خطيرة فأعلنت الحكومة البريطانية مقاطعة القطن المصرى وعزمها على إحلال الأفطان الأخرى والألياف الصناعية محل القطن المصرى . ولم يكن لهذا التصريح وقع حسن فى دوائر الصناعة فى لانكشير ولا سيما القسم الذى يستخدم القطن المصرى . وإنا لنشك فى القيمة العملية لمثل هذا القرار للأسباب الآتية :

(١) أن طلب بعض المصانع على الأفطان المصرية يعد طلبا غير مرن . كما

(1) Dudley Windelf «Prospects for World Raw Cotton Production and Consumption in 1947-48, Empire Cotton Growing Review, Jan. 1948. p. 43.

(٢) كان المخزون العالمى فى ١٩٤٥ — ١٩٤٦ يزيد عن ٢٣ مليون بالة . راجع الجدول رقم ٣٨ الوارد بالجلد السابقة .

أن جزءاً آخر من الصناعة يتعرض لخسارة كبيرة لكي يعد الآلات لنسج الأنواع الأخرى من الأقطان .

(٢) كانت الكميات المخزونة لدى مجلس القطن Cotton Board سواء من القطن المصرى أو ما يعادله من الأقطان ضئيلة .

(٣) يدخل القطن المصرى فى كثير من الصناعات التى تصدر إلى مناطق الدولار والتى تعتمد عليها بريطانيا فى أقفال الثغرة فى الميزان التجارى بين إنجلترا وأمريكا .

وبالرغم من الأسباب السابقة يجب على المصريين ومصدري الأقطان بوجه خاص ألا يعتقدوا أن الغزاليين فى لانكشير على استعداد لأن يجاروا القطن المصرى مهما ارتفع سعره . وأن أهمية سوق لانكشير للقطن المصرى لا يمكن أن تزيدها تأكيداً ويجب على مصر ألا تخاطر بسوق كهذه نتيجة ارتفاع الأسعار لفترة مؤقتة من الوقت قد تطول على أكثر تقدير بضع سنوات .

وإذا كانت الحكومة المصرية قد رأت التدخل للحيلولة دون انخفاض الأسعار فى فترات الأزمات فإنى لست أرى ما يمنع تدخلها للحيلولة دون الارتفاع العنيف فى الأسعار والذى وإن كان يفيد فى الفترة القصيرة إلا أنه لاشك سوف يضر الاقتصاد القومى فى المدة الطويلة . هلا رأت الحكومة المصرية الحقائق التى تحجبها ستار ارتفاع الأسعار الزائف العرضى ؟ وهلا استعدت للموقف حينما تزول هذه السحابة وتنفتح فوجد نفسها مجابهة بالحقائق ؟ كلا لقد غشى بصرها تلك الغمامة فلم تعد تفكر كما هى العادة فى حلول المشاكـل إلا بعد حدوثها وإذ ذاك ترتجل من الحلول ما يكملها ويوثق الأغلال فى عنقها . لقد كان من الممكن أن تعرض جزءاً من مخزونها وبذلك تعمل على خفض السعر إلى مستوى مناسب (أى تكون

زيادة سعر القطن المصرى عن الأقطان الأخرى زيادة معقولة) وبالتالى تخدم
غرضا آخر إذ تتخلص من جزء من مخزونها بربح وافر كما تخفض من نفقات
تسويقها نتيجة خفض نفقات التخزين والتأمين . . . الخ .

وما لا شك فيه أن أحد العوامل التى كانت تحول - ولا تزال تحول حتى
اليوم ولكن بنسبة أقل - دون تحول الطلب عن القطن المصرى إلى الأمريكى
هو صعوبة الحصول على الدولارات اللازمة ولكن لا يجب أن نهمل آثار
مشروع مارشال . ففي ظل هذا المشروع سمحت الولايات المتحدة بـ لانجلترا
باستيراد أقطان فى حدود مبلغ ٤١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ويضاف إلى ذلك
١٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أخرى تمثل حصة أوربا من الأقطان الأمريكية
أليس فى هذه الأرقام ما يجعلنا نعدّل فى سياستنا القطنية . أليس معنى ذلك أن
الطلب على القطن المصرى ولا سيما الأنواع المتوسطة الثيلة وهى التى تلاقى راجا
فى الأسواق الخارجية ، التى ينافسها القطن الأمريكى لقارب طول الثيلة والمتانة
ما يجعلنا نتوقع أن تحد هذه الدول من شراء الأقطان المصرية بقدر ما تسمح به
ظروف كل .

ليس هذا فحسب بل إن ارتفاع الأسعار كان سلاحا ذو حدين إذ أضر
بصالح الصناعة المصرية الناشئة - إذا صح تسميتها هكذا . فالزيادة فى أسعار القطن
المصرى المتوسط الثيلة (الأشمونى والزاخوراه رتبة فولى جود فير) جعلت
أسعار البيع للمنسوجات الحكوميه والتى كانت خاضعة لنظام التسعير الجبرى
والاستيلاء غير مجزية وقد طالبت صناعة الغزل والنسيج الحكومة إما أن تسمح
برفع أسعار المنسوجات القطنية كما تضمن فى الوقت نفسه حماية الأسعار الجديدة
المرتفعة من منافسة المنتجات الأجنبية وإما أن تمنح الصناعة إعانات فى أحد

أشكالها المختلفة إما إعانة مالية أو امدادها بالقطن اللازم لها بأسعار متفق عليها
تقل عن سعر السوق . وتحت ستار الزعم القائل بتهديد صناعة من أهم الصناعات
القومية في البلاد استجابت الحكومة إذ ذاك لمطالب الصناعة فوافقت في مايو
سنة ١٩٤٨ على منح إعانة للمغازل المحلية في حدود مبلغ ٦٤١٥٠٠٠ ر. جنيتها
ومساوىء نظام الإعانة ليست في حاجة إلى التدليل ويكفي أن نذكر أنه ليس
بمحل للمشكلة وكل ما يحدث هو نقل العبء من على المساهمين في الشركات التي
تنزل القطن إلى المستهلكين إذ يزيد من عبء الضرائب عليهم فهو وإن حال
دون ظهور زيادة في أسعار المنسوجات إلا أن حقيقة الأمر أن العبء على المستهلك
قد زاد نتيجة زيادة الضرائب أو قد يكون معناه حرمان المستهلك من أن يعود عليه
ذلك الجزء في شكل منفعة أكبر نتيجة للخدمات التي تقوم بها الدولة كتوفير
العلاج المجاني أو غير ذلك من تحسين المستوى الاجتماعي للسكان . واستمر العمل
بهذا النظام حتى أوائل نوفمبر إذ رأت الحكومة أن الأسعار قد عادت إلى
ما كانت عليه فألغى نظام الإعانة وأخفضت أسعار الأقمشة من منتجات الشركات
الكبيرة للتسعير الجبري على أساس أن سعر القطن من القطن ٤٥ ريالاً ولكن
موجة ارتفاع الأسعار لم تمهل الحكومة فعاودت اتجاهاها الصعودي مرة أخرى
في ديسمبر من نفس العام لتثبت لنا مدى الارتجال في سياسة الحكومة . وقد
وصل سعر القطن من الأشموني ٥٩ ريالاً للقطن رتبة فولى جود فير وعادت
الصناعة شكواها المرة كعادتها الحكومة في ديسمبر نظام الإعانة السابق واعتمدت
لذلك مبلغ ٥٤٠٠٠٠ ر. جنية للفترة ما بين ١٩ ديسمبر وآخر فبراير وبانتهاء أجل
هذه الفترة انتهى نظام الإعانة بالنسبة للمصانع الصغيرة ولكنه ظل سارياً بالنسبة
للأقمشة المستولى عليها فقط من إنتاج الشركات الكبيرة . فكانت الحكومة قد

رأت أن تفرق بين منتج وآخر وقد رأت أن المنتج الكبير أجدر وأولى بالعناية من المنتج الصغير لا لسبب جوهرى سوى أن الشركات الكبرى يمكنها أن تسمع صوتها للجهات الحكومية ومع كل ذلك وبالرغم من الإعانات فإن أسعار المنتجات الأجنبية كانت تباع فى السوق المصرية بأسعار تقل عن مثيلاتها من المنتجات المحلية (١).

وفى خلال سنة ١٩٤٨ فكرت الحكومة فى إعانة من نوع آخر تتمثل فى تزويد مصانع الغزل بكميات من أقطان الحكومة المخزونة ونظراً لارتفاع الأسعار فقد وجدت بعض المصانع أنه من الأرجح لها أن تباع هذه الأقطان كمادة خام عن أن تقوم بفزلها وبذلك أساءت استعمال هذه المنحة والبعض الآخر كان مضطراً للبيع واستبداله بغيره إذا أن الحكومة كانت تعطيههم أقطانا طويلة التيلة بينما لا تصلح الآلات الموجودة لغير الأقطان المتوسطة التيلة وهذا يوضح لنا مدى جهل وتخطيط الحكومة من ناحية وانهاز الفرص من قبل الشركات الصناعية من ناحية أخرى إذ هى تحصل على قطن بسعر منخفض ثم تبيعه وتشتري أقطان متوسطة التيلة بأسعار أقل فتكسب أيضاً فرق السعر وطبعاً لم تفطن لذلك الحكومة إلا أخيراً عندما افتضح الأمر وعندما وجدت أن الباقي من مخزونها كان معظمه من الكرنك فأوقفت العمل بهذا النظام . والغريب أن الصناعة استولت على ما قيمته ٢٠٠١٧٠٤ جنيه من الأقطان وحتى اللحظة الراهنة لم تسدد من ثمنها خلاف ١٠٩٤٣٦٣ جنيه والباقي وقدره حوالى المليون تحت القصيل .

(١) المصرى ص ٥ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٠ وأخيراً استصدرت وزارة المالية مرسوماً فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ زيدت بموجبه الرسوم على الوارد من المنسوجات القطنية بمقدار ٣٠٪ وللنسيج بنسبة ٥٠٪ ولا شك أن كل هذه الحلول إنما هى على حساب المستهلك ولا سيما الطبقة الفقيرة والمتوسطة . . .

وليس أدل على تحبط السياسة الحكومية في هذه السنة من تعدد العلاجات مع فشلها جميعاً في حل المشكلة التي عرضت لها . ومن ضمن هذه العلاجات الفاشلة أيضاً تلك الضريبة التي قررتها الحكومة في إبريل سنة ١٩٤٨ يواقع ٩٠٠ ملجم عن كل قنطار من القطن الشعر يصدر إلى الخارج و ٧٠٠ ملجم عن كل قنطار من القطن العادم أو « السكرتو » لتدفع منها الحكومة الأمانة اللازمة للصناعة وتتلخص أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى الضريبة على الصادر من القطن فيما يلي :

(١) حيث أن الطلب على القطن المصرى كان في تزايد كبير فقد أمكن للمصدرين تحويل العبيء أو جزء كبير منه إلى المستورد وبالة لى يؤدي ذلك إلى زيادة جديدة في الأسعار . فبينما كان الغرض من الضريبة تخفيف العبيء عن الصناعة أدت الضريبة الجديدة إلى ارتفاع الأسعار . فمثلاً نجد أن السكرتك قد زاد من ٢٤٣ جنيه للقنطار في ١٨ أبريل إلى ٢٥٥^(١) جنيه عقب تطبيق الضريبة مباشرة . وبالمثل الأشمونى والزاجورة . وحيث أن أقلية من المصدرين تجمع فيما بينها الجزء الأكبر من المحصول فهى في مركز شبه احتكارى فمن الممكن جداً على الأقل في الفترة القصيرة تحويل عبيء الضريبة إن لم يكن أكثر منها ، كما حدث فعلاً للمشتريين .

(٢) لم يكن الغرض من الضريبة أن تكون مصدر دخل للحكومة لاشباع حاجة من الحاجات العامة في معناها الصحيح بل كانت الضريبة لمساعدة فرع معين من فروع النشاط الاقتصادى لكي يتمكن المستهلك من الحصول على السلعة

(١) هذا هو سعر بورصة الاسكندرية عن الأسبوع المنتهى في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ ولا شك أن جزءاً من هذا الارتفاع في السعر يرجع إلى زيادة الطلب .

المنتجة بأقل من تكلفتها . ولكن بالرغم من ذلك فقد سمحت الحكومة برفع أسعار الأقمشة الشعبية بواقع ٢ مليا للمتر و١٤^(١) مليا للمتر من المنسوجات القطنية الأخرى . وهذا يضاد سياسة الحكومة إذا إدعت أن الغرض الأساسي هو خفض تكاليف المعيشة وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة . يضاف إلى ذلك تلك الفوضى الضاربة أطنابها إذ تقرر الحكومة نظام الاستيلاء لسكينة معينة قدرها ١١٢ مليون متراً بينما تترك ٥٧ مليوناً من الأمتار لتبيعها الشركات المنتجة في السوق الحرة بالأسعار التي تروق لها . وهذا معناه وجود سعرين أو أكثر لنفس السلعة في السوق الواحدة .

(٣) قدرت الإعانة اللازمة للصناعة بمبلغ ٦٤١٥٠٠٠٠ جنيه بينما قدرت حصيلة الضريبة بـ ٨١٠٠٠٠٠٠ جنيه . وعلى هذا فقد زيد عيب الضريبة بمقدار ١٦٨٥٠٠٠٠ جنيه وهذا يخالف قواعد الضريبة العادلة فالحكومة في ذلك شأنها شأن منتهزي الفرص ممن يبيعون الثراء في الظروف الاستثنائية .

ما سبق يتضح لنا أنه كان من الواجب على الحكومة أن تدرس عوائد الضريبة قبل أن ترتجل فرضها . فالحكومة لم توفق إلى الحل السليم لمشكلة الصناعة حتى اللحظة الراهنة وسنقترح العلاج الحاسم لهذه المشكلة عند مناقشتنا لسياسة الحكومة في هذه الأيام (ديسمبر ١٩٥٠) حيث تجددت المشكلة .

أما عن محصول ١٩٤٨ — ١٩٤٩ فقد لجأت الحكومة إلى تمويل المحصول باصدار بنكنوت إضافي قدره خمسين مليوناً من الجنيهات كما كان محصول ١٩٤٩ — ١٩٥٠ متأثراً بعده عوامل أهمها تطورات الأسواق الأمريكية أكثر من تأثرها بالعوامل المحلية فزادت المبيعات من القطن ونشطت حركة الصادرات

(١) قرار وزارة التجارة والصناعة الصادر في ٢٥/٤/١٩٤٨ .

ولاسيما في أواخر يوليو وخلال أغسطس لتفادي دفع ضريبة الصادر التي ضوعفت ابتداء من أول سبتمبر ١٩٥٠ وكان معظم الطلب على الأقطان المتوسطة الثيلة وكذلك الزتب المتوسطة من الكرنك . وتمكنت الحكومة من بيع الكثير من مخزونها بالعملات الصعبة وعلى الأخص الدولار الأمريكي رغما عن رفع الحد الأدنى للسعر الذي تم على أساسه المبيعات أربعة ريالات ونصف اعتبارا من ٦ أغسطس وبلغت كمية القطن المصدر خلال الموسم ٨٨ مليون قنطار تقريبا مقابل ٧٥ مليون قنطار عن موسم ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، وما سهل عملية التمويل في هذا الموسم أن بعض بيوت إصدار القطن ظفرت بصفقة قبل بموجبها مصرف بريطاني بإذن من بنك إنجلترا أن يمول تلك البيوت في حدود خمسة ملايين من الجنيهات كما أن موارد المصارف المصرية كانت كافية للقيام بعمليات التمويل فأمكنها منح الائتمان اللازم .

ويدل توزيع الصادرات حسب البلدان المختلفة على تغيرات هامة فالمملكة المتحدة كانت عميلة مصر الأولى ولكن بنقص قدرة ٩٠٠٠٠٠ قنطار عن العام السابق وكذلك الهند جاءت في المرتبة الثانية بنقص قدرة ٤٠٠٠٠٠ قنطار كما قفز رقم الصادر إلى الولايات المتحدة من ٨٦٠٠٠ قنطار إلى ما يربو عن المليون قنطار . واحتفظت روسيا والكتلة القابعة لها : بمركرها فاستوردت ما يزيد عن المليون قنطار كما زادت صادراتها إلى إيطاليا وفرنسا وشيلي . ونتيجة لذلك النشاط الكبير أن قل المخزون الحكومي من ٢٢ مليون قنطار في نهاية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ إلى ٩١١^(١) ألف قنطار في نهاية الموسم ١٩٤٩ — ١٩٥٠ .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري المجلد الثالث العدد الثالث ١٩٥٠ ص ١٩٩

أما عن محصول القطن لعام ١٩٥٠ — ١٩٥١ فقد صادف ظهوره في السوق المصرية تضاعف السعر عما كان عليه في العام الماضي . وقد نجم عن ذلك الارتفاع المضطرب في أسعار القطن ظهور مشكلة جديدة هي عدم كفاية الموارد لدى المصارف المالية والهيئات الأخرى القائمة بتمويل المحصول لمقابلة هذه الزيادة فتضاعف الأسعار لم يقابلها استعداد من البنوك وبيوت التصدير لزيادة حجم الائتمان والقروض لتمويل المحصول وقد يكون ذلك راجع لإحجام المصارف وهذه الهيئات عن عمليات التمويل بسبب عدم وفرة الودائع لديها أو لخوفها من تقلبات الأسعار في السوق نتيجة للمضاربة الجنونية وظهور الحركات الاحتكارية من بيوت التصدير الكبرى (Cornering) وهما يمكن السبب فقد رأت الحكومة أن تقوم بإصدار تشريع يميز لها تجاوز الخمسين مليوناً المصرح لها بإصدارها في شكل أذونات على الخزنة . وقد تعرضت هذه السياسة للكثير من النقد بحجة أن زيادة إصدار البنوك غير لازمة وأنها سوف تؤدي إلى زيادة التضخم الذي نعاني منه الأمرين وأنه من الأجدي أن ندرس أسباب أحجام البنوك ونعالجها بدلاً من أن نتغاضى عنها وتتمادى في سياسة الإصدار فنقع في المحذور . إن الواجب يدعو إلى وضع حد إلى هذا التضخم .

ولكن لو نحن تدبرنا الأمر قليلاً لوجدنا أن هناك ما يبرر هذا الإصدار للأسباب الآتية :

(١) النقد المصدر يستند إلى سلعة الطلب عليها عالمي ومقومة بنقد أجنبي

سليم .

(٢) أن هذا التمويل موقوت وينتهي بانتهاء الموسم ولولا ارتفاع الأسعار الكبير لأمكن للتجار والمصارف والمصدرين تمويل الجزء الأكبر من المحصول .

(٣) أن بين التمويل عن طريقة إصدار النقد والتمويل عن طريقة التوسع في الائتمان المصرفي شها كبيرا فزيادة الائتمان معناها إيجاد قوة شرائية جديدة تضاف إلى القوة الشرائية القائمة تُمنح للمنتجين وعلى ذلك فالتوسع في الائتمان معناه حدوث تضخم .

(٤) عدم وجود بنك مركزي حتى الآن ينظم عملية التوسع في الائتمان ويشرف عليه هو أحد العوامل التي تؤدي إلى تفضيل الاتجاه إلى الإصدار . على أن هذه المسألة تلفت النظر إلى أنه يجب أن يكون من أهم وظائف البنك المركزي في مصر - إن لم يكن أهمها على وجه الإطلاق - تمويل محصول القطن .

(٥) حيث أن أغلب الكميات من القطن المصري تصدر للخارج فإن قيمة الأقطان المباعة سوف تصل بطبيعتها في الشهور المقبلة حتى أبريل أو مايو وهذا بطبيعته سيدعو إلى زيادة ودائع الافراد في البنوك وبالتالي إلى زيادة الائتمان والقروض التي تمنحها البنوك أى يحدث التضخم وهو ما يحدث لو أن التمويل أصبح سهلا .

وقد ماور الخوف البعض فظن أن تيسير التمويل قديدعو إلى ارتفاع أسعار القطن ولكن مما سبق قد أتضح لنا أن القطن إنما يتحدد سعره وفقا للطلب الدولي الخارجى وأن الظروف المحلية لا شأن لها بتحديد السعر ففي العام الماضى كان التمويل للمحصول سهلا ولم يحل ذلك دون ارتفاع الاسعار ، ومن باب أولى لم يسبب هبوطها . ثم إن محاربة التضخم لها وسائلها الاخرى الفعالة نذكر منها امتصاص القوة الشرائية الزائدة في أيدي الطبقات الفنية من المستهلكين عن طريق الضرائب أو أى وضع آخر .

وبالإجمال فيلى أن يتوافر لمصر بنك مركزي يهدف إلى صون مصالح البلاد

ويرسم السياسة الائتمانية الرشيدة فإن زيادة الإصدار لتمويل المحصول أمر لا غبار عليه فهو لن يؤدي إلى نتائج لم تكن لتحدثها طرق التمويل الأخرى ولا سيما أن المعروف أن أذونات الخزنة التي تصدرها الحكومة لتمويل القطن لن تستخدم قيمتها إطلاقاً بل ترصد في حساب غير قابل للصرف منه .

وقد نتج عن الارتفاع المضطرب في أثمان القطن الخام أن ضجت صناعة الغزل والنسيج في مصر بالشكوى فالقطن الخام يكون ٥٦٣٪ من إجمالي قيمة الإنتاج في هذه الصناعة و ٦٥٢٪ من النفقات الصناعية كما يتضح من إحصاء الإنتاج الصناعي عن سنة ١٩٤٤ . كاتدل النتائج الأولية لإحصاء الإنتاج الصناعي عن ١٩٤٧ أن القطن الخام يكون ٩٤١٪ من قيمة إجمالي الإنتاج Gross output و ٦٢٤٪ من النفقات الصناعية . وقد ورد في بيان^(١) لسعادة أندراوس باشا يعتبر لسان حال الصناعة أن مصانع الغزل والنسيج لا تجد مفرأ من مواجهة أمرين كلاهما مر : — ١ — إما أن تعتمد الصناعة إلى تخفيض إنتاجها تجنباً للخسائر .

٣ — وإما أن ترفع أسعار منتجاتها بما يتمشى مع مستوى أسعار الأقطان . وفي كلتا الحالتين لامناص من زيادة تكاليف الإنتاج . ولما كانت الحكومة تعنى أشد العناية بتوفير الكساء لعامة الشعب بأسعار « معتدلة » — في رأى سعادته — فإن سعادته يتقدم للحكومة باقتراح يؤدي إلى تفريغ هذه الأزمة المستحكة وتجنب أخطارها . ويتلخص هذا الاقتراح في أن تشتري الحكومة الأقطان اللازمة لاستهلاك المصانع خلال ستة شهور قادمة وهو ما يقدر بحوالى ٦٠٠.٠٠٠ قنطار تقريباً لتوزيعه على مصانع الغزل والنسيج بالأسعار التي تراها ملائمة

(١) مشكلة صناعة الغزل والنسيج . مقال لصاحب السعادة إلياس أندراوس باشا عضو مجلس الإدارة المنتدب بشركة صباغى البيضاء . نشر بجريدة المصرى والأهرام بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٠

لانتاج القماش بسعر معقول وبذلك تتمكن المصانع من اداء رسالتها باطمئنان نسبي كما تنخفض بطبيعة الحال تكاليف الإنتاج للأقمشة ويعتقد سعادته أن هذا الحل مرض للمستهلك والمنتج على حد سواء .

واستجابة لنداء الصناعة قررت الحكومة على الفور في ١٢/٣/١٩٥٠ فتح اعتماد إضافي بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات قابلة للتجديد لشراء أقطان الأشموى والزاجوراء وحيزة ٣٠ من رتبة جود فير إلى فولى جود فير / جود على أساس أسعار اقفال البورصة في يوم ٦ ديسمبر^(١) وعلى أساس فروق الرتب لظهور يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لسد حاجة الصناعة المحلية لغزل ونسج القطن على أن تقوم وزارة التموين بالاستيلاء على الكمية المطلوبة . وقد قدرت وزارة التجارة والصناعة حاجة المصانع المحلية بنحو ٩٠٠.٠٠٠ قنطار من الأقطان متوسطة الثيلة من أول يناير حتى آخر سبتمبر ١٩٥٠ على أن يراعى وضع الاشتراطات اللازمة لكيفية توزيع هذه الأقطان على المصانع المختلفة بما يكفل العدالة في التوزيع على ضوء الحصر الذي سيعمل لما يلزم لكل منها . وقد اتخذت الإجراءات اللازمة لمنع تسرب شيء من هذه الأقطان إلى الخارج وذلك بأن يفرض على المصدر تقديم شهادة رسمية معتمدة تبين درجات الأقطان المصدرة بمعرفته للخارج . وتقوم الوزارات المختصة بتحديد سعر الغزل والمنسوجات التي تباع بالسوق المحلية للمستهلك وتحديد السعر لكل درجة من الأقطان التي تسلم المصانع . ويعهد إلى « لجنة القطن المصرية » بمهمة شراء وتسلم هذه الأقطان ومباشرة توزيعها على المصانع المحلية طبقاً للبرنامج الذي تضعه وزارتا التموين والتجارة والصناعة لهذا الغرض بالاتفاق مع وزارة المالية .

(١) يمكن الاطلاع على هذه التفاصيل في مذكرة وزارة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء ونشرت بجريدة المصرى تاريخ ١٢/٤/١٩٥٠ .

ولا أود أن أطيل في الناحية التفصيلية لهذه القرارات^(١). والآن نناقش مداها من الصحة .

١ — لقد أوجد قرار الاستيلاء ارتباً كاملاً في سوق القطن إذ قام بعض التجار بتغطية مراكزهم بكونترات في بورصة العقود ، وأمر الاستيلاء يقضى عليهم باستردادها بسعر السوق وهو اليوم^(٢) يزيد على السعر الذى حددته الحكومة بأربعة ريالات وسوف يؤدي ذلك إلى إلحاق أضرار كبيرة بطائفة من التجار . فهذا النوع من الاستيلاء نوع فريد في بابه إذ شمل القطن المعد للبيع والقطن المبيع بعقود للطالبيين كما شمل مقادير من القطن أعدت للشحن في الميناء دون إعارة أى اهتمام للانفاقات والعقود بين البائعين والمشتريين دون مراعاة لتغطية المبيعات بعقود تضمن الثمن في حالتي البيع والشراء حتى لا يتعرض البائع في حالة تقلبات السوق للخسارة .

٢ — إن قرار الاستيلاء غامض فلم تعلن الحكومة كيف يكون الشراء ولا متى يكون التسليم ومن يؤخذ الكميات المراد الحصول عليها وماذا يكون موقف التاجر ازاء المشتري إن هو تأخر عن تسلم ما يراد شراؤه والسوق يتغير كل يوم تارة بالصعود وتارة بالهبوط . لقد كان الوضع السليم يقضى بأن كل كمية من القطن تتم الاتفاق على تحديد الرتب فيها بين مندوبي الحكومة والبائعين عن التسليم يجب أن تحدد سعر الكونترات بشأنها في يوم التسليم ذاته أو خلال ثلاثة أيام من وقت الاتفاق على الرتبة ، بحيث يضاف إلى سعر العقد أو يخصم منه بحسب النظام المتبع في بورصة البضاعة الحاضرة . فلعنة بورصة ميناء البصل قد طالبت بأن تعدل الحكومة أساس الأسعار الذى حددته لشراء الأفطان التي تريدها بحيث

(١) نشرت هذه الأسعار في الأهرام بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٠ .

(٢) أى السعر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

يكون سعر الشراء هو سعر الأقبال في بورصة العقود في اليوم الذي تعقد فيه الصفقة مع مراعاة فروق الرتب على أساس يوم ٣٠ نوفمبر وبعبارة أخرى ترك سعر العقود متحركاً وفروق الرتب ثابتة . ولا تزال حتى اليوم الهيئات المختلفة من اتحاد المصدرين إلى بورصة العقود إلى هيئات بورصة ميناء البصل إلى اتحاد تجار الداخل يتدارسون حالة الارتباك التي أوجدتها الحكومة في محيطهم .

(٣) ورد بالمذكرة التفسيرية التي تبرر قرار الاستيلاء بأن ما سيخسره ملاك الأقطان موضع الاستيلاء سيعوضه حتماً ارتفاع أسعار باقى الأقطان التي لم تصب بالاستيلاء . ومعنى ذلك أن الحكومة لا ترى مانعاً من ثراء البعض على حساب الآخرين ، كما أن تخصيص الاستيلاء لبعض الأصناف دون البعض الآخر فيه إجحاف بمنتهى هذه الأصناف ، فالاستيلاء على الأشموني مثلاً يضر بصالح منتجى الوجه القبلى رغم الكوارث التي تعرضوا لها هذا العام نتيجة الفيضان المبكر الذي أغرق جزءاً من محصولهم ونتيجة لموجة الحر التي قتلت اللوزات مما هبط بمتوسط الانتاج إلى النصف تقريباً .

(٤) إنه لمن الغريب حقاً أن يدخل القطن تحت نظام التسعير الجبرى ومع ذلك تبقى البورصة مفتوحة ، فإما أن تعطل البورصة كما فعلت إنجلترا وحل محلها مجلس القطن The Cotton Board وإما أن تفتح البورصة وتترك السوق حرة للبيع والشراء ويحدد السعر جهاز الثمن وفقاً لظروف الطلب والعرض . ولكن بقاء البورصة مفتوحة وتدخل الحكومة أمر مخالف للأوضاع الطبيعية .

(٥) كان من الواجب على الحكومة المصرية أن تقتصر في الكمية الحقيقية من الأقطان اللازمة للصناعة المصرية قبل أن تعلن قرارها بالاستيلاء على ٩٠٠ ألف قنطار مع أن الصناعة نفسها لم تطالب بأكثر من ٦٠٠.٠٠٠ قنطار . كما ورد في بيان إلياس اندراوس باشا .

وقد قدر الخبراء حاجة الصناعة بحوالى ٥٠٠ ألف قنطار فقط وهذا التضارب يدل على أن قرارات الحكومة فى هذا الصدد ارتجالية ولم تكن تستند إلى الحقائق الإحصائية السليمة . وليس أدل على تحبط هذه السياسة من إعلان مصلحة القطن استعدادها لرفع الاستيلاء إذا ما قرر اتحاد المصدرين توفير المقادير اللازمة للمصانع والمغازل .

(٦) لوحظ أن بعض شركات الغزل أخذت تبيع العقود التى كانت اشترتها من قبل بأسعار عالية لتشتري أقطانا من المستوى عليها محققة أرباحا كبيرة ولذا فقد أفادت الصناعة على حساب تدبير أرادت الحكومة إعانتهم به . كما أنه من المتوقع كما حدث سابقا أن تقوم بعض المصانع ببيع القطن الذى تسلمه الحكومة لها بالأسعار الجبرية وذلك للارتفاع بفرق السعر عند إطلاق القيود عن تداول هذه الأصناف وشراء أقطان من الرتب الرخيصة . ولكى تحول الحكومة دون ذلك لا بد من إيجاد رقابة مشددة على المصانع وناهيك عن الكلفة العالية التى سوف تتحملها الحكومة من تخصيص جيش من الموظفين لهذه الأعمال .

هذا عن الاستيلاء من حيث الشكل أما من حيث الموضوع وهو الأهم فيحق لنا أن نتساءل :

أولا : هل الصناعة فى مصر مهددة فعلا ؟

ثانياً : هل هذا التدخل فى صالح المستهلك إذ سوف يوفر له الأقمشة الشعبية بأسعار « مناسبة » ؟

ثالثاً : هل هذا هو الحل الصحيح لمشكلة صناعة الغزل فى مصر ؟

أما عن السؤال الأول فإنى لا أعتقد أن صناعة الغزل والنسيج مهددة فعلا بسبب إرتفاع أسعار القطن المصرى . إن نظرة عاجلة إلى ميزانيات الشركات

الكبرى للغزل والنسيج والتي لسوء طالع الصناعة في مصر نشرت في نفس الفترة التي رفعت فيها هذه الشركات صوتهما عاليا مطالبة بالحماية لتدحض شكواها . فتكشف ميزانية هذا العام لشركة مصر للغزل والنسيج (الحلة الكبرى) عن أرباح صافية قدرها ٦٢٥ ر ٤٦٠ جنيه وبلغت ٤٥٦ ر ٧٤٠ جنيه عن سنة ١٩٤٩ و ٤٥٧ ر ٩٣٤ عن سنة ١٩٤٨ كما خصص في ميزانية سنة ١٩٥٠ ١٠٠ ر ٠٠٠ جنيه للاحتياطي الخاص و ١٠٠ ر ٠٠٠ أخرى للتجديدات وبلغت احتياطياتها ٣٣٣ ر ٠٥٥ جنيه . كأن باب « الأقطان والمواد الأولية الأخرى » قد زيد من ٩٤٢ ر ٩٧١ فيها في عام ١٩٤٩ إلى ١٣٣٨ ر ٧٠٦ جنيه في ميزانية ١٩٥٠ . أما شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع فقد بلغت أرباحها الصافية عن نفس السنة بعد خصم كافة المصروفات ٣١٠ ر ٥٠٢ ج ومجموع احتياطياتها ٢٢٦٢ ر ٨٦٤ جنيه مع أن رأس مالها المصدر بلغ ٥٠٠ ر ٠٠٠ ج كما بلغت أرباح شركة الغزل الأهلية ما يزيد عن ٢٠٠ ر ٠٠٠ من الجنيهات . ليست هذه الأرقام خيالية وأليس من العدالة أن تترك هذه الشركات وشأنها لتشتري الأقطان بالأسعار المرتفعة فينتفع منتجو الأقطان إذا واتتهم ظروف العرض والطلب وقد حرموا ذلك فترة الحرب بأكملها ؟ أهل من العدالة فقط أن يحصل المساهمون في شركات الغزل الكبرى على أرباح تفوق عشرات المرات رؤوس أموالهم طيلة العشرات سنوات الماضية ؟

الاي يعترف المساهمون بوجود الخسارة واحتمال تحقيقها كاحتمال الحصول على ربح ؟ . إن هؤلاء المساهمون كمثل من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمئن به وإن توقع هبوطا في أرباحه جزع وطالب الحكومة بالتدخل . أليست هذه الشركات أقدر من الحكومة أو المنتجين أو المستهلكين على تحمل العبء ولها مالها من الاحتياطيات وقد حققت ما حققت من الأرباح وأثرت في ظروف

الحرب الاستثنائية ؟ . ألا تعتقد الصناعة أن عليها واجبا وهي أن ترد الدين إلى المستهلكين فتحمل العبء عنهم ولو مرة واحدة ؟

بل هناك ما هو أدهى وأمر إذ يذكر رئيس اتحاد منتجي الأقطان أنه يعلم علم اليقين أن مصانعنا المحلية الكبرى للفرز لديها مخزونا يكفيها تسعة شهور وإذا كان لهذا نصيب من الصحة - وهو واضح^(١) - أفليست هذه الشركات تنصرف كما تنصرف منهزى الفرص لتحقيق الأرباح . وأليس جديرا بالحكومة أن تعمل على الحد من مطاعمها التي تستتر تحت ستار القومية . وأليس من الواجب أن تستبعد من القائمين برسم سياسات هذه الشركات ذلك الفريق الذي يعمل على تضليل الرأي العام لابتزاز أموالهم والعمل على زيادة الحماية الجمركية صونا لمصالحهم الشخصية ومصالح « لوردات » الصناعة . أما أن لهدم الاقطاع في مصر أن ينتهى . إن اقتصاديات النظام الطبيعى واليد الخفية قد زالت من جميع دول العالم وقد آن الأوان أن تذهب من مصر إلى غير رجعة ولو أضفنا إلى مخزونات الشركات ما لدى الحكومة من المخزون من الأقطان المتوسطة الثيلة والتي بلغت في نهاية موسم القطن السابق ٢٤٦٠٠٠ قنطارا من الأشموني والزاجوراه ، ١٠٧٠٠٠ من جيزة ٣٠ ، ٩٤٠٠٠^(٢) من المنوفى أى ما مجموعه ٤٤٧٠٠٠ من القناطير أفلا يكفي هذا حاجة الصناعة دون تحبط في قرارات الاستيلاء .

ثم هل قدرت الحكومة أن هذه الأقطان المتوسطة الثيلة هي نفس الأقطان التي تتمتع بالطلب العالمى لكانة الدول وأنها بقرارها هذا سوف تضر بصالح

(١) اتضح من الاحصاء الذى تقوم به وزارة التكوين أن مخزون شركات الفرز الكبرى من الأقطان يبلغ في أول يناير ١٩٥١ ٢٠٠ ألف قنطار . الإهرام ١٢/٢١/١٩٥٠
(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى المجلد الثالث - العدد الثالث ١٩٥٠ راجع الجدول الذى يبين المركز الإحصائى لمخزون الحكومة ص ١٩٩ .

السوق الخارجية وهى أهم لمصر من سوقها المحلية والتي لا تستهلك سوى جزءا بسيطا من المحصول . وليس أدل على ذلك من الرغبة التى أبدتها مصانع لانكشير فى ألا تعتمد الحكومة المصرية إلى الاستيلاء على جميع مقادير القطن المتوسطة الثيلة مثل جيزه ٣٠ والأشمونى والزاجوراه لتسليمه للمصانع المحلية .

ثانيا : أعلنت الحكومة أن أحد أغراضها الرئيسية هى أن توفر الأقمشة الشعبية للمستهلك بأسعار « مناسبة » . ولكن كيف يقضى لها ذلك فهى لم تعلن عما تعترض عمله فى هذا الصدد . كما يلاحظ استحالة ذلك إذ يفهم من قرار وزير التموين أن الغرض من الاستيلاء هو توفير الكميات اللازمة من المحصول للمصانع^(١) فقط بسعر الاستيلاء .

فهل يمكن للحكومة أن تطلب من المصانع والحالة هكذا بقاء الأسعار للأقمشة الشعبية على ما هى عليه . لا شك أن هذه السياسة المهمة تنطوى على تعارض خطير . فإما أن تتحمل الحكومة فرق السعر الذى تحدده هى للأقمشة المستولى عليها للمستهلك وسعر الاستيلاء المرتفع نسبيا والذى تدفعه للمصانع ، وإما أن تدفع الحكومة للمصانع إعانات تعوضها عن ارتفاع أسعار القطن الخام وسواء أكان الحل فى شكل إعانات أو تقديم قطن بسعر يقل عن سعر السوق أو بتحمل فرق السعر الذى يباع به للمستهلك والسعر الذى يدفع للمصانع عن الأقمشة المستولى عليها ، فإن ذلك لا يخرج من كونه إعانة للصناعة وعلى أية حال سوف تدفع هذه الاعانات من الضرائب . فالحكومة تعطى المستهلك باليمين لتأخذ منه باليسار .

فإذا علمنا أن الدولة عاجزة عن دفع أية إعانة فواردها لا تكاد تفى بنفقاتها فإن هذا الإجراء سوف يستلزم فرض ضرائب جديدة .

فأما أن يخرج علينا معالى وزير التموين ليعلم لنا أن الأقمشة الشعبية سوف

لا تخضع للتسعير - وهو ما أشيع أخيرا - إذ من صالح المستهلكين أن تبقى الأسعار حرة فإننا نستبعد مثل هذه المعاطاة الكبرى أن تحدث . فالمنطق الطبيعي يؤكد لنا أنه إذا تركت الأسعار للشركات تحددها كما تشاء فلا بد وأنها رافعة لها بأكثر من اللازم . إذ كيف تباع هذه الشركات الأقشة الشعبية بنفس الأسعار السابقة أو بزيادة طفيفة مع أنها تشتري القطن المستولى عليه بأسعار متوسطها حوالى ١٠٣ من الريالات للقنطار . لا شك أن معالى الوزير حسن النية إلى حد بعيد إن هو فعل ذلك . فأين إذا صالح المستهلك ؟ ثم ما هو المعنى الذى ترمى إليه الحكومة من الكلمات المطاطة «أسعار مناسبة» لأية طبقة سوف تكون هذه الأسعار مناسبة؟ وما هو المعيار الذى سوف تقيس به الحكومة درجة ملائمة الأسعار للسواد الأعظم من المستهلكين؟ فهل للرجال المسئولين أن يفصحوا لنا عما يعنون وعما هم فاعلون؟ وهل حقا أنه يمكن توفير العدالة للمنتج والمستهلك مع أن صالح طبقة معناه اضرار بالطبقة الأخرى ؟ متى سنفهم هذه الحقائق ولماذا نغنى دائما بصالح المنتج ؟ السبب واضح فالمنتجون أقدر على إثارة الشكوى وهم عادة ينظمون فى شكل اتحادات تدافع عن مصالحهم كما أنهم أقوى ماديا . وهم فى كل دولة من دول العالم وليس فى مصر فحسب من ذوى النفوذ والثراء العريض بل والقدرة على اسقاط الوزارات وإقامتها أحيانا^(١) . ولكن الضحية هو المستهلك الذى يكفيه الألفاظ الجوفاء ويكفيه من الغنيمة الإياب .

ثالثا : مشكلة صناعة الغزل فى مصر ليست وليدة اليوم ولا هى وليدة ارتفاع السعر فى هذه الأيام والحل الصحيح الدائم ليس من الصعوبة بمكان . إن ارتفاع

(١) مثال ذلك فى مصر جماعة بنك مصر فلم فى كل حكومة وفى كل عهد رجال وأعوان يتنعم وتعهد وهم منذ الصغر ودفعوا بهم الى الامام حتى احتلوا أكبر المناصب الحكومية .

التكاليف في ذلك القسم من الصناعة الذي ينتج الأقمشة الشعبية إنما يرجع إلى استخدام أجود أنواع القطن في العالم وبالتالي أكثرها ارتفاعا في السعر في انتاج الأقمشة الرديئة . فبينما تلجأ دول العالم في انتاج هذه الأنواع إلى القطن الهندي والأوغندي أو البرازيلي وأردا أنواع الأمريكي مثلا أو خليط من هذه الأنواع لا تزال مصر تصر على انتاجها من القطن المصري . فبينما سعر القطن الأشموني « جود » وصل في آخر مارس ١٩٥٠ مثلا إلى ٥١ سنتا للرطل كان سعر قطن ساو باولو البرازيلي في المدة ذاتها ٢٨٧ سنتا والميدلنج الأمريكي ٣١٧ سنتا . وبلغ الأشموني السالف الذكر أكثر من ضعف ثمن القطن الهندي . ليست هذه هي الحال في هذا التاريخ فقط وإنما هي الحالة العامة الدائمة .

فإذا علمنا أن تكاليف المادة الخام تزيد عن ٥٠٪ من مجمل التكاليف أفليس من الممكن لو صرّحنا للصناعة المصرية باستيراد الأقطان الأخرى أن نخفض التكاليف بما لا يقل عن ٢٥٪ فنرفع العبيء عن المستهلك وبالتالي نزيد من الدخل الأهلي الناجم عن التجارة الدولية إذ تصدر هذه الأقطان ذات السعر المرتفع إلى الخارج .

رب من يعترض على ذلك بأنه بسمحنا باستيراد القطن الهندي والأقطان الأخرى سوف تهدد الثروة الأهلية نتيجة ما يجلبه ذلك من آفات تهدد محصول البلاد . ولكن ردى على ذلك بسيط . فالعلم والمعرفة الفنية قد تقدمت تقدما سريعا وأصبح من الممكن الآن إخضاع هذه الأقطان لاختبارات دقيقة . والقول بعكس ذلك مردود ومعناه أننا ما زلنا حيث كنا منذ مئة عام تقريبا . إن الفنيين بوزارة الزراعة إنما يؤيدون إمكان إخضاع الأقطان المستوردة للفحص الدقيق كما أن الدول المصدرة هي الأخرى تشتترط الآن على المصدرين خلو الصادر

من الآفات لما في ذلك من مصلحة أكيدة لها . ومحافظة على سمعة أقطانها في الخارج .

ثم هناك طرق أخرى لتحقيق خفض التكاليف الصناعية وذلك بتحقيق الكفاية في هذه الصناعة وسنعرض لذلك بالتفصيل عند الكلام عن السياسة الصناعية .

المبحث السادس

نحو رفع الكفاية الإقتصادية

من الواضح أن محاولات التدخل الحكومى لحل مشا كل القطن قد باءت بالفشل الذريع . أليست السياسة المثلى إذا هى تلك التى أشارت إليها مذكورة المفقور له أحمد عبد الوهاب باشا عن السياسة القطنية المستديمة والتى تنادى بسياسة الإنتاج على نطاق واسع للقطن مع خفض تكاليف انتاجه وفى نفس الوقت اتباع سياسة من شأنها تنويع الإنتاج كلما أمكن تبرير ذلك اقتصاديا . ؟ فتحسين وسائل الإنتاج والعمل على تحقيق الكفاية القصوى يجب أن تكون الأغراض الرئيسية التى نضعها نصب أعيننا . ويجب ألا يتطرق إلى الأذهان أن الكفاية القصوى هدف ثابت بل هو هدف متحرك كلما اقتربنا منه حاول الابتعاد عنا نتيجة لفترة الإبطاء التى تنقضى بين التقدم العلمى وبين تطبيق أساليبه . وما نعينه هنا هو محاولة رفع الكفاية لتقارب هذا الهدف فى ظل اقتصاديات الحركة . فالمعركة لتحقيق هذا الهدف تنقسم بطابع الحركة والعمل الدائب . وفى اعتقادى ان خير الوسائل لذلك تنأخص فى : (١) زيادة الإنتاج . (٢) العمل على خفض تكاليف الإنتاج

والتوزيع . (٣) توسيع مجال السوق . وفي الصفحات القادمة سنقوم بدراسة تحليلية لبعض المحاولات التي بذلت في هذا الصدد وما يجب عمله لتحقيق هذه الأهداف

(١) زيادة الإنتاج

إن زيادة كمية الإنتاج يمكن تحقيقها بطريقتين إما بالعمل على زيادة المساحة المزروعة قطنًا وإما بزيادة معدل إنتاج الفدان .

(١) زيادة المساحة المزروعة :

تتوقف زيادة المساحة المزروعة في مصر على سياستنا المائية أى مقدار تحكمنا في مياه النيل ومدى كفاية وسائل الري لتختلف المحاصيل على مدار السنة . وليس هنا مجال الكلام عن طرق الري وتطورها في مصر فهذا نتركه للمؤرخين وكل ما يهمنا هو لأى حد يحتمل زيادة المساحة المزروعة نتيجة للتوسع في مشروعات الري وكيفية الوصول بهذه المساحة إلى الحد الأقصى .

يرى المستر كروشلى إمكان زيادة المساحة المزروعة في مصر بحوالى ٥٠٪ (١) إذا ما انفقنا بضعة ملايين على الري والصرف والتحكم في مياه النيل . هذا ويمكن زيادة كمية لمياه عن طريق إنشاء ثلاث خزانات للتخزين طويل الأجل وستشيد هذه الخزانات على مخارج بحيرات فكتوريا وألبرت وتاما وقد بدء العمل فعلا في خزان فكتوريا وهناك فكرة نحو تحويل مجرى النيل حتى لا تضيق مياهه في منطقة السدود . وقد قدرت مذكرة وزارة الأشغال العمومية تكاليف برنامج مشروعات (٢) ضبط النيل خلال الخمسة وعشرين سنة القادمة بـ ٧٣ مليوناً من

(1) Crouchley : op. cit p.240.

(٢) يشمل هــذا البرنامج خزانات بحيرات فكتوريا وألبرت وكيوجا والقنوات المحولة في منطقة السدود وخزان بحيرة تاما وخزان النيل الرئيسى قرب صوى .

الجنهات وتقدر الفائدة الصافية عند أسوان بـ ٩ مليار متر مكعب . ثم هناك مشروعات أخرى كمنخفض وادى الريان الانتفاع بمياه الفيضان الزائدة وكذلك مشروعات الآبار الارتوازية فى منطقة حياض قنا والواحات والصحراوات .

كما يجب دراسة موضوع منخفض القطارة . على أن العقبة الآن هى كيفية تمويل هذه المشروعات . ونحن لا نرى مانعا من الاقتراض الأجنبي إذا لم تف القروض الوطنية لهذا الغرض أو الالتجاء لإقناع الهيئة التنفيذية للبنك الدولى للإنشاء والتعمير بعدم إمكان تمويل هذه المشروعات بالوسائل المحلية البحتة . وعلى أية حال فالمصلحة الوطنية تمل على مصر ضرورة الاصراع والتوسع فى الري لزيادة المساحة المزروعة ومجال العمل لا يزال متسعا . ومن المحتمل جداً إذا ما نُفِذَت هذه المشروعات مضاعفة المساحة المزروعة إلى ثلاثة أمثال ما هى عليه .

(ب) زيادة معدل انتاج القدان :

يختلف معدل انتاج القدان اختلافا بينا من جهة لأخرى فى مصر . والأسباب التى تسبب هذا الاختلاف متعددة فمنها التربة ووسائل الزراعة وأساليبها المختلفة والعناية بالنبات ومحاربة الآفات الزراعية والموقع الخ . ويطلق عليها الزراعيين Rayonnment . وزيادة معدل انتاج القدان من القطن مسألة ذو أهمية كبرى فهى تعنى رجاءاً كبير من نفس عوامل الانتاج . فهى طريقة أخرى لخفض التكاليف . فالسكلاريديس ولو أنه كان أحسن الأنواع المنتجة وأجودها إلا أن متوسط محصول القدان منه كان أقل من باقى الأنواع ورغمما عن هذا فقد كان من الممكن انتاجه بربح وافر إذا أنه يتمتع بعلاوة كبيرة فى السعر زيادة عن الأمريكى وسائر الأنواع الأخرى المنتجة فى مصر فى ذلك الوقت (١٩٣٠ — ١٩٣٩) . والمشكلة فى عدم إمكان زيادة المساحة المزروعة من السكلاريديس إنما ترجع إلى

أن الطاب على هذا النوع الجيد من الأفطان محدود و يبلغ ما بين ٢ و ٢١ مليوناً من القناطير^(١) . وعلى ذلك فقد اقترح دكتور بولز - الخبير العالمى فى شئون القطن - على الحكومة المصرية انتاج الأنواع المتوسطة الثيلة وبخاصة الأشمونى على نطاق واسع . وتتلخص هذه السياسة فى تحسين غلة الأشمونى وهو النوع الذى كان يعطى أكبر ربح للمزارع لوحدة الأرض فى ذلك الوقت وترويج زراعته على أكبر نطاق ممكن حتى نحقق زيادة فى الدخل الأهلى . فهذه السياسة تقوم على انتاج أكبر كمية ممكنة من أكبر مساحة ممكنة باستخدام الأنواع التى تدرأ أكبر غلة كالأشمونى والتى يمكن انتاجها بوفرة وبتكلفة أقل والتى يسهل تسويقها إذ على أسوأ الفروض يمكن تسويقها بأسعار مساوية للأمرىكى رغم أنها تمتاز عنها بمتانة الثيلة بما يتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ . فالغرض كان الانتاج الكبير للأنواع التى تعطى معدلات عالية من الانتاج ومتقاربة مع الأمرىكى فى طول الثيلة . كما أن استخدام الطرق العلمية فى الزراعة تساعد كثيراً نحو تحقيق هذا الغرض .

وقد وجد أن تضيق المسافات والبذر المبكر والرى المبكر تساعد على الحصول على محصول أكبر من نفس المساحة . ومن المدهش حقاً أنه عند استخدام هذه العوامل مجتمعة نادراً ما تتزايد التكاليف بشرط توافر المياه للرى المبكر^(٢) وتدل الشواهد على أن الزراع قد فطنوا أخيراً إلى تضيق المسافات . كما أن استخدام السماد هو الآخر له أهميته فى زيادة معدل الانتاج . وقد تقدمت وسائل مكافحة الآفات والأمراض التى تصيب النبات وتخفص معدل الانتاج . كما يجب

(1) J. I. Craig : « A plan of Control for Egyptian Cotton . Manchester Guardian Commercial 1933.

(2) H. Selim: Twenty years of Agricultural Development. p. 83.

ألا نفعل أهمية العناية بانتخاب البذور واستنباط أنواع جديدة بالتهجين الصناعى تعطى غلة أكبر. ويقدر دكتور بولزانة يمكن زيادة الانتاج من ٨ مليون قنطار إلى ١٥ مليون قنطاراً من نفس المساحة إذا ما اتبعنا نظام الزراعة الكثيفة والوسائل الفنية الحديثة للانتاج الزراعى .

وبالرغم مما تقدم يجب أن نعلم أن زيادة معدل الانتاج إنما هى أولاً وقبل كل شئ سياسة طويلة الأجل وتستدعى اضطراد التقدم فى جميع نواحي الانتاج .

المبحث السابع

نحو رفع الكفاية الانتاجية

(٢) خفض تكاليف الانتاج

يمكن خفض تكاليف انتاج القطن إما : (١) بمخفض إيجار الأراضى أو (ب) خفض تكاليف الزراعة .

(١) إيجار الأراضى :

الإيجار هو أكبر مفردة من مفردات تكاليف الإنتاج . وهذا طبيعى جداً فى بلد المساحة المزروعة فىة محدودة بينما يتزايد عدد سكانه بمعدل كبير . وفى سنوات ١٩٣٥ — ١٩٣٧ كان متوسط إيجار الفدان فى مصر ٧١٢ ر٥ جنياً بينما نجد أن الإيجار فى مناطق زراعة القطن فى الولايات المتحدة كان أقل من أربعة دولارات فى سنة ١٩٣٣ وكان ٥ دولارات أى ما يزيد قليلاً عن الجنيه فى ١٩٣٩^(١) . وقد

(1) Issawi : op. cit. page 79 Footnote No. 2.

تعجبوا إذا علمتم أن إيجار القدان في بعض المناطق في مصر يكفي لشراء فدان من الأرض في إنجلترا^(١).

وإيجارات الأراضي في مصر تحدد قبل البدء في الزراعة وتدفع مقدما وأصحاب الأطنان عند ما يؤجرون أراضيهم لا يتأثرون بأسعار القطن في السنوات السابقة. وهذه الطريقة ليست عادلة بالنسبة للمؤجرين لأنها لا تسمح بخفض الإيجار إذا ما انخفضت أسعار القطن أثناء السنة. ومن الملاحظ في خلال الأربعين عاما الماضية أن ظاهرة الريع في مصر تتجه نحو التزايد. فإذا ما قارنا المستويات في سنة ١٩٣٠ بما كانت عليه المستويات قبل عام ١٩١٤ نجد أنها زادت بما يتراوح بين ٦٠٪ / ١٠٠٪^(٢) بينما نجد أن أسعار القطن قد انخفضت في نفس التواريخ. وقد استمر الارتفاع خلال سني الحرب العالمية الثانية وما بعدها بنسب خيالية. ويكون إيجار الأراضي في موسم ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ٥٣١٪ من تكاليف إنتاج القطن السكية وفي ١٩٤٦ — ١٩٤٧ كانت النسبة ٥٢٦٪ وفي موسم ١٩٤٧ — ١٩٤٨ بلغت ٤٩٨٪^(٣) ولكن يجب ألا يفهم من هبوط النسبة أن الإيجارات قد انخفضت بل على العكس زادت الإيجارات ولكن نسبة زيادتها كانت أقل من نسبة زيادة باقي مفردات تكاليف الإنتاج. كما نلاحظ أنه في سنوات انخفاض أسعار القطن لم تنخفض الإيجارات وإن هي انخفضت كانت بنسبة أقل من أسعار القطن بل قد تجاوزت الإيجارات الحدود

(1) L. Balls : Current changes in Technique of Cotton Spinning and its Cultivation. Egyptian Agricultural Review. Nov. 1931. p. 1003.

(٢) مذكرة المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا عن السياسة القطنية المستديرة

(٣) الدخل الأهل الزراعى لأعوام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ،

١٩٤٧ — ١٩٤٨ مطبوعات قسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء بوزارة الزراعة .

حتى أصبحت غير محتملة . ويعزى ارتفاع الربيع إلى ندرة الأراضي ، فعرض الأراضي غير مهن تقريبا وعلى ذلك لا يمكن أن تستجيب لتغيرات الطلب . فأى زيادة محتملة في الأراضي القابلة للزراعة في المستقبل القريب إنما هي صغيرة جداً إذا ما قورنت بزيادة الطلب . وقد زاد المشكلة حدة تزايد الضغط نتيجة لنمو السكان السريع .

فزيادة السكان أدت إلى ارتفاع الربيع وإلى هبوط مستوى الأجور من ناحية أخرى . ويضاف إلى ماتقدم ذلك الميل بين صفار الزراع إلى استخدام مدخراتهم في شراء الأراضي وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تضخم الربيع ولم يخدم ذلك غرضاً من الأغراض المفيدة .

فإذا فعلت حكومتنا لعلاج الموقف في أزمة سنة ١٩٣٠ حينما تعذر على المستأجرين دفع إيجارات أراضيهم ؟ لقد سنت الحكومة تشريعاً من شأنه أن يعنى المستأجرين من $\frac{1}{4}$ الإيجار للسنوات ١٩٢٩ - ١٩٣١ . ولكن هذا علاج مؤقت وكنا نتوقع حلاً دائماً ولا سيما أن الحكومة القائمة وقتئذ هي الحكومة التي وضعت السياسة القطنية المستديمة .

إن دفع الربيع نوعاً لا نقداً ليس هو الآخر حلاً للمشكلة فكل ما يحدث في حالة الدفع نوعاً هو تحويل جزء من الخسارة في حالة تدهور الأسعار من على عاتق المؤجرين إلى أصحاب الأراضي .

وإني أقترح أن تتغير إيجارات الأراضي مع تغيرات أسعار القطن ويمكننا أن نتخذ أسعار القطن في يوم ٣٠ أكتوبر أو أى يوم في أوائل نوفمبر - في رأيي أنه تاريخ مناسب إذ يكون معظم المحصول قد أتى في السوق - كأساس لتحديد الإيجارات .

وكل آخر يمكن استخدام طريقة الإيجارة الطويلة فهذه تجعل المزارع في مأمن من تقلبات أسعار الحاصلات الزراعية . وقد تكون لهذه الطريقة أهميتها الخاصة إذا أردنا توفير الأمن الزراعى واضطراد التقدم فى العلاقات الاجتماعية . وقد تكون الفترة المناسبة للإيجارة ما بين ٢٥ و ٣٠ سنة وهى الفترة الحيوية فى حياة المزارع المصرى . (ويجب أن نأخذ فى الحسبان إمكان عمل التعديلات للتغير فى قيمة النقود فى الأجل الطويل .) كما أن هذه الطريقة تقلل من أهمية عامل المضاربة فى الأراضى .

ومن المستحسن أن نخرج على ضريبة الأطيان والتي تكون جزءاً هاماً من مفردات التكلفة ، ومورداً هاماً من موارد الدولة إذ ليس هناك ما يمنع هذه الضريبة من التغير مع تغيرات أسعار القطن .

كما سبق نرى أن الحكومة لم تفلح حتى اللحظة الراهنة فى علاج مشكلة إيجارات الأراضى .

(ب) تكاليف الزراعة :

إن أهم مفردات التكاليف الزراعية تتمثل فى أجور اليد العاملة والسماذ ونفقات الري والبذور وأجور الماشية وأجور النقل . . الخ . ويوضح الجدول رقم (٢٣) توزيع تكاليف الزراعة على بنودها المختلفة فى مختلف جهات القطر المصرى فى سنة ١٩٣٠ . وإن نظرة واحدة إلى هذا الجدول توضح لنا مدى التفاوت فى التكاليف فتصل إلى أقل ما يمكن فى مديرية المنوفية وأقصى ما يمكن فى جرجا حيث تبلغ التكاليف أكثر من ضعفين مما هى عليه فى المنوفية .

وتكاليف الزراعة رغم انخفاضها النسبى فى مديرية المنوفية لم تكن مجزية لتحقيق ربح للمزارع ؛ فكيف بنا إذا أضفنا إليها قيمة إيجار الأرض التى تراوحت

جدول رقم (٢٣) ويوضح تكاليف الزراعة للقطن
عن الفدان الواحد بالقرش في سنة ١٩٣٠ (١)

مفردات التكاليف						
الوجه البحرى			الوجه القبلى			
المنوفية	شمال الدلتا	جنوب الدلتا	الفيوم	المنيا	أسيوط	جرجا
١٣٢	١٠٧	١٤٧	١٢٦	١٠٢	١٥٥	١١٢
٢٨	٢٦	٣٢	٢٦	٣٤	٣٢	٤٠
٩٦	٧٧	٧٠	٢٥	٥٠	٣٢٥	٥٥٠
٥٨	٧٨	٦٢	٩٠	٧٨	٩٩	١٠٧
٤٥	٥٨	٦٣	٢٢٠	٢٢٢	٢٢٨	١٢٥
٥٦	٧٠	٦٨	٧٠	٩٩	١٢٦	٧٥
٤٠	٧١	٦٥	٢٠	—	—	—
٧٠	٧٥	٧٨	٦٠	١٠٨	٢١٠	١٨٠
١٠	١٠	١٥	١٠	١٢	٢٠	٢٠
١٦	١٩	١٨	٢٠	٣٠	٣٠	٣٦
١٠	٢٥	١٥	—	٢٥	—	٢٠
٥٦١	٦١٥	٦٣٤	٦٦٧	٧٦٠	١٢٢٥	١٢٦٥

في هذه الفترة بين ستة وثمانية جنيهات . والآن نناقش مفردات التكاليف .

(١) نفقة العمل :

يكون العمل أهم مفردة من مفردات تكاليف الزراعة . ففي ١٩٣٠ نجد أنه يكون ٦١٪ من التكاليف الكلية وفي شمال الدلتا ٥٨٪ وفي جرجا ٣٦٪ . وتشمل نفقة العمل هنا تكاليف الحرث والتخطيط والإنبات ومقاومة الآفات وجمع القطن

ونزع الحطب . ولا تزال حتى يومنا هذا نفقة العمل هي أكبر مفردة إذ يتضح من إحصاء الدخل الأهلى الزراعى عن عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ أن أجور الأيدى العاملة لاقتن في جميع جهات القطر المصرى بلغت ١١٠٥٢٠٠٠ من الجنيهات بينما بلغت جملة التكاليف الزراعية ٢٠٠٩٥١٠٠٠ من الجنيهات أى بنسبة ٢٠٣.٥٣٪ . والسبب الرئيسى لارتفاع نصيب الأجور في الدلتا عنه في الوجه القبلى يرجع إلى تعرض المحصول في الدلتا إلى الإصابة بالآفات أكثر منه في الوجه القبلى وبالرغم من كبر نسبة نفقة العمل إلى إجمالى التكاليف الزراعية إلا أن مستوى الأجور الزراعية في مصر منخفض جداً بوجه عام ، انخفاضاً يدعو إلى الدهشة . ففي سنة ١٩٢٩ كان الأجر للعامل الزراعى حوالى ٣٦ قرشاً وقد تدخلت الحكومة لرفع الأجور في سنة ١٩٤٢ ففرضت حداً أدنى للأجور الزراعية بقصد رفع مستوى المعيشة لمجموعة العمال الزراعيين ، والذين عمل تفرقهم وانتشارهم على مساحات واسعة على عدم إمكان قيام نقابات تدافع عن مصالحهم وتمكنهم من المساواة الإجماعية .

وقد كان الحد الأدنى الذى فرضته الحكومة خمسة قروش رفعت بعد ذلك إلى سبعة وفى بعض المديرىات إلى ١٠ قروش . ولكن قيمة هذه القوانين تكاد تنعدم إذ لا يمكن النجاح في تطبيقها .

فوفرة عرض العمل إنما تعنى أن العمال على استعداد لقبول أجر أقل من الحد الأدنى ولا سيما أن البديل لذلك هو البطالة . وقد عزى الكثير من الاقتصاديين هذه المشكلة إلى زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل . ولكن في رأيي تعنى زيادة السكان عن الحجم الأمثل أن الموارد الرأسمالية للسكان لم تزد بالسرعة الكافية التى تمكن من الاحتفاظ برقم الإنتاج عن الفرد Output per head عند مستواه

القديم . أى أن المشكلة ترجع حقا إلى ندرة رأس المال ، فليس السبب المباشر لانخفاض الأجور هو تزايد السكان ولكن هو إخفاق رأس المال فى التزايد بنفس النسبة فى مصر . وأنه لمن الخداع أن نفترض أنه يمكن للحكومات زيادة الأجور ما لم تكن هذه الزيادة نتيجة لارتفاع كفاية العمال أو تحفز أرباب الأعمال على رفع كفايتهم . وما من شك فى أن الأجور المنخفضة فى مصر إنما ترجع لحد ما إلى ضعف كفاية العمال . ولذا فوضع حد أدنى للأجور قد يودى إلى تفاقم مشكلة البطالة .

كما أن تفاوت الحد الأدنى للأجور للمديرىات المختلفة يثير هو الآخر معارضة كبرى . فقد يكون هذا التفاوت مرغوبا فيه إذا ما اختلفت نفقة المعيشة فى منطقة عنها فى الأخرى أو إذا ما كان هناك اختلاف جوهرى فى نوع العمل . ولكن أما وهاتين الحالتين لا تنطبقان على مديرتى قنا وأسوان فإن سياسة التمييز هذه غير مرغوب فيها .

ولو أنه من غير المرغوب فيه أن نخفض الأجور فى مصر ولا سيما فى فترات الكساد إلا أنه ليس هناك ما يمنع علاج مشكلة سوء توزيع العمل على جهات القطر المختلفة . فالأجور التى تدفع فى شمال الدلتا عالية نسبيا نتيجة الندرة النسبية للعمل . والطلب على العمال الزراعيين موسمى لحد كبير ولا سيما فى أغسطس وسبتمبر فى الوجه القبلى وفى أوائل أكتوبر فى شمال الدلتا . وهذا يفسر أيضا ارتفاع الأجور فى أسيوط وجرجا حيث أن القطن يجب جمعه قبل فتح الأحواض لغمرها بمياه الفيضان . وإعادة توزيع العمل فى مصر ليس أمرا صعبا ولا سيما أن عرض العمل مرن لحد كبير . فلو أغرينا طبقة العمال بأجور أعلى ولو يسرنا لهم سبل العيش والمواصلات الجيدة فى المناطق التى تقل فيها الأيدى العاملة

فإن الكثيرين على استعداد للهجرة . ولدينا مثال عملي واضح في العمال المصريين الذين يعملون مع السلطات البريطانية في فايد .

وإحلال الآلة محل العمال ليست ذات موضوع . فقد استخدمت الآلات في جمع القطن وجنيه ولسكنها لم تفلح في أن تحل محل العمل لسبيين هامين (بصرف النظر عن نفقة الإحلال) .

(١) الزراعة الكثيفة وما تقتضيه من تضيق المسافات تجعل استخدام الآلة مقعدرا .

(ب) كما أن درجة النظافة في الجنى باليد أعلى منها في حالة استخدام الآلات .

وباختصار لم تكن الحكومة أسعد حظا في سياستها تجاه الأجور منها تجاه إيجارات الأراضي .

٢ — تكاليف الري :

تكاليف الري عموما في مصر مرتفعة فقد بلغت ٤٣٪ من تكاليف الزراعة في جرجا في ١٩٣٠ و ٢٧٪ في أسيوط و ١٧٪ في المنوفية وهذه نسب عالية ولا يمكن تبريرها . فقد حدث أن ارتفعت تكاليف الري بارتفاع أسعار القطن في الحرب العالمية الأولى ولسكنها لم تتبع نفس الاتجاه عندما أخذت الأسعار في الهبوط . وهي تمثل عبئا كبيرا على صغار الزراع إذ عادة ما يستغلهم كبار الزراع الذين يمتلكون المضخات وقد نجحت الحكومة في سنة ١٩٣١ في خفض هذه التكاليف بالوسائل الإدارية .

على أنه من الملاحظ الآن أن هناك اتجاها نحو خفض نسبة تكاليف الري إلى التكاليف الزراعية وبالتالي إلى تكاليف الانتاج عموما . فتبلغ هذه النسبة

حوالى ١٣٪ فى المتوسط من التكاليف الزراعية للقطر المصرى عموما و٦٧٪ بالنسبة إلى تكاليف الانتاج فى سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ كما تكون ١٠٧٪ من التكاليف الزراعية للقطن و٥٩٪ من تكاليف الانتاج الكلية كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢٤) .

جدول رقم (٢٤) ويوضح توزيع تكاليف انتاج القطن على المفردات المختلفة فى سنتى ١٩٤٥ — ١٩٤٦ و ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ^(١) .

١٩٤٧ — ١٩٤٦		١٩٤٦ — ١٩٤٥		مفردات التكاليف
بالجنهات عن الفدان النسبة المئوية إلى اجمالى تكاليف الانتاج		بالجنهات عن الفدان النسبة المئوية إلى اجمالى تكاليف الانتاج		
٩٦	٣٠٩٤	٩٥	٢٩٤٦	١ - اعداد الارض
٢٩	٠٩٣٥	٣٣	١٠٠٤	٢ - البذر
٥٩	١٨١٥	٦٧	٢٠٨١	٣ - الرى
٦٤	٢٠٤٥	٦٥	٢٠١٨	٤ - التسميد
٥٢	١٦٦٩	٥٤	١٦٧٩	٥ - الحف والترقيع ونزع الأعشاب
٦٥	٢٠٨٥	٤٨	١٤٦٥	٦ - جمع الدودة
١٠٩	٣٥٠٥	١٠٧	٣٢٩٤	٧ - جمع القطن ونقله والنثرات الأخرى
٥٢٦	١٥١٤٨	٥٣١	١٤٤٨٧	٨ - الايجار
١٠٠٠	٣١٩٩٠	١٠٠٠	٣٠٨٧٤	المجموع

٣ - تكاليف البذور والسماد :

تكون البذور والسماد فيما بينها حوالى ٢٠٪ من تكاليف الزراعية فى عام ١٩٣٠ و ١٨٪ فى سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ و ١٨٪ فى ١٩٤٦ — ١٩٤٧ . ويلاحظ أن اتجاه نفقة التسميد كان نحو الارتفاع المستمر فى خلال العشرين عاما الماضية .

(١) بتصريح خاص من قسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء بوزارة الزراعة .

ويعزى ذلك إلى تزايد الطلب على الأسمدة نتيجة ضعف التربة لاستغلال الأرض زرعيتين أو ثلاثة في السنة ونتيجة التحويل المستمر في أراضي الحياض إلى أراضي تروى ربا دائما . فكمية السماد المستوردة ارتفعت من ٧٢٦١٠ طنا في سنة ١٩١٤ إلى ٥١٣٧٩٩ طنا في سنة ١٩٣٨ وبلغت ٥٠٩٢١٧٠٠٩ كيلو في سنة ١٩٤٨ . ومن المتوقع انخفاض نسبة هذه المفردة عقب توليد الكهرباء من خزان أسوان وتنفيذ مشروع صناعة النترات حيث تتوافر المادة الخام في الصحروات المصرية . تدل المعلومات الأولية على أن تكلفة صنع الأسمدة سوف تكون منخفضة عن الأسعار السائدة لها في مصر . أما عن انتاج الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية والذي سوف يظهر في السوق في أبريل ١٩٥١ فلم تنشر بعد أية أرقام عن التكاليف التقديرية وليس لدينا الآن من البيانات ما يمكننا من الحكم على مدى ما ستفيد هذه المنشأة للسوق المصرية . وكل ما نتمناه هو ألا تجب هذه المنشأة مصنع السماد في أسوان من الظهور إلى حيز التنفيذ كما نرجو إلا نتمادى إلى طلب الحماية الجمركية بعد بدء انتاجها بقليل . وكل ما نود أن نلفت النظر إليه هنا هو أنه ليست العبرة بضخامة رأس المال وكبر حجم المشروع وكبر رقم انتاجه وإنما الحكم النهائي هو بمقارنه التكاليف وأسعار المنتج محليا مع أسعار مثيلة المستورد من الخارج في ظل المنافسة وليست الحماية الجمركية . أما عن البذور فمن المعروف أنها سلعة عرضها متصل . فإنتاج رطل من القطن الشعري ينتج إلى جانبه رطلين من البذرة وعلى ذلك فانخفاض أثمان البذور رهن بتنفيذ سياسة التوسع في إنتاج القطن على نطاق واسع وهو ما أقترح سابقا .

٤ — النقل والمصروفات الأخرى :

المقصود بتكاليف النقل هنا تكاليف النقل من الحقل إلى مخازن الزراعة

و بالمصروفات الأخرى نفقة صيانه الآلات في المزارع الكبرى وغذاء الماشية .. الخ
أما عن النقل فن الممكن اجراء تخفيض كبير في كلفته إذا ما أحسن تنظيمه .
وكذلك يمكن إحداث الوفورات في البنود الأخرى .

المبحث الثامن

نحو رفع الكفاية الاقتصادية

(٣) خفض تكاليف التوزيع^(١) — Reducing Distribution cost

إن تحقيق الوفورات في ميدان التوزيع لا تقل أهمية عنها في ميدان الانتاج
إن لم ترجحها . وقد نصت المذكرة الخاصة بالسياسة القطنية المستديمة على أن نفقات
التوزيع أعلى بكثير مما يجب أن تكون عليه : فنفقات التوزيع للقنطار الواحد
بلغت ١٠٥ قرشاً في سنة ١٩٣٠ أى حوالى ٥٠٪ من ثمن بيع القنطار وقد طالبت
المذكرة بضرورة دراسة نفقات التوزيع لخفضها لأ كبر حد ممكن . وقد رأيت
هنا تعميماً للفائدة وضع مفردات التوزيع في أربعة مجموعات ودراستها دراسة تفى
بالغرض . وليست دراستنا ترديدا لما سبق أن كتبته الآخرين عن كيفية تسويق
محصول القطن أو شرح نظام سوق البضاعة الحاضرة وسوق العقود وغيرها
من الموضوعات التي قتلت بحثاً وإنما أردت في دراسة تحليلية موجزة تبين أهمية
تكاليف التوزيع وأين يمكن إحداث الوفورات . والجدول رقم (٢٥) يلي ضوءاً
على توزيع هذه التكاليف على البنود المختلفة .

(١) المقصود هنا بالتوزيع المعنى الواسع وليس توزيع العائد الأهل على عوامل الانتاج
المشتركة في انتاجه .

جدول رقم (٢٥) ويوضح تكاليف التوزيع والضرائب عن القطن من القطن بالقروش (١)

النسبة المتوسطة للقطن المصري	الوجه القبلى		الوجه البحرى		مفردات التكاليف
	النسبة المئوية	المقدار بالقروش إلى التكاليف الكلية	النسبة المئوية	المقدار بالقروش إلى التكاليف الكلية	
٣٣ر٧	٢٣ر٤	١٧ر٥٠	٢٤ر٠	١٧ر٩٠	١ - نفقة الاستعلامات
٢٥ر٢	٣٦ر٠	٢٧ر٠٠	٣٤ر٤	٢٥ر٦٥	٢ - نفقة الاعداد
٢٠ر٤٥	١٩ر٣	١٤ر٢٥	٢١ر٦	١٦ر١٠	٣ - نفقة الاحتفاظ بالمحصول وتمويله
٢٠ر٦٥	٢١ر٣	١٦ر٠٠	٢٠ر٠	١٥ر٠٠	٤ - نفقة النقل
	١٠٠ر٠	٧٤ر٩٥	١٠٠ر٠	٧٤ر٦٥	التكاليف الكلية للتوزيع
		٣٠ر٢٠		٣٠ر٢٠	الضرائب
		١٠٥ر١٥		١٠٤ر٨٥	تكاليف التوزيع والضرائب

١ - نفقة الاستعلامات : Cost of information

وتشمل هذه جميع النفقات التى تدفع لايجاد الاتصال الفعال بين البائعين والمشتريين والعمل على استمرار هذه العلاقة. وعلى ذلك فهى تشمل المبالغ التى تدفع للسماسرة وعمولة البنوك وسمسرة بيوت البيع وبالأجمال كافة ما يدفع للوسطاء : ويسود الاعتقاد بأن تكاليف التوزيع المرتفعة للقطن إنما ترجع إلى زيادة عدد الوسطاء .

(2) Egyptian Cotton year Book 1931—1932. p. 78

هذه البيانات كانت تمثل ٣٣ مفردة من مفردات التكاليف مقسمة إلى ثلاثة بنود كبرى (١) التكاليف من الحقل إلى المحالج (٢) من المحالج إلى الاسكندرية (٣) من الاسكندرية إلى ميناء التفريغ . ولكن التوزيع الذى أتبعته أكثر وأعم فائدة كما سيتضح من هذه الدراسة وقد رأيت فصل الضرائب عن نفقات التوزيع .

ومن الجدول السابق نجد أن هذه المفردة تكون ٢٣٫٧٪ في المتوسط من تكاليف التوزيع .

وحيث أن نصيبها يقل عن تكاليف الإعداد والتحضير فمن الجلى أنها ليست السبب الأساسى الذى يدعو إلى ارتفاع تكاليف التوزيع . ولكن لا يجب أن يفهم من ذلك على أية حال أن التوزيع فى مصر يتمتع بالكفاية التامة .

فلونحن تتبعنا نمو المنشآت التى تتمجر فى القطن كما يوضحهما التعدادين التجاريين الذين عملا فى سنة ١٩٢٧ و ١٩٣٧^(١) لوجدنا أن عدد المنشآت التى تتمجر فى القطن قد زادت من ٨٨٦ إلى ٩٠٠^(٢) . وهذه الزيادة الطفيفة لاشك مضللة . وتوزيع هذه المنشآت تبعا لعدد المستخدمين بها قد يكون ذا أهمية خاصة .

والجدول التالى يعطينا هذين التوزيعين .

جدول رقم (٢٦) ويوضح التوزيع التكرارى للمنشآت تجارة الأفطان حسب فئات لمستخدمين فى سنتى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ .

الفئات	١٩٢٧	١٩٣٧	نسبة الزيادة المئوية او النقص عن سنة ١٩٢٧
مماجرلا تستخدم عمالا	٣١٧	٤٥٩	٤٥٫١٪
من ١ إلى ٤	٤٠	٢٦٠	٣٥٠٫٠٪
من ٥ إلى ٩	٧٨	٨٦	١٠٫٣٪
١٠ فأكثر	٩١	٩٥	٤٫٤٪
جـ مـ لـ	٨٨٦	٩٠٠	

(١) لم تنشر بعد نتائج التعداد الصناعى والتجارى الذى أجرى فى سنة ١٩٤٧ حتى اللحظة الراهنة

(٢) هذا الرقم يشمل تجارة الأفطان والبذرة حيث أنه لا تنشر أرقام منفصلة انظر التعداد

الصناعى والتجارى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ صفحتى ٢٤٦ و ٥٥٠ على التوالى .

والجدول السابق يوضح النقط الهامة الآتية : —

(١) الوسيط لعدد المستخدمين عن المنشأة كان ٢٢٦٥ شخصا في سنة ١٩٢٧ وهبط إلى أقل من واحد في سنة ١٩٣٧ . ولكن إذا ما قفنا بحساب الوسيط للمحافظات وبها مراكز التجارة الهامة لوجدنا أنه بلغ ٤٩٤ في سنة ١٩٣٧ والوسيط للتوزيع التكرارى للمنشآت والتاجر المشتغلة بتجارة الأقطان للاسكندرية وحدها والتي يتركز فيها ١٥٤ متجرا من إجمالى عدد المتاجر بالمحافظات البالغ ١٧٨ يصل إلى ٦٠٦ . هذا بينما يحتوى كل من الوجه البحرى والوجه القبلى على ٢٨٥ و ٤٣٧ متجرا على التوالى والوسيط هما أقل من واحد . وانخفاض الوسيط لسنة ١٩٣٧ عن سنة ١٩٢٧ إنما يعزى لحد كبير إلى زيادة عدد المنشآت التى لا تستخدم عمالا فبلغت الزيادة فى هذه الفئة وحدها ٤٥١٪ كما يتضح من الجدول .

وقد يعزى جزء من هذه الزيادة إلى التحسن فى وسائل عمل تعداد سنة ١٩٣٧ عن تعداد ١٩٢٧ إلا أنه يلوح لنا أن السبب الأساسى هو زيادة عدد المتاجر فى المديريات والأقاليم بوجه عام إذ تكون هذه المنشآت ٨٠٢٪ من إجمالى عدد المنشآت فى تعداد سنة ١٩٣٧ . ورغم كثرة عددها إلا أنها تُسوّق من المحصول نسبة تقل كثيراً عما كان يجب أن يكون . وقد قُدِّرَ نصيبها بـ ٢٠٪ من حجم المعاملات فى سنوات ١٩١٤ — ١٩٢٩ وخلال فترة الكساد العالمى وأصبحت ٤٠٪ عقب ذلك^(١) وهذا يدل على وجود عدد كبير من المنشآت تعمل دون الكفاية ، لأن حجم مبيعاتها يقل عن ذلك الحجم الاقتصادى الأمثل ولا سيما إذا تذكرنا أن وحدة التسويق — لىكى تتمتع

(1) Amin Yehia Pasha : Manchester Guardian Commercial Supplement on Egypt, 11th January 1935.

بالكفاية غالباً ما تكون على نطاق أوسع من الوحدة الإنتاجية أو الفنية أو المالية مثلاً .

وحتى اللحظة الراهنة لم تنشر أرقام عن المبيعات تمكننا من حجة الحكم . ولكن من الواضح أن هناك عدداً كبيراً من المنشآت الصغيرة يزيد عن الحاجة وأن استبعاد العدد الزائد من هذه المنشآت التى لاتتمتع بالكفاية أو الأقل كفاية من غيرها والتى تمثل تداخلاً وتكراراً فى التجارة سوف يكون له آثاره الطيبة لصالح منتجى الأقطان والمصدرين والغزاليين .

(ب) أن الزيادة فى فئة المتاجر التى لا تستخدم عمالاً كان على حساب الفئة التى قد تكون الحجم الأمثل فى مصر وهى الفئة التى تستخدم من ١ إلى ٤ عمال إذ تناقصت الأخيرة بمقدار ٣٥٪ .

(ج) لوحظ زيادة معقولة فى عدد المنشآت التى تستخدم من ٥ إلى ٩ من العمال وكذلك فى المنشآت التى تستخدم ١٠ عمل فأكثر ومعظم الزيادة تعزى إلى تزايد عدد المنشآت بالإسكندرية ولاشك أن هذه ظاهرة طيبة إذ أن تركيز التجارة يسمح بإحداث وفورات كبيرة .

ويجب أن نرحب بأى زيادة فى حجم المنشأة حيث غالباً ما تتمكن المنشآت التى تعمل على نطاق واسع من تحقيق الكفاية القصوى . وفى ذلك يقول الأستاذ سارجنت فلورنس أن الحقائق غالباً ما تثبت أنه من المستحيل الوصول إلى الإنتاج على نطاق واسع لنفس السلعة الواحدة بدون التنظيم على نطاق كبير . وفى رأيبى أن هذا ألزم للتسويق منه للإنتاج . فقاعدة العمليات التجارية على نطاق واسع وقاعدة

الاحتياطات الكبيرة وقاعدة التعدد ينجم عنها سريان قانون تناقص التكاليف^(١) .
فكبر حجم وحدة التسويق تمكن من تطبيق القواعد الثلاث السابقة . فإذا
كانت العمليات التجارية على نطاق واسع قل ما يخص الوحدة من التكاليف كما
أن استخدام الاحتياطات الكبيرة تؤدي بالتالى إلى إمكان الحصول على أحسن
الظروف الملائمة للتمويل وبالتالى إحداث الوفورات . ومن الأمثلة التى يمكن أن
نسوقها لتوضيح التأثير المتبادل للتخصص والتسويق على نطاق واسع عن طريق
سريان قاعدة التعدد مشتركة مع قاعدة العمليات التجارية على نطاق واسع ، ما يتاح
للمنشآت الكبيرة من إمكان استخدام ذوى العقول الراجعة « big brains »
فلو أمكن الحصول على عقلية كبيرة ضعف العقلية العادية Double brain capacity
مثلا فإن ميزة استخدام ذا العقلية المضاعفة ترجح استخدام الشخصين ذوى العقلية
العادية إذ فى الحالة الأخيرة غالباً ما تلزم عقلية ثالثة لى يمكن تنسيق العمل
بينهما ، وكلما كانت حجم العمليات أصغر وكلما كان عدد الأشخاص الذين يورع
عليهم العمل أقل كلما قلت الفرصة لاستخدامهم جميعاً والاستفادة منهم كأخصائيين .
وقيام منشآت تسويق القطن ذات الحجم الكبير فى مصر حديثة العهد
نسبياً . فاتحاد مصدرى الأفطان بالإسكندرية قام فى سنة ١٩٣٢ وشركة مصر
تكونت حديثاً لشراء الأفطان اللازمة لمجموعة بنك مصر — شركة المحلة
وكفر الدوار — وبيع الأفطان للخارج على نطاق واسع . وشركة مصر تحقق
تكاملاً فى نشاطها الاقتصادى فهى تقوم بالحليج والتسويق معاً . فقد سوّقت

(١) يعبر عن هذه القواعد الثلاثة الأستاذ فلورنس بالآتى :

The principle of bulk-transactions, the principle of massed reserves, and the principle of multiples. see P.S. Florence : Logic of Industrial Organisation. p.16.

شركة مصر في سنة ١٩٤٤ مثلاً ٤٦٨٧٠٧ قنطاراً أى ١١٧٪ من المحصول^(١) كما أن الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن Société Anonyme de Nettoyage et pressage de coton. « سوقت هي الأخرى ٢٧٧٥٢٣ قنطاراً في نفس السنة أى حوالى ٨٠٪ من المحصول . وهناك منشآت أخرى كبيرة تسير في نفس الاتجاه . وقد وجهت رؤوس الأموال الضخمة أخيراً نحو إقامة منشآت تسويق أخرى كبيرة تسير على نطاق واسع .

فقد تكونت شركة Le Compagnie Commerciale Cotonnière في سنة ١٩٣٤ برأسمال قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه وشركة Pinto Cotton Company في سنة ١٩٣٩ برأسمال قدره ١٧٥.٠٠٠ جنيه وزيد رأس المال أخيراً إلى ٦٠٠.٠٠٠ جنيه . هذه بعض الأمثلة عن هذا الاتجاه الحديث .

ولا توجد بيانات في التعداد التجارى لسنة ١٩٣٧ عن توزيع المنشآت التي تتاجر في القطن وفقاً لرأس المال . ولكن إذا أخذنا مجموعة الحاصلات الزراعية والتي يكون القطن المفردة الرئيسية بها لوجدنا أن ١١٪ من المنشآت يمتلك ٩٠٪ من رأس المال^(٢) .

وخلاصة القول أنه مازال الميدان فسيحاً لإحداث وفورات كبيرة في نفقة الاستعلامات .

(١) احصاء شركاء المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسى في مصر يونيو ١٩٤٥ ص ٤٨٥، ٤٣٧

(٢) محسوبة من واقع البيانات الواردة في التعداد التجارى والصناعى ١٩٣٧ . ص ١٧٣٦

٢ — نفقة الإعداد : وتشمل هذه المفردة تكاليف الفرز وتحديد الرتبة ودرجة النظافة والتعبئة والكبس وغير ذلك من باقى مصروفات الأعداد . وهذه المفردة تكون أكبر نسبة من تكاليف التسويق إذ تبلغ ٣٥٢٪ / ومن الممكن إحداث الوفورات فى هذا البند أيضاً كما سيتضح عن دراسة إمكانية خفض تكاليف التوزيع والتى ستلى مباشرة .

٣ — نفقة الاحتفاظ بالمحصول وتمويله :

تكون هذه النفقة ٢٠٤٥٪ / من التكاليف الكلية للتسويق ومن الممكن ضغط هذه التكاليف أيضاً .

٤ — نفقات النقل :

وهذه تكون ٢٠٦٥٪ / من التكاليف الكلية للتسويق . ومن الطبيعى أن تكون نفقة هذه المفردة عالية فى بلد لا تتوافر فيها وسائل النقل البرية أو النيلية المنظمة تنظيماً كفاً . وإن توفير هذه الخدمة وخصوصاً النقل النهري وقيامها على أسس اقتصادية سليمة لاشك يحقق وفورات كثيرة .

الضرائب :

حسبت الضرائب ضمن تكاليف التوزيع فى الكتاب السنوى للقطن ١٩٣١ — ١٩٣٢ . وعند إعادة تنظيم مفردات تكاليف التوزيع فى الجدول (٢٥) رأينا عزل هذه المفردة لتبيان أهميتها على حدة كما أن احتسابها ضمن تكاليف التوزيع يعتبر خطأ فنياً . وقد بلغت الضرائب ٣٠٢٠ قرشاً من تكاليف التوزيع والضرائب البالغة ١٠٥ قرشاً أى بنسبة ٢٩٪ .
ويجب على الحكومة ألا تفرض الضرائب عالية على أهم مفردة من مفردات

صادراتنا . فمثل هذه الضرائب تخالف القواعد الأساسية لعلم المالية العامة القائلة بأن عوائد الضريبة يجب أن تدرس بدقة وخاصة عند فرض ضريبة على سلعة خاضعة لتغيرات الطلب الدولي .

وفي فترة الكساد العالمى الكبير ألغت الحكومة ضريبة القطن ونود أن نشير إلى أنه من المستحسن أيضاً ألا تفرض هذه الضريبة في فترات الراج .

والآن نعود إلى نقطة هامة بعد أن أجمالنا الكلام على المفردات الثلاث الأخيرة من نفقات التوزيع لنوضح إلى أى حد يمكننا أن نتحكم في نفقات التوزيع وإلى أى حد يمكن أن تستجيب هذه التكاليف لتغيرات ثمن القطن . وبعبارة أخرى إلى أى حد يمكن اعتبار هذه التكاليف ثابتة أو متغيرة أم هي شبه متغيرة .

(١) النفقات الثابتة :

هي تلك النفقات التي تتمثل في الخدمات التي لا يمكن الاستغناء عنها وغالبا ماتتحدد عن الوحدة بصرف النظر عن ثمن السلعة . فتاجر القطن في الريف يتقاضى عمولته عن القطار كما أن شركات الخليج تضع تسعيره توضح نفقة حليج القطار . وقد حاولت الحكومة تخفيف عبء التكاليف الثابتة فأصدرت أمراً بتخفيض تكاليف الخليج بما يتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية وضعت الحكومة حدوداً عليا لنفقات الخليج لا يجوز المحالج تجاوزها وقد بلغ الحد الأعلى لنفقة خليج قنطار من القطن الكرنك والملكى ٣٢ قرشاً . وللأنواع الأخرى ٣٠ قرشاً ما عدا الأشمونى فالحد الأعلى بالنسبة له كان ٣٥ قرشاً . ومن ضمن النفقات الثابتة نفقات الكبس . ومحصول القطن المصرى يكبس مرتين أولاً في الداخل والثانية في ميناء الشحن . وقد تنفرد مصر بين باقي الدول المنتجة للأقطان بإجراء الكبس مرتين في الولايات المتحدة

تجرى عملية كبس البالات مرة واحدة ولا يعاد الكبس إلا في حالات استثنائية نادرة وبدون فتح البالات . ولست أدري الدافع إلى إعادة الكبس في مصر وبالتالي مضاعفة التكاليف إذا كانت الدول الأخرى ترى أنه من الممكن الاكتفاء بالكبس مرة واحدة . وكل ما يجب علينا دراسته هنا هل من الأحسن إجراء هذا الكبس داخلياً فتقوم هذه الصناعة وسط مناطق الإنتاج الكبرى ؟ وهل لإدخال هذه الصناعة وما يتبعها من صناعات فرعية أثر محمود إذ تعمل على رفع مستويات الأجور في الريف نتيجة توظيف بعض العمال العاطلين ، أم تقوم هذه الصناعة في ميناء الشحن في هذه الحالة وترتفع نفقات النقل حيث أن البالات سوف تأخذ حجماً أكبر ؟

وعلى أية حال فنحن لانتعقد في احتمال وجود سبب فني يدعو إلى الكبس مرتين وبالتالي مضاعفة التكاليف . كما أن إحلال نظام الكبس البخارى محل الكبس المائى هو من العوامل الأخرى التى تعمل على خفض التكاليف . فقد سبق أن قدرت تكاليف كبس ٦ مليون من القناطير كبساً مائياً بـ ٨٨٦.٠٠٠ من الجنيهات بينما أن تكلفة كبسها بخارياً تبلغ حوالى ٤٤٠.٠٠٠^(١) من الجنيهات أى أن الوفورات تبلغ ٤٤٦ ألفاً من الجنيهات . وقد لوحظ في السنوات الأخيرة اتجاهاً نحو الكبس البخارى .

(ب) النفقات المتغيرة :

هى تلك النفقات التى تتغير ارتفاعاً أو هبوطاً بنفس النسبة مع تغيرات الثمن

(١) كانت أسعار الكبس المائى ٢ ½ ملجم للقنطار والكبس البخارى ١ ¼ ملجم ، وسعر التأمين للأول ٠.٦ ٪ ملياً بينما للقنطار المكبوس بالبخار ٠.٣٥ ٪ كما أن نفقة التخزين هى ٢ ½ ملجم للقنطار المكبوس مائياً بينما للقنطار المكبوس تجارياً هو ١ ¼ ملجم . راجع مقال H. Lindemann. « Le Coton Egyptien du Point de vue de L'exportateur. L' Egypte contemporaine, 1931, P 404.

كالتأمين والخصم وتعريفة السمسرة . . الخ . وقد عملت الحكومة على تخفيض
تعريفة السمسرة في فترة الكساد العالمى . أما عن نفقة التأمين فهذه تختلف وفقاً
لدرجة الخطر فهي تختلف من المحالج إلى رصيف سوق الإسكندرية . فأسعار
التأمين في حالة النقل المائى تراوحت في فترة الكساد العالمى بين ٠.٣ / و ٠.٢٢ / وفقاً
إلى الجهة المرسل إليها القطن ولكن هذه النسبة تصبح ٠.١ / إذا نقلت بالسكك
الحديدية . كما أن التأمين على الأقطان في المخازن يختلف نسبته من ٠.٦ / إلى ٠.١٦ / ^(١)
وفقاً لحالة المخازن ودرجة استعدادها . وسعر التأمين في المتوسط يبلغ ٠.٦ / ولكن
مازال هذا السعر عالياً ٠.٣ / يعتبر سعراً مناسباً . كما أن نفقات التخزين التي تبلغ
٢ ½ مليم عن اليوم (حوالى ٥ بنس في الأسبوع) هي الأخرى مرتفعة إذا ما قورنت
بأسعار التخزين في ليفربول والتي بلغت ٢ ½ بنس عن الأسبوع ^(٢) .

(ج) النفقات شبه المتغيرة :

هذه الفئة وسط بين النفقات الثابتة والمتغيرة وتختلف عن الأخيرة في أنها
لا تتغير بنفس نسبة تغيير الثمن . وتلعب النفقات شبه المتغيرة دوراً هاماً إذ تكون
حوالى ٥٠٪ من نفقات التسويق . وأهم مفرداتها هي نفقة النقل ونفقات الشحن
ونفقة مواد التعبئة . أما نفقة النقل فنظام تعريفة السكك الحديدية تقوم على القاعدة
التي تعرف بـ « نظرية تقاضى ما تتحمله وحدة النقل » وهي في صالح المسافات
الطويلة والحجوم الكبيرة . وعلى ذلك فمحصول القطن في مركز يحسد عليه .
ورغم أن ذلك فإن الحكومة المصرية قررت خفض أجور النقل بمقدار ٥٠٪

(1) M. A. Hafez: The Alexandria Cotton Market, P 47 & 48 .

(2) The Accountant, 1937. p. 523.

في فترة الكساد العالي . أما عن مواد التعبئة فهذه تتوقف على أسعار الجوت المستورد من الخارج .

مما سبق يتضح أنه يمكن للحكومة إجراء بعض الوفورات في تكاليف التوزيع وهذه تكون ألزم ولاشك في فترات الكساد .

المبحث التاسع

نحو رفع الكفاية الاقتصادية

(٤) تيسير الائتمان الزراعي

لو توافر الائتمان لصغار الزراع بأسعار فائدة معتدلة لأمكن لهم خفض تكاليف الإنتاج بدرجة ملموسة .

فرأس المال - ولا سيما في المدة القصيرة - يلزم للمزارع كما يلزم للمنظم لتغطية فترة الزمن التي تمضي بين بدء لإنبات و بين بيع المحصول أو يتعين عليه الاقتراض ، والحالة الأخيرة هي الأ أكثر شيوعاً بين صغار الزراع . وأهم الوسائل التي يمكن بها لصغار الزراع الحصول على الائتمان تليخص في الآتي : —

(١) الاقتراض من التاجر الذي يشتري منه الخيامات التي تلزمه من بذور وسماد وغيره و يبيع له محصوله . ولهذا الطريقة بعض المزايا إذ تتيح للمزارع أن يحصل على الائتمان الذي يلزمه عن المدة التي يرغبها بالضبط . وأهم عيب لها هو أن التاجر لا يحدد سعر فائدة معين بل يضيف نفقة الاقتراض إلى سعر السلعة التي يبيعها للمزارع وغالباً ما تكون هذه النفقة عالية جداً كما يفقد المزارع حريته في بيع محصوله أينما يحب طالما أنه مدين للتاجر .

(ب) الاقتراض من بنك التسليف الزراعى وقد كان معظم المقترضين من البنك من طائفة كبار الزراع . وقد زادت نسبة قروض البنك إلى جملة المعاملات من ٥٦ ٪ فى سنة ١٩٣٢ إلى ٢٥٤ ٪ فى سنة ١٩٤٨ .^(١)

(ج) الاقتراض من الجمعيات التعاونية والتي تعتمد على رأس مال المقترض من بنك التسليف الزراعى حيث أن أحد أغراض البنك كان تقوية حركة التعاون إذ يمد الجمعيات بالسماد والحبوب والآلات الزراعية وغير ذلك . ولا يجب أن يغيب عن البال أن الحركة التعاونية بدأت فى مصر فى سنة ١٩٠٨ ولكنها لم تأخذ شكلها ووضعها إلا عقب صدور القانون المنظم لها فى سنة ١٩٢٣ والذي عدل فيما بعد فى سنوات ١٩٢٧، ١٩٤٠، ١٩٤٤ .

والجدول التالى يوضح نمو الحركة عقب ١٩٢٨ وفى السنوات الأخيرة .

جدول رقم (٢٧) ويوضح نمو الحركة التعاونية

السنوات	عدد الجمعيات	رأس المال المدفوع	عدد الأعضاء
١٩٢٧	١٤٧	٤٦,٤٦٦	١٢,٢٨٩
١٩٣١	٥٣٩	١٥٤,٢٤٣	٥٣,٤٤١
١٩٣٨	٧٨٠	٢٢٤,٠٤٢	٧٧,٢٩٨
١٩٤٢	٧٦٢	٣٣٧,٦٥٥	١٢٣,٨٨٥
١٩٤٦	١٩٩٠	١,١٧٧,٢٨٠	٨٨٩,٤٥٠
١٩٤٨	٢,٠٠٩	١,٣١٠,٠٠٨	٧٧٣,٧٢٤ ^(٢)

(١) و(٢) أشكر حضرة الأستاذ فتحى عبد الرزاق مدير إدارة المراجعة والاحصاء بمصلحة التعاون والآسنة ناهد بهجت لموظفة بالإدارة ومن طلبتى بمعهد الدراسات العليا للاحصاء بكلية التجارة جامعة فؤاد الأول على إمدادى بهذه البيانات .

وفي سنة ١٩٤٧ تغير القانون المنظم لبنك التسليف الزراعى وأصبح البنك « بنك التسليف التعاونى » ونحن نأمل فى أن يتسع مجال عمل الجمعيات التعاونية فى تيسير الائتمان الزراعى، وأن تزداد نسب الاقتراض عن طريق الجمعيات التعاونية حيث تذهب معظمها لصغار الزراع. ففي سنة ١٩٤٣ بلغت نسبة التسليف المضمومة بحق الامتياز والتي أجراها البنك عن طريق الجمعيات التعاونية إلى قيمة السلف الكلية ٣٤٪ عن سلف التقاوى والبذور ٣١٫٥٪ عن سلف الأسمدة ٣٩٪ من سلف نفقات الزراعة وحوالى ٢٢٪ من السلف برهن الحاصلات الزراعية .

بينما بلغت هذه النسب فى سنة ١٩٤٩ - أى عقب أن أصبح بنك التسليف بنك التعاون - ٢٦٫٨٪ عن التقاوى ٢٥٫٧٪ عن الأسمدة ٢٢٫٤٪ عن سلف نفقات الزراعة ٣٣٫٣٪ عن السلف برهن الحاصلات كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢٨) ولكن رغم انخفاض هذه النسب عن سنة ١٩٤٣ إلا أن قيمة القروض عن طريق الجمعيات التعاونية قد تضاعفت فى سنة ١٩٤٩ عنها فى ١٩٤٣ كما يتضح من الجدول رقم (٢٨) .

وقد أدت الكثير من هذه الجمعيات التعاونية خدمات كبرى لأعضائها فى تيسير الائتمان عن طريق امداد الأعضاء بالبذور والسماد والسلف كما قامت بخدمات جلية فى تسويق حاصلاتهم . والاحصاءات عن الكميات التى قامت بتسويقها هذه الجمعيات غير متوافرة ولكن يمكننا أن نلقى ضوءا على أهمية التسويق التعاونى من بعض الحالات . فى مديرية الشرقية أمكن لإحدى الجمعيات أن تسوق جميع ما انتجه أعضاؤها بأسعار تزيد عن سعر السوق الذى كان سائدا عقب الجنى فقد كان سعر السوق السائد للقنطار من القطن المعرض ٣٢٥٠ جنيه وللزاجوراه ٣٠٧٠ جنيه ولكنها باعت محصول أعضائها من واقع ٣٤٧٥ جنيه للمعرض و ٣٢٥٠ جنيه للزاجوراه^(١) .

جدول رقم (٢٨) يوضح اجمالي أنواع السلف المقدمة بضمان حق الامتياز وبرهن الحاصلات الزراعية في سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٩^(١)

أنواع السلف	سنة ١٩٤٣												سنة ١٩٤٩												
	عدد القروض		قيمة السلف المقدمة				نسبة قيمة القروض عن طريق الجمعيات إلى المجموع الكلي	عدد القروض		قيمة السلف المقدمة				نسبة قيمة القروض عن طريق الجمعيات إلى المجموع الكلي	عدد القروض		قيمة السلف المقدمة								
	جميع الحاصلات	القطن	جميع الحاصلات	للزراعة والجمعيات التعاونية	عن طريق الجمعيات التعاونية	جميع الحاصلات		جميع الحاصلات	القطن	جميع الحاصلات	للزراعة والجمعيات التعاونية	عن طريق الجمعيات التعاونية													
						عن طريق الجمعيات التعاونية							عن طريق الجمعيات التعاونية												
أولا :																									
السلف بضمان حق الامتياز																									
١ - سلف التقاوى	٣٠٩١٤	١٢٤١٠	٤٤١٤٣١	١٤٩٥٧٦	٦٥٢٤٥	٢٢٢٢٠	٣٤٠	٥٤٤٠٣	٢٦٤٥	٨٧٢٢٧٦	٢٣٣٩٨٨	٢٥٥٦٤	١٦٣٤٤	٢٦٨											
٢ - سلف الأسمدة	٩٧٠٠٢	٣٠٨٥٥	١٤٧٩٦١٨	٤٣٧٦٥١	١٠٨٥١٢	٣٤١٨١	٣١٥	١٧٠٦٥٦	٦٨٤٣٥	٢٨٩٧٣٦١	٧٢٦١٣٨	٧٠٦٢٨٥	١٨١٨٠٤	٢٥٣٧											
٣ - سلف نفقات الزراعة والحصاد	٨٩٨٢٣	١٣٠١٠	١٤٢٧٨٣٨	٤٢٥٨٤٧	١٧١٦٣٤	٦٧٢٣٠	٣٩٢	٢٢٨٤٥٣	٥٥٩٤٦	٤٦٤٣٩٦٣	١٠٣٨٩٣٤	١١٨٧٧٤٣	٢٩٤٧٧٦	٢٢٢٤											
ثانيا :																									
السلف برهن الحاصلات الزراعية المجموع	٤١٠٣	١٢١٩	٦٥٩٤١٨	١٤٧٢٥٦	٤٢٩٠٠١	٩٦١٧٥	٢٢٢٤	٢٧٨٤	١٢٥٦	٥٦٨٠٣٦	١٨٩٢٢٥	٢٨٣٤٧١	١٠٩٣٨٧	٣٣٣٣											
	٢٢١٨٤٢	٥٧٤٩٤	٤٠٠٨٢٩٥	١١٦٠٣٣٠				٤٥٦٢٩٦		٨٩٨١٧٣٦	٢١٨٨٢٨٥														

(١) استخرجت أرقام سنة ١٩٤٣ من الإحصاء السنوي العام ١٩٤٢ - ١٩٤٣ ص ٦٦٦ ، ٦٦٧ أما أرقام سنة ١٩٤٩ فقد استخرجت من تقرير مجلس الإدارة لبنك النسليف الزراعي والتعاوني المقدم للجمعية العمومية العادية الثامنة عشرة المنعقدة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٠ راجع ملحقات التقرير .

وفي إحدى الجمعيات التعاونية بالدقهلية أمكنها أن تسوق محصول أعضائها من القطن جيزه ٧ بـ ٨٠٠ جنية للقنطار أى أعلى من سعر السوق بـ ٢٥٠ جنية (١) كما أن بعض الجمعيات التعاونية أمكنها أن تسوق الأشموني جود من واقع ٢٠ ٥٣ من الريالات في خلال عام ١٩٤٧ بينما كان متوسط السعر السائد في هذه السنة ٢٥ ٥٠ من الريالات . هذه هي بعض الأمثلة على مدى ما يمكن أن تصيبه الجمعيات التعاونية من نجاح في ميدان التسويق . هذا خلاف أمكانها خفض نفقات التسويق نتيجة لقيامها بهذه العملية على نطاق أوسع مما لتتولى كل عضو تسويق محصوله . ورعنا عن النجاح الذي قد تصيبه الجمعيات التعاونية في هذا المضمار إلا أن قلة منها هي التي ارتادت ميدان التسويق وفي نطاق ضيق محدود .

إلا أن هناك نقدا لا يجب اغفاله . فهناك خطر يهدد بإخراج جمعيات التعاون عن نطاق خدمتها لصغار المزارعين إذ بدأ كبار المنتجين ينخرطون في عضوية الجمعيات وبالتالي الوصول إلى مراكز إدارتها واستغلال ذلك لمصالحهم الخاصة فالوصول على القروض من البنك باسم الجمعيات أسهل كثيرا مما لو تقدموا إلى بنك التسليف التعاوني مباشرة . ولكننا نأمل في علاج هذه الحالة حتى يتمكن التعاون من خدمة أغراضه والتي تتخلص في .

«Better farming, better business, and better life».

المبحث العاشر

خصائص القطن المصرى ومدى منافسة الأقطان الأخرى

والألياف الصناعية له

قبل أن نعرض إلى توسيع مجال السوق نجد أنه من المناسب أن نذكر في عجلة سريرة خصائص ومميزات القطن المصرى ومدى المنافسة التي يلقاها حتى نهتدى بها

(١) مجلة التعاون فبراير ١٩٤٢ ص ١٠١ .

ونعرف حدودها عند رسم سياسة من شأنها توسيع مجال السوق للقطن المصرى .
لقد قدر المستر كريج - كما سبق أن ذكرنا - أن حوالى ٢ مليون من القناطير
من الكمية التى تنتجها مصر من الأقطان لا يمكن الاستغناء عنها فى ضرورة
لبعض الصناعات وأن حوالى الثلاثة أو الأربعة ملايين من القناطير يستهلكها
غزالون يتعرضون لخسارة كبيرة إذا ما تعين عليهم تحويل آلاتهم لانتاج أقطان
أقصر تيلة كالأمريكى مثلا ولكن هؤلاء الغزالين ليسوا على استعداد لمجاراة
ارتفاع مستويات أسعار القطن المصرى إلا فى حدود معقولة . أما باقى المحصول فيشتريه
فريق من الغزالين طالما أن أسعاره تقارب أسعار الأمريكى وعلى ذلك فهم يفضلونه
لما يمتاز به من صفة المتانة وطول التيلة وبياضها الناصع . من ذلك يتضح لنا أن القطن المصرى
ليس فى مركز احتكارى اطلاقا . وتنقسم المنافسة التى يلقاها القطن المصرى قسمين :

(١) منافسة الممالك المنتجة للأقطان الطويلة والمتوسطة التيلة .

(٢) منافسة الخيوط والألياف الصناعية .

(١) منافسة الممالك المنتجة للأقطان الطويلة والمتوسطة التيلة :

نقصد هنا منافسة الدول المنتجة للأقطان التى تزيد طول تيلتها عن $\frac{1}{8}$ بوصة .
وجميع المنتج من القطن المصرى يزيد طول تيلته عن $\frac{1}{8}$ بوصة . وقد بلغت
حصة مصر من الأقطان التى تزيد طول تيلتها عن $\frac{1}{8}$ بوصة ٦٢٪ من الانتاج
العالمى فى ١٩٣٧ و ٣٣٪ من الانتاج العالمى للأقطان التى تتراوح تيلتها بين
 $\frac{1}{8}$ بوصة وأقل من $\frac{1}{8}$ بوصة ^(١) . هذا وتبلغ حصة مصر ٤٥٪ من الأقطان
المتوسطة والطويلة التيلة معا فى العالم ، وأكثر من ٧٠٪ بالنسبة للأقطان الطويلة
وذلك عن موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ ^(٢) . وهذه النسب قد توحى لأول وهلة أن

(1) La Reforme « La Culture du Coton » Jan. 1938. p 71

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى المجلد الثالث العدد الثانى ١٩٥٠ ص ١١٨

المنافسة التي يلقاها القطن من الدول الأخرى كبيرة ، فالدول الأخرى تنتج ٥٥٪ من الأنطان المتوسطة والطويلة الثيلة معا . ولكن لا يجب أن نترك ذلك يخذلنا حيث أن ظروف الزراعة أكثر ملاءمة لمصر عن غيرها من سائر البلدان كما يتضح من الجدول رقم (٢٩) .

فالجدول يوضح أن متوسط محصول الفدان في مصر أعلى من جميع الدول على الإطلاق فهو ضعف متوسط محصول الفدان في الولايات المتحدة وأكثر من أربعة أضعاف الهند والباكستان وحوالي أربعة أضعاف البرازيل . أى أن مصر تتميز في متوسط معدل انتاج الفدان عن جميع الدول ولا سيما الدول المنتجة الكبرى . ونظراً لتعدد وجود أرقام توضح تكاليف الانتاج للدول الأخرى فمن الصعب أن نعطي حكماً حاسماً أو نجري المقارنات الصحيحة ولكن من الملاحظ في مصر أن الزراعة الكثيفة أدت إلى انخفاض تكاليف انتاج الوحدة . وأود أن أوضح أن كبر متوسط محصول الفدان لا يعنى دائماً انخفاض التكاليف .

وإذا نحن استبعدنا من جملة الانتاج ، الأنطان التي تقل طول ثيلتها عن $\frac{1}{8}$ بوصة ، لوجدنا أن مصر هي أكبر الدول المنتجة إذ كل انتاجها هو من القطن الذي تزيد طول ثيلته عن $\frac{1}{8}$ بوصة يليها الولايات المتحدة إذ تنتج حوالي ٢٥٠٠٠٠٠ من القناطير تليها البرازيل وتنتج حوالي ١٥٠٠٠٠٠ من القناطير فيرو وتنتج حوالي ٩٠٠٠٠٠ من القناطير بينما تنتج باقي الدول كميات ضئيلة جداً .

وفي السنوات الأخيرة وجد أن ٣٪ فقط من محصول القطن الأمريكي تتراوح طول ثيلته بين $\frac{1}{8}$ ، $\frac{3}{4}$ بوصة وأقل من ٤٪ من المحصول طول ثيلته

جدول رقم (٢٩) انتاج القطن ومتوسط محصول الفدان

منه في أهم الدول المنتجة في العالم في سنة ١٩٤٧ (١)

أسماء الدول	جملة المحصول بآلاف القنطار	متوسط محصول الفدان بالقنطار	أسماء الدول	جملة المحصول بآلاف القنطار	متوسط محصول الفدان بالقنطار
أوروبا			تابع آسيا		
بلغاريا	١٣٤	١٣٤٦	كوريا	١٣٤	١٣٤٦
اليونان	٢٦٧	٢٣٦	تركيا	٢٦٧	٢٣٦
إيطاليا	٦٧	١٥٦	أفريقيا	١٥٦	١٥٦
شمال ووسط أمريكا			مصر		
المكسيك	٢٤٠٤	٢٢٧١	كينيا	٢٨٩	٢٢٧١
الولايات المتحدة	٥٧٤٢٥	٨٩٠	الكنغو البلجيكية	٢٨٠	٨٩٠
جنوب أمريكا			تنجانيقا		
الارجنتين	١٧٣٦	١٠٢٤	السودان	١٧٤	١٠٢٤
البرازيل	٥٦٧٦	١٣١	أفريقيا الإستوائية	١٣١	١٣١
بيرو	١٥١٤	٥٥٦	الفرنسية	٤٧٢	٥٥٦
باراجواي	٢٢٣	٤٦٧	موزمبيق	١٢٣	٤٦٧
آسيا			نيجيريا		
الهند والباكستان	١٦٦٤٩	٦٦٨	أوغنده	١١٩	٦٦٨
إيران	٣٧٨	١١١	انجولا	١٩١	١١١

١ ١/٢ بوصة فما فوق (٢) . وكمية القطن الأمريكي المنتجة فوق ١ ١/٨ بوصة لا تسكني

(١) إحصاءات زراعية واقتصادية أعدها قسم الاقتصاد الزراعي والاحصاء بوزارة الزراعة
لمناسبة المعرض الزراعي الصناعي العام لسنة ١٩٤٩ - راجع الجدول رقم ٤٨ ص ٧٤ - ٧٥
(2) Empire Cotton Growing Review: on the Grade and staple
of cotton, by E. Lord. Shirley Institute, July 1947. P. 189.

الطلب للاستهلاك المحلى بالولايات المتحدة ، بل إن الولايات المتحدة تستورد كميات كبيرة من الأقطان الطويلة الثيلة من الممالك الأخرى ولاسيما مصر . فالولايات المتحدة ليست منافسا حقيقيا لمصر في الأقطان الطويلة الثيلة إلا بقدر إمكان إحلال الأقطان المتوسطة والقصيرة مكانها نتيجة للتقدم الفنى والعلمى . والمنافسة الرئيسية لأقطان مصر إنما تأتى من الأقطان المنتجة في البرازيل وبيرو والسودان . وهذه الدول الثلاث تبدو أنها تنافس مصر ولكن مركزها أسوأ بكثير من مصر إذا أخذنا متوسط انتاج القطن (مع استثناء بيرو) . فتوسط انتاج القطن في مصر حوالى أربعة أمثاله في البرازيل وما يقل عن ضعفين للسودان . كما أن البرازيل وبيرو والسودان لا تتمتع بنفس الجو الملائم لزراعة القطن الذى تتمتع به مصر ولا بوسائل الري والخبرة التى اكتسبها المزارع المصرى ووفرة الأيدي العاملة . يضاف إلى ما تقدم أن صغر حجم المزرعة في مصر وعدم تشتت مناطق زراعة القطن يمكن من التحكم والاشراف الزراعى على الحصول . كما أن وسائل التسويق وتجارة الحصول أكثر تنظيما في مصر منها في الدول السابقة . أما بيرو - التى استثنيناها - لأن معدل انتاج القطن بها يقل عن مصر بحوالى ٧ / . فإنها تنتج أقطانا طويلة الثيلة ولكنها لا تصلح إلا لغزل الخيوط التى تستخدم في انتاج الأقمشة الخشنة والشعبية ^(١) .

أما عن انتاج القطن في الممالك التابعة لإشراف الامبراطورية البريطانية - بما فيها السودان - فإن نظرة إلى أرقام الانتاج خلال السنوات ١٩٣٦ - ١٩٤٦ (باعتبار ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أساس) توضح أنه في فترة ٩ سنوات

(1) Empire Cotton Growing Review: Some Aspects of future Cotton production by E. Lord. Shirley Institute, Jan. 1948. p. 25.

كان اتجاه الانتاج نحو التناقص في ست سنوات منها . وكان الانتاج يتغير في مدى واسع فوصلت الزيادة عن سنه الأساس ٤٦٩ ٪ في سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ بينما في العام التالي بلغ النقص ٢١١ ٪^(١) ومثل هذا التقلب في العرض يقلل القيمة التجارية للمحصول . كما أن نسبة القطن المصري الذي تستهلكه الصناعة في لانكشير إلى مجمل ما تستهلكه من الأقطان قد زادت من ١٢ ٪ في سنة ١٩١٢ إلى ٢١ ٪ في سنة ١٩٤٤ بينما زادت نسبة المستهلك من القطن الوارد من السودان ومستعمرات بريطانيا في أفريقيا الشرقية والغربية من ٢ ٪ إلى ٣ ٪^(٢) في نفس الفترة .

وبالإضافة إلى ما تقدم نجد أن الخليج والخلط وتحديد الدرجة والكبس والتسويق عموما في مصر أكثر تنظيما وكفاية عنه في البلاد المنافسة (البرازيل — يرو — السودان) .

مما سبق يتضح أن هذه المنافسة لا يخشى منها طالما أننا نعمل على زيادة انتاجنا مع خفض نفقاته وبالتالي تزداد مقدرتنا على البيع بأسعار تقل عن منافسينا . ولا يعنى ذلك التقليل من أهمية هذه المنافسة فقد بلغ الانتاج في الامبراطورية البريطانية وفي السودان ٨٦٤٠٠٠ بالة من جميع الأقطان في العام الماضى وهو تحسن كبير عن الأعوام السبعة الماضية كما ذكر رئيس الجمعية البريطانية لزراعة القطن في خطابه السنوى أنه ينتظر تضاعف المحصول من نفس المساحات في بعض المناطق في العام القادم .

(1) Empire Cotton Growing Review, July 1947, p. 209.

(2) Working party Reports «Cotton.» p. 24.

(ب) منافسة الخيوط والألياف الصناعية :

١ — منافسة الخيوط الصناعية Regenerated fibres

الريون Rayon أو الحرير الصناعى هو أهم الخيوط الصناعية على وجه الإطلاق .

وقد ارتفعت نسبة الانتاج العالمى من الريون إلى انتاج الغزل العالمى من القطن من ٣٢٪ فى سنة ١٩٢٨ إلى ١٥٨٪^(١) فى سنة ١٩٣٨ . وترجع هذه الزيادة للتقدم الفنى فى هذا الصناعة خلال تلك الفترة . فاقد زاد إنتاج لريون من سبعة ملايين من الأرتال فى سنة ١٩٢٩ إلى ١٠٨٤ مليوناً فى سنة ١٩٣٩^(٢) . وينتظر تقدم كبير للريون فى السنوات الحالية ، فتدل أرقام المملكة المتحدة لسنة ١٩٤٩ على أن انتاج الأقمشة عامة قد زاد بمقدار ٨٪ عن انتاج سنة ١٩٤٨ . وقد كانت الزيادة ٦٪ بالنسبة للأقمشة القطمية بمفردها بينما كانت نسبة الزيادة ٢٠٪ للحرير الصناعى والأقمشة المختلطة .

ومن الممكن أن نحصل على أنواع خاصة من الريون يمكن مقارنتها بالغزل من الأقطان المصرية ولكن أسعار هذه الأنواع تكاد تكون خيالية . ويدعى البعض أنه يمكن خفض هذه الأسعار العالية نتيجة للتقدم الفنى فى المدة الطويلة إلى مستويات متنافسة مع الغزل من الأقطان المصرية . ولكى من الجائز أيضاً أن نخفض تكاليف إنتاج القطن وبالتالي نعرضه فى السوق بأسعار تؤكد ميزاته على الحرير الصناعى .

وبالرغم مما سبق فالريون والقطن المصرى ليسا متنافسين فالقطن يدخل فى

(1) Economist August 1945. p 163.

(2) Working party Reports. «Cotton», (See table 12, p. 30.)

انتاج الحرير الصناعى . والقطن المصرى هو الذى يضيف إلى الريون جماله ولعانه وجاذبيته ، وهذه الصفات الأخيرة تهم المشتري كثيراً .

فزيادة إنتاج الريون تؤدي بالتالى إلى زيادة الطلب على القطن المصرى والأقطان المماثلة . كما أن تقدم صناعة الريون تقوقف لحد كبير على أسعار القطن فاقطن الخام يكون نسبة كبيرة من تكاليف إنتاج الريون وإنه لمن صالح مصر والدول المنتجة لأقطان مماثلة أن تنمو هذه الصناعة وتزدهر . ويا حبذا لو أمكن إزالة العوائق التى تحول دون نمو هذه الصناعة بالدرجة المنشودة . وأهم هذه العوائق تتمثل فى الضرائب الجركية المفروضة على الريون إذ ينظر إليه كبديل للحرير الطبيعى ، وعلى ذلك فهو سلعة كالية مناسبة لفرض الضرائب العالية ، هذا فضلاً عن خضوعه فى البلاد المنتجة له لضريبة الإنتاج .

(ب) الألياف الصناعية : Synthetic fibres

النيلون Nylon هو أهم أنواع الألياف الصناعية ، وهو منافس للقطن فى صناعة التريكوو والعقاده . وقد حل النيلون مكان الحرير الطبيعى حينما نقص المعروض منه على أثر دخول اليابان الحرب العالمية الثانية . ولو أن الصناعة القطنية قامت بنسج كميات كبيرة من النيلون لاستخدامه فى مظلات المهبوط خلال فترة الحرب الماضية إلا أنه من سبق الحوادث الآن أن نحكم على مدى إمكان إحلال النيلون محل أنواع الغزل الأخرى فى الاستخدامات المدنية .

فإذا ما أصبح هذا الإحلال ممكناً نتيجة خفض التكاليف فإن الحل الوحيد أمام منتجى الأقطان لمقاومة تيار المنافسة المتزايد إنما يتركز فى تحسين أنواع القطن المنتجة وخفض تكاليفها .

وبالإجمال فالعلاقة بين القطن والألياف الصناعية مسألة هامة ، تخلق مشاكل جديدة تحتاج إلى دراسة علمية وفنية كبيرة ويلزم معالجتها بأفق تفكير متسع .

المبحث الحادى عشر

نحو رفع الكفاية الاقتصادية

(٥) توسيع مجال السوق

حيث أن السياسة التى نادينا بها ترمى إلى انتاج القطن على نطاق واسع فلا بد إذا من توجيه الجهود نحو توسيع مجال السوق والعمل على زيادة المستهلك من القطن محليا وفى الخارج . وطرق توسيع مجال السوق تنقسم قسمين : —

(أ) محاولة زيادة الصادر عن طريق الدعاية للقطن فى الخارج بواسطة القناصل والملحقين التجاريين وعقد المؤتمرات الدولية والمعاهدات التجارية وخلق استعمالات جديدة للقطن .

(ب) محاولة تنظيم السوق المصرية وزيادة الاستهلاك المحلى .

١ — توسيع مجال السوق الخارجى : —

فى هذه الظروف الدولية السائدة الآن والتى تنصف بنقص فى جميع المواد الخام ، نعتقد أنه ليس من العسير توسيع مجال السوق إذا ما أحسننا التوجيه . وقد بذلت عدة محاولات فى الماضى لتوسيع نطاق السوق . وفى سنوات الكساد العالمى وجهت الحكومة عنايتها نحو الدعاية والإعلان عن القطن المصرى فى أسواق لم يكن معروفا فيها ، ونتيجة لهذه الجهودات تخلصت الحكومة المصرية من مخزونها البالغ ثلاثة ملايين من القناطر وقتئذ . فقد اقنعت مصر عن طريق قناصلها

وممثلها السياسيين الكثير من الدول كفرنسا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا وأسبانيا والنمسا وهنغاريا بشراء كميات من الأقطان المصرية أو بزيادة استهلاكها منها . كما لجأت إلى مقايضة القطن بالحصلات الأخرى لهذه الممالك مثل ألمانيا وهنغاريا . كما عقدت الحكومة المصرية ثلاثة مؤتمرات دولية للقطن في القاهرة في سنوات ١٩٢٧ ، ١٩٣٨ و ١٩٤٨ بقصد توثيق الروابط بين الفزاليين والتجار والمتججين . وفي سنة ١٩٤٦ لم تدخر الحكومة جهدا في دفع القطن في الأسواق الخارجية فأرسلت الحكومة أربعة وفود لدراسة احتياجات الأسواق الخارجية ومدى إمكان زيادة مبيعات القطن إليها . وقد ذهب اثنان من هذه الوفود إلى أوروبا وكلف بدراسة موضوع مقايضة القطن بسلع أخرى ، والعوامل التي تحد من شراء واستخدام القطن المصري في المصانع الأوربية بصفة خاصة . ونتيجة لهذا الجهد بلغت المبيعات الأسبوعية من القطن المصري ما متوسطه ٧٠٠٠^(١) بالة ذهبت معظمها إلى دول أوروبا .

كما حضر إلى مصر وفود بعض الدول الأوربية لعقد صفقات خاصة ، فأنتهت المحادثات بين وزارة الخارجية وبين الوفد التشيكوسلوفاكي إلى فتح مصر لاعتماد قدره مليون جنيه لتمكين تشيكوسلوفاكيا من شراء الأقطان الطويلة الثيلة . وهذا الاعتماد تضمنه الحكومة التشيكية وتتحمل الخطر الحكومة المصرية بواقع ٦٠٪ ، والمصدر بواقع ٤٠٪ . كما أن الوفد الفرنسي الذي حضر إلى مصر قام بشراء ٢٣٠٠٠٠ بالة^(٢) من القطن الكرنك . وقد قام ممثلي وزارة التجارة البريطانية بشراء كميات أخرى^(٣) . وقامت الوفود البولونية والإسبانية

(1) The Ambassador. 1946 p. 130.

(2&3) The Empire Cotton Growing Review, April 1947; p.p.

بشراء كميات كبيرة هي الأخرى | هذه هي بعض الجهود التي قامت بها الحكومة في هذا المضمار وقد نجحت الحكومة لحد كبير في التخلص من مخزونها فبلغ ٩١١ر٠٠٠ قنطار فقط في ١٩٥٠/٨/٣١ .

كما أن توسيع مجال استخدام القطن المصرى وخاق طلب جديد عليه - في رأيي - هو أجمع الوسائل وأحسنها إذا ما أردنا زيادة حجم الصادر منه وبالتالي توسيع السوق الخارجى .

وحيث أنه لم توجه عناية كافية نحو الاستخدامات الجديدة للقطن ، ولا نحو مقابلة الطلب المتزايد على المنسوجات القطنية للشعوب التي هي في سبيلها للأخذ بوسائل المدنية الحديثة ، فمن الطبيعى أن تتوقع تمدداً في الطلب . يضاف إلى ما تقدم ٢/ أو ٣/ وهى نسبة زيادة الاستهلاك من المنسوجات القطنية في المجتمعات التي يتزايد عدد سكانها تزايداً طبيعياً .

فالقطن المصرى نظراً لقوة مقاومته ومتانته يعتبر صالحاً لإنتاج الأنواع التي تتطلب متانة التيلة ، كالأغراض الإنشائية ، مثل رصف الطرق ، وفي إشارات المرور ، وإطارات السيارات ، وحشو مقاعد السيارات . الخ .

وقد كان لانتشار اقتناء السيارات بواسطة الكثرين من الطبقات في مختلف بلاد العالم ، واستخدام الوحدات الميكانيكية في الحروب على نطاق واسع أكبر الأثر في زيادة الطلب على الأقطان المصرية والأنواع المماثلة .

وقد اتضح أن نسبة المستهلك من القطن المصرى في صناعة إطارات

السيارات في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا تبلغ ٧٥٪^(١) من اجمالي الأقطان المستخدمة عموما . ووفقا لإحصاء أجرته شركة فورد ، وجد أنه يلزم السيارة العادية ٨٩^(٢) رطلا من القطن ، وذلك لمختلف الأجزاء .

وبعبارة أخرى تستهلك كل مليون سيارة إنتاج ٤٠٠.٠٠٠ فدان من القطن . كما أن نجاح عملية إحلال القطن المصري طويل الثيلة مكان الحرير الصناعي في صناعة الإطارات الداخلية لعجلات السيارات هي الأخرى جديرة بالتحليل الدقيق . وهذه المنافسة تتوقف لحد كبير على أسعار القطن المصري الطويل الثيلة . وليس من المغالاة أن نذكر أن انخفاض أسعار القطن المصري قد تؤدي إلى احتكار القطن لهذه الصناعة . فالجال متسع للأقطان المصرية ، وهناك فرصة كبرى لبيع كميات متزايدة في خلال السنوات المقبلة .

كما أن صناعة التريكو والمقادة ولوازم التطريز هي الأخرى من الصناعات التي تحتاج إلى أقطان تمتاز بمتانتها ونقاوتها وخلوها من الشوائب وبياض لونها . ويكاد ينفرد القطن المصري بهذه الصفات ، ويقدر الاستهلاك السنوي لهذه الصناعة بحوالى ١٦٠.٠٠٠ بالة نصيب مصر منها ١٢٠.٠٠٠ بالة .

وقد لوحظ تقدم كبير في صناعة المقادة في الفترة ما بين الحربين في بريطانيا وغيرها من البلدان . ولو أن هذه الصناعة كانت تعاني من نقص المادة الخام

(1) Sixteenth International cotton Congress. Egyptian Agricultural Review, April, 1934, p. 309.

(2) H. Selim « Twenty. years of Agricultural Development in Egypt, p.p. 136 & 137. quoting C. K. Everett, Manager of the New Uses of the Cotton Textile Institute, Inc., New York, The Annals, Sept. 1937.

في بريطانيا في السنوات الأولى من فترة التحول بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ أن ٦٠٪ فقط من القوة الإنتاجية كان مستخدما في الإنتاج إلا أنه ينتظر أن تصل إلى مستوى سنة ١٩٣٧ في خلال مدة ثمانية عشر شهراً (١) .

كما أن صناعة الملابس الجاهزة هي الأخرى من الصناعات التي تستهلك الكثير من القطن المصري ، وخاصة صناعة القمصان من « البوبلينات Poplins » الفاخرة . فالقطن المصري يُفضل دائماً في الاستخدامات التي تحتاج إلى الأنواع الجيدة ، ولكن المنظم يحمل الحرير الصناعي مكانه إذا ما ارتفعت الأسعار عن الحدود المقولة .

ومن الاستخدامات الجديدة استعمال القطن في رصف الطرق ، وبناء جسور الترع والقنوات ، فقد أثبتت التجارب أن الطرق التي استخدم في رصفها القطن تحدث بها تصدعات وحفر أقل بعد عدة سنوات عما لو رصفت بالزلط والقار ، أو أية مادة أخرى . كما أن نفقات الصيانة تصبح أقل أيضاً في حالة استخدام القطن . فقد وجد بعد مرور تسع سنوات من الخدمة ، أن الطبقة التي تكتسو الطريق المرصوف بالقطن لا تزال كيوم وضعت (٢) . وقد استخدم القطن في رصف حوالى ٦٠٠٠ ميلاً من الطرق في جهات مختلفة من الولايات المتحدة على سبيل الاختبار ، وقرر المهندسون نجاح التجربة . وكنتيجة للتخريب الذي أحدثته الحرب ، وإلى الرغبة في تحسين طرق النقل البرى ، فانه ينتظر بزيادة الطلب على الطرق أن يزداد الطلب على القطن المصري ، ويا حبذا لو أن مصر تحاول استغلال

(1) Working Party Reports « Hosiery » . P.70.

(2) R. J. Cheatham : U.S.A. Government Bulletin . « Cotton Fabrics for Bituminous Surface Roads . »

هذا النجاح ، فتقوم بحملة إعلانية دولية عن أهمية القطن وميزاته في هذا الاستخدام . وقد وجد أن كمية القطن التي تدخل في رصف طريق طوله ميل واحد ، وعرضه ١٨ قدماً تتراوح بين ٦ و ١٢ بالة ^(١) (وزن البالة ٥٠٠ رطل) كما أن استخدام القطن في بناء جسور الترع يمنع تآكل التربة وتسرب المياه إلى الأراضي المجاورة . وهذه تفيد دولة كمصر بوجه خاص حيث يرتفع منسوب النيل في أيام الفيضان ، وحيث وسائل الصرف غالية التكاليف .

وهناك عدة استخدامات أخرى ذات أهمية أقل ، كعمل الملابس الرسمية للمستخدمين ، ومعاطف العمل ، وتقليد الحفائب الجلد ، وورق الحائط ، وسجاد الممرات ... الخ .

فبالتنظيم يمكن وضع برنامج يمكن من توسيع مجال السوق الخارجى غير خاشين أية زيادة في الإنتاج ، أو نقص في الاستهلاك .

توسيع مجال السوق الداخلى :

أمكن توسيع مجال السوق الداخلى بحماية صناعة المنسوجات المحلية . كما أنه في مايو ١٩٣١ قررت الحكومة إعانة لصناعة القطن بواقع ٢٠ قرشاً لكل قنطار تستخدمه المصانع المحلية ، ويقف العمل بهذه الإعانة عند ما يصل الربح عن السهم ٥٪ من رأس المال . وقد زادت الكمية التي تستهلكها المصانع المحلية نتيجة اتباع سياسة الحماية الجمركية من ٥٦٠٠٠٠ ^(٢) قنطار في سنة ١٩١٥

(1) H. Selim : Twenty Years of Agriculture Development in Modern Egypt. P. 138—139.

(2) Egyptian Cotton year Book. P. 164.

— ١٩١٦ إلى ١٢٧٦٤٩ (١) قطاراً في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ ، وفي سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ وصلت إلى ٢٣٧٢٣٧ ر (٢) .

من هذه الإحصاءات نجد أن معدل الزيادة كان سريعاً جداً ، إذ بلغ ٢٠ ضعفاً تقريباً عن المستوى الذي كان عليه في سنة ١٩١٥ — ١٩١٦ . ومن الممكن أن نتوقع زيادة كبيرة في الاستهلاك المحلي ، ولا سيما إذا استخدم القطن في الأغراض الأخرى خلاف الغزل والتسيج .

(١) و (٢) إحصاءات زراعية واقتصادية أعدتها قسم الإقتصاد الزراعي والإحصاء بوزارة الزراعة لمناسبة المعرض الزراعي الصناعي العام لسنة ١٩٤٩ جدول رقم ١٩ ص ٣٣ .

الباب الثالث

سياسة تنويع الانتاج

المبحث الأول

الدوافع والأسباب

كانت إحدى الخصائص الهامة التي ميزت الاقتصاد المصري في العشرين سنة الماضية هي الاتجاه نحو تنويع الإنتاج ، تلك السياسة التي نادت بها المذكرة القطنية المستديمة في سنة ١٩٣٠ كوسيلة لتقليل مخاطر الاعتماد على محصول واحد . ويبدو من كتابات الكثير من الإقتصاديين في مصر ، أنهم استخدموا « تنويع الإنتاج » Diversification of Production في مدلولات مختلفة ، فمنهم من قصد بها « سياسة الاكتفاء الذاتي » ، ومنهم من قصد بها الحماية Protection ، ومنهم من قصد بها تجنب مصر المخاطر الاقتصادية National security ، ومنهم من قال بأنها تعنى القومية الاقتصادية (١) Economic Nationalism ، وغير ذلك من الاستخدامات الخاطئة .

لذلك رأيت لزماً على أن أضع تعريفاً يوضح المقصود من هذه الكلمة في المعنى الاقتصادي السليم ويزيل هذا اللبس السائد .

(١) Charles Issawi : Op. cit. P 69.

واقصد بتنويع الإنتاج ما ينتج عن اتحاد عاملين: —
(١) عدد أوجه النشاط . (ب) مدى الدخل المستمد من كل وجه منها ، فالزرعة قد تقوم بنوع رئيسي واحد من النشاط ، وإلى جانبه عدة فروع أخرى مكملة . ولكن طالما أن فروع النشاط المكملة هذه ليست في حد ذاتها مصدراً مباشراً للدخل فإن المزرعة يقال عنها أنها متخصصة .
وبعبارة أخرى إذا ما كان تنظيم المزرعة بحيث يسمح بقيام عدة أوجه للنشاط ، فينتج تبعاً لذلك عدة سلع كل منها يدر دخلاً مباشراً ، فإن المزرعة تتبع نظام تنويع الإنتاج . ووفقاً لهذا التعريف يمكننا أن نعزو الدوافع التي قادت مصر نحو اتباع هذه السياسة إلى عدة عوامل ، أهمها : —

(١) العامل الزراعي البحت : تهدف الزراعة في أي قطر إلى رفع خصوبة الأراضي أو على الأقل الاحتفاظ بها . فالحاصلات المختلفة تمتص من مكونات التربة مواداً مختلفة بنسب متفاوتة . والتوافر على زراعة محصول واحد كالقطن مثلاً في نفس قطعة الأرض سنة بعد أخرى يؤدي إلى إفقار التربة وإضعافها ، ومن هنا كانت حكمه تنظيم الدورة الزراعية لاستخدام خواص التربة كاملة . وفي مصر نجد أن الدورة الثنائية تسمح بزراعة القطن في نفس قطعة الأرض مرة كل سنتين ، بينما يرى الزراع المتنورون أنه من الأنسب بل والأرجح أن يزرعوا نفس قطعة الأرض قطناً مرة واحدة كل ثلاث سنوات . فقد وجدوا أن الدورة الثلاثية تزيد الناتج من المحاصيل بحوالي ٢٠٪ كما أنها أقل استهلاكاً لعناصر التربة^(١) . وتدل البيانات

(1) Charles Issawi : op. cit. P.63.

التي تنشرها وزارة الزراعة على أن الدورة الثلاثية أخذت في الذبوع والانتشار على نطاق واسع^(١). وغالباً ما تنسق المحاصيل التي تكون الدورة الزراعية بحيث أن محصولاً ما يعوض العناصر التي يستهلكها محصول آخر من التربة. فالنترجين الموجود في التربة الذي يستهلكه القطن أو القمح مثلاً يمكن إعادته إذا ما زرعت الأرض بالبرسيم أو الخضروات أو بترية المواشي والأغنام حيث أن روث الماشية يعوض التربة عما فقدته من النترجين. ويؤيد ذلك أيضاً تجارب وزارة الزراعة، فقد وضح أن زراعة الذرة بعد القمح تعطى معدلاً للإنتاج قدره ٦٠٦ أردباً للفدان بينما إذا زرع الذرة عقب البرسيم كان معدل الإنتاج للفدان ٨٠٨ أردباً^(٢).

(٢) ظاهرة اختلاف الأقاليم Concept of intra-regional differences

لاختلاف الأقاليم من حيث توزيع عوامل الإنتاج في داخل المملكة الواحدة أثر كبير في اتباع سياسة تنويع الإنتاج. فكل منطقة لها ميزات خاصة تجعلها أكثر ملائمة لمحصول ما دون آخر، ففي مديرية المنيا تجود زراعة القمح في معظم الأراضي الزراعية وفي الفيوم تجود زراعة الفاكهة بوجه عام والزراعة المشتركة (القطن أو الأرز مع تربية الماشية مثلاً) في شمال الدلتا وهكذا. أي أن نسبة توافر عوامل الإنتاج ومواقعها تحدد صلاحية الأرض لزراعات معينة. فالمنطقة التي يتوافر فيها عامل ما وأكثر من عوامل الإنتاج مقابل سعر منخفض يمكنها إنتاج السلع التي تتطلب توافر هذا العامل أو العوامل بميزة نسبية أكبر. وفي ذلك يقول

(١) إحصاءات زراعية واقتصادية أعدت لمناسبة المعرض الزراعي الصناعي العام ١٩٤٩ مطبوعات قسم الاقتصاد الزراعي والإحصاء وزارة الزراعة راجع جدول رقم ٢٩.

(٢) مجلة الزراعة عدد خاص ١٩٤٢ ص ٣٠.

الأستاذ Bertil Ohlin^(١) أن كل منطقة لها ميزة نسبية في إنتاج الساع التي يدخل في تكوينها كميات كبيرة من عوامل الإنتاج التي تتوافر لها بأسعار رخيصة . ورغما أن عن هذه الظاهرة تؤدي إلى تخصص الأقاليم إلا أنها في النهاية تؤدي إلى تنويع الإنتاج إذا ما أخذنا المملكة كوحدة .

(٣) العامل الموسمي :

من الملاحظ أن الحاصلات الزراعية موسمية لحد كبير فالحصول الواحد لا يستمر شاغلا للأرض أكثر من بضعة شهور من السنة وعلى ذلك وجد المزارعون في مصر أنه من الأوفق استخدام الأرض ذلك العامل النادر استخدما يحقق لهم أكبر ربح ممكن . فارتفاع كلفة الإيجار التي وصلت ٤٠ ٪ فما فوق من مجمل تكاليف الإنتاج لختلف الحاصلات (كما يقضح من الجدول رقم ٣٠) إنما ترجع إلى ندرة الأرض وعدم مرونة عرضها النسبي وإلى الطلب الكبير على استخداماتها المتعددة .

ويزداد هذا المركز سوءاً نتيجة الضغط المتزايد للسكان على وسائل المعيشة فزيادة الطلب تعني أن ملاك الأراضي يحصلون على دخل غير مكاسب وفائض لا يمكن تبريره فهو لم ينتج عن أية تحسينات في وسائل الإنتاج وهذا من طبيعة الربح الاقتصادي . ويمكننا أن نرى ذلك بوضوح من الأرقام التالية ، فبينما كان الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في سنة ١٩٤٧ = ٩٤٫٨ ٪ نجد أن الرقم القياسي لإيراد القدان كان ٢٦٦ ٪ في نفس السنة وكان الرقم القياسي لأسعار المحاصيل

(1) B. Ohlin : Interregional and International Trade. P.20.

الزراعية ٢٤٠٪ (باعتبار سنة ١٩١٣ = ١٠٠^(١)).
فارتفاع إيجارات الأراضي من ناحية وتوافر الأيدي العاملة الرخيصة
من ناحية أخرى يلائمان الزراعة الكثيفة واستخدام نفس قطعة الأرض في
زراعة محصولين أو ثلاثة في السنة إذا ما أردنا تحقيق الاستغلال الاقتصادي
لهذه الموارد .

(٤) تنوع الإنتاج لتقليل الأخطار :

غالباً ما يقوم تنوع الإنتاج لتقليل المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الزراع
والتي تنجم عن تقلبات الأحوال الجوية أو الإصابة بالآفات وأمراض النباتات
أو تغير في أحوال السوق يؤدي إلى انخفاض في أسعار بعض الحاصلات فمن المعقول
أن نسلم بأن هبوط الأسعار سوف لا يطرأ في نفس الوقت لكافة الحاصلات .
فتنوع الإنتاج قد يؤدي إلى توزيع المخاطر ، فمثلاً نجد أن الحبوب تعرضت
لهبوط أقل من القطن في فترة الكساد العالمي الكبير . فالرقم القياسي لأسعار
القطن في مصر هبط من ١٨٠٪ في ديسمبر سنة ١٩٢٨ إلى ٦٣٪ في ديسمبر
سنة ١٩٣٠ (١٩١٣ = ١٠٠) بينما أن الرقم القياسي للحبوب عن نفس الفترة
هبط من ١٢٢ إلى ١٠٢^(٢) فقط . ويعتقد الكثيرون أن نجاح هذه السياسة
مقروناً بالتوسع الزراعي قد جعل مركز مصر الاقتصادي أكثر قوة ومتانة في سنة
١٩٣٩ حينما أعلنت الحرب العالمية الثانية عنه في الفترة سنة ١٩١٤ - ١٩١٩^(٣) .

(١) الإحصاء السنوي للجيب سنة ١٩٤٨ ص ١٥١ .

(2) Jean Schatz « Allure Mondiale des Prix » L'Egypte Contemporaine, Feb. 1931. P, 206.

(3) H. Selim : Op. cit. p.p. 90—95.

جدول رقم (٣٠) يوضح تكلفة الإيجار بالنسبة إلى تكاليف الإنتاج الكلية لأهم الحاصلات الزراعية في مصر
في سنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م ١٩٤٦ - ١٩٤٧ م ١٩٤٧ - ١٩٤٨ م بالجنه عن القدان (١)

الحصول	١٩٤٥ - ١٩٤٦				١٩٤٦ - ١٩٤٧				١٩٤٧ - ١٩٤٨			
	تكاليف الزراعة	الإيجار	تكاليف الانتاج الكلي	النسبة مئوي من تكاليف الانتاج	تكاليف الزراعة	الإيجار	تكاليف الانتاج الكلي	النسبة مئوي من تكاليف الانتاج	تكاليف الزراعة	الإيجار	تكاليف الانتاج الكلي	النسبة مئوي من تكاليف الانتاج
الحاصلات الصيفية												
١ - قطن	١٤٤٨٧	١٦٣٨٧	٣٠٨٧٤	٥٣١	١٥١٤٨	١٦٨٤٢	٣١٩٩٠	٥٢٦	١٦٧٠٥	١٦٥٦٥	٣٣٢٧٠	٤٩٨
٢ - أرز صيفي	١٤٩٥٩	٨٦٠١	٢٣٥٦٠	٣٦٥	١٦٠٤٩	٩٢٥٥	٢٥٣٥٤	٣٦٦	١٥٢٧٤	٩٣٨٥	٢٤٦٥٩	٣٨١
٣ - ذرة رفيعة صيفية	١٠٠٨٩	٨٧٢٢	١٨٨٥١	٤٦٣	٩٦٩٧	٨٦١٩	١٨٣١٦	٤٧٠	٩٩٢٧	٨٦١٤	١٨٥٤١	٤٦٥
٤ - قصب السكر	٢٩٩٦٢	٢٣٠٣٣	٥٢٩٩٥	٤٣٥	٢٨١٨٨	٢١٤٧٨	٤٩٦٦٦	٤٣٣	٢٩٨٩٤	٢٣٠٦٠	٥٢٩٥٤	٤٣٦
٥ - حضروات صيفية	٢٢٠٠٠	٩٠٠٠	٣١٠٠٠	٢٩١	١٩٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٤٥	٢٣٠٠٠	١٤٠٠٠	٣٧٠٠٠	٣٧٨
الحاصلات الشتوية												
٦ - قمح	١٣١٧٨	١١٨٢٢	٢٥٠٠٠	٤٧٣	١١٨١٠	١١٦٨٨	٢٣٤٩٨	٤٩٧	١١١٥٣	١١٤٠٦	٢٢٥٥٩	٥٠٦
٧ - فول	٧٢٩١	١٠٣٥٢	١٧٦٤٣	٦٠٠	٦٨٣٩	١٠٠٠٨١	١٦٩٢٠	٥٩٥	٧٠٨٥	١٠٠٠٠	١٧٠٨٥	٥٨٥
٨ - برسيم	٩٨٤٠	١٢٤٩٣	٢٢٣٣٣	٥٥٩	٦٩٦١	١١٤٣٠	١٨٣٩١	٦٢٢	٦٥٥١	١١٧٦٢	١٨٣١٣	٦٤٣
٩ - بصل	٢٣٠٣٠	١٧٨٠٩	٤٠٨٣٩	٤٣٦	١٩٧١١	١٦٠٣٩	٣٥٧٥٠	٤٤٩	٢١١١٤	١٦٧٣٤	٣٧٨٤٨	٤٤٣
١٠ - كتان	١١٩٦١	١٢٧٣٣	٢٣٢٩٤	٤٨٦	١١٧١٠	١١٢٣٠	٢٢٩٤٠	٤٩٠	١٣٨٠١	١٢٠٧٦	٢٥٨٧٧	٤٦٧
١١ - حضروات شتوية	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٤٠٠	١٤٠٠٠	٩٠٠٠	٢٣٠٠٠	٣٩١	١٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠
الحاصلات النيلية												
١٢ - ذرة نيلية	١٣٧٨٤	٧٤٧٩	٢١٢٦٣	٣٥٢	١٣٤٣٥	٧٢٧٣	٢٠٧٠٨	٣٥١	١٢٤٣٢	٧٠١٦	١٩٤٤٨	٣٦١
١٣ - حضروات نيلية	٢١٠٠٠	١٠٠٠٠	٣١٠٠٠	٣٢٣	٢٣٠٠٠	١٩٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣٢٤	٢٦٠٠٠	١٣٠٠٠	٣٩٠٠٠	٣٣٣
الفاكهة												
موالح	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٣٧٥	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٣٧٥	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٣٧٥
عنب	٣٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	٤٥٥	٣٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	٤٥٥	٣٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	٤٥٥
مانجو	٣١٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦١٠٠٠	٤٩٢	٣١٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦١٠٠٠	٤٩٢	٣١٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦١٠٠٠	٤٩٢
تين	٣٤٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٤٠٠٠	٤٦٩	٣٤٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٤٠٠٠	٤٦٩	٣٤٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٤٠٠٠	٤٦٩

(١) الأرقام محسوبة على أساس البيانات الواردة في « الدخل الأهلي الزراعي » لأعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، ١٩٤٧ - ١٩٤٨
نشرة خاصة لوزارة الزراعة قسم الاقتصاد الزراعي والاحصاء .

ففي نظرهم أن القطن لم يعد السيد ولو أنه لم يفقد أهميته بينما اختفت الأزمات القمحية التي هددت مصر في الحرب العالمية الأولى أو قلت حدتها كثيراً . ولو أن لهذا الرأي نصيبه من الصحة إلا أنه لا يمكننا أن نأخذ به على علته إذ سرعان ما عاودت هذه الأزمات الغذائية ظهورها في فترة الحرب العالمية الثانية بل على نطاق واسع لم تشهد مصر في الحرب الأولى نتيجة عجز كبير طرأ على الجبوب والقمح بوجه خاص مما هدد سكان العاصمة بالمجاعة (١) .

(٥) كما أن تنويع الإنتاج يوزع احتياجات العمل على مدار السنة بانتظام .

فلو أننا قمنا بزراعة محصول واحد على مدار السنة فإن الطلب على العمل سوف يختلف في الفترات المختلفة من نمو المحصول أى أنه يصبح موسمياً لحد كبير ومن المسلم به أن العمال الزراعيين في مصر يكاد يمكن اعتبارهم من العاطلين أو على الأقل تنبشر البطالة المفنعة بين غالبيتهم حيث أن فترات النشاط محدودة ، فالطلب على العمال الزراعيين يزداد عند جمع الحاصلات ومقاومة الآفات . وقد وجد أن أيام العمل للعمال الزراعيين في مصر تتراوح بين ١٨٠ و ٢١٠ يوماً في السنة وفي بعض الجهات تقل عن ذلك (٢) .

(٦) تغيير التعريفة الجمركية :

كان لتغيير التعريفة الجمركية في سنة ١٩٣٠ أثر كبير في تشجيع سياسة تنويع الإنتاج ، إذ لأول مرة منذ مائة عام أمكن حماية بعض الحاصلات الزراعية وبالتالي رفع أرباحها النسبية بين الحاصلات .

(١) هذا بخلاف مزار هذه السياسة اقتصادياً والتي تعرضنا لها سابقاً والتي سوف نتعرض لها في شيء من التفصيل عند مناقشة السياسة القمحية .

(2) Bulletin of the Egyptian Education Bureau, London, Special Agricultural Number 26—27 July—August 1948. P.62.

وقد مكنت هذه الحماية بعض الزراع من تنويع إنتاجهم وبالتالي زراعة محاصيل لم يكن لينتجوها لو تركت الأمور طبيعية كقصب السكر والقمح في بعض المناطق .

(٧) سياسة التخصص والاعتماد على محصول واحد تعطى المزارع دخله دفعة واحدة في السنة فيما تنويع الإنتاج يعدد مصادر الدخل النقدي ويوزعها على مدار السنة توزيعاً عادلاً وهذه النقطة لها أهميتها للمزارع المصري بوجه خاص والذي عرف بإسرافه عقب بيعه لمحصوله واستدائته في الفترات الأخرى .

(٨) إن استخدام المنتجات الثانوية والإفادة منها أمر آخر يشجع سياسة تنويع الإنتاج ولا سيما أن التقدم العلمي جعل هذا ممكناً . فالمزارع يمكنه استخدام الردة ومخلفات المطاحن أو الكسب في تربية الحيوانات والدواجن . ويمكن الحصول على هذه المزاي إذا تكاملت عمليات الإنتاج المختلفة بحيث ينجم عن ذلك وفورات في نفقات النقل ونفقات التوزيع . وهذه العملية تتوقف لحد كبير على الأسعار النسبية السائدة للمنتجات المختلفة .

فلأسباب السابقة قلما نجد أن التخصص الزراعي هو المبدأ السائد في مصر فالوحدات الزراعية تنظم بحيث تنتج محصولاً رئيسياً ومحصولات أخرى ثانوية تكون جزءاً لا يستهان به من دخل المزرعة . والتساؤل والبحث عن المحصول أو الحاصلات التي يمكن لمصر أن تنتجها بميزة أكبر وبالتالي يجب إحلالها محل القطن ، ليس ذا موضوع . فتوجيه البحث إلى هذه الناحية مضيعة للوقت بل أنى أعتقد أنه في ظل الظروف الراهنة ، بل وفي المستقبل القريب لن يحل محصول ما محل القطن في مصر . والسؤال الذي يجب أن نوجهه إلى أنفسنا ونعيره كل اهتمام إنما يتركز في معرفة الحاصلات التي يمكن إدخالها في الدورة الزراعية كأوجه نشاط

قانونية إلى جانب القطن ، ثم ما هي العوامل التي يجب أن يهتدى بها للزراع عند اتخاذ قرار تفضيله لحصول دون آخر؟ أى ما هي العوامل التي تحكم مشكلة الاختيار بالنسبة للزراع؟.

ما من شك في أن المزارع المصرى يميل إلى إنتاج القطن الذى يتمتع بالميزة النسبية الكبرى على سائر الحاصلات والذى أثبت أنه أكثرها أرباحية . بينما تأتى الحاصلات الأخرى فى المرتبة الثانية ما لم تتدخل العوامل المصطنعة لتحد من اختيار المزارع . وقد بدت هذه الحقيقة واضحة فى السنوات الأخيرة رغم محاولة الحكومة لتوجيه الانتاج الزراعى . والأرباحية النسبية لحصول على غيره يجب أن تكون هى الموجه بل والحدد الأساسى لاختيار هذا أو ذاك . ولكن الحكومة المصرية لم تعر ذلك أهمية وكانت سياستها لتنويع الانتاج الزراعى موجهة بنوع خاص نحو الحبوب — ولا سيما القمح — وقصب السكر . وقد كان هذا الاختيار وذلك التوجيه خاطئين .

المبحث الثانى

تحليل لأرباحية الحاصلات الزراعية فى مصر

أصبحت الفرصة مواتية لأول مرة فى تاريخ مصر لإجراء تحليل لأرباحية الحاصلات عندما قام قسم الانتصاد الزراعى والاحصاء بوزارة الزراعة بنشر دراسة للدخل الأهلى الزراعى فى فبراير ١٩٤٨ . وقد حوت هذه الرسالة البيانات الكثيرة عن تكاليف إنتاج الحاصلات الزراعية والقيمة النقدية للحاصلات المختلفة . وباستخدام هذه البيانات عن السنوات الثلاث التى نشرت أرقامها حتى اللحظة

الراهنة أمكننى حساب أربحية أهم الحاصلات المصرية والتي تتضح من الجدول رقم (٣١) .

وقبل أن نتميق فى تعليقنا على هذه النتائج أود أن أوضح بعض الحقائق الهامة :
(١) أن منافسة الحاصلات على قطعة الأرض ليست مطلقة كما قد يخيّل إلينا لأول وهلة . فكل مجموعة من الحاصلات تعتمد على أحوال جوية وظروف معينة مشتركة تقوم المنافسة بين مفرداتها . فهذه ثلاث مجموعات رئيسية . مجموعة الحاصلات الصيفية ومجموعة الحاصلات الشتوية ومجموعة الحاصلات النيلية . فالحاصلات الصيفية تتمثل فى القطن والأرز الصيفى وقصب السكر والمحصول الصيفى للخضروات الخ . وأهم مفردات الحاصلات الشتوية هى القمح والبقول والبصل والسكران ومحصول الخضروات الشتوى والحاصلات النيلية وتتمثل فى الذرة النيلية والخضروات ومحصول الأرز النبلى . الخ . والمجموعات الثلاث السابقة تنافسها على قطعة الأرض أشجار الفاكهة والبساتين والتي تحتل الأرض طول العام بطبيعة الحال إن لم يكن لأعوام طوال .

(٢) إن فترة دراسة الأربحية هى ثلاث سنوات ، وكان من المستحسن طبعا أن تكون فترة الدراسة أطول وعلى ذلك لن نتمكن من توضيح هذه الأربحية فى الأجل الطويل .

(٣) إن هذه الفترة أعقبت الحرب العالمية وهذه الفترة تنقسم بتقلبات الأسعار وتدخل الحكومات لتحويل دون أداء جهاز الثمن لرسالته على أكمل وجه . وبالرغم من الصعاب السابقة فإن التحليل الوارد فى الجدول رقم (٣١) إذا ما فسرت أرقامه فى ضوء تفهم كامل للقوى والعوامل الاقتصادية التى كانت سائدة فى هذه الفترة لا يمكن لنا أن نستفيد الكثير .

جدول رقم (٣١) يوضح أرباحية أهم المحاصيل الزراعية في مصر

عن الفدان الواحد بالجنيهاً المصرية للسنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٦ و ١٩٤٦ - ١٩٤٧ و ١٩٤٧ - ١٩٤٨

الحصول	١٩٤٦ - ١٩٤٥			١٩٤٧ - ١٩٤٦			١٩٤٨ - ١٩٤٧			متوسط الربح للسنوات الثلاث
	تكاليف الاتاج الكلية	قيمة الإنتاج	الربح	تكاليف الاتاج الكلية	قيمة الإنتاج	الربح	تكاليف الاتاج الكلية	قيمة الإنتاج	الربح	
الحاصلات الصيفية										
١ - قطن	٣٠٨٧٤	٤٥٩٨٠	١٥١٠٦	٣١٩٩٠	٤٣٨١٣	١١٨٢٣	٣٣٢٧٠	٤٤١٢٦	١٠٨٥٦	١٢٥٩٥
٢ - أرز صيفي	٢٣٥٦٠	٢٣٧٤٠	٠١٨٠	٢٥٣٠٤	٢٧٢٥٠	١٩٢٦	٢٤٦٥٩	٣٠١٢٠	٥٤٦١	٢٥٢٢
٣ - ذرة صيفية	١٨٨٥١	١٩٣١٣	٠٥٢٢	١٨٣١٦	١٤٥٢٠	٣٧٩٦	١٨٥٤١	١٤٧٥١	٣٧٩٠	٢٣٥٥
٤ - قصب السكر	٥٢٩٩٥	٥٨٠٤٥	٥٠٥٠	٤٩٦٦٦	٥٨٠٤٥	٨٣٧٩	٥٢٩٥٤	٦١١٨٠	٨٢٢٦	٧٢١٨
٥ - خضروات صيفية	٣١٠٠٠	٤٤٠٠٠	١٣٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٩٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٧٠٠٠	٤٥٠٠٠	١٢٠٠٠	١١٦٦٧
الحاصلات الشتوية										
٦ - قمح	٢٥٠٠٠	٢٣٠٥٠	١٩٥٠٠	٢٣٤٩٨	١٩٤٥٢	٤٠٤٦	٢٢٥٥٩	١٦٢٢٣	٦٣٣٦	٣٧٧٧
٧ - فول	١٧٦٤٣	٢٠٤٨٥	٢٨٤٢	١٦٩٢٠	٢٠٠١٢	٣٠٩٢	١٧٠٨٥	١٩٦٠٥	٢٥٢٠	٢٨١٨
٨ - برسيم	٢٢٣٣٣	٣٧٠٠٠	١٤٦٦٧	١٨٣٩١	٢٨٧٢٤	١٠٣٣٣	١٨٣١٣	٢٨٨٠٠	١٠٤٨٧	١١٨٢٩
٩ - بصل شتوي	٤٠٨٣٩	٥٢٤٤٠	١١٦٠١	٣٥٧٥٠	٥٦٤٠٠	٢٠٦٥٠	٣٧٨٤٨	٥٨٨٠٠	٢٠٩٥٢	١٧٧٣٤
١٠ - كتان	٢٣٢٩٤	٣٣٧٦٢	١٠٤٦٨	٢٢٩٤٠	٣٤٩١٠	١١٩٧٠	٢٥٨٧٧	٢٨٤٢٠	٢٥٤٣	٨٣٢٧
١١ - خضروات شتوية	٢٥٠٠٠	٣٧٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٣٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤١٠٠٠	١١٠٠٠	١١٦٦٧
١٢ - بطاطس	٧٠٢٦٨	٦٠٦٤٠	١٠٣٧٢	٧٠٢٦٦	٨٠٦٤٠	١٠٣٧٢	*	*	*(١)	١٠٣٧٢
الحاصلات النيلية										
١٣ - ذرة نيلية	٢١٢٦٣	٢٢٨٠١	١٥٣٨	٢٠٧٠٨	١٦١٨٢	٤٥٢٦	١٩٤٤٨	١٦٩٢١	٢٥٢٧	١٨٣٨
١٤ - خضروات نيلية	٣١٠٠٠	٤٦٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٤٠٠٠	٥٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٩٠٠٠	٥٧٠٠٠	١٨٠٠٠	١٧٦٦٧
الفاكهة										
١٥ - البرتقال	٨٠٠٠٠	١١٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	٨٠٠٠٠	١١٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	٨٠٠٠٠	١١٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠
١٦ - اليوسفي	٨٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١٧ - الليمون الحلو	٨٠٠٠٠	٩٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٩٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٩٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
١٨ - عنب	٦٦٠٠٠	١٠٢٠٠٠	٣٦٠٠٠	٦٦٠٠٠	١٠٢٠٠٠	٣٦٠٠٠	٦٦٠٠٠	١٠٢٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠
١٩ - مانجو	٦١٠٠٠	١١٦٠٠٠	٥٥٠٠٠	٦١٠٠٠	١١٦٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦١٠٠٠	١١٦٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
٢٠ - موز	١٥٨٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٧٧٠٠٠	١٥٨٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٧٧٠٠٠	١٥٨٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠
٢١ - تين	٦٤٠٠٠	١١٩٠٠٠	٥٥٠٠٠	٦٤٠٠٠	١١٩٠٠	٥٥٠٠٠	٦٤٠٠٠	١١٩٠٠٠	٥٥٠٠٠	٥٥٠٠٠

* الأرقام غير متوافرة

(١) أرباحية الحاصلات الصيفية :

ميز القطن نفسه بين مجموعة الحاصلات الصيفية فهو أعلاها ربحاً ، بل إن أرباحيته لتزيد كثيراً على الخضروات الصيفية وهو أعلى من قصب السكر بحوالى ٧٤ ٪ فى المتوسط . هذا علماً بأن أسعار القطن فى هذه السنوات لم تكن بعد قد وصلت إلى ما نشهده اليوم من وصول مستويات الأسعار للقطن إلى أكثر من ضعفين مما كانت عليه فى سنوات ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ . ومن ناحية أخرى تعمل الحكومة على تشجيع قصب السكر ، كمنافس للقطن فى مصر العليا أى الصعيد . وتخفض هذه الأرباحية عما هى عليه بكثير لولم تأخذ الحكومة على عاتقها مهمة تحديد سعر القصب منذ ١٩٣٠ على أثر الاتفاقية المبرمة بينها وبين الشركة المحتكرة لإنتاج السكر . ووفقاً لهذه الاتفاقية تحدد الحكومة سعر القصب بواقع ٧٤ ٪ من قيمة السكر الخام . ومن الواجب أن نوضح أن الزراع ما كانوا ليحصلوا على ربح مالم تتدخل الحكومة لتحديد السعر الذى يشجعهم على الانتاج . فالحكومة تسمح بتحويل عبء الانتاج المرتفع النفقات من على كاهل الزارع إلى المستهلك يدفعه الأخير فى شكل أسعار عالية للسلعة المنتجة (السكر) . وهذه السياسة إن تكن فى صالح شخص أو مجموعة أو هيئة ما فهى فى صالح الشركة المحتكرة والحكومة دون غيرها ، ويمكننا أن نتبين ذلك إذا علمنا أنه قبل أن تأخذ الحكومة على عاتقها مهمة تحديد السعر اضطرت الشركة إلى إقفال مصنعين من مصانعها إذ أن تكاليف التشغيل قد ارتفعت إلى حد كبير فلم يعد الاستمرار فى الانتاج عملية اقتصادية . وكان السبب الاساسى هو هبوط المعروض من كميات القصب هبوطاً كبيراً نتيجة لمنافسة القطن له على نفس قطعة الأرض . وقد تسبب عن نقص المعروض عدم كفاية القصب لتشغيل

المصانع عند حد الكفاية ، فبقيت الطاقة الإنتاجية لهذه المصانع معطلة دون استخدام وتبع ذلك ارتفاع النفقات إلى حد غير محتمل . ويضاف إلى ما تقدم أن نظام الشركة لشراء القصب غير عادل من وجهة نظر الزراع فهي لا تميز بين الأنواع الجيدة وغيرها فهي تدفع الثمن تبعاً للوزن بصرف النظر عن نسبة السكر ودرجة الحلاوة . هذا إلى أن الشركة تترك القصب فترة ما دون وزنه حيث يتعرض للجفاف وبذلك تتجنى على الزراع .

وأود أن أؤكد هنا أن تكاليف إنتاج القصب في مصر عالية جداً ، وليس هناك في الأفق القريب أو البعيد أية بوادر تدل على أن مصر سوف تصبح أحد الممالك المصدرة للسكر مالم ترتفع إنتاجية الفدان من محصول القصب وتنخفض إيجارات الأراضي كثيراً عن مستوياتها الحالية^(١) . واحتمال تحقق ذلك ضعيف جداً حيث أن البحث العلمي في مصر خلال النصف قرن الماضي لم يأت بجديد ولم يتمكن من إحداث أي تحسن في إنتاج القصب . فقد بذلت الشركة المحنـكرة والأقسام الفنية بوزارة الزراعة كل الجهود لمحاولة استنباط أنواع جديدة تجود في الأراضي المصرية ، أو استيراد أحسن الأنواع من الخارج لزراعتها محلياً . ولكن هذه الجهود المضنية ذهبت أدراج الرياح . وكان أحسن رقم أمكن الوصول إليه في مصر بعد بذل جهود صادقة هو ٨٩٠٠ كيلو جراماً من السكر من الفدان ، بينما يقف رقم جافا مثلاً عند ٩٦٥٠ كيلو جراماً من الفدان^(٢) .

أما عن الأرز فمن الواضح أن أرباحه ضئيلة وزراعته محدودة .

(١) Report of the British Goodwill Trade Mission to Egypt, 1945. P. II

(٢) Roche ; Historique des Cannes Exotiques. P. 27—28.

وللأرز أهمية خاصة في شمال الدلتا كمحصول يساعد في إصلاح الاراضى البور ، ثم ما يلبث أن يـلم مكانه للقطن ، وإذا كانت الاسعار الدولية له مجزية أمكن تصدير الفائض منه عن الاستهلاك المحلى للخارج .

أما محصول الذرة الصفية فهو كباقي الحبوب تسبب خسارة كبيرة للزراع ، وسيتحمل الزراع هذه الخسارة سنة بعد أخرى ، طالما أن الزراعة المصرية ما زالت تعاني آثار التشريعات التى وضعت في فترة الحرب العالمية الثانية ، والتي ما زالت قائمة تتمثل في النظم الاقتصادية الجبرية . فالزراع مجبرون على تسليم كميات من الحبوب حددتها قوانين الاستيلاء . وقد نجم عن زراعة الأرض بالحبوب سنة بعد أخرى عدم توازن الدورة الزراعية ، واقتربت هذه بقلة الخصبات الكيماوية الواردة من الخارج ردحاً طويلاً من الزمن مما أفقر التربة وأدى إلى انخفاض معدلات الإنتاج ، وبالتالي تضاعف الخسارة للمزارع . وقد بلغت هذه الخسارة ما متوسطه ٢٣٥٥ جنيهاً مصرياً عن الفدان في السنوات الثلاث سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٨ .

أما عن الخضروات الصفية فهى تلى القطن مباشرة في الأرباحية ، وهى تبشر بأطيب النتائج إذا ما اعتنينا بأمرها .

(ب) أرباحية الحاصلات الشتوية :

يتزعم البصل الشتوى قائمة الحاصلات الشتوية من حيث الأرباحية ، ومصر نالته دول العالم من حيث كمية الإنتاج ، وثانى الممالك المصدرة للبصل بعد أصبانيا حيث أن الولايات المتحدة ، وهى أكبر المنتجين لا يكفى إنتاجها إستهلاكها المحلى . ولكن مصر تحتل المرتبة الأولى دون منافس من حيث

الكمية المنتجة عن الفدان ونوع البصل المنتج . ومحصول البصل محصول نقدي cash crop فهو يشارك القطن في ذلك ، وهو لا يملك في الأرض أكثر من شهرين . ولمصر ميزة أخرى ، فهي تتمتع بإنتاج محصولين : محصول شتوي ، وآخر صيفي . وهذه تهيء للمحصول المصري ميزة هامة في السوق الخارجى ، وهى استمرار العرض لفترة أطول كما أن نضج البصل المصري المبكر يمكن من طرحه في السوق ، ولا سيما الأسواق الأوروبية قبل غيره من الأنواع المنافسة . وقد بلغ متوسط أرباحه ١٧٧٣٤ جنيهًا .

ولكن من العوامل التى يخشى أن تعوق تقدم هذا المحصول ارتفاع تكاليف التسويق ، التى بلغت ٤٥ ٪^(١) من سعر البيع .

ومن الواجب أن ننقله إلى خطوة تكاليف التسويق ليس فقط بالنسبة إلى البصل ، بل إلى الحاصلات الزراعية كافة ، ولا سيما الخضروات بوجه خاص .

وبلى البصل فى الأرباح البرسيم . وهذا المحصول له أهمية كبرى فى الدورة الزراعية . فالتقطن يستنفذ المواد العضوية الموجودة فى الأرض ، ويكاد يتركها خلوة منها ، وكما أظهرت التجارب يؤدى القطن فى كثير من الحالات إلى استهلاك التربة ، ويعبر الزراعيون عن هذه الظاهرة بـ Soil erosion^(٢) . وقد يقلل استخدام الوسائل الميكانيكية فى الحرث وغيرها من العمليات الأخرى الخاصة بإعداد الأراضى

(١) حسبت من واقع الدراسة التى قام بها حضرة الاستاذ محمد منير الأخصائى بوزارة الزراعة والى نشرت بمجلة الزراعة المصرية بتاريخ يونيو سنة ١٩٣٢ ص ٥٨٨ .

(2) Sir E. J. Russell . The Empire Cotton Growing Review Jan. 1947.

للزراعة من آثار استهلاك التربة . ولكن الطريقة المثلى لاجتناب ذلك هي بإدخال البرسيم في الدورة الزراعية .

ويجب ألا ننسى أن البرسيم أساس الزراعة المشتركة mixed farming ، والتي لها أهميتها الخاصة لسببين رئيسيين . فهي أولاً تمتد المزارع المصرى بمحصول نقدى فى شكل مبيعاته اليومية من اللبن ومنتجاته . وثانياً تمتد الأراضي بكميات كبيرة من الخصبات العضوية بما تعطيه من روث .

وقد أثبتت الزراعة المشتركة أنها أحد فروع الزراعة المربحة ، ولكيها لم تصل في مصر بعد إلى مرحلة النمو والتقدم المطلوبة ، ويرجع السبب في ذلك إلى كبر حجم رأس المال المطلوب عن المقدرة المالية لصغار الزراع .

وقد ساهمت المنتجات الحيوانية بنصيب وافر في الدخل الأهلى الزراعى في مصر ، فبلغ نصيبها ٤٩٧ م ٤٢٤ م ٤٧٦ مليوناً من الجنيهات في السنوات ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ، ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، على التوالي ، بينما بلغ مجمل الدخل الأهلى الزراعى لنفس السنوات ٣٢٠٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨٢٦ مليوناً من الجنيهات .

وقد بلغ من أهمية هذا الموضوع أن طاب بعض الخبراء الزراعيون بتركيز الجهود على الزراعة المشتركة دون غيرها .

وفى دراسة لمعرفة ما إذا كان استخدام قطعة الأرض في إنتاج الحبوب يدرّ ربحاً أكبر مما لو استخدمت قطعة الأرض في الزراعة المشتركة وجد الدكتور السكرى أن الأخيرة هي الأكثر ربحاً حتى في حالة إذا ما كانت خصوبة قطعة الأرض أقل من المتوسط . وقد أظهرت النتائج المبينة على تجاربه

أن الزراعة المشتركة في الفترة السابقة للحرب تعطى ربحاً صافياً ، قدره خمسة جنيهات عن الفدان ، بينما لا تعطى الحاصلات الأخرى أكثر من أربعة جنيهات (١) .

وبلى البرسيم في الأربحية الخضروات الشتوية ، ولا سيما الطماطم . ولو أن مصر تنجح أربعة محاصيل من الطماطم واحد في كل فصل من فصول السنة ، إلا أن المحصول الشتوى هو الأكثر أربحية . والبطاطس هي إحدى الخضروات الشتوية المربحة ، وقد أعطت ربحاً متوسطاً قدره ١٠٣٧٢ جنيه مصرى عن الفدان في القطر المصرى بأجمعه . وينتظر للبطاطس مركزاً ملحوظاً في الاسواق الخارجية . فقد ورد في تقرير Goodwill Trade Mission To Egypt أن الشحنات التي وصلت من محصول البطاطس المصرى إلى إنجلترا في سنة ١٩٤٥ ، وفي مايو سنة ١٩٤٦ ، وعرضت في كوفنت جاردن قد أمكن تصريفها كلها بأسعار مجزية جداً (٢) . وكنتيجة لنجاح التجربة زادت المساحة المزروعة من متوسط قدره ١٩٥٧٣ فداناً في سنوات ١٩٤٠ — ١٩٤٤ إلى ٣٠٦٦٧ فداناً في ١٩٤٦ ، وإلى ٤٣١٦٨ في ١٩٤٨ .

والكتمان هو أحد الحاصلات الشتوية المربحة إذا ما عولج بالوسائل والاساليب الفنية التي تتطلبها زراعته . والعناية بهذا المحصول قد ترفع من أربحيته ، بحيث تعادل ، بل قد تفوق البصل (موسم سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ للكتمان كان موسماً سيئاً ، وليس هذا هو القاعدة العامة) .

(١) المجلة الزراعية المصرية • عدد خاص • ١٩٤٢ ص ١٤٢ إلى ١٥٢ .

(٢) راجع التقرير ص ١٠

وزراعة السكتان كزراعة القطن تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة ، غير الماهرة . فهو أحد المحاصيل التي تناسب الممالك التي يتزايد سكانها بسرعة ، والتي تنصف بصغر حجم الوحدة الزراعية كمصر ، كما أن الآلات لم تغزو بعد هذا المحصول . واحتياج هذا المحصول إلى كميات وافرة من العمل غير الماهر يجعل تكاليف إنتاجه في مصر أقل من غيرها ، كما أنه ليس من العسير إيجاد سوق خارجية مربحة له .

وقد ورد في تقرير بعثة العلاقات الطيبة بين مصر وبريطانيا أنه من الممكن إنتاج السكتان ذو التيلة الجيدة في مصر إذا ما أحسن انتخاب النوع وأعطى العناية اللازمة في مراحل المختلفة .

وبينما يحقق محصول الفول ربحا ضئيلا نجد أن أرباحية القمح سالبة . وقبل تطبيق نظام زراعة القمح الجبرى ونظام الاستيلاء كان القمح يعطى ربحا صافيا ، متوسطه أربعة جنيهات عن الفدان انقلبت إلى خسارة بلغت ١٩٥٠ رجبيا فيها مصريا في سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ و ٤٠٤٦ رجبيا فيها مصريا في سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ، ٣٣٦ رجبيا في سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . إن التضحيات التي يتعرض لها المنتجون جسيمة ، وبالعودة إلى نظام الدورة الطبيعية سوف ترتفع أرباحية القمح وتصل إلى ما كانت عليه ، ولكن ليس هناك ما يدل على أن أرباحيته سوف تزداد بأية حال ما عدا ما عدا الحاصلات الشتوية — ماعدا الحبوب . هذا بطبيعة الحال إذا لم تتدخل الحكومة وترفع التعريفة الحامية إلى الضعف على الأقل ، وإن هي فعلت ذلك ، كان هذا ضد صالح السواد الاعظم من جمهور المستهلكين .

(ح) أرباحية الحاصلات النيلية :

المحصول النيلي للخضروات لا يضارعه محصول آخر ، من حيث عظم أرباحيته ، بل قد تزيد أرباحيته في عدة حالات عن القطن ذاته . هذا علما بأنها لا تمكث في الارض سوى ثلاثة إلى أربعة شهور ، بينما يمكث القطن حوالى السبعة شهور .

ولا شك أن أحد الاسباب التى أدت إلى ارتفاع أرباحية الخضروات النيلية هو ارتفاع أسعارها الذى نتج عن تحديد استهلاك اللحوم وجعلها قاصرة على أربعة أيام فى الاسبوع ، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة الطلب على الخضروات لتعويض النقص .

ويجب ألا نذخر جهداً فى تشجيع هذا الفرع من الإنتاج الزراعى .
أما عن الذرة النيلي فما سبق أن ذكرناه بخصوص الحبوب ينطبق عليها .

(د) أرباحية أشجار الفاكهة :

لقد وضع لنا من الجدول رقم (٣١) أن أشجار الفاكهة تمتاز بارتفاع أرباحيتها كقاعدة عامة — (اليوسفى ، والليمون الحلو ، يجب استئناؤهما ، لان الموسم لم يكن ملائماً إذ أصيبا بالآفات) . وأرباحية أشجار الفاكهة تزيد عن أية نوع آخر من أوجه النشاط الزراعى ، ولكن يجب أن تقارن هذه الارباحية ليست بمحصول واحد معين ، ولكن بالارباحية التى تنجم عن زرعتين أو ثلاثة وذلك حسب عدد المحاصيل التى تنتجها قطعة الارض على مدار السنة لو لم تستخدم فى إنتاج الفاكهة .

والسبب الاساسى لكبر أرباحية أشجار الفاكهة إنما يرجع لزيادة الطلب

المستمرة على الفاكهة نتيجة نمو المدن وزيادة عدد سكانها . فأسعار الفاكهة في السنوات ١٩٤٥ — ١٩٤٨ كانت مرتفعة ، ولكن نجد أنه حتى في الفترات العادية كانت زراعة الفاكهة أكثر الحرف الزراعية إدراكاً للربح . فلقد قدر الخبراء بوزارة الزراعة أن زراعة الفاكهة تعطى ربحاً صافياً على رأس المال المستثمر بمعدل ٩٪^(١) بينما لا تصل هذه النسبة أكثر من ٥٪ لسائر الحاصلات الأخرى .

وكان من الطبيعي إذاً أن نتوقع تحولاً من إنتاج القطن إلى إنتاج الفاكهة ، ولكن بعض العوامل عاقت ذلك ، وأهمها : —

(١) تتطلب زراعة الفاكهة كمية ضخمة من رأس المال للمعد للاستثمار ، ويكفي أن نعلم أن رأس المال المطلوب قد لا يتوافر لمن يمتلك أربعون فداناً . فقد وجد أن تكاليف زراعة فدان المانجو مثلاً حتى تبدأ الشجيرات في الإثمار تتراوح بين ٤٤٠ إلى ٤٨١ جنيه^(٢) . كما أن تكاليف « تكميه » الكروم الخشبية تتراوح بين ٥٠ — ١٥٠ جنيه عن الفدان الواحد .

(٢) فترة الإبطاء التي تمض بين بدء الانفاق على عوامل الإنتاج وبين الحصول على نتيجة لهذا الانفاق كبيرة جداً ، قد تصل أحياناً إلى الانتظار عشرة سنوات كاملة كما هي الحال في المانجو وأربعة سنوات في حالة الكروم وستين في حالة التين مثلاً . وفترة الإبطاء هذه تسبب عدم استقرار دخل المزارعين وتحتوي على أخطار جسيمة إذا ما تعرض الإنتاج للآفات . فقد قدرت الخسارة التي تنجم

(1) Y. Milad and A. Sawi « Present Position with regard to citrus fruits in Egypt » . Report of the Agricultural Congress Vol. II p.p. 217 & 227, 1936.

(٢) بتصريح خاص من قسم الاقتصاد الزراعي والإحصاء بوزارة الزراعة .

عن الآفات بـ ٣٠٪^(١) من المساحة المزروعة فأكهة في القطرى المصرى بوجه عام .
(٣) أن زراعة الفاكهة تحتاج إلى معلومات فنية ودراسة خاصة يصعب استيعابها فى فترة قصيرة . فاختيار العقل وعملية التطعيم وتحديد المسافات ووسائل الزراعة والرى والتبخير والشتل . . . الخ تكون مشا كل كبيرة ليس من السهل على الإخصائى حلها .

(٤) كما أن ملائمة قطعة الأرض لإنتاج الفاكهة هى الأخرى من العوامل التى حالت دون سريان قانون الإحلال وهى إحدى الصعوبات الهامة التى تواجه الزارع . وفى الوقت الحاضر — أى مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة — نجد أن المساحة الممكن زراعتها فأكهة محدودة ، إلا أنه بوجه عام نجد أن الأراضى العالية ذات التربة الخفيفة أكثر مناسبة لهذا الفرع من الاستثمار عن غيرها . ومعظم مراكز تجمعات السكان سواء أكان هذا فى الوجه القبلى أو الوجه البحرى غير صالحة إذ أن التربة هناك من النوع الثقيل فقد أجمعت القرائن على أن استخدام الأرض ذات التربة الثقيلة ينجم عنه خسائر جسيمة للزراع . وعلى ذلك فالاحتمال الوحيد لأى توسع يجب أن يتجه نحو تحويل الأراضى الرملية التربة الخفيفة فى الواحات المصرية والصحروات إلى حدائق تنتج الفاكهة وهذه تتطلب استثمار رؤوس الأموال لآجال طويلة لتوفير المياه اللازمة . وأحسن مثال لهذا التوسع ما قام به جاناكليس « Nestor Gianacis » فى ١٩٣٠ إذ نجح فى إصلاح ٢٠٠٠ فدان من الأراضى الصحراوية قرب بحيرة مريوط وقام بزراعتها كروما من الأنواع الممتازة . فقد تحولت هذه المنطقة القاحلة الجرداء إلى جنة من الكروم وعادت إلى سابق عهدها أيام عهد الأغريق والرومان فى مصر .

(١) المحلة الزراعية المصرية عدد خاص ١٩٤٢ ص ٧٩ مقال للاستاذ الزهيرى .

(٥) كما أن الفاكهة والخضروات تختلف عن القطن فيينا الأخير سلعة تتمتع بسوق دولية منظمة ورتبه محددة يسهل تسويقها والتعامل فيها كما تتوافر له جميع مزايا التسويق على نطاق واسع، نجد أن الفاكهة والخضروات سهلة التلف . وعدم توافر وسائل الحفظ والتخزين لدى الزراع ، وعدم تركيز الإنتاج في المناطق القريبة من أماكن التصريف كأسواق القاهرة والاسكندرية زاد من حدة المشكلة . فالسكك الحديدية تتقاضى أجوراً عالية عن الخضار والفاكهة تصل إلى ٢٣٪^(١) من ثمن بيع المحصول في بعض الحالات .

ولابد لنا أن نتوقع ارتفاع تكاليف النقل تحت أى نظام للتوزيع يفصل المنتجون فيه عن المستهلكين مسافات بعيدة . ونفقات النقل في مصر بالنسبة لهذه الطبقة من السلع السريعة التلف مرتفعة ارتفاعاً لا يمكن تبريره . وعلى ذلك فموقع قطعة الأرض بالنسبة لأسواق التصريف المركزية سيظل عاملاً هاماً في تحديد المناطق التي تصلح لزراعة الفاكهة أو الخضروات .

(٦) كما أن التوسع في زراعة الفاكهة والخضار يلزمه اتساع نطاق السوق الداخلى والخارجى . ولما كان الانتاج موسمياً لحد كبير ، ولما كان موسم النضج في كثير من الحالات قصيراً ، الأمر الذى يخشى منه حدوث زيادة كبيرة في العرض عن الطلب في فترة النضوج كان من الواجب قيام الصناعات الزراعية لحفظ الفواكه والخضروات على نطاق واسع وعلى أساس علمى مع استخدام أحدث الأساليب وذلك لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض . ومن حسن الحظ أن أن صناعة حفظ الخضار والفاكهة قد بذلت جهوداً صادقة في المدة الأخيرة وهى تبشر بتقدم كبير في السنوات المقبلة . وليس من الصعوبة بمكان أن

(١) المجلة الزراعية المصرية عدد يونيو ١٩٣٢ ص ٥٨٨ .

نعمل على توسيع نطاق السوق وذلك بزيادة الاستهلاك المحلي من الخضر والفاكهة
فمستوى الاستهلاك في مصر منخفض جداً ، فقد بلغ متوسط ما يستهلكه الفرد
أسبوعياً في مصر من الخضر في ١٩٣٩ ١٦ رطل^(١) . فالعائلة المكونة من والد
وأم وثلاثة أطفال كانت تستهلك ٨ أرطال من الخضر في الأسبوع زادت إلى ١٣
رطلاً في فترة الحرب^(٢) . أما عن الفاكهة فما تستهلكه العائلة (والد وأم وثلاثة
أطفال) بلغ ١ ١/٢ رطل أسبوعياً^(٣) . ويمكننا أن ندرك مدى إمكان زيادة هذا
الاستهلاك إذا ما قارنا أرقامنا بأرقام الدول الأخرى ، فقد بلغ استهلاك الفرد
السنوي من الفواكه والخضر في الفترة السابقة للحرب مباشرة ٢٠٣ كيلوجراماً
في الولايات المتحدة و ١٩٩ في سوريا ولبنان و ١١٣ في بريطانيا بينما بلغ ٥٨
كيلوجراماً^(٤) في مصر فقط مع أن احتياجات الأخيرة تكاد تكون ماسة
خصوصاً إذا ما علمنا سوء حالة التغذية عندنا .

أما عن اتساع السوق الخارجي فإن هذا يتوقف على مدى المنافسة التي سوف
يلقاها انتاجنا . وهذه المنافسة تتوقف بدورها على أربعة عوامل :

(١) نوع المنتج . (٢) تكاليف الانتاج .

(٣) تكاليف التسويق . (٤) الدعاية لمنتجاتنا .

ولا شك أنه باستخدام الوسائل العلمية الحديثة يمكن ترويج زراعة الاصناف

(١) و (٢) المجلة الزراعية . عدد يناير - مارس ١٩٤٣ صفحات ٢٥ ، ٢٦ على التوالي .

(3) Cleland « Population Problem in Egypt » P.80

حيث يذكر الدكتور كليفلاند أن الاستهلاك السنوي للعائلة المثالية كان ٦٦ رطلاً .

(4) Proposals for a world Food Board and world Food Survey.
Report presented to the conference of the food & Agriculture
Organisation, Copenhagen Denmark 2nd Sept. 1946, Appendix
III Table I.

المطلوبة دولياً والعمل على خفض تكاليف الانتاج والتوزيع كما يلزم اتباع الوسائل العلمية الحديثة في جمع الثمار ومعالجتها بحيث لا تفقد شيئاً من خواصها وبحيث يمكن وضعها في السوق في حالة جيدة . كما نود أن نلفت النظر إلى أهمية التعبئة خصوصاً في العصر الذي نحن فيه وضرورة اختيار وسائل التعبئة التي تدعو المشتري وتوقظ فيه الرغبة السكامة للحصول على السلعة « Self selling package » فأهم عامل يعوق التقدم إذاً في اللحظة الراهنة هي عدم توافر المعرفة الفنية وعدم دراسة الأسواق الخارجية لتعرف طلبات المستهلكين والقوى الاقتصادية للسلعة ومعرفة أيها تؤدي الغرض المطلوب .

مما سبق يمكننا أن نستنتج أنه في اللحظة الراهنة والمستقبل القريب لن يكون إنتاج الفاكهة منافساً يخشى منه على القطن كما أن زراعة الخضروات والتي تجود في معظم أراضي القطر المصري إنما تشق طريقها بقوة لتحل مكانها في اقتصاد مصر الزراعي . وليس علينا إلا إسراع هذه العملية بأن نمهد لها النمو الصحيح . أما فيما يختص بأشجار الفاكهة فلا شك أن العناية يجب أن توجه إلى أشجار الموالح والتي ينتظر لها تقدماً كبيراً في المستقبل لأسباب أهمها :

(١) ملائمة المناخ .

(٢) إن الإثمار يستمر فترة طويلة فهي لا تنضج في نفس الوقت دفعة واحدة . (تستمر من أكتوبر إلى مايو) مما يساعد على استيعاب السوق لها تدريجياً .

(٣) مجال السوق الخارجي بالنسبة لها أوسع .

(٤) السهولة النسبية لحفظها في حالة جيدة .

(٥) قلة تكاليف انتاجها نسبياً .

(٦) احتمال خفض تكاليف انتاجها وتسويقها أكبر من غيرها .

ولو أن التحليل السابق يهديننا إلى الحاصلات التي كان يجب توجيه العناية نحوها لزيادة انتاجها إلا أن الحكومة قد وجهت همها في سياسة تنويع الانتاج شطر الإكثار من زراعة الحبوب والقمح بوجه خاص ولذا فسنعرض عرضاً سريعاً لاسياسة القمحية .

المبحث الثالث

السياسة القمحية

القمح هو ثاني المحاصيل المصرية بعد القطن فهو يكون ١٥ر٨٩٪ من القيمة النقدية للحاصلات الزراعية في انتاج سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ١٥ر٧٣٪ في سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ و١٣٪ في سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . وترجع هذه الأهمية إلى سياسة الحكومة القمحية منذ سنة ١٩٣٠ والتي تتلخص في :

١ — قوانين حماية القمح التي كان الغرض منها تقليل هامش الربح بينه وبين القطن .

ب — سياسة الزراعة الجبرية للقمح والاستيلاء على معظم انتاجه مع تثبيت سعره خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها .

وبخلاف السياسة الحكومية عملت ظاهرة نمو المدن على تشجيع انتاج القمح لزيادة الطلب عليه . ففي مصر يكثر استهلاك القمح في المدن عادة وحيث أن سكان المدن قد زاد عددهم زيادة كبيرة خلال الثلاثين سنة الأخيرة فقد كان هذا حافزاً لزيادة انتاج القمح لزيادة الطلب عليه . ولكن زيادة انتاج القمح لم تكن لتساير الزيادة في السكان حتى خيل إلى الكثيرين أن نظرية مالتس

قد بعثت من جديد في مصر وأصبحت حقيقة واقعة . ونمو سكان المدن معناه أن عدداً أكبر من السكان قد تحول عن استهلاك دقيق الذرة إلى دقيق القمح . وتدل تعدادات السكان على أن نسبة نمو سكان المدن أعلى من نسبة نمو سكان الريف ، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٣٢) .

جدول رقم (٣٢) يوضح نمو سكان المدن والريف (١)

الفترة	معدل التزايد المئوي لسكان القطر المصري في السنة	معدل التزايد المئوي لسكان الريف في السنة	معدل التزايد المئوي لسكان المدن في السنة
١٩٠٧ — ١٩١٧	١ر٤	١ر٢٣	٢ر١٥
١٩١٧ — ١٩٢٧	١ر١	٠ر٨٣	٣ر٠٠
١٩٢٧ — ١٩٣٧	١ر٢	١ر١٩	٢ر٠٥
١٩٣٧ — ١٩٤٧	١ر٨	— (*)	— (*)

١ — القمح والحماية :

عندما أعيد النظر في التعريفة الجمركية في ديسمبر سنة ١٩٢٩ لم يكن الكساد العالمي قد بلغ أسوأ حدوده بعد ، وعلى ذلك فقد فرضت ضريبة نوعية على القمح على الوزن بدلا من الضريبة القيمة التي كانت قائمة وكانت هذه الضريبة النوعية بسيطة . ولكن بازدياد حدة الكساد لم تقف هذه الضريبة حائلا دون دخول

(١) اعتبرت هنا الوحدة لسكان المدن ، كل قرية أو مراكز أو مدينة يصل تعدادها إلى ٢٠٠٠٠ نسمة فما فوق . وقد أخذت الأرقام من واقع تعدادات السكان .
(*) لم تنشر البيانات التي تمكن من حساب النسب بعد .

القمح المستورد الأمر الذي أدى إلى هبوط شديد في أسعار القمح المنتج محلياً . ونتيجة للهبوط الشديد في الأسعار أن طالب الزراع بالتدخل الحكومى لحمايتهم من المنافسة الأجنبية الجارفة وفى يوليو سنة ١٩٣٠ أخذت الحكومة بوجهة نظر الزراع فأعلنت « قوانين القمح » إذ فرضت الضريبة المانعة على الواردات القمحية . وبلغت ضريبة الوارد ١١٠٠ جنيه ، ١٨٠٠ جنيه مصرى عن الأربب الوارد من القمح ومن دقيق القمح على التوالى ، وفى فبراير سنة ١٩٣١ زادت الضريبة لكي تضمن الحكومة للمزارع سعراً مجزياً وفى يوليو سنة ١٩٣١ زادت مرة أخرى فوصلت إلى ١٥ قرشاً عن الكيلوجرام من القمح و ٣٠ قرشاً عن الكيلوجرام من دقيق القمح . كما أن الضريبة جعلت على أساس متحرك بحيث تتناسب تناسباً عكسياً مع أسعار القمح فى بورصة لندن فإذا ارتفعت أسعار القمح الأجنبي نقصت تبعاً لذلك الضريبة والعكس بالعكس . وقد كانت تصرفات الحكومات هذه صدى لحركة التقييد التى سادت معظم بلاد العالم فمن استخدام للتعريف الجمركية إلى نظام الحصص إلى شهادات الإصدار والاستيراد وغير ذلك من الوسائل التى أتبعتها المالك الأوروبية .

وكان غرض الحكومة من هذا التدخل يتلخص فى :

أولاً : تخفيف عبء الأزمة الزراعية فى المناطق التى تعتمد على القمح كمحصولها الأساسى .

ثانياً : تشجيع زراعة القمح فى مساحات واسعة بقصد تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتى وبذلك تحفظ فى داخلية البلاد بذلك الجزء الذى كان ينفق فى الماضى على شراء القمح ودقيقه .

ثالثاً : تشجيع صناعة طحن الغلال فى الريف . ولكن للأسف لم تنجح

الحكومة في غرض واحد من أغراضها ، حيث أن التدخل جاء متأخراً بعد أن باع الزراع إنتاجهم ، والذي أفاد من هذا الإجراء هو تجار الغلال ولا سيما طائفة كبار التجار. أما عن زيادة المساحة المزروعة فإن الإحصاءات تسجل إخفاقاً لهذه السياسة فالمساحة المزروعة قد قلت عما كانت عليه قبل فرض الحماية في كثير من السنوات . إن التغيرات الجوية قد تكون أعمق وأبعد أثراً من العوامل المصطنعة التي تهدف إلى زيادة المساحة . أما عن الاحتفاظ بذلك الجزء من الثروة الذي كان ينفق في الماضي على شراء القمح ودقيقه فإن نظرية التكاليف النسبية توضح أنه بإصدار القطن الذي نتمتع في إنتاجه بميزة نسبية أكبر يتجمع لدينا ثروة تكفي لاستيراد القمح اللازم وتترك فائضاً علاوة على ذلك . كما أنه ليس هنالك أية دلائل يوضح نجاح صناعة طحن الغلال نتيجة لقوانين القمح التي سنتها الحكومة وكل ما بجحت الحكومة في تحقيقه هو رفع مستويات الأسعار الداخلية للقمح إلى أكثر من ضعفين كما حدث في فرنسا وألمانيا وإيطاليا (١) .

ولكن هل يصح لنا أن نعبر هذا نجاحاً ؟ إن القمح سلعة يستهلكها السواد الأعظم من سكان المدن ولا سيما الطبقات الفقيرة التي يكون الخبز حوالى ال ٥٠ ٪ من ميزانيتها ، والنتيجة الحتمية هي أن يدفع هؤلاء الطبقات الفقيرة من العمال وصغار الموظفين إعانة لمتجعي القمح أو بالأحرى لكبار الملاك تنافس ال ٥٠٠٠٠٠٠ ر.ه من (٢) الجنيهات سنوياً . وقد شارك العمال الزراعيون زملاءهم من عمال المدن في هذا القضاء المحتوم إذ أن أجورهم جامدة ولم تزد لمقابلة هذه الزيادة في أهم بند من بنود إنفاقهم .

(1) J.A. Venn : Foundations of Agricultural Economics. P.382

(2) Issawi : Op. cit. P.69.

ليس هذا لحسب بل إن السياسة القمحية فيما يختص بالصادر والوارد منه كانت تقوم على سياسات متعارضة . ففي سنة ١٩٣٤ ارتفعت أسعار القمح لعدم كفاية الإنتاج المحلي لسد الطلب فاستوردت الحكومة ١٧٠٠٠ رطل^(١) طن من القمح من استراليا بعد أن كانت قد استوردت ٣٤٧ طناً في العام السابق أيضاً . ولكن في سنة ١٩٣٦ حدث العكس فقد زاد المنتج من المحصول عن الحاجة الداخلية للبلاد فطالب المنتجون الحكومة بالتدخل للحيولة دون انخفاض الأسعار فطلبت الحكومة من بنك التسليف الزراعى أن يقوم بتقديم السلف اللازمة برهن المحصول لكي يحول دون هبوط السعر ، ولكن ذلك لم يحل دون هبوط الأسعار . فزيادة الإنتاج كان ممن الممكن تصديرها بسهولة لو أن التكاليف الإنتاجية للقمح في مصر أقل من الأسعار السائدة في الخارج . ولكن لما كان ثمن العرض للقمح المصرى مرتفعاً عن أسعار الطلب العالمى فإن الحكومة المصرية قررت دون تفكير أن تشجع التصدير بمنح إعانة قدرها ١٠ قروش عن الأردب زيدت إلى ١٥ قرشاً . وقد بلغت نفقة الإعانة ٢٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٧ و ٩٠٠٠٠٠ من الجنيهات في سنة ١٩٣٩ . وقد تجددت هذه السياسة مرة أخرى في سنة ١٩٤١ في فترة الحرب العالمية الثانية وأدت سياسة منح الإعانات هذه - تلك السياسة القصيرة النظر - إلى ترك البلاد بدون مخزون لديها مما أدى إلى تفاقم الأزمة حينما طرأ العجز على محصول سنة ١٩٤٢ .

مما سبق يتضح أن السياسة القمحية قد رمت إلى رفع عبء الخسارة من على المنتج أو التاجر وتحويله إلى المستهلك وهي لم تنجح في شيء خلاف ذلك .

(1) G. Selous : Report on economic conditions in Egypt 1935. P.57, and 1937, P. 131.

والسياسة السايمة لاشك هي تلك التي تزيل العبيء عن كاهل كل الطبقات . ويرى الكاتب أن مصر بحاجة إلى بناء سياسة قومية مستديمة تقوم على أسس قوية فيكتفى بزراعة القمح في المناطق التي تجود فيها زراعته حيث تكون الأرض أكثر ملائمة له عن غيره من الحاصلات . فمما لاشك فيه أن بعض المناطق يجود فيها الإنتاج ويمكنها أن تنتج عند أسعار متنافسة مع الأسعار الدولية . وفي بلد كمصر حيث جمهرة المستهلكين يعيشون عند حد الكفاف وتهدهم الجاعة من آن لآخر يجب أن تمحدد أسعار منتجاتها الغذائية وفقاً للأسعار السائدة للوارد من هذه المنتجات كما كانت الحال قبل ١٩٣٠ .

(ب) سياسة الزراعة الجبرية للقمح :

إذا كانت السياسة الزراعية المثلى في فترة السلم تقوم على زراعة الحاصلات التي تدر ربحاً أكبر واستبدالها بغيرها من السلع إلا أنه في فترة الحروب يختلف الغرض ويصبح أهم هدف للسياسة الزراعية هو زيادة الإنتاج وبخاصة للأغذية مهما كانت التضحيات أو التكلفة . ومصر كسائر الدول الأخرى قد نهجت على نفس المنوال . ففي بدء الحرب العالمية الثانية تمتعت مصر بفائض في إنتاجها من القمح بلغ ٧٤٠٠٠ ر. (١) أردب وذلك بعد كفاية الاستهلاك المحلي . فمحصول عام ١٩٤٠ كان محصولاً جيداً إذا بلغ ٧٨٦ ر. ٧٠٠ ر. أردباً . وقد خشى الزراع أن تؤدي هذه الزيادة في المحصول إلى انخفاض الأسعار فشدوا الضغط على الحكومة وطالبوها بالتدخل . وقد استجابت الحكومة لنداء الزراع فطلبت

(١) إنني أشك شخصياً في صحة هذا الرقم فلم يكن لدينا إحصاءات فعلية عن المخزون واعتقد في أن الرقم الصحيح يتراوح بين ٤٠٠٠٠ ر. أردب و ٥٠٠٠٠ ر. أردب ولا سيما إذا علمنا أن الحكومة قد دفعت إعانات تصدير عن ٤٠٠٠٠ ر. أردب فقط .

من بنك التسليف الزراعى أن يقوم بمنح السلف بسخاء وذلك بقصد وضع حد أدنى لتهور الأسعار . ولكن هذه السياسة قد فشلت فى تحقيق الغرض المرجو منها حيث أن السعر المحدد لم يكن ليعكس العلاقة الحقيقية بين العرض والطلب وحيث أن العرض قد زاد كثيراً عن الطلب فإن الأسعار قد انخفضت لأقل من السعر الأدنى الذى كانت الحكومة قد رأت التسليف على أساسه . وفى غفلة من الزمان فكرت الحكومة فى تصدير الفائض وإعانتته إذا لزم الأمر ، وقد شجعها على ذلك ما تنبأت به وزارة الزراعة من جودة محصول العام التالى .

وبهذا القرار توجت الحكومة أعمالها بتاج الحماقة . فلقد اعتقدت الحكومة أنه الحل الوحيد السليم لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض . لقد كان هذا القرار خطيراً إذ أن محصول ١٩٤١ — ١٩٤٢ قد خيب ظن وزارة الزراعة إذا بلغ المحصول ٧٤٩١٩٧٨ ر٧ وهو أقل من حاجة الاستهلاك المحلى بكثير وبالتالى أصبحت أزمة الغذاء حقيقة واقعة لا محالة مالم تتخذ التدابير لتلافى آثار هذا العجز الكبير . ولقد حاول بعض أعضاء البرلمان فى تلك الفترة معارضة هذا القرار بقوة وانتقاد سياسة الحكومة ولا سيما أنها بنتها على أساس تقديرات وزارة الزراعة فى تلك الفترة ولكن دون جدوى . فطريقة التنبؤ عن مقدار محصول القمح فى تلك الفترة كانت تبعد كثيراً عن الدقة التى يمكن أن يعول عليها^(١) . بل إنه لمن العجيب حقاً أن تصدر جهات حكومية ثلاث تقديرات مختلفة ومتفاوتة لنفس المحصول . وقد كانت طريقة وزارة الزراعة للتنبؤ عن محصول القمح تتركز على نقطتين أساسيتين تقدير للمساحة المزروعة وتقدير لمتوسط

(١) جمال سعيد : التنبؤ فى ميدان الأعمال وتطبيقه على الحياة فى مصر . راجع الجزء الخامس بالتنبؤ عن محصول القمح وبخاصة صفحات ٢١٧ إلى ٢٤٨ .

إنتاج الفدان . وكانت تقديرات المساحة عرضة للخطأ الكبير إذ كانت تتوقف على كفاية تقارير المراسلين ولكن منذ ١٩٤٢ — ١٩٤٣ أصبحت المساحة المزروعة تحصر حصراً فعلياً . أما عن تقدير متوسط إنتاج الفدان فهي الأخرى عرضة للنقد الشديد فهي تقوم على فكرة التعبير عن حالة المحصول في شكل رقم نسبي يبين تغير المحصول عن العادي = ١٠٠ (وهو متوسط السنوات الخمس السابقة) ويكفي أن نقول أن هذه الطريقة تقوم على التقدير بالعين المجردة لفتبين مدى الغموض الذي يكتنفها ويكتنف فكرة الرقم النسبي مما لا يمكن الاعتداد به .

وكان يجدر بالحكومة أن تكون أكثر تبصراً وتحفظ بهذا الفاض خصوصاً إذا ما علمنا أننا كنا في ظل اقتصاديات الحصار (Seige Economy) فتقلبات المحصول أو زيادة الطلب من القوات المتحالفة الموجودة وقتئذ في مصر كان يجب أخذها في الحسبان . وقد نادى بهذه السياسة اللورد كينز في محاضرة ألقاها أمام الاتحاد البريطاني British Association في أغسطس ١٩٣٨ وفيها نصح بريطانيا بوضع خطة من شأنها تخزين المواد الغذائية والمواد الأولية على نطاق واسع ليس فقط لبناء احتياطات تنفع وقت الحرب ولكن لاستخدام هذه الاحتياطات في تخفيف حدة تقلبات الأسعار لبعض السلع الرئيسية الهامة سواء في السلم أم الحرب . وقد ذكر اللورد كينز أنه في خلال العشرة سنوات السابقة (أي التي تسبق سنة ١٩٣٨) بلغ متوسط الزيادة في كل سنة بين أعلى سعر وأقل سعر ٧٠٪ في حالة القمح .

وعلى أية حال فقد كان نتيجة لعجز المحصول وانصرف الحكومة الخاطئ أن حدثت الأزمة الغذائية في سنة ١٩٤٢ والتي بشدها وانتشارها قد هددت النظام الاقتصادي في مصر وأصبحت مشكلة شائكة أمام وزارة التموين التي

قامت في يونيو سنة ١٩٤٠ . لقد كانت الأزمة من الحدة بمكان لدرجة أنها هددت ثلاثة أرباع سكان القاهرة في رغبتهم اليومية ، فكان من الصعب الحصول على الخبز وحتى في حالة الحصول عليه كان يحتوى على مواد غريبة من أحجار ، بل ومفرقات . ولا يزال « الرغيف الأسود » ماثلاً حتى اليوم في الأذهان . وبما زاد الأزمة حدة شراة بعض التجار من منتهزى الفرص طمعاً في الربح فرفعوا الأسعار إلى مستويات خيالية ، ومن ناحية أخرى للتأثير النفساني أثره على المستهلكين الذين تهافتوا على اختزان كميات كبيرة من القمح ودقيقه عند أية سعر .

ولمقابلة هذه الحالة بدأت الحكومة في سن التشريعات تلو التشريعات ، فاستخدمت التشريعات على أكبر نطاق عرفته مصر في تاريخها ، يهر ذلك طبعاً أن حياة الأفراد لا يجب أن تخضع لتقلبات أحوال التجارة . ويمكن تقسيم سياسة الحكومة قسمين :

(١) سياسة قصيرة الأجل لتخفيف حدة الموقف .

(ب) سياسة طويلة الأجل قصد بها عدم تكرار حدوث هذه المشكلة في المستقبل .

أما بخصوص السياسة القصيرة الأجل ، فقد أعلنت الحكومة استيلاءها على جميع كميات القمح ودقيقه وأجبرت كل حائز على تقرير الكمية التي لديه سواء أكان مزارعاً أم تاجراً أم صاحب مطحن أو بنكاً . الخ ووضعها تحت تصرف الحكومة . كما أن الحكومة قد قامت بإنشاء محال لتوزيع الخبز للقضاء على التلاعب الذي كان يحدثه بعض التجار كما شجعت الجمعيات التعاونية على القيام بهذه المهمة وقد حددت الحكومة بموجب التشريع « الرغيف القانوني » الذي ثمنه ٦ مليات ، ووزنه ٧٥ جراماً ويحتوى على دقيق مخلوط بنسبة ٨٥ ٪ / منه دقيق قمح

١٥٪ دقيق أرز، ثم ما لبثت أن تغيرت النسب إلى ٥٠٪ دقيق قمح، ٢٥٪ من دقيق الذرة، ٢٥٪ من دقيق الأرز وبذلك اختفى «الرغيف الأبيض» من الحياة اليومية للمستهلك المصري. ليس هذا فحسب بل لقد عمدت الحكومة إلى دعاية سخيفة محاولة اقناع المستهلكين بأن الرغيف «الأسود» أحسن من الوجهة الصحية. لقد كان كل هم الحكومة هو الحصول على أية كمية من الدقيق مهما كان نوعه أو ثمنه. كما حاربت الحكومة المعاملات في السوق السوداء فسنت الكثير من القوانين والأوامر العسكرية التي بموجبها أصبح كل مخالف عرضة للحبس من ثلاثة شهور إلى سنة أو لغرامة تتراوح بين ٥٠٠ و٥٠٠٠ جنيه مصرياً، هذا إلى جانب مصادرة الكميات المضبوطة. كما حرم تصدير المواد الغذائية أو تخزينها أو نقلها من مكان لآخر بدون تصريح ومنحت جائزة تقدر بـ ٢٠٪ من قيمة المواد المضبوطة لكل من يبلغ عن أية مخالفة. وبالرغم من استخدام التشريع على نطاق واسع إلا أن عدم كفايته كانت واضحة ولم يحقق النجاح المطلوب. ويرجع هذا الإخفاق إلى عدم كفاية الهيئة القائمة بالتنفيذ من ناحية وإلى مساعدة المستهلكين للخارجين عن القانون ولتعدد وتداخل الاختصاصات بين عدة وزارات كالزراعة والتموين والتجارة والداخلية والمالية. ولم ينقذ الموقف إلا كميات القمح التي قدمتها السلطات البريطانية للحكومة المصرية.

أما عن السياسة الطويلة الأجل، فهي تقوم على تشجيع إنتاج القمح وذلك بتحديد أسعار عالية «مجزية» لتمعوض الزراع في حالة إخفاق المحصول لاتباع دورة زراعية غير متوازنة ولتقص كمية السماد ولزراعة القمح في أرض غير مناسبة. وبعبارة أخرى أن المنتجين تحت الحد قد أعطوا الفرصة ليصبحوا منتجين حدين. فخذ سنة ١٩٤١ حتى اللحظة الراهنة يجبر كل مزارع على زراعة نسبة معينة من

أرضه بالحبوب ولا سيما القمح والذرة . وكان أول قانون في ١٩٤١ خاصا بتحديد المساحة التي تزرع قمحا ذا طبيعة اختيارية إذا منح الزراع مكافأة عن كل زيادة في المساحة ، ولكن منذ ١٩٤٢ فصاعدا أصبحت هذه القوانين إجبارية . فالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ حدد هذه النسبة بـ ٤٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ من المساحة المزروعة وفقا لحالة كل منطقة وظروفها الإنتاجية . وقد حدثت عدة تغيرات في النسب في السنوات التالية وليس هنا مجال ذكرها . كما أن الحكومة اتبعت سياسة الاستيلاء فكان على كل مزارع أن يسلم الحكومة بالسعر المحدد كل إنتاجه بعد أن يحتجز لنفسه الكمية اللازمة للبذور و ١٢ أردب^(١) من القمح عن كل فدان لاستهلاكه الخاص كما عينت الحكومة الشونة التي يتعين على المزارع أن يسلم فيها القمح ما لم تزد الكمية المسلمة عن ٥٠ أردبا^(٢) . ولما كانت هذه الطريقة عرضة للتهرب فقد فكرت الحكومة في وضع نظام جديد قُسمت جهات القطر المصري بمقتضاه إلى مناطق متشابهة في التربة والظروف وحددت الفئات التي يتعين على المزارع تسليمها للحكومة . وقد تراوحت الكمية الواجب تسليمها بين ٢ ٪ إلى ٥ أرداب عن الفدان وذلك تبعا لإنتاجية قطعة الأرض . وإذا زادت المساحة المزروعة عن ١٠٠ فدان تزداد الكمية التي يتعين على المزارع تسليمها للحكومة بواقع أردب إضافي عن كل فدان أرض يزيد عن المائة فدان الأولى . وفي سنة ١٩٤٧ خفضت الحكومة الحد الأقصى للكمية الواجب تسليمها من ٥ أرداب إلى ٤ أردب ، كما تغيرت الكمية التي تترك للمزارع بحيث صار الحد الأقصى الذي يمكن للمزارع احتجازه ١٠٠ أردب . ولا يمكن للزراع التصرف في الكميات التي تبقى

(١) إذا كانت الأرض تزرع شعيرا أو فولاً كانت الكمية الممكن احتجازها للاستهلاك الشخصي أردبين عن الفدان وأردب عن كل رأس من الماشية .

(٢) طبقت هذه فقط اعتبارا من ١٩٤٥ .

لديهم قبل تسليم النصاب الذى حددته الحكومة ووضعت عقوبات شديدة على كل مخالف . وإذا أخفق المحصول فى جهة ما أمكن للمزارع أن يتقدم بالشكوى إلى مفتش الزراعة الذى يشرف على منطقته لإجراء التخفيض أو إعفائه كلية .

السياسة القمحية فى الميزان :

بتحديد الحكومة لسعر القمح عند مستوى عالٍ تعتقد الحكومة أنه مرجح للزراعة واتباعها سياسة الاستيلاء أصبحت أكبر مشترية للقمح . ومن المعروف أن تكلفة القمح تختلف فى الأنحاء المختلفة من المملكة المصرية بل إنها قد تختلف اختلافاً بيناً فى نفس المنطقة . فعلى أى أساس حددت الحكومة السعر ؟ ولئن كان السعر مجزياً ؟ هل هى حددت السعر على أساس تكاليف المنتج الحدى ؟ أم على أساس التكاليف المتوسطة للقطر المصرى كجموعة ؟ أم على أساس المنتج غير المكفء والذى هو دون الحد ؟ أم ماذا ؟

حاولت أن أجِد الإجابة لهذه الأسئلة ولكن عبثاً فالحكومة لم تلجأ إلى دراسة علمية منتظمة للتكاليف لتسترشد بها فى تحديدها لسعرها .

والنتيجة المؤكدة فى مثل هذه الحالات أن تختفى قاعدة العدالة فى المعاملة ، فالمزارع الذى ينتج القمح من أرض ضعيفة لا تلائم هذا المحصول والذى بطبيعة الحال تكاليفه أعلى لا يتقاضى مكافأة أكبر من المزارع الذى ينتج القمح من الأرض التى يوجد فيها والتى تكاليفها منخفضة بطبيعة الحال . فمع أن جميع المنتجين يحصلون على نفس السعر إلا أن المنتجين الحديين الذين أجبرتهم القوانين على تسليم كميات معينة من القمح لا يحصلون إلا على ربح ضئيل ، بل قد يتعرضون لخسارة جسيمة ، وهو ما حدث فعلاً كما يتضح من تحليلنا السابق لأرباحية الحاصلات . فلقد اتضح لنا أن أرباحية القمح كانت سالبة وبلغت الخسارة

١٩٥٠ جنيتها ، ٤٠٤٦ ر، ٦٣٣٦ جنيتها عن الأعوام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ،
١٩٤٦ — ١٩٤٧ ، ١٩٤٧ — ١٩٤٨ على التوالي ، هذا بينما أمكن للمنتجين
الذين كانوا يتمتعون بالكفاية تحقيق أرباح أكبر نتيجة تحديد الحكومة لسعر
القمح عند مستوى أعلى مما لو تركت المسألة لتفاعل قوى الطلب والعرض . فما قد
يتضح لأول وهلة أنه منحة للأرض الضعيفة حتى تتمكن من الانتاج عند السعر
المحدد إنما هو في حقيقة الأمر تضخيم لأرباح ذلك الفريق الذى يتمتع بالكفاية
في انتاجه وهم غالبا طبقة الزراع الذين يمكنهم تطبيق أحدث الأساليب العلمية
للزراعة في المساحات التى يمتلكونها . ولتوضيح ذلك نفرض مثالا عدديا . لو أن
سعر القمح السائد في السوق قبل تدخل الحكومة كان ٢٧٠ قرشاً للأردب ،
فإن المنتج الحدى هو ذلك المنتج الذى تكاليف انتاجه ٢٧٠ قرشاً أى أنه لا يحقق
ربحاً . أما المنتج فوق الحدى فهو ذلك المنتج الذى تكاليف انتاجه أقل من
٢٧٠ قرشاً فلو فرضنا طبقة من المنتجين فوق الحدين تكاليف انتاجهم ٢٤٠ قرشاً
فإن هذا الفريق يحقق ربحاً قدره ٣٠ قرش عن الأردب (سعر السوق - تكاليف
انتاجهم) . ثم نفرض أن الحكومة أرادت أن تشجع طبقة جديدة من المنتجين
تحت الحدين ليصبحوا منتجين حدين فلا بد لها من رفع سعر القمح ولنفرض
أنها رفعت السعر إلى ٣٠٠ قرشاً عن الأردب . فما هو الموقف إذاً .

إن للمنتج الحدى في الوضع الجديد هو الذى تكاليف انتاجه ٣٠٠ قرشاً
عن الأردب وهو لا يحقق أى ربح بينما لو أخذنا ذلك الفريق الذى كانت
تكاليف انتاجه ٢٤٠ قرشاً فإن ربحه يزداد في الوضع الجديد من ٣٠ قرشاً إلى
٦٠ قرشاً عن الأردب فكلنا نعمل على زيادة أرباح المنتج الكفء الذى
كان بطبيعة الحال منتجاً للقمح دون أية تشجيع .

وإذا كان المقصود تحقيق العدالة لوجب أن نمنح المنتج الحدى علاوة على تكاليف إنتاجه ربما يعادل المنتج الكفاء حتى تتساوى الفرصة بالنسبة لكل . ولكن معنى هذا أن الحكومة ينبغي أن تشتري بأسعار متفاوتة قد تصل إلى المليون سعر . فلكل منتج سعر خاص ولكن معنى ذلك أن يمسك جميع المنتجون حسابات دقيقة لتكاليفهم وأن تجند الحكومة جيشا كبيرا لمراجعة وخص حسابات هؤلاء المنتجين إلى غير ذلك من التكاليف التى تفجى إذا ما أردنا تحقيق المساواة فى الفرصة بين المنتجين . ثم أليس تحديد السعر عند ٣٠٠ قرشا فى صالح كبار المنتجين إذ بإزدياد كمية ما ينتجونوه وبيعهم للحكومة تقضخ الأرباح . لقد كلف هذا النظام الحكومة مسئوليات مالية جديدة ولا يمكن تقديرها بدقة إلا عندما تقاع الحكومة عن هذه السياسة نهائيا . ولكن فداحة هذا العبء تقضخ من الرقم التالى إذا بلغت خسارة الحكومة نتيجة شرائها بسعر مرتفع ثم البيع للمستهلك بسعر أقل من سعر شرائها وتحملها للفرق ٤٠٠٠٠٠٠ رء جنيهها سنويا . فما منح المستهلكين باليمين فى شكل أسعار منخفضة للخبز اليومى أخذ منهم باليسار فى شكل ضرائب تجبها الحكومة لدفع منها فرق السعر ولتفيد بها طائفة صغيرة العدد من المنتجين للقمح وهم عادة من كبار المنتجين الذى كان فى إمكانهم طرح قمحهم بالأسعار التى يحددها جهاز الثمن التى هى أقل من السعر المرتفع الذى حددته الحكومة ظنا منها أنه فى صالح المنتجين تحت الحدين . إنه لمن واجب الشعب المصرى أن يوقف مثل هذه السياسة التى تسكفه الكثير تحت ستار ما يسمى بالأفدنة تحت الحدية .

إضافة إلى ما سبق فالحكومة لم تتبع سياسة الاستيلاء الكلى على كافة المحصول بل تركت كميات لا بأس بها فى أيدي كبار الزراع وبخاصة قبل أن

تحدد الحكومة الحد الأقصى الذى يترك للمزارع بـ ١٠٠ أردب فى سنة ١٩٤٦ .
وما هو موقف المنتجين إذاً من القمح الذى ترك لهم والفائض عن حاجتهم ؟
هل يبيعون هذه الكميات التى لم تستولى عليها الحكومة بسعر الاستيلاء ؟ أم
يبيعونها عند السعر الأقل الذى تباع به الحكومة للمستهلك ؟ ثم ما هو مركز
المنتج الحدى الذى يكاد سعر الاستيلاء يغطى نفقات انتاجه إن لم يقل عنها فى
كثير من الحالات ؟ هل نتوقع منه أن يبيع بالسعر المنخفض الذى تباع به
الحكومة للمستهلك ؟ أم أنه سيبحث عن بيع فائضه لا بهذا السعر ولا ذاك
فكلما مجحف به وعلى ذلك سوف يبيع ما لديه بأسعار السوق السوداء ؟ من
الطبيعى أن نتوقع أن الأخير هو الذى سوف يسود أى البيع بأسعار السوق
السلوية . فالحكومة بسياستها هذه إنما تعمل بطريق غير مباشر على إفساد الأخلاق
بين السكان . ثم ما هو موقف المزارع الصغير الذى لم تنتج أرضه الكمية المطلوبة
منه والذى يرفض مفتش الزراعة قبول شكواه ؟ الحل الوحيد لدية هو أن يلجأ
إلى شراء العجز لدية بأسعار السوق السوداء ليقدمها للحكومة وإلا تعرض
للحبس والجلد .

أما كان الواجب يقضى على الحكومة أن تتدبر الأمر قبل أن تجعل
الاستيلاء جزئياً ؟ وإذا كان ولا بد من الاستيلاء أليس من العدالة ومن الأجدى
أن يكون الاستيلاء عاماً دون تفرقة فندستولى الحكومة على كافة المنتج كما تكفى
صغار المنتجين شر بعض مفتشى الزراعة الذين لا يحسنون استخدام السلطة المخولة
لهم والذين عرفوا بمحاباتهم^(١) فى كثير من الأحيان لكبار المزارع فممكنهم من
التهرب من سلطة القانون .

(١) الدكتور لهيطة : الاقتصاد الزراعى والتموين ص ٧٣ .

ومما يدعو إلى الدهشة أنه وسط هذه الأزمة القمحية توضح أرقام التجارة الخارجية أن مصر قد قامت بتصدير قمح قيمته ٢٢٢٠٦٤١ جنيهاً^(١) في سنة ١٩٤٣ كما أوضحت أن مصر أمكنها أن تستورد كميات كبيرة من القمح فاستوردت في سنة ١٩٤٢ ، ٥١٨٩٣٠٦٢٤ كيلو جراماً أى ما يوازي ٣٥٠٠٠٠ أردب . وهذا يوضح أن متوسط سعر الأردب من القمح المستورد كان ٢٥٢ قرشاً ، أى أن الاستيراد كان ممكناً وبسعر يقل عن سعر الاستيلاء الذي كان بواقع ٣٠٠ قرشاً عن هذه السنة . فعمل الحكومة على ضوء هذه البيانات لا يعقل من الوجهة المنطقية ، فالقمح كان من الممكن استيراده بأسعار تقل كثيراً عن أسعار انتاجه محلياً لو أن هذه المسألة أعطيت التنظيم الكافي .

ومن الغريب أيضاً أن نستمر في اتباع هذه السياسة حتى اللحظة الراهنة رغم عدم كفايتها لسد الاستهلاك المحلي واضطرابنا إلى استيراد كميات كبيرة من الخارج فقد بلغ ما استورد من دقيق القمح ٤٠٠٧٠٠٠ رطل جنيهاً في سنة ١٩٤٨ . ومما لا شك فيه أن النتيجة تكون أحسن لو أن الاستيلاء كان كلياً وإذا ما اتبع نظام البطاقات في التوزيع فشمّل الخبز بدلاً من قصره على الخمس سلع ذات الأهمية الثانوية والتي لم تكن الأزمة بالنسبة لها في نفس الحدة . بل إن السكائب بما لديه من خبرة ومعلومات في هذا الصدد ليستطيع أن يؤكد أن أغلب المواد الخمسة التي وزعت بالبطاقات لم تكن تتصف بندرة إنتاج مصر منها وعدم كفايته للاستهلاك المحلي بقدر ما كانت مشكلة توزيع بعكس القمح الذي لم تكن الكميات المنتجة تكفي للاستهلاك ولذا كان الأجدر أن تشمل البطاقات . فلو أن نظام البطاقات شمل الخبز لأمكن تجنب الكثير من المشاكل ، كوجود

(١) الإحصاء السنوي العام ١٩٤٢ - ١٩٤٣ . ص ٥٦٢

سعرين أو أكثر وما يتبع ذلك من مساوئ ولا يمكن الاحتفاظ للطبقة الفقيرة بالحد الأدنى من الغذاء الضروري ولما كانت سياسة الحكومة نحو تخفيض نفقة المعيشة أكثر توفيقاً .

لقد كان لارتفاع السعر آثاره السيئة على الطبقات الفقيرة وفئات الدخل الضعيفة ولا سيما الثابتة منها . ولو عمم نظام البطاقات ونفذ بدقة لما احتاجت الحكومة إلى زيادة مرتبات موظفيها ولأمكن لحد ما كبح جماح التضخم الجارف .

وقد تكررت الأزمة القمحية في سنة ١٩٤٧ حينما هُدد المحصول العالمي ينقص كبير قُدر بـ ١٧ مليون طناً . وبلغ العجز في محصول سنة ١٩٤٨ في مصر ٩٠٠.٠٠٠ أردب . واستمرت الحكومة في إتباع نفس سياسة الاستيلاء وعملت على زيادة كمية السماد التي وقفت العملة الصعبة حائلاً دون استيرادها كما تسبب إضراب العمال في شيلي في إقامة عقبات أخرى ولكن الموقف تحسن بعد عمل الاتفاقات المالية بين مصر وبريطانيا والتي بمقتضاها مكنت الحكومة البريطانية مصر من دفع ثمن الفترات بالعملة الاسترلينية . كما لجأت مصر في السنوات الأخيرة إلى إتباع نظام المقايضة على نطاق واسع ، فقايضت مصر ٢٠٠.٠٠٠ طناً من الأرز الزائدة عن حاجتها بما يوازي قيمتها من القمح والذرة من الهند ويوغوسلافيا وغيرها من الدول . كما قايضت مصر ٣٨.٠٠٠ طناً من محصول القطن بـ ٢٣٥.٠٠٠ طناً من الحبوب منها ٢١٥.٠٠٠ طن من القمح والباقي ذرة من الاتحاد السوفيتي . وقد تكررت هذه المقايضة بين مصر والاتحاد السوفيتي فعرضت الأخيرة على مصر ١٠٠.٠٠٠ طن من القمح مقابل ما يوازي قيمتها قطناً . وتدل آخر المعلومات في ديسمبر سنة ١٩٥٠ أن المفاوضات دائرة بين مصر والاتحاد السوفيتي ، وأن

الأخيرة أرادت أن تباع مصر ١٠٠.٠٠٠ طن^(١) من القمح بواقع ٣٣ جنيهاً للطن - لا يدخل فيها العمولة العادية ، والقيمة ستودع في أحد البنوك المصرية لحساب الاتحاد السوفيتي على ذمه شراء أفطان مصرية بأسعار السوق السائدة . وقد حدثت صفقتين مماثلتين في أوائل عام ١٩٥٠ .

مما سبق نرى أن السياسة القمحية كانت خاطئة وأنه لا بد من إزالة قوانين القمح أى رفع الحماية الجركيه والسماح بدخول الوارد من القمح ودقيقه وترك المزارعين أحراراً في التصرف في أراضيهم طالما نحن في فترة السلم وإن أمكن في فترة الحرب أيضاً وقد يساعدنا على ذلك في فترة الحرب لو كان لدينا أسطول تجارى مصرى يجلب لنا المؤون من الخارج في فترة الحروب ، وإذا لم يكن هناك بد من إجبار الزراع على زراعة مساحة معينة قمحاً فيجب أن يكون الاستيلاء عاماً وأن نعمل على تلافى المساوىء التى تنتج عن سياسة التدخل الحكومى ، تلك المساوىء التى سبق إيضاحها . أما فيما يختص بالأزمة الدولية السائدة للقمح فما زال الأمل معقوداً على إمكان الوصول إلى اتفاقيه دولية بين الدول المنتجة للقمح والمستهلكة له بحيث تحقق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى له .

(1) International Financial News Survey, issued by the International Monetary Fund. vol. III, No. 24. Dec. 15, 1950. P. 191, 192.

المبحث الرابع

نحو السياسة الزراعية المثلى

فى الدراسات السابقة تركزت مشاكل البحث فى نوعين من التغيرات ،
تغيرات فى مساحة الأرض وتغيرات فى الوقت . وقد اهتم الباحثون والاقتصاديون
فى مصر بعامل الوقت (أى تغيرات السوق موضع البحث) أكثر من اهتمامهم
بالعامل الآخر ، بل لقد أهملوه كلية ومنهم من مسه عن بعد حين تعرض لنظرية
الريع أو نظرية التكاليف النسبية عند الكلام عن التجارة الدولية .
ولسكن لقد أوضحت هذه الدراسة أن عامل المساحة لا يقل أهمية فى مصر
عن عامل الوقت إن لم يكن أبعد أثرا وأجدر بالدراسة . فالتوزيع الجغرافى لعوامل
الانتاج مسألة هامة فى تحديد السياسة الزراعية . ومن الواضح فى مصر أن أرض
المنوفية يمكن زراعتها قطناً أو قمحاً أو ككتانا أو أرزا وقد تعطى محاصيل جيدة من
كل ، فقد تزيد كمية ما ينتج من القطن من القمح فى المنوفية عن مثيله فى استراليا
ومع ذلك تركز المنوفية مجهوداتها نحو انتاج القطن وتترك القمح لاستراليا إذ أن
وفرة الاراضى فى استراليا تمكن من الزراعة الخفيفة - أى استخدام كميات قليلة
من وحدات العمل ورأس المال بالنسبة لوحدة الارض - وبالتالي نجد أن اتحاد
عوامل الإنتاج إنما ينجم عنه عظم المنتج من كل وحدة عنه فى مصر ، بينما
العكس صحيح بالنسبة للقطن والكتان مثلاً . فنسبة توافر عوامل الإنتاج وتوطن
هذه العوامل هى التى تحدد ملائمة منطقة معينة لإنتاج سلعة معينة دون غيرها ولقد
كانت هذه هى المحور والدعامة الرئيسية التى راعيتها فى بحثى لسياسة تنويع الإنتاج
فى مصر . وما قيل عن المنوفية واستراليا يمكن تطبيقه على المنوفية وشمال الدلتا .

فبينما يعطى الأرز أعلى معدل للإنتاج في المنوفية إلا أن تكاليف إنتاجه أقل في شمال الدلتا حيث الأراضي أرخص . كما أن وفرة عرض العمل في بعض جهات القطر كالمنوفية وبعض جهات مصر الوسطى وندرتها النسبية في بعض الجهات كديرية الغربية والمديريات الواقعة في شمال الدلتا ، وسهولة انتقال عوامل الإنتاج في داخل منطقة أو أقليم معين كالعمل مثلاً وميلها إلى عدم الحركة بسهولة بين المناطق وبعضها ارتفاع نفقة النقل وبعض العوائق الأخرى التي تحول دون سهولة انتقال السلع إنما هي الأخرى تؤكد أهمية عامل المساحة في الحياة الاقتصادية . فمن الأهمية بمكان ، بل إنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار ما حبت به الطبيعة كل إقليم بمفرده حيث أن الاختلافات الإقليمية في نسب عوامل الإنتاج ينتج عنها استعدادات مختلفة في المناطق المختلفة لنفس السلعة المراد إنتاجها . ولذا نود أن نؤكد هنا أهمية دراسة كل منطقة من مناطق القطر المصري على حدة ولا سيما لتكوين التربة وخواصها وميزاتها .

لما سبق فإنى أعتقد — خلافاً لما يظنه جمهور من الاقتصاديين في مصر — أن تشجيع زراعة القمح كوسيلة لتحقيق تنويع الإنتاج بقصد تحقيق الاستقرار الاقتصادى وخاصة عند انخفاض أسعار القطن إنما هي سياسة خاطئة . إن كمية الأرض الثمينة المحدودة لا يجب أن تضيق هباء في إنتاج القمح أو قصب السكر والذين يجب تركهما للبلاد التي تستخدم الزراعة الواسعة . ففي سنة ١٩٣٧ امتدح المستر سلوس المستشار التجارى للسفارة البريطانية في القاهرة سياسة تنويع الإنتاج إذ أنها أدت إلى كفاية مصر لنفسها في معظم السنوات لأهم المفردات ولا سيما المواد الغذائية كالقمح والأرز والذرة واللحوم والأسماك والسكر . وبالتالي أصبح مركز مصر الاقتصادى في نظره أقوى مما يظن . فمصر توفر الغذاء لسكانها وسوف

تكفيهم في المستقبل القريب من حيث الكساء وتستبدل محصولها القطنى بالساع
التي تلزمها . وإني أوافق المستر سلوس من حيث اعتداده لسياسة تنويع الإنتاج
ولكن في المعنى الذي عرفته عند بدء الكلام عن هذه السياسة ولكنى أعارض كل
ما قاله خاصاً بسياسة الاكتفاء الذاتى أو السياسة القمحية أو زراعة القصب .
ولكن لا أود أن يساء فهم ما أقول فلست أدعى أن قطعة الأرض التي بالنسبة لها
يعتبر محصول القمح أرباح الحاصلات لا يجب أن تزرع قمحاً ، ولكن كل ما نود
أن نلفت النظر إليه هو أن فرض زراعة معينة بواسطة القانون أو محاولة خلق
اقتصاد مغلق ليس من صالح المستهلكين في شيء . فأربحية الحاصلات الحقيقية
هى العامل الحاسم الذي يقرر صلاحية المحصول للزراعة من عدمها . فإذا وجدنا
أن الأرض التي تنتج القمح أو القصب سوف تدرربحاً أكبر إذ ما حوت إلى
بساتين أو زراعة الخضروات أو الكتان فإن المساحة المزروعة فاكهة أو خضروات
يجب أن تزيد بينما المساحة المزروعة قمحاً أو قصباً يجب أن تقل . والمزارع الذي
هو عند حد التردد لا يدرى أى محصول يزرع ، يجب أن يوجه استثماره لرأسماله
والعمل . الخ . إلى فروع النشاط المختلفة حتى يصل إلى الوضع الذي يعطيه
أكبر ربح ممكن ، أى حتى يبدو له بوضوح أن أية توجيه آخر لاستثمار موارده
لن يعطيه عائداً أكبر (طبعاً من نفس الموارد) . ولكن التحول نحو المحصول
الأكبر ربحاً قد يعطل نتيجة لعناد الفلاح المصرى وتمسكه بالقديم وعدم رغبته
فى التغيير أو نتيجة لقصر معلوماته أو لشرط الإيجار . الخ . وعلى ذلك فهمة
الحكومة هى أن تساعد التحول على أخذ مكانه سريعاً بنشر العلم والمعرفة
وتوجيه النصح والإرشاد عن أربحية الحاصلات والوسائل الفنية . الخ وليس عن

طريق قوانين المساحة والزراعة الإجبارية . ولإسراع سريان قانون الاحلال يجب على الحكومة أن تتقف الفلاح وتضع له المعلومات في صورة مباشرة سهلة . وإتباع سياسة من شأنها تنويع الإنتاج لازمة لمصر ، ولكن يجب أن تكون هذه السياسة تقدمية وليست رجعية ، سياسة يكون من شأنها زيادة الدخول الحقيقية للزراع وليست سياسة من شأنها تضخيم القيمة النقدية لبعض الحاصلات برفع أسعارها على حساب المستهلك .

وباختصار فسياسة مصر الزراعية يجب أن تحقق غرضين :

(١) التوسع في زراعة القطن زراعة كثيفة .

(٢) إتباع سياسة من شأنها تنويع الإنتاج في المعنى الذي عرفته سابقاً ليكون الغرض منها تنمية الحاصلات ذات الأرباحية العالية كالخضروات (البصل - الطماطم - البطاطس) وكثريية الماشية ومنتجاتها وكالسكتان على حساب القمح والذرة وقصب السكر كمحاصيل مكتملة يلزم إضافتها في الدورة الزراعية . وذلك وفقاً للملائمة وطبيعة قطعة الأرض .

فإنتاج القطن وسياسة تنويع الإنتاج ليسا منفصلين بقدر ما هما متصلان . وأن أكبر المزايا لتنويع الإنتاج إنما تتحقق بانتخاب مجموعة صغيرة من الحاصلات والتوافر على إنتاجها ، فتعدد الحاصلات في سياسة القصد منها تنويع الإنتاج سياسة خاطئة تماماً كالسير بالتخصص إلى أبعد الحدود غير المرغوبة إذ أنها تؤدي إلى تقليل الوفورات الداخلية التي تنجم للمزارع . كما أن تركيز الجهود نحو عدد محدود من الحاصلات هام جداً في التسويق ، فالمنتج لكميات كبيرة من بضعة حاصلات أقوى مركزاً عند التسويق ، وفن إدارة المزارع يتوقف لحد كبير على التنظيم بحيث نحصل على الوفورات والمزايا التي تنجم عن كل من التخصص وتنويع الإنتاج .

الباب الرابع

السياسة الصناعية

المبحث الأول

نمو الصناعة المصرية

هناك فريق يعتقد أن مصر دولة زراعية وسوف تبقى كذلك على مر الدهر ،
منتجة للأقطان الطويلة الثيلة وبعض الحاصلات الزراعية الأخرى ، ولكنهم
لا يعترفون بإمكان قيام الصناعة ما لم تتخذ الوسائل لحايتها . وقد تمخضت الحرب
العالمية الأولى عن رغبة جامحة في نفوس مجموعة كبيرة من السكان نحو تنوع
الإنتاج ولكن حينما يحاولون تنويع أوجه نشاطهم كان هناك من يهبط عزائمهم
ويوحى إليهم بأنهم يخدمون مصالحهم إن هموا توافروا على إنتاج السلع التي يتمتعون
فيها بميزة نسبية أكبر ، وبعبارة أخرى أن الزراعة هي الميدان الوحيد لجهودهم
إن هم أرادوا تحقيق الربح ، فهم قد حكموا بأن قانون الميزة النسبية قانون جامد
لا يتعدل ولا يتغير . لم تكن هذه حال مصر وحدها بل لقد سادت هذه الأفكار
دول أمريكا اللاتينية التي تشبه مصر من وجوه كثيرة إذ أن نظمها الاقتصادية
كانت تقوم على التخصص في إنتاج مادة أو بضع مواد خام تنتج لغرض
التصدير . فكوبا تعتمد على قصب السكر وكولومبيا على البن وبوليفيا على
الصفائح وشيلي على النترات والنحاس والبرازيل على البن والمطاط . الخ .

والجميع كصر تحت رحمة الأسواق ، الخارجية العالمية المتغيرة التي تتحكم فيها والتي ليس لهذه الدول عليها من سلطان ما .

وبالرغم مما سبق فإن الحماسة الوطنية ونمو الوعي القومى فى مصر قد وطدا العزم على ضرورة تغيير أوجه النشاط الاقتصادى السائدة . لقد تذكر المصريون أن آباءهم الفراعنة كانوا مشهورين بفنهم الرفيع وتقدمهم فى مضمار الصناعة . وأن بعث الصناعة فى عصر محمد على باشا ، وإن هى قد فشلت فما ذلك إلا لأن الوقت لم يكن مناسباً بعد للتصنيع وأن نقط الضعف يمكن علاجها . نظر المصريون حولهم فوجدوا أن اليابان تلك الدولة الزراعية الفقيرة فى مواردها الطبيعية قد أمكنها أن تصبح دولة عريقة فى الصناعة فى فترة وجيزة . كل هذه الأحداث زادتهم إيماناً بأن الصناعة يمكن أن تقوم فى مصر .

فالحركة الوطنية فى مصر كانت تهدف إلى بناء مصر القوية اقتصادياً وكانت تسعى إلى تحقيق الكفاية للنظام الاقتصادى المصرى . ولكن لسوء الحظ لم تقم الصناعة المصرية على تفكير سليم ودراسة متزنة عميقة .

والدوافع التى خطت بمصر نحو التصنيع خلاف العامل السياسى يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولاً : كان نمو السكان حافزاً كبيراً لقيام الصناعة فى مصر . فقد صاحب اتجاه السكان نحو الزيادة نمو فى سكان المدن . ومن المعروف أن طلب سكان المدن على المنتجات الصناعية يفوق بكثير طلب سكان الريف . نتيجة لهذه الظاهرة اتسع نطاق السوق أمام الصناعات المصرية فقامت الصناعة فى المدن الكبرى وحولها . كما أن سرعة نمو السكان تودى إلى إيجاد فائض فى عرض العمل يمكن

توجيهه نحو الصناعة . وبما لا شك فيه أن جزءا من هذه الزيادة قد تمتصها الزراعة ولكن هذا الجزء عادة صغيرا جداً ولا سيما إذا علمنا أن إدخال وسائل الزراعة الفنية التي تعمل على رفع الكفاية الإنتاجية كآلات مثلاً سوف تؤدي إلى نقص الطلب على العمال . فليس من المتوقع إذا أن تمتص الزراعة نسبة تذكر من السكان المتزايدين . وعلى ذلك اعتبرت الصناعة هي المخرج الوحيد .

ثانياً : الطلب المتزايد على تحسين أحوال المعيشة هو الآخر من العوامل التي تحفز على قيام الصناعة . فالزيادة الهائلة في السكان لم يقابلها زيادة مماثلة في الإنتاجية الكلية ، بل على العكس نجم عنها إفقار وخفض لمستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب^(١) . ووسائل التحسين في ظل النظام الاقتصادي السائد وقتئذ لم تكن لتعتبر كافية إذا ما كان الهدف هو رفع مستوى المعيشة للعاملين التي تشقى وتسكدح إلى مستوى الآدميين . إذا فلا بد من التوظيف الكامل لكل الموارد الطبيعية والأيدى العاملة ، والاتفاق عام على أن الصناعة هي الحل الوحيد .

ثالثاً : أوجدت الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير نوعاً من القلق الاقتصادي مما جعل مصر تنصر على إنتاج حاجياتها الأساسية . وقد استلزم هذا تنويع الإنتاج ، واعتبر التصنيع أحد فروع تنويع الإنتاج الهامة منذ سنة ١٩٣٠ ؛ هذا إذا أردنا ألا يخضع اقتصادنا القومي لكل عاصفة في الميدان الدولي . فما لا شك فيه أن التخصص قد جلب لمصر فترات من الرواج العظيم ولكنه قد عرضها أيضاً لفترات أزمت شديدة .

(١) أوضح تقرير لجنة الصناعات في عام ١٩٤٨ أن متوسط دخل الفلاح في مصر يتراوح بين ٣ جنيهات وخمسة جنيهات سنوياً .

رابعاً : إن الميزة النسبية ليست شيئاً جامداً بحال ما ، فهي تتغير بمرور السنين وبتغير الميزة النسبية لا بد وأن يتغير تكوين الإنتاج . وتغير الميزة النسبية في مصر يرجع أساساً إلى زيادة إنتاجية رأس المال المستثمر في الصناعة نتيجة للحماية الجمركية في سنة ١٩٣٠ ، وبذلك أمكن التغلب على الخوف الذي كان يساور فئة الممولين من ناحية الصناعة . والسبب في تأخر ارتياد رأس المال للصناعة إنما يرجع إلى جاذبية الاستثمار في تمويل محصول القطن الذي يتمتع بطلب عالمي نتيجة لارتفاع سعر الفائدة وسرعة دوران رأس المال في هذا النوع من الاستثمار . فارتفاع سعر الفائدة إلى ٨٪ في الاستثمار الزراعي كان الحائل الأول دون اتجاه الاستثمار نحو الصناعة . ولكن ليس لنا أن نتوقع أن أية نوع من الاستثمار سوف يمتص كميات لانتهائية من رأس المال في الظروف العادية . إذ سوف نصل إلى حد إن عاجلاً أم آجلاً نجد عنده أن الإنتاجية الحدية لرأس المال في هذا الفرع من الاستثمار قد أصبحت منخفضة جداً إذا ما قورنت بفروع النشاط الأخرى البديلة . وبالرغم من ذلك إلا أن بعض العوامل قد حالت دون سريان هذه القاعدة ردحاً طويلاً من الزمن . وقد أخذت هذه العوامل شكل الإعانات للمتبحرين والاستخدام الطليق للأموال في المشروعات العامة للرى والصرف التي تعود عليهم بالفائدة الكبيرة ومحاولة تثبيت أسعار الحاصلات الزراعية وتخفيض الديون العقارية على الملاك . . . الخ . فالتعريفية الحامية في سنة ١٩٣٠ ساوت في الفرصة بين الاستثمار في الزراعة والصناعة . وفي الحقيقة يمكننا أن نعتبر سنة ١٩٣٠ تاريخ قيام الصناعة الحديثة ذات الإنتاج الكبير في مصر .

خامساً : يمكن اعتبار نمو الصناعة في مصر كجزء من التقدم العام في اسائر جهات العالم نحو التصنيع وسيادة مبادئ القومية والاكتفاء الذاتي . فقد كان لهذه الأفكار التي سادت في أوروبا وغيرها صداها أخيراً في مصر . فالتقدم الصناعي

في مصر كان نتيجة الحد ما للعوامل التي أخذت مكانها في الخارج ولو أن الحركة في مصر كانت لها مميزاتها الخاصة .

فالعوامل السابقة وغيرها أحدثت تغيرات كبيرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي في مصر ، فالمصريون أصبحوا ينظرون إلى التصنيع كالدعماء التي يمكن الاعتماد عليها في حل الكثير من مشاكلهم مثل عدم استقلال الموارد إستغلالاً كافياً وانخفاض مستوى المعيشة ، ومشكلة التخصيص الزائد وعدم الاستقرار ، وكفاح نظام الطبقات ، وحل مشكلة البطالة وغير ذلك .

وسواء أكان هذا خطأ أم صواباً إلا أن مصر قد صممت على ارتياد ميدان الصناعة في توسعها الاقتصادي . وإن حكمة هذا القرار سوف تتضح فيما بعد . وقد كان نتيجة التوسع الصناعي أن زاد ذلك النصيب من الداخل الأهلي الذي ينبجم عن الصناعة وأصبحت الصناعة تساهم بنصيب كبير في الاقتصاد الوطني قارب نصيب الزراعة^(١) .

هذه عجلة سريعة عن العوامل والقوى التي أسرعت الاتجاه نحو التصنيع . وقبل أن نتقدم لمناقشة المشاكل التي أوجدتها السياسة الصناعية في مصر أرى لازماً على أن أشير سريعاً إلى النظام الصناعي في مصر . ولست أنوى الكلام أو التحليل في شيء من التفصيل فلقد عرض له زملائي^(٢) من الاقتصاديين

(١) بلغت قيمة الإنتاج الصناعي في مصر وفقاً لإحصاء عام ١٩٤٤ ما قيمته ١٦٧ مليوناً بينما كانت قيمة الإنتاج الزراعي ٣٢١ مليوناً عن عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، كما زادت قيمة الإنتاج الصناعي وفقاً لتعداد الإنتاج في عام ١٩٤٧ إلى ١٩٨ مليوناً تقريباً بينما هبطت قيمة الإنتاج الزراعي في عام ١٩٤٦ — ١٩٤٧ إلى ٢٦٧ مليوناً .

(٢) لمن بود الاستفاضة في موضوع التنظيم الصناعي أحيل القارئ إلى ما كتبه الزميل الدكتور علي الجريتلي في رسالته المقدمة لدرجة الدكتوراه من جامعة لندن في يونيو سنة ١٩٤٧ وعنوانها The Structure of Modern Industry in Egypt

في مصر ولكني سأعرض للعوامل والنظريات التي جرت في هذا الميدان والنقاط التي لم تستوفها البحوث السابقة .

المبحث الثاني

بعض مظاهر التنظيم الصناعي في مصر

أولا : توطن الصناعات :

لن نحاول الدفاع عن نظرية ما للتوطن ، ففي اعتقادنا أنه لا توجد نظرية عامة للتوطن ، ولا سيما في ظل اقتصاديات الحركة . وقد عرجنا على دراسة توطن الصناعات لما لها من أثر على الكفاية الصناعية . والمقصود بكلمة التوطن هو وجود علاقة بين الصناعة والموقع الجغرافي ^(١) . ولكن هذه العلاقة ليست بذات أهمية للاقتصادى ، فالاقتصادى إنما يهتم بعلاقة الصناعة بتوزيع المشتغلين من السكان بالصناعة عموما ^(٢) . فالتوزيع الحالى للصناعة والسكان المشتغلين بها في مصر يتضح من تعدادى الإنتاج لسنة ١٩٤٤ و ١٩٤٧ ^(٣) .

(1) Marshall : Principles of Economics Chap.X.Book IV.p.268 Eighth Edition 1947.

(2) P.S.Florence : Investment Location and Size of Plant.P.34

(٣) أود أن أقدم هنا بوافر الشكر لصاحب الغزة منصور مشالى بك ، مدير عموم مصلحة الإحصاء والتعداد على تصريحه لى بأخذ كافة البيانات الخاصة بتعداد ١٩٤٧ ، والتي لم تنشر بعد حتى كتابة هذه السطور (فبراير سنة ١٩٥١) ، كما أشكر الدكتور محمد رياض الشنوانى بك وكيل المصلحة على التسهيلات الكثيرة التي مدني بها ، وأشكر حضرة الأستاذ نوفل مدير قسم إحصاءات الإنتاج والأجور ، ومن القسم حضرات حمدي أفندي ، وعزيمى أفندي لإسرائيل على إمدادى بكافة البيانات ، كما أشكر أخى أحمد وفاء الدين سميد أفندي على مساعدتي في جمع وتقرير هذه البيانات .

فيدل تعداد سنة ١٩٤٤ على أنه من بين ٢٢٠ ٢٢ مصنعا من المصانع ذات الإنتاج ١٨٪ منها بالقاهرة و ٨٪ بالإسكندرية بينما بلغ عدد العمال المشغولين بالصناعة عموما ٣١٦ ١٤٤ ، منهم ٢٣٪ في القاهرة و ١٦٪ في الإسكندرية . كما يدل تعداد سنة ١٩٤٧ ، على أنه من بين ٢٦٧ ٤٢ مصنعا من المصانع ، ذات الإنتاج ٤٦٥٠ مصنعا بالقاهرة ، أى ١٧٪ من جملة المصانع في القطر المصرى ، ١٨٧٠ مصنعا بالإسكندرية ، أى حوالى ٧٪ ، بينما بلغ عدد العمال المشغولين بالصناعة عموما ٣٤٧ ٢٦٦ عاملا ، منهم ٢٣٪ في القاهرة و ٢٠٪ في الإسكندرية وهذا التركيز والتجمع الكبير للصناعات المختلفة في القاهرة والإسكندرية هو أبرز مظاهر توطن الصناعات في مصر . وقد ساعدت - عدة عوامل على توطن الصناعات في هاتين المدينتين أهمها ما يلى : —

(١) القرب من السوق :

القرب من السوق في مصر أهم العوامل المحددة لتوطن الصناعات على الإطلاق ، فهو أهم من أى عامل من العوامل الفنية التى قد تتحكم في توطن الصناعة . فالقاهرة والإسكندرية يتجمع فيهما جزء كبير من سكان القطر المصرى ، بل لا أكون مغاليا إذا ما ذكرت أن معظم القوة الشرائية في المملكة المصرية تتجمع في هاتين المدينتين ، فالطلب المنجز فيهما أكبر بكثير منه في أية جهة أخرى . وليس أدل على ذلك من أن متوسط دخل الفرد السنوى في الريف كان يتراوح بين ثلاثة وخمسة جنيهات ^(١) في سنة ١٩٤٥ ،

(١) تقرير لجنة الصناعة سنة ١٩٤٨ ص ٥ .

بينما متوسط دخل الفرد السنوى للمملكة المصرية عموما بلغ ٣٢ جنيه^(١) ،
فى سنة ١٩٤٥ ، فالصناعات الغذائية وصناعات البناء ، وصناعة الملابس كانت
أولى الصناعات التى توطنت فى المدينتين لتسد الطلب المتزايد من مجتمعهما .

ولا يجب أن ننسى أن القاعدة المسماة « Principle of minimum differentiation » تنطبق فى حالتنا هذه . وتتأخص هذه القاعدة فى أن
قيام الصناعة فى إقليم معين إنما يخلق ظروفًا مناسبة تجتذب صناعات أخرى ليس
فقط فى هذا الإقليم ، بل وبالتقرب منه لى تشترك مع الصناعات القديمة فى
الوفورات الخارجية التى تنجم عن هذا التركيز ، فتقرير بارلو Barlow report^(٢)
عن توزيع السكان الصناعيين فى إنجلترا ينص على أن التركيز الإقليمى لا يمنح
مزايا للصناعات الأساسية القائمة فقط ، بل تمنح مزايا أيضا لصناعات أخرى .
وعلى ذلك فإن الإقليم سوف يميل إلى النمو ، فهى أشبه ما تكون بكرة الجليد
ويمكننا أن نطلق على هذه الظاهرة « التراكم الصناعى »^(٣) .

(١) الأستاذ الدكتور عبدالمنعم ناصر الشافعى : نصيب الصناعة فى الاقتصاد القوى .
ص ٥٧ محاضرة ألقى فى مؤتمر التوجيهات العلمية ، فى ميدان الزراعة والصناعة ٣٠ أبريل
٥ مايو سنة ١٩٤٩ . راجع أيضا تقرير الدخل الأهلى لسنة ١٩٤٥ للدكتور الشافعى بك
ص ١٤ .

(2) Report of the Royal commission on the Distribution of the
Industrial Population. p.29

(٣) رأيت أن أطلق على هذه الظاهرة كلمة التراكم الصناعى ، فهى تشبه تراكم
البورات الصغيرة لتكوين البورة الكبيرة ، ويطلق عليها الأستاذ فلورنس أستاذ الاقتصاد
بجامعة برمنجهام ، كلمة Conurbation ، وهو أول من استخدم هذه التسمية ، وقد
أخذت بها اللجنة الملكية لدراسة توزيع السكان الصناعيين .

وبالرغم مما سبق فإن بعض الصناعات التي تقوم بسد طلب العاصمة قد رأت من الأفضل لها أن تختار موقعها في جهات بعيدة ، حيث أن المزايا التي تنجم لها قد تكون أكبر بكثير من الزيادة التي سيتطرا على نفقات النقل لبعدها عن مراكز التصريف .

(٢) توافر رأس المال وعنصر التنظيم :

غالبا ما تقيم طبقة الممولين في المدن الكبرى ، وهم بطبيعة الحال يفضلون قيام نشاطهم الفرعى (أى الصناعة) إلى جانب عملهم الرئيسى ، وهو التجارة ، أو التمويل ، إلا إذا حالت العوامل الفنية دون ذلك ، وقد أدى ذلك إلى تركيز النشاط الصناعى في العاصمة . على أن عنصر التنظيم يكاد يكون وقفا على المدينتين . فهما مركز النشاط الاقتصادى ، ولا سيما في المراحل الأولى من تصنيع مصر . كما أن الصناعة تتطلب جهود الكثير من الفنيين والعلماء والإداريين ، والمحاسبين ، والكتبة . . . الخ ، وجميع هؤلاء يميلون إلى تفضيل الإقامة في المدن الكبرى لما تحويه من وسائل الراحة والمتعة . كما أن التسهيلات التي تؤدي إلى رفع الكفاية الصناعية ، كوجود الجامعات والمدارس الفنية متوافرة في المدينتين .

(٣) توافر وانتظام العمل :

إن وجود العمل بكميات وافرة وانتظام عرضه من العوامل التي تجذب التوطن في القاهرة والاسكندرية . فعرض العمل الماهر ونصف الماهر أكثر مهونة في المدن نتيجة لارتفاع مستويات التعليم نسبيا . كما أن عرض العمل في الريف يتعرض للتقلبات الموسمية فهو يقل في فترة جمع القطن ، وفي كثير من الحالات

نجد أن سكان الريف يحترفون الصناعة في موسم ما كنشاط فرعى بينما تظل حرفةهم الرئيسية هي الزراعة . فهذه تؤثر في اقتصاديات المنشأة التي تقوم في الريف إذ تؤدي إلى ارتفاع نسبة احتياطي العمل Labour turnover ونسبة الغياب Absenteeism.

(٤) نفقة النقل :

تتمتاز القاهرة بمرکزها المتوسط وسهولة مواصلاتها البرية والنيلية والجوية . كما تتمتاز الاسكندرية بأنها ميناء مصر الأول وهي الأخرى سهلة الاتصال بسائر جهات المملكة المصرية . فعلى المنظم أن يتدبر نفقة النقل إذ ما قرر إنشاء مصنع به خارج المدينتين ولا سيما في بلد قصيد من نظام تعريفه السكك الحديدية به أن تعطى أكبر إيراد ممكن . وقد أدت التسهيلات الحديثة في النقل إلى خلق إمكانيات واحتمالات جديدة لقيام مراكز صناعية خارج القاهرة والاسكندرية فإصلاح الطرق البرية وتحسينها قد ساعد على خلق مدن جديدة كشبرا الخيمة وكفر الدوار وغيرها . ومن المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه في المستقبل نتيجة لبرامج إصلاح الطرق المزمع القيام بها .

(٥) القوة المحركة :

قامت صناعة توليد القوى المحركة والكهرباء في أول عهدها في القاهرة والاسكندرية . ويقدر ما استحوزت عليه المدينتين في سنة ١٩٤٤ بـ ٨٠ ٪ من القوة الكهربائية المحركة .

مما سبق يتضح لنا أن المنظمين في مصر قد وجدوا في حالات كثيرة أن التوطن السكاني أى الذى يحقق أقل كلفة لوحدة الانتاج كان في إحدى المدينتين . وحيث أن اختلاف التوطن ينتج عنه تغيرات في التكاليف ، فإنه يجب دراسة

كل العوامل المختلفة قبل اختيار الموقع . فعامل التوطن الذى يؤدى إلى تحقيق أكبر قدر من الوفورات والذى بالتالى يخفض تكلفة الوحدة الحدية إلى أقل قدر مستطاع يجب أن يكون العامل الحاسم الذى نتبعه فى اختيار الموقع . كما يجب أن نلفت النظر إلى أنه لا يمكن استمرار هذا التراكم للمنشآت الصناعية بالقاهرة والاسكندرية فالنزاي التى تنعم بها نتيجة للوفورات الخارجية سوف تقل بعد نقطة معينة بل إن زيادة التوطن عن الحجم الأمثل له سوف يؤدى إلى ارتفاع التكاليف والتبديد .

حساب معامل التوطن لبعض الصناعات المصرية :

معامل التوطن Co-efficient of localisation يعطينا صورة عامة عن درجة التركيز المحلى لصناعة معينة إذا ما قورنت بتوزيع عدد المشتغلين فى الصناعة بأكملها . ويضع لنا الأستاذ فلورنس فى كتابه « Investment, Location, and Size of Plant. » طريقة قياس هذا المعامل إحصائياً^(١) .

إذا أردنا حساب معامل التوطن لصناعة ما ، نأتى بالنسب المئوية للمشتغلين من العمال فى الصناعة بأسرها موزعة حسب المناطق المختلفة للقطر المصرى ، ونأتى كذلك بالنسب المئوية للمشتغلين بالصناعة لمراد إيجاد معامل التوطن لها موزعة على نفس المناطق ثم نحسب انحراف نسبة عمال كل منطقة للصناعة المعينة عن النسب المقابلة لها لتوزيع العمال الصناعيين على نفس المناطق فى المملكة عموماً فيكون معامل التوطن لهذه الصناعة هو مجموع الانحرافات السالبة

(١) راجع ص ٣٤ من كتاب الأستاذ فلورنس المذكور أعلاه .

جدول رقم (٣٣) يوضح كيفية حساب معامل التوطن لبعض الصناعات الرئيسية في مصر

مناطق المملكة المصرية	نسب توزيع العمال										الانحرافات عن نسب الصناعة عموما										
	المستخدمين في الصناعة عموما	الأطعمة النباتية	المنسوجات	تهيئة المعادن وصنعها	وسائل النقل	مواد البناء	الأطعمة المحفوظة	استخراج الزيوت	الصناعات الكيماوية	الورق ومنتجاته	الجلود والفراء	ب - ا	ج - ا	د - ا	هـ - ا	و - ا	س - ا	ص - ا	ع - ا	ن - ا	ي - ا
	ا	ب	ج	د	هـ	و	س	ص	ع	ن	ي										
جميع المناطق	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١ - القاهرة	٣١.٠	١١.٥	٧.٠	٥٢.٧	٤٦.٧	٢٨.٦	١٦.٦	٩.٦	٤٠.١	٣٢.٦	٤٣.٥	١٩.٥	٢٤.١	٢١.٧	١٥.٧	٢.٤	١٤.٤	٢١.٤	٩.١	١.٦	١٢.٥
٢ - الإسكندرية	١٦.٣	٩.٧	١٣.٤	١٥.٨	١٧.٨	٧.٧	١٧.١	٢١.٧	٤٤.٠	٦٣.٠	٣٧.٥	٦.٠	٢.٩	٠.٥	١.٥	٨.٦	٠.٨	٥.٤	٢٧.٧	٤٦.٧	٢١.٢
٣ - القناة	٢.٤	١.٠	٠.٢	١.١	١٤.٤	١.٢	١.٣	٠.٤	٠.١	٣.١	٠.٦	١.٤	٢.٢	١.٣	١.٣	١.٢	١.١	٢.٠	٢.٣	٠.٧	١.٨
٤ - السويس	٠.٧	٠.٤	٠	١.٩	٢.١	٠.١	٠.٣	٠	٠.٤	٠	٠.١	١.٤	٠.٧	١.٢	١.٢	٠.٦	٠.٤	٠.٧	٠.٣	٠.٧	٠.٦
٥ - دمياط	١.٨	٠.٧	٣.٨	٠.٥	٠.٨	٠.٤	٢.١	٠.٥	٠	٠	٠	١.١	٢.٠	١.٣	١.٠	١.٤	٠.٣	١.٣	١.٨	١.٨	١.٨
٦ - البحيرة	٢.٧	٣.٣	٣.٠	٢.١	١.٣	٧.٧	٣.٦	٠.٣	١٠.٩	٠	٠.٩	٠.٦	٠.٣	٠.٦	٠.٦	٥.٠	٠.٩	٢.٤	٨.٢	٢.٧	١.٨
٧ - الدقهلية	٢.٩	٢.٩	٢.٣	٥.٧	١.٤	٧.٤	٠	١.٨	٠	٠	١.٦	٠	٠.٦	٢.٨	٢.٤	١.٥	٤.٥	١.٨	٢.٩	٢.٩	١.٣
٨ - الغربية	١٢.١	٤.٦	٤٤.١	٦.٠	٢.٩	٨.٣	٧.١	٤٣.٩	١.٣	٠.٨	٣.٨	٧.٥	٣٢.٠	١.٦	٩.٢	٣.٨	٥.٠	٣١.٨	١٠.٨	١١.٣	٨.٣
٩ - المنوفية	٢.٢	٢.٢	٤.٠	١.٧	٠.٢	٠.٣	٧.٦	٠.٣	٠	٠	٠.٣	٠	١.٨	١.٨	٢.٠	١.٩	٥.٤	١.٩	٢.٢	٢.٢	١.٩
١٠ - القليوبية	٢.٥	١.٦	٦.٤	٠.٩	٨.٣	٢.٦	٢.٧	٠.٤	٠.٩	٠	٠.٣	٠.٩	٣.٩	٣.٩	٥.٨	٠.١	٠.٢	٢.١	١.٦	٢.٥	٢.٢
١١ - الشرقية	١.٨	٢.٤	٢.٠	١.٣	١.٣	٤.١	٠	٠.٨	٠	٠	٠.١	٠.٦	٠.٢	٠.٥	٠.٥	٠.٧	٢.٣	١.٠	١.٨	١.٧	١.٧
١٢ - أسوان	١.٥	٤.٥	٠	٠.٢	٠	٠.٤	٠.١	٠.٩	١.٨	٠	٠	٣.٠	١.٥	١.٣	١.٥	١.٤	١.١	٠.٦	٠.٣	١.٥	١.٥
١٣ - أسيوط	٣.٠	٣.٩	٣.٦	٢.٥	٠.٦	٧.٦	٠.٨	٥.٢	٠.٣	٠	٢.٤	٠.٩	٠.٦	٠.٥	٠.٥	٢.٢	٤.٦	٢.٢	٢.٧	٣.٠	٠.٦
١٤ - بني سويف	١.٠	١.٨	١.٠	٠.٩	٠	٢.٤	٠.٣	٠	٠.١	٠	٠.٦	٠.٨	٠	٠	١.٠	٠.٧	١.٤	١.٠	٠.٩	١.٠	٠.٤
١٥ - الفيوم	١.٠	١.٣	١.١	٠.٨	٠.٥	٢.٣	٠	٠	٠	٠	٤.٣	٠.٣	٠.١	٠.١	٠.٥	٠.٨	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	٣.٥
١٦ - جرجا	٢.٥	٢.٦	٠.٩	١.٧	٠.٥	٦.٣	١.٥	١.٥	٠.١	٠	٢.٥	٠.١	١.٦	٠.٨	٢.٢	٢.٠	٢.٢	٣.٨	٢.٤	٢.٥	٠
١٧ - الجيزة	٣.٣	٩.٤	١.٣	٢.٣	٠.٣	١٩.٥	٢.٢	١.٦	٠	٠.٥	٠.١	٦.١	٢.٠	١.٠	١.٠	٢.٢	٣.٣	١.٧	٣.٣	٢.٨	٣.٢
١٨ - المنيا	٤.٠	١٢.٠	٥.٠	١.٤	١.٨	٤.٥	٠.١	٠	٠	٠	٠.٤	٨.٠	١.٠	١.٠	٢.٢	٣.٣	٠.٥	٣.٩	٤.٠	٤.٠	٣.٦
١٩ - قنا	٥.٨	٢٤.١	٠.٩	٠.٥	٠	٤.٤	٩.١	٢.٠	٠	٠	١.٠	١٨.٣	٤.٩	٥.٣	٥.٨	٣.٣	١.٤	٣.٨	٥.٨	٥.٨	٤.٨
٢٠ - الحدود	١.٥	٠.١	٠	٠	٠.٢	٩.٤	٠	٩.٠	٠	٠	٠	١.٤	١.٥	١.٥	١.٣	٧.٩	١.٥	٧.٥	١.٥	١.٥	١.٥
مجموع الانحرافات												٣٨.٧ +	٤١.٩ +	٢٥.٧ +	٣٦.٤ +	٣٢.٥ +	٢٦.٠ +	٤٦.٩ +	٤٥.٣ +	٤٩.٠ +	٣٧.٠ +
معاملات التوطن												٠.٣٩	٠.٤٢	٠.٢٦	٠.٣٦	٠.٣٣	٠.٢٦	٠.٤٧	٠.٤٥	٠.٤٩	٠.٣٧

النتيجة مقسوما على ١٠٠ . والمطابقة الكاملة منطقة منطقة لصناعة معينة للصناعات
عموما يعطينا معاملا للتوطن يساوى صفرا والاختلاف الكامل (مثال ذلك تركيز
عمال صناعة معينة في منطقة واحدة . يعطينا معاملا قريبا من الواحد الصحيح .

وعند ما حاولتُ حساب معاملات التوطن في مصر لبعض الصناعات الهامة
كان على أن أفقع بالأرقام المنشورة في التعداد التجارى والصناعى لسنة ١٩٣٧
حيث أن هذا التعداد عن سنة ١٩٤٧ لم ينشر بعد كما أن بيانات تعدادى الانتاج
الصناعى في سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٧ لم تبوب البيانات بالشكل الذى يُمكن من
حساب هذا المعامل . وقد اخترت عشرة صناعات وفقا لأهميتها في الاقتصاد
القومى ، وقد قيست هذه الأهمية وفقا لحجم التوظيف في كل (المقياس الوحيد
الممكن) . وتستخدم هذه الصناعات فيما بينها ٥٨٪ من القوة العاملة في الصناعة .

والنتائج التى وصلت إليها والتى تقضح من الجدول رقم (٣٣) توضح
اختلافات كبيرة لهذا المعامل في الصناعات المختلفة . فقد بلغ هذا المعامل ٢٦ر٠
لصناعة الأطعمة الحيوانية و ٢٦ر٠ لصناعة تهئية المعادن وصنمها ، ثم هى تصعد
حتى تصل إلى ٤٩ر٠ فى صناعة الورق ومنتجاته . أما صناعات النسيج ، والأطعمة
النباتية ، استخراج الزيوت والدهنيات ، والصناعات الكيماوية ، وصناعة
الورق فهذه تعطى معاملا متوسطا للتوطن بينما نجد أن هذا المعامل يعتبر ضعيفا في
الصناعات الأخرى .

وهذه النتائج تكون أكثر حساسية إذا كانت البيانات التى أخذناها تمثل
صناعة واحدة وليست مجموعات من الصناعات ، فمثلا نجد أن مجموعة صناعات

الأطعمة النباتية. تضم إحدى عشر صناعة ومجموعة النسيج تضم ستة عشر صناعة وهكذا .

والنتائج لا شك تكون أدق لو كان لدينا عدداً أكبر من المناطق أى لو صغرت الوحدة الجغرافية عن المحافظة والمديرية فكان لدينا مثلاً ٥٠ منطقة بدلاً من العشرين الواردة في الجدول .

ورب شخص يقترح ملائمة البيانات الخاصة بحرف السكان في تعدادات السكان لهذا الغرض ولكن الحقيقة أن استخدام جداول الحرف والصناعات هذه لا تعطى نتائج دقيقة لأنها جمعت حسب محال الإقامة وليست وفقاً لمكان العمل .

ولا يجب أن ننسى أهمية هذا المعامل في تفسير التركيز فهو إذا ما قارب الواحد الصحيح في منطقة معينة كان معناه أنها قد بلغت الحد الكافي بحيث أن إنشاء وحدات جديدة من الصناعة لن يمكن من الانتفاع بالوفورات الخارجية التي تنجم عن تراكم الصناعة بل على العكس قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف نتيجة للمنافسة على الأيدي العاملة بين المصانع مما قد يرفع مستوى الأجور في هذه المنطقة وبذلك قد تضار الصناعة .

كما أن صغر هذا المعامل في حالة المناطق الكاسدة أو غير المستغلة استغلالاً كافياً Depressed areas قد يوحى بإدخال صناعات جديدة في هذه المناطق . ثم هناك مشاكل أخرى قد يساعدنا هذا المعامل مع غيره من المعلومات على إبداء الرأي فيها فمثلاً هل ندخل الصناعة في المناطق غير المستغلة هذه أم ننقل الأيدي العاملة بها إلى المناطق المزدهرة .

ثانياً : حجم الوحدة الإنتاجية :

يسجل إحصاء الإنتاج الصناعي لسنة ١٩٤٤ ، ٢٢٢٢٠ مصنعا ٦٣٪ منها

تستخدم أقل من خمس عمال و ٨٥٪ من المصانع تستخدم أقل من ١٠ عمال بينما ١٠٣٪ فقط تستخدم مائة عامل فما فوق . ويسجل إحصاء سنة ١٩٤٧ زيادة في عدد الوحدات الصغيرة ونقصاً فيما يمكن اعتباره من الوحدات الكبيرة إذ بلغت نسبة عدد المصانع التي تستخدم أقل من خمس عمال ٦٧ و ٧٪ ونسبة المصانع التي تستخدم أقل من ١٠ عمال ٨٧٪ بينما بلغت نسبة عدد المصانع التي تستخدم مائة عامل فما فوق ١٠١٪ . وعلى ذلك فالظاهرة الأولى التي تتضح من هذا التحليل هي التفوق العددي للمصانع ذات الحجم الصغير . كما أن تقسيم هذه المصانع وفقاً لقيمة إنتاجها ، أو وفقاً لفئات رأس المال إنما تثبت نفس الظاهرة . فنجد أن ٥٤ و ٩٪ من عدد المصانع يقل إنتاجها السنوي عن ٥٠٠ جنيه و ١٥ و ٧٪ من المصانع إنتاجها السنوي يتراوح بين ٥٠٠ جنيه وأقل من ١٠٠٠ جنيه و ٢٩ و ٤٪ يزيد إنتاجها السنوي عن ١٠٠٠ جنيه وذلك في تعداد سنة ١٩٤٤ أما في سنة ١٩٤٧ فقد كانت النسب ٥٥ و ٥٪ و ١٧ و ٨٪ و ٢٦ و ٧٪ على التوالي وهي تؤكد نفس النتائج السابقة . وبالمثل نجد أن ٦٠٪ من المصانع بلغ رأس مالها أقل من ١٠٠ جنيه بينما ٢٦٪ كان رأس مالها ١٠ و ٥٠٠ جنيه فأكثر في تعداد سنة ١٩٤٤ وكانت النسب المماثلة ٥٨ و ٧٪ و ٢٤ و ٢٪ على التوالي في تعداد سنة ١٩٤٧ . وقد تكون القوة المحركة أحد المقاييس الجيدة أيضاً ولكن للأسف لا تبوب مصلحة الإحصاء المصانع وفقاً للقوة المحركة .

وقد يكون من المفيد ونحن ندرس حجم الوحدة الصناعية أن نعرف شيئاً عن كيفية اختلاف توزيع الوحدات الإنتاجية من حيث الحجم من صناعة إلى أخرى .

فالجداول رقم (٣٤) ، والجداول رقم (٣٥) يوضحان بجلاء التوزيع التكرارى للمصانع على الحجم المختلفة فى سنتى ١٩٤٤ و ١٩٤٧ (مقيسة بعدد المستخدمين بها من العمال) لبعض الصناعات الرئيسية فى سنتى ١٩٤٤ ، و ١٩٤٧ .

ويوضح الجدولين (٣٤) و (٣٥) السيادة العددية للمصانع الصغيرة الحجم فى جميع الصناعات .

وحيث أن الإحصاءات تثبت قطعاً أن الوحدة الإنتاجية الصغيرة الحجم هى السائدة فى الصناعة المصرية ، فيجب أن يتبع هذه الكثرة العددية ، أن تمدنا هذه الوحدات حتماً بالنصيب الأكبر من الإنتاج ، فهذا هو الشرط الأساسى الواجب تحقيقه لامكان قياس حجم الوحدة الإنتاجية بعدد المشتغلين وإلا اعتبر هذا المقياس مضللاً ، والقول بغير ذلك مرفوض . وحيث أنه فى مصر لا تكون المصانع الصغيرة رغم كثرتها العددية ، إلا نسبة ضئيلة جداً من الإنتاج ، فاستخدام هذا المقياس مضلل . ويوضح الجدول رقم (٣٦) ، والجدول رقم (٣٧) مدى ما ساهمت به المصانع الصغيرة فى الانتاج الكلى فى سنتى ١٩٤٤ و ١٩٤٧ .

فبينما بلغت القيمة الكلية للانتاج ١٦٧ مليوناً من الجنيهات فى سنة ١٩٤٤ كان نصيب المصانع الكبيرة وحدها ١٦٢ مليوناً ، أى ٩٦٫٩٪ من الانتاج ، بينما بلغ نصيب المصانع المتوسطة ، والصغيرة ٣٫١٪ . ومن تعداد سنة ١٩٤٧ ، نجد أن نصيب المصانع الكبيرة يكاد لم يتغير ، إذ بلغ ٩٦٫٧٪ من قيمة الانتاج الكلى ، أى أن المصانع الصغيرة رغم كثرتها العددية نصيبها من قيمة الانتاج ضئيل جداً . وتدل الجداول ٣٥ ، ٣٦ أن هذه هى حالة الصناعات الفردية أيضاً .

جدول رقم (٣٤) يوضح التوزيع الشكرارى للمصانع وفقا لحجم
الوحدة الانتاجية لبعض الصناعات الرئيسية والصناعة عموما في مصر
في تعداد سنة ١٩٤٤

حجم الوحدة الانتاجية (مقبسا بعدد العمال المشتغلين)	الصناعة عموما	الغزل والنسيج	القناني الجلدية	القناني الكلاسيكية	القناني الكلاسيكية	القناني الكلاسيكية	القناني الكلاسيكية	الزجاج ومنتجاته	مواد البناء	الوزن ومنتجاته
أقل من ٥ أشخاص	١٣٩٥٧	٧٠٤٨	٢٤٥٨	٨٠٦	٨٠٧	١٤	١٥١	٢٢	١٨٥	١٦٧
٥ — ٩	٤٩١٧	١٤٩٦	٢١٤٣	٢٤٩	٢٣٨	١١	٩٥	١٥	٩١	٩٩
١٠ — ١٤	١٢٨١	٤٠٣	٤٩٨	٧٤	٦١	٦	٤٠	١٠	٢٢	٢٣
١٥ — ١٩	٥٩٤	١٦٦	٢٣٢	٢٨	٣٦	٢	١٨	٦	١٥	١٩
٢٠ — ٤٩	٩٠٣	١٩٤	٣١٦	٥٠	٦٤	٢	٣١	١١	٢٣	٤٥
٥٠ — ٩٩	٢٨٠	٥١	٦٧	١٣	٢٥	١	١١	٣	٨	١٧
١٠٠ — ٢٤٩	١٧٦	٤٢	٢٢	٧	١٠	٢	١٧	٤	٣	١٠
٢٥٠ — ٤٩٩	٦٧	١٢	٦	٣	—	—	٥	١	٣	٣
٥٠٠ شخص فأكثر	٤٥	١٣	٧	—	٤	—	٣	—	٤	٣
	٢٢٢٢٠	٩٤٢٥	٥٧٤٩	١٢٣٠	١٢٤٥	٣٨	٣٧١	٧٢	٣٥٤	٣٨٦

وظاهرة التركيز هي الأخرى من مميزات النظام الصناعى فى مصر . فإدخال
الصناعة الآلية ذات الانتاج الكبير نجم عنه تركيز الصناعة فى أيدي شركات
قلائل يكاد يكون الانتاج منحصرا فيها . ومثال ذلك صناعة الغزل والنسيج ،
فبينما بلغ عدد المغازل فى صناعة الغزل عموما ٣٢٦٥٤٠ مغزلا ميكانيكيا ، فإن
إحدى الشركات الكبرى من بين اثنتى عشر شركة تستخدم المغازل الميكانيكية
كانت تمتلك ١٦١٣٠٠ مغزلا بمفردها بينما كانت تمتلك أخرى ٧٨٤٩٠ واثنان
كثانا فى حدود ١٨٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ مغزلا بينما باقى لأثنى عشرة شركة كانت
تمتلك أقل من ١٠٠٠٠ مغزل^(١) . فالشركتان الأولى والثانية تمتلكان ٧٧٪

(١) تقرير لجنة الصناعة مطبوعات وزارة التجارة والصناعة ١٩٤٨ ص ٢١ ، ٢٢ .
(٢ — ١٥)

جدول رقم (٣٥) يوضح التوزيع التكرارى للمصانع وفقا لحجم الوحدة
الإنتاجية لبعض الصناعات الرئيسية والصناعة عموما فى مصر
فى سنة ١٩٤٧

المقروبان	الورق ومنهجاته	الصناعات الزراعية	الصناعات الكيميائية	اللا النسوجات والمنسوجات	الأخوية	صناعة المحلول	الغذاء والشرب	النسيج والأز	الصناعات جميعا	حجم الوحدة الإنتاجية مقيسا بعدد العمال المستخدمين
١١٣	٦٤	١٨	١٠٥	٥٨	١٤٧٣	٢٤٨	٢١٤٤	١٠٦١٥	١٨١٢٥	أقل من ٥ أشخاص
٨٤	٥٠	١٤	٩٢	٥٥	٢١١	٨٣	٢٥٣٦	١١٤٠	٥٢٣٧	٩-٥
٢٥	١١	٧	٣١	٢٢	٥٨	٣٠	٥٨٠	٢٧٤	١٣١٣	١٠-١٤
١٤	٦	٤	١٠	١٩	١٧	٩	٢٥٠	٩٤	٥٤٢	١٥-١٩
١٩	١٣	١٣	٣٤	٢٧	٣٠	٢٨	٣٦٢	١٤٧	٩٤٣	٢٠-٤٩
١٤	٧	٥	١٧	٣	٦	٦	٥٦	٥٨	٢٦٧	٥٠-٩٩
١	٥	٤	١٠	—	١	٣	٣٨	٣٦	١٧٥	١٠٠-٢٤٩
٥	٣	١	٥	٢	—	١	٨	١٦	٧٧	٢٥٠-٤٩٩
٢	٢	٢	٦	—	—	—	٩	١٩	٦٣	٥٠٠-فأفوق
٢٧٧	١٦١	٦٨	٣١٠	١٨٦	١٧٩٦	٤٠٨	٥٩٨٣	١٢٣٩٩	٢٦٧٤٢	المجموع الكلى

من المغازل الميكانيكية بينما لو أخذت الشركات الأربع الكبرى لوجدنا أنها
تستحوذ فيما بينها على ٩٠٪ أو أكثر من المغازل . هذا بينما فى دولة كبريطانيا
نجد أن ٢٥٣ مصنعا من جملة المصانع البالغة ٤٥٤ أى حوالى ٥٦٪ من إجمالى
عدد المصانع تقع فى ثلثات تقل عدد مغازلها عن ٩٠.٠٠٠ مغزلا وذلك عن عام
١٩٤٠^(١) . وفى اليابان ٢٤٪ من الوحدات الصناعية عدد مغازلها فى حدود
١٠٠.٠٠٠ مغزلا فما فوق .

(1) Working party Report "Cotton". p. 38.

جدول رقم (٣٦) يوضح قيمة الإنتاج الصناعي مقسما حسب حجم الوحدة الصناعية
في سنة ١٩٤٤ للصناعة عموما وبعض الصناعات الهامة

قيمة الإنتاج الكلية	قيمة المنتجات						الصناعة
	مصانع صغيرة		مصانع متوسطة		مصانع كبيرة		
	إنتاجها أقل ٥٠٠ جنيه	م. ج.	إنتاجها أقل ١٠٠٠ جنيه	م. ج.	إنتاجها أكبر من ١٠٠٠ جنيه	م. ج.	
%	%	%	%	%	%	%	
٢٧,١٢٦,٦٤١	٥,٥	١٠,٤٩٨,٩٢٢	٣,٠	٨,٠٨٤,٥٥	٩١,٥	٢٤,٨٠٩,٢٦٤	الغزل والنسيج
٥٢,١٨١,١٩٥	٠,٩	٤٥٥,٩٢٥	١,٥	٧٦٦,٩٨٠	٩٧,٦	٥٠,٩٥٨,٢٩٠	الصناعات الغذائية
٢,٩٢٧,٢١٣	٤,٢	١٢٣,١٣٥	٧,٨	٢٢٧,٨٩٦	٨٨,٠	٢,٥٧٦,١٨٢	الصناعات الخفيفة
٣,٧٠٨,٤٧٥	٣,٤	١٢٥,٨١٦	٤,٢	١٥٥,١٧٣	٩٢,٤	٣,٤٢٧,٤٨٦	الصناعات الميكانيكية
٢١٨,١٥٤	١,٣	٢,٧٤٣	٣,٥	٧,٧١٤	٩٥,٢	٢٠٧,٦٩٧	الصناعات الكهربائية
١١,٠٩٩,٣١٦	٠,١	١٠,٥٦٥	٠,٤	٤٤,٣٤٠	٩٩,٥	١١,٠٤٤,١١١	الصناعات الكيماوية
٣٩٧,٩١٥	٠,٦	٢,٦٣٨	١,٧	٦,٦٤٥	٩٧,٧	٣٨٨,٦٣٢	صناعة الزجاج
٢,١٤٥,٠٤٦	١,٦	٣٤,٦٤٧	٣,١	٦٥,٨٢٠	٩٥,٣	٢,٠٤٤,٥٧٩	صناعة مواد البناء
٣,٥٨٧,٨٢٦	٠,٧	٢٥,٨٥٧	١,٤	٤٩,٣٥٩	٩٧,٩	٣,٥١٤,٦١٠	صناعة الورق ومنتجاته
١٦٧,١٢٢,٦٨٢	١,٦	٢,٦٥٢,١٠٤	١,٥	٢,٤٥٣,٨٦٠	٩٦,٩	١٦٢,٠١٦,٧١٨	إجمالي الصناعة في المملكة المصرية

والحقيقة أن نمو الصناعة في مصر لم يكن يرجع إلى نمو طبيعي في كل المنشآت المكونة للصناعة ولكن نتيجة لنمو بضعة شركات قلائل تربطها ببعضها المصالح المالية القوية وهو تكون فيما بينها ما يسمى بالاحتكار المتعدد (Oligopoly) .
وصناعة السكر مثل آخر على هذا التركز إذ يقوم بالانتاج شركة واحدة محتكرة .

جدول رقم (٣٧) يوضح قيمة الإنتاج الصناعي ، مقسما حسب حجم الوحدة الصناعية في سنة ١٩٤٧ للصناعة عموما وبعض الصناعات الهامة

قيمة الإنتاج الكلية	قيمة المنتجات				الصناعة
	مصانع صغيرة إنتاجها أقل من ٥٠٠ جنيه	مصانع متوسطة إنتاجها من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه	مصانع كبيرة إنتاجها أكثر من ١٠٠٠ جنيه	مصانع كثيرة إنتاجها أكثر من ١٠٠٠ جنيه	
١٩٧,٥٠١,٤٤٣	٣,٠٩٠,٧٧٨	٣,٣٢٠,٧٤٧	١٩١,٠٨٩,٩١٨	١٩١,٠٨٩,٩١٨	الصناعة عموما
٣٦,٠٨٧,١٥٣	١,٧٤٨,٨٢٩	٩٤٥,٦٢١	٣٣,٣٩٢,٧٠٣	٣٣,٣٩٢,٧٠٣	النزل والنسيج
٦٢,٥٩٧,٦٨٥	٣٦٥,١٤٨	١,٢٢٧,٨٦٣	٦١,٠٠٤,٦٧٤	٦١,٠٠٤,٦٧٤	صناعات غذائية
٢,٥٣٧,٨٣٥	٣٤,٨٤٤	٥٣,٥٣٦	٢,٤٤٩,٤٥٥	٢,٤٤٩,٤٥٥	الجلود
١,٥٦٧,٦٧٢	٣١٥,٤٨٦	٢٤٠,٩٧٥	١,٠١١,٢١١	١,٠١١,٢١١	الأحذية
١,٥٨٦,٨٥٣	٦,٣٠٠	٣٢,٣٦٤	١,٥٤٨,٢٨٩	١,٥٤٨,٢٨٩	الملابس الجاهزة
١١,٠٦٧,٨٦٣	٧,٦٢٤	٢٦,٩٤٥	١١,٠٣٣,٢٩٤	١١,٠٣٣,٢٩٤	الصناعات الكيماوية
٧٥٨,٢٧٤	٢,٩٨٠	٥٨١٤	٧٤٩,٤٨٠	٧٤٩,٤٨٠	الزجاج ومبيجاته
١,٥٨٣,٢٣٨	١٣,٠٤٨	٢١٨,٦٠	١,٥٤٨,٣٣٠	١,٥٤٨,٣٣٠	الورق ومبيجاته
٤,٨٤٥,٤٩	١١,٥٠٠	٢٧,٢٩١	٤,٥٥,٧٥٨	٤,٥٥,٧٥٨	المشروبات
١,٣٢٦,٧٢٥	٣,٧٥٣	٧٢٨٦	١,٣١٥,٦٨٦	١,٣١٥,٦٨٦	صناعة طعن الأحجار والألوان

وفي صناعة الأسمت يقوم بكفاية السوق المحلى مصنعان أى أن الحالة السائدة في هذه الصناعة هى ما يطلق عليها الاقتصاديون الاحتكار الثنائى (Duopoly) وصناعة الكحول تقوم بها شركة واحدة محتكرة . وفي صناعات الورق والزجاج والصناعات الكيماوية البحتة والصناعات الكهر بائية يقوم عدد صغير من المنشآت بكفاية حاجة السوق المحلية . وفي بعض الصناعات الأخرى كالأحذية والمواد الكيماوية والريون يقوم بالانتاج المصانع الصغيرة الحجم ولكنها معدة بأحدث الآلات . وبعض هذه الصناعات في طريقه إلى التحول إلى الحجم الكبير كصناعة الريون مثلاً . أما بعض الصناعات التى يصعب فيها تنميط المنتج (Standardisation of Product) فسوف يظل حجم المصنع صغيراً .

والعلاقة بين حجم الوحدة الانتاجية والكفاية الصناعية غالباً ما يساء فهمها في مصر . والسبب في ذلك على ما اعتقد هو نتيجة للاخفاق في التفرقة بين نوعين من التركيز ، ذلك الذى ينشأ لأن كبر حجم الوحدة الانتاجية يجعلها أكثر كفاية نتيجة التمتع بمزايا الانتاج على نطاق واسع ، وبين التركيز الذى يقوم على أساس محاولات متعمدة لتحقيق حالة احتكارية أو شبه احتكارية . ومعظم التركيز في مصر من النوع الأخير . والافتراض بأن كبر حجم الوحدة الانتاجية يتبعه حتما ارتفاع في الكفاية ليس صحيحاً في جميع الحالات ، فلا بد أن تصل الوحدة الانتاجية إلى حد نجد عنده أن أية زيادة سوف تؤدي إلى نقص الكفاية بدلاً من زيادتها . ولكن المهم هو أن نعرف إلى أى حد تستمر الوحدة الانتاجية في تحقيق الوفورات نتيجة لزيادة الحجم . فالاختلافات الكمية بين التكاليف المتوسطة المشروعات ذات الحجم المختلفة تميل إلى الصغر بعد أن تصل إلى حجم معقول . وتحقيق المشروعات لوفورات نتيجة زيادة الحجم تتوقف على ظروف كل صناعة

ففى بعض الصناعات قد يكون الحجم الصغير أكثر كفاية من الحجم الكبير جداً حيث أن خفض التكاليف الانتاجية قد يقابله ارتفاع بنسبة أكبر فى النفقات الادارية أو المالية للمشروع . فالمسألة تتوقف على التنسيق والانسجام بين الوحدات المثلى للمشروع الفنية ، الادارية ، المالية ، ووحدة التسويق . فالوحدة الانتاجية فى صناعة الغزل مثلاً أو الصناعات الهندسية لا يلزم أن تكون كبيرة لكي تتمتع بالكفاية ففى صناعة الغزل والنسيج نجد أن الحجم الأمثل للوحدة صغير وإن أى زيادة فى الحجم داخل المنشأة معناه تكرار لنفس وحدات الآلات ولن ينجح عن ذلك أية وفورات داخلية ملحوظة . فالوحدة الشائعة اليوم فى صناعة غزل ونسج القطن ليست هى منشأة واحدة ضخمة الحجم ولكنها مجموعة مصانع كل منها كبير كبيراً مناسباً ، فالمادة الخام أى القطن سلعة موحدة ذات سعر عالمى والشراء على نطاق واسع قد لا يحقق أية مزايا للوحدة الانتاجية الكبيرة الحجم . وندرة رأس المال وتوافر عنصر العمل فى مصر إنما يلائمان قيام الوحدة الانتاجية الصغيرة الحجم . فاليابان كانت فى موقف مشابه لموقف مصر عند قيام النظام الصناعى الحديث بها . فالمنشآت الصغيرة الحجم أمكنها أن تعيش وسط التقدم الصناعى الجارف ليس هذا فحسب بل نجد أن ٥٠ ٪ من القوة العاملة كانت مستخدمة فى المصانع الصغيرة التى يقل عدد من يعمل بها عن خمسة أفراد^(١) .

ومصر فى حاجة ماسة إلى الوحدات الانتاجية الصغيرة الحجم المجهزة بالآلات الميكانيكية الحديثة لتحل محل نظام الطوائف المتماثل للزوال فى القرى المصرية . ولنتجنب المضار التى تنشأ عن نمو المدن واتساعها الزائد الذى بدت آثاره فى القاهرة والاسكندرية .

(1) G. C. Allen: British Industries and their Organisation.
p. 26.

أما صعوبة الحصول على رأس المال لقيام هذه الوحدات الحديثة فيجب التغلب عليها بالاقتراض من البنك الصناعى ، بينما مزايا التسويق على نطاق واسع يمكن تحقيقها بواسطة نوع من الاتحاد يعمل لحساب هذه الوحدات الانتاجية الصغيرة . كما أن ظروف مصر الخاصة التى تتمثل فى ندرة المنظمين ذوى الكفاية والإخصائيين فى الادارة والتكاليف والاحصاء وغيرهم ممن تحتاج الصناعة إلى جهودهم إنما تلائم قيام الوحدات الصغيرة . فإذا أردنا نموحيا للصناعة فى مصر لوجب أن تسود الصناعة الوحدات الآلية الصغيرة الحجم التى تتمتع بالكفاية لأن نشجع المشروعات الضخمة التى تقوم على الحماية والاحتكار وليست على الكفاية .

المبحث الثالث

قياس وتحليل العوامل التى تؤثر فى كفاية الصناعة

فى مصر

قبل أن نبدأ فى قياس وتحليل العوامل التى تؤثر فى كفاية الصناعة فى مصر لابد لنا من توضيح المقصود بكلمة « الكفاية Efficiency » وكيفية قياسها ، إذ ما زال يحوط بهذه الكلمة الكثير من الغموض ، حتى بين علماء الاقتصاد أنفسهم^(١) . فالبعض يستخدم إنتاج الشخص فى ساعة الزمن Output per man hour كمقياس للكفاية . وهذا الاستخدام خاطئ وله خطورته .

(1) A. J. Brown : Applied Economics, Aspects of World Economy in War and Peace. p. 137.

فإنتاج الشخص في وحدة الزمن إنما يقيس إنتاجية عامل واحد من عوامل الإنتاج ، وهو العمل ، وهو لا يقيس متوسط الإنتاجية لباقي عوامل الإنتاج التي تتعاون مع العمل ، والتي قد تكون أجل خطراً وأكثر أهمية منه . فالكفاية في رأيي ، يجب أن تقيس درجة الاستخدام الاقتصادي لجميع عوامل الإنتاج في المنشأة ، وعلى ذلك فسنحكم على الكفاية في تحليلنا هذا على ضوء علاقات التكلفة القائمة .

وفي هذا البحث — الأول من نوعه في مصر — يحاول المؤلف تحليل تكاليف الإنتاج للصناعة في مصر بوجه عام ، ولبعض الصناعات الهامة في اقتصادنا القومي بقصد إلقاء بعض الضوء على بعض المظاهر الخطيرة في الصناعة المصرية التي لم يطرقها الباحثون حتى اللحظة الراهنة ، كما سنعرض في هذا التحليل للمشاكل النظرية التي تواجه الدول المتخلفة في التصنيع ، وكيفية التغلب عليها في شيء من الإيجاز ، والغرض الرئيسي من هذا التحليل ، هو تقدير المركز التنافسي للصناعة المصرية في الداخل ، وفي الأسواق العالمية . فطالما تعالت الصيحات من ارتفاع تكاليف الإنتاج للصناعة المصرية .

ولطالما سمعنا المبررات ، فقد ورد أخيراً في تقرير سكرتير اتحاد الصناعات^(١) في مصر في ١٩٤٥ ما يشير إلى الاعتراف بارتفاع تكاليف إنتاج الصناعة في مصر نسبياً عنها في الخارج ، ثم يفادى بأنه يجب علينا ألا نجزع فهذا الارتفاع لن يتسم بصفة الدوام ، ولكنه نتيجة عوامل يمكن إزالة آثارها بمضى الزمن .

(1) Rapport du Secrétaire general délégué pour l'exercice 1945. L'Egypte Industrielle, Bulletin de la Federation Egyptienne des industries. p. 8.

فهل لنا أن نفهم من هذا أن الصناعة المصرية في ظل الظروف الطبيعية سوف تتمكن من خفض تكاليفها ، وعلى ذلك سوف يكتب لها البقاء حتى في حالة إلغاء الحماية الجمركية . وبعبارة أخرى إلى أى حد سيظل بناء التكاليف الحالى ظاهرة ثابتة لا تتغير ؟ وإذا لم يكن ثابتا فما هى مدى الوفورات التى يمكن تحقيقها عن طريق رفع الكفاية ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه .

وقبل أن أسير فى هذا البحث أود أن أوضح حدوده . فالدراسة قامت على أساس البيانات الرسمية الواردة فى إحصاء الانتاج الصناعى عن سنتى ١٩٤٤ ، و ١٩٤٧ . واستخدام هذه البيانات له حدوده ولا شك . فبعض هذه الحدود تنشأ إما عن قصور تعاريف التعداد على الأقل للغرض من هذا البحث ، أو لعدم كفاية البيانات لمعالجة بعض النواحي ، أو نتيجة لعدم تجانس الصناعات التى تشملها المجموعات ، فمثلا مجموعة الصناعات الغذائية تشمل أكثر من ٢٠ صناعة مختلفة ، ومجموعة الصناعات الكيماوية تشمل حوالى ٢٤ صناعة مختلفة ، كما أنه تصادفنا أيضا بعض العقبات الأخرى ، كعدم تجانس المنتجات ، حتى فى الصناعة الواحدة مما يجعل من الصعب التعبير عن إنتاج الصناعة فى شكل وحدات كمية فهناك اختلافات كبيرة فى النوع والحجم ، حتى لما يمكن اعتباره سلعة واحدة . ولا يعنى ذلك أن هذه حالة جميع الصناعات ، فالبعض — وهو قليل — تسود منتجه نوعاً من التجانس ، كصناعة الاسمنت والسكر مثلاً . كما أن إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٤ لم يشمل المصروفات النثرية ضمن باقى مفردات التكاليف . وقد أمكن التغلب على هذه العقبة لحد كبير ، حيث أن بعض المنشآت ذكرتها بمحض اختيارها ، كما أنه بالرجوع إلى الميزانيات المنشورة لبعض الشركات الصناعية الكبرى أمكن الوصول إلى الأرقام المطلوبة . وقد تلافت

مصلحة الإحصاء هذا النقص في إحصاء سنة ١٩٤٧ ، فجمعت البيانات الخاصة بهذا المصروف . كما أنه يجب ألا نفعل أحد الصعوبات الهامة التي تصادف الباحث ، وهي عدم إمكان إجراء المقارنات بين البيانات الخاصة بإحصاء سنة ١٩٤٤ ، وتلك الخاصة بسنة ١٩٤٧ قبل إجراء تعديلات في بعض الصناعات إذ أن تكوين بعض الصناعات قد اختلف ، فدليل الصناعات الذي اتبع في سنة ١٩٤٤ كان دليلاً محلياً وضعته وزارة التجارة والصناعة ، ولكن في إحصاء سنة ١٩٤٧ صارت مصر على الدليل الدولي لتقسيم الصناعات ، وسوف يكون هذا أدق وأوفى في حالة المقارنات الدولية . ومثال ذلك أن صناعة الأحذية في سنة ١٩٤٤ مثلاً كانت تدخل ضمن المصنوعات الجلدية ، بينما في سنة ١٩٤٧ ضمت مع صناعة الملابس والمنسوجات الجاهزة والأحذية ، وصناعة الاسمنت مثلاً كانت تدخل ضمن صناعة مواد البناء في سنة ١٩٤٤ ، ولكن في سنة ١٩٤٧ لم يصبح هناك وجود لصناعة مواد البناء ، إذ وزعت على الصناعات الأخرى ، وهكذا . وقد رأينا عنه إجراء المقارنات ضرورة إجراء هذه التعديلات .

وحيث وقفت الأرقام حائلاً دون خدمة الأغراض التي نريدها ، قام المؤلف بأخذ عينة من الاستثمارات ، وقام بتحليلها بنفسه . كما قام المؤلف ببعض الزيارات الخاصة ، وقام بتوجيه الأسئلة لبعض المديرين ، والرجال المسؤولين في الشركات الكبرى .

ويوضح الجدول رقم (٣٨) و (٣٩) تحليل التكاليف إلى مفرداتها في الصناعة المصرية بوجه عام ، ولبعض الصناعات الهامة في إحصاء سنة ١٩٤٤ ، و ١٩٤٧ على التوالي .

جدول رقم (٣٨) ويوضح توزيع مفردات المصروفات الصناعية كنسبة مئوية من إجمالى التكاليف للصناعة عموما وبعض الصناعات الهامة (١) فى سنة ١٩٤٤

الصناعة	المواد الأولية	سحبات وأجور	وقود. كهرباء وصيانة	استهلاك وإيجار المباني والآلات	الجملة
إجمالى الصناعة	٧٩ر٨	١٢ر٦	٥ر٦	٢ر٠	١٠٠
صناعة الغزل والنسيج	٦٥ر٢	٢٠ر٦	١٠ر٩	٣ر٣	١٠٠
الصناعات الغذائية	٨٣ر٧	٩ر٤	٥ر٤	١ر٥	١٠٠
المصنوعات الجلدية بما فيها الأحذية	٧٠ر٦	٢٦ر٨	٠ر٩	١ر٧	١٠٠
الصناعات الكيماوية	٨٢ر١	٩ر٣	٦ر٥	٢ر١	١٠٠
صناعة الزجاج	٤٢ر٤	٣٤ر٩	١٥ر٦	٧ر١	١٠٠
مواد البناء	٣٨ر٥	٢٥ر٣	٣١ر٨	٤ر٤	١٠٠
الورق ومنتجاته	٦٦ر٩	٢٣ر٨	٤ر٤	٤ر٩	١٠٠

فمن الجدول رقم (٣٨) يتضح أن نفقة المادة الخام لإجمالى الصناعة تكون ٧٩ر٨ ٪ من إجمالى التكاليف الصناعية ، ويليهما فى الأهمية نفقة العمل إذ تبلغ ١٢ر٦ ٪ ، وتأتى نفقة الوقود والكهرباء والصيانة فى المرتبة الثالثة ، إذ تكون ٥ر٦ ٪ من المصروفات الصناعية ، أما استهلاك إيجار المباني والآلات ، فيكون ٢ ٪ فقط من المصروفات الصناعية لإجمالى الصناعة ، ولو حللنا نفقة العمل لوجدنا أن مهيايا الموظفين تكون ٣ر٥ ٪ من إجمالى التكاليف الصناعية .

(١) حسبت هذه النسب من البيانات الواردة فى الجدول السادس من إحصاء الإنتاج الصناعى سنة ١٩٤٤ .

جدول رقم (٣٩) ويوضح توزيع مفردات المصروفات الصناعية
كنسب مئوية من إجمالي التكاليف للصناعة عموماً ولبعض
الصناعات الهامة في سنة ١٩٤٧ (١)

الصناعة	المواد الأولية	مرتبات وأجور وكهرباء	وقود	إيجار المباني والآلات	استهلاك المباني والآلات	مصرفات أخرى	الجملة
جملة الصناعة	٧٥ و ٩	١٣ و ٥	٣ و ٤	٠ و ٦	١ و ٧	٥ و ٤	١٠٠
الغزل والنسيج	٦٢ و ٤	٢٦ و ٤	١ و ٦	٠ و ٥	٢ و ٥	٦ و ٦	١٠٠
الملابس، المنسوجات الجاهزة، الأحذية	٦٩ و ٣	٢٤ و ٩	٠ و ٦	١ و ٩	٠ و ٣	٣ و ٠	١٠٠
المواد الغذائية	٨٣ و ٠	٨ و ٥	٤ و ٠	٠ و ٦	٠ و ٧	٣ و ٢	١٠٠
الصناعات الجلدية	٨٢ و ٤	١١ و ٧	٠ و ٩	١ و ٥	٠ و ٧	٢ و ٨	١٠٠
الكيمياوية	٨١ و ٩	٨ و ٩	٢ و ٨	٠ و ٥	١ و ٦	٤ و ٣	١٠٠
الزجاج	٤٧ و ٦	٢٩ و ١	٩ و ٥	١ و ٠	٣ و ٣	٩ و ٥	١٠٠
الصيني والخزف والفخار	١٩ و ٧	٣٨ و ١	١٦ و ٧	٠ و ٨	٤ و ٤	٢٠ و ٣	١٠٠
الطوب	٣٦ و ٦	٢٥ و ١	٢٥ و ٢	٣ و ٤	٤ و ٤	٥ و ٣	١٠٠
استخراج الأحجار والطين والرمل	٣٢ و ٢	٥١ و ٥	٩ و ٣	٠ و ٢	٢ و ٣	٤ و ٥	١٠٠
الورق ومنتجاته	٦٧ و ٨	٢١ و ٤	١ و ٥	١ و ٨	١ و ٠	٦ و ٥	١٠٠
العقادة والتريكو	٦٨ و ٩	١٧ و ٧	٠ و ٩	٠ و ٦	٢ و ٤	٩ و ٥	١٠٠
اللحوم المخنوقة	٨٥ و ٩	٨ و ١	١ و ٨	٠ و ٩	٠ و ٧	٢ و ٦	١٠٠
حفظ البقول والخضر والفواكه	٦٤ و ٦	١٦ و ٨	٥ و ٠	٠ و ٤	٤ و ٢	٩ و ٠	١٠٠
الكافور والشيكولاته	٧٩ و ٦	١٣ و ٧	٢ و ٥	١ و ١	٢ و ٨	٠ و ٣	١٠٠
السكر	٧٩ و ٠	١٢ و ٧	٦ و ٧	٠	٠	٢ و ٠	١٠٠
منتجات الألبان	٨٣ و ٦	٩ و ١	١ و ٨	١ و ١	٠ و ٦	٣ و ٧	١٠٠

(١) محسوبة من واقع البيانات الواردة في إحصاء الإنتاج الصناعي في سنة ١٩٤٧ .

ونلاحظ اختلاف هذه النسب من صناعة لأخرى ، فبينما نجد أن في بعض الصناعات نفقة العمل عنصراً هاماً من عناصر التكاليف نجد أنها تكون نسبة ضئيلة في صناعات أخرى ، وهكذا بالنسبة لباقي مفردات التكاليف .

ومن جدول (٣٩) يتضح أن نفقة المادة الخام ما زالت تكون أكبر نسبة من إجمالي تكاليف الإنتاج للصناعة عموماً في سنة ١٩٤٧ فهي تكون ٧٥٫٩٪ من إجمالي التكاليف . وتليهما الأجور في الأهمية إذ تكون ١٣٪ . وتأتي المصروفات الثرية في المرتبة الثالثة مكونة ٥٫٤٪ من تكاليف الإنتاج ويليهما الوقود والكهرباء فنفقة الاستهلاك فياجار المباني والآلات . ويوضح الجدول توزيع مفردات التكاليف لستة عشر صناعة من أهم الصناعات للاقتصاد القومي في مصر .

وإذا حسبنا نسبة نفقة المواد الخام ونفقة العمل إلى قيمة الإنتاج لحصلنا على النفقات الأولية ، وهذه يوضحها الجدول رقم (٤٠) .

والآن نعالج كل نفقة من نفقات الإنتاج بالتفصيل .

(١) نفقة المادة الخام

إن نظرة سريعة إلى الجداول ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ توضح لنا كيف أن نفقة المادة الخام اختلفت من صناعة لأخرى تبعاً لطبيعة المنتج .

ففي سنة ١٩٤٧ بلغت نسبة المادة الخام إلى تكاليف الإنتاج في صناعة اللحوم المحفوظة ٨٥٫٩٪ وفي المواد الغذائية ٨٣٪ . بيداً في صناعة كالصيني والخزف والفخار بلغت نسبة نفقة المادة الخام إلى تكاليف الإنتاج ١٩٫٧٪ ولمادة الخام أكبر مفردات تكاليف الإنتاج في الصناعات المصرية كلها تقريباً ويرجع ذلك لعدة أسباب نجعلها فيما يلي .

جدول رقم (٤٠) يوضح النفقات الأولية للصناعة عموماً ولبعض الصناعات الهامة في سنتي ١٩٤٤ — ١٩٤٧

الصناعة	١٩٤٤			١٩٤٧		
	قيمة الماده الخام كنسبة من قيمة الانتاج	الأجور كنسبة مئوية من قيمة الانتاج	النفقات الأولية	الأجور كنسبة مئوية من قيمة الانتاج	الماده الخام كنسبة مئوية من قيمة الانتاج	النفقات الأولية
إجمالي الصناعة	٦٨٫٨	١٠٫٩	٧٩٫٧	٦٥٫٤	١١٫٢	٧٦٫٦
الغزل والنسيج	٥٦٫٣	١٧٫٨	٧٤٫١	٤٩٫١	٢٠٫٧	٦٩٫٨
الصناعات الغذائية	٧٠٫٦	٧٫٩	٧٨٫٥	٧٦٫٦	٧٫٩	٨٤٫٥
المصنوعات الجلدية	٦٤٫٣	٢٤٫٤	٨٨٫٧	٧٥٫٧	١٠٫٧	٨٦٫٤
الصناعات الكيماوية	٧٤٫١	٨٫٣	٨٢٫٤	٧٤٫٤	٨٫١	٨٢٫٥
صناعة الزجاج	٣٨٫١	٣١٫٣	٦٩٫٤	٤٦٫٩	٢٨٫٧	٧٥٫٨
مواد البناء	٣٤٫٨	٢٢٫٩	٥٧٫٧	(١) —	—	—
الورق ومنتجاته	٥٥٫٣	١٩٫٧	٧٥٫٠	٦٢٫٨	١٩٫٨	٧٢٫٦
السكر	—	—	—	٥٤٫١	٨٫٥	٦٢٫٦
الكحول والشيكرولاته	—	—	—	٦٢٫٠	١٠٫٧	٧٢٫٧

(١) العلامة (—) معناها أنها غير موجودة بسبب إجراء تعديلات في تكوين الصناعة.

١ — نفقة الحصول على المادة الخام غير اقتصادية :

الزراعة المصرية أهم مصدر للمادة الخام ، فهي تمد الصناعة المصرية بالقطن الخام ، وبالكتان وغيرها من الخامات التي تستخدم في صناعة المنسوجات ، كما تمدها بقصب السكر الذي يدخل في عدة اصناف غذائية كالحلوى والشيوكولاته بخلاف صناعة السكر نفسها ، وتمدها بالفاكهة والخضر واللحوم والأسماك التي هي عماد صناعة حفظ الخضر والفاكهة واللحوم والأسماك . والصحارى المصرية بها ثروة لا ينضب معينها فهي غنية بالفوسفات والبتترول والزنك والرصاص والمنجنيز والتلك والنطرون ... الخ . كما أن المحاجر تمدنا بالمادة الخام اللازمة للصناعات كثيرة تلزم للبناء ولا سيما حجر الجير الذي يلزم لصناعة الأسمنت . ولكن ليست العبرة بتوافر المادة الخام ولكن المهم أن تكون نفقة الحصول عليها اقتصادية . والملاحظ أن نفقة الحصول على هذه المواد الخام في مصر غالباً عالية . فمثلاً طالما اشتكت صناعة السكر من ارتفاع أسعار قصب السكر التي لا تقارن بالممالك الأخرى المنتجة للقصب . فقد ورد في توصيات لجنة الصناعة المشكلة في سنة ١٩٤٥^(١) أن من أهم أسباب عدم كفاية الصناعات المصرية هي ارتفاع نفقات المواد الخام .

والأمثلة على ذلك عديدة ، ففي صناعة المواد الكيماوية مثلاً نجد أن سعر الصودا الكاوية المنتجة محلياً (وهو من المواد الخام الأساسية في صناعة المواد الكيماوية) كان أعلى بمقدار ٥٠ ٪^(٢) من سعر الصودا الكاوية المستوردة من

(١) نشر تقرير هذه اللجنة في سنة ١٩٤٨ وقد سبق الإشارة إليه .

(٢) تقرير لجنة الصناعة سنة ١٩٤٨ ص ٢٥٣ .

الخارج رغم أن الأخيرة أحسن من حيث الجودة . كما أن عدم توافر المواصلات الجيدة كان في بعض الحالات هو السبب المباشر في ارتفاع أسعار المادة الخام وهذه هي الحال في صناعات المناجم والحاجر والتي تحصل على مادتها الخام من الصحراء القريبة من سواحل البحر الأحمر . فقبل الحرب العالمية الثانية بلغت نفقة نقل الطن من منتجات المناجم والحاجر من هذه الجهات إلى القاهرة ما متوسطه ٨٠ قرشاً بينما تكلفه استخراج المادة الخام ٨٠ قرشاً أيضاً ومنذ الحرب ارتفعت تكلفة الإنتاج من ٨٠ قرشاً إلى ١٧٠ قرشاً بينما زادت نفقات النقل من ١٧٠ إلى أكثر من ٣٢٥ قرشاً^(١) .

ولكن لا يعنى ذلك أن نفقة الحصول على جميع المادة الخام غير اقتصادية إذ في بعض منها لمصر ميزة نسبية عن غيرها من الدول ، فمثلاً نجد أن حجر الجير اللازم لصناعة الأسمنت يقع في حدود خمسة أميال من كل من مصنعى الإنتاج . كما أن صناعة الغزل والنسيج الرفيع تحصل على المادة الخام بنفقة أقل نسبياً من الدول الأخرى المنتجة إذ تضطر الأخيرة إما إلى استيراد القطن المصرى أو استيراد أفطان مماثلة . وهناك بعض أمثلة أخرى للصناعات التي تتمتع بميزة نسبية منها صناعات حفظ الفواكه والخضر .

٢ — تعتمد مصر في صناعاتها لحد كبير على المواد المستوردة من الخارج سواء في شكل مادة خام أو نصف مصنوعة . وأسعار المواد الخام المستوردة غالباً ما تكون مرتفعة نتيجة لارتفاع نفقات الشحن والتأمين والمواصلات والتي رغم انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تأخذ مجراها الطبيعي نحو الهبوط بعد حتى اليوم ،

(١) التقرير السابق صفحة ٤٣٤ .

ويضاف إلى ذلك زيادة الطلب على هذه المواد الخام من الممالك المختلفة كما أن التعريفية الجمركية التي تدفع عن هذه الواردات تضاف طبعا لنفقة المادة الخام . فأى زيادة في السعر العالمى لهذه المواد الأولية سوف يرفع من التكاليف الكلية للمادة الخام في مصر ، وهذه الأسعار لا يمكننا التحكم فيها . وسوف تستمر هذه الأسعار مرتفعة نتيجة للتخريب الشامل الذى أحدثته الحرب وزيادة الطلب على هذه الخامات محليا في الدول المصدرة لها ونقص الكميات المعروضة منها للتصدير . ومثال ذلك كربونات الصودا وكبريتات الصودا التي ارتفعت متوسطات أسعارها إلى ١٨ ، ١٢ جنيهاً في خلال السنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٤ بعد أن كانت ١٠ ، ٥ جنيهاً على التوالي^(١) . ومن المعتقد أنه حينما تعود الظروف الدولية إلى حالتها الطبيعية وتنشط التجارة الدولية وتتوافر وسائل النقل البحري فإن هذا الموقف سيتعدل وتنخفض أسعار المواد الخام بل يتعامل البعض ويعتقد بسيادة سعر واحد في السوق الدولية ولا سيما للمواد الخام المتجانسة ، وإنا لنأمل أن تكون هذه هي الحال وأن ينتصر مبدأ حرية التجارة على النظرة القومية المحدودة .

وإني أقترح قيام دراسة علمية منتظمة للمواد الخام المتوافرة في المملكة المصرية لمعرفة مدى إمكان إحداث الوفورات في إنتاجها والحصول عليها بنفقة اقتصادية ، حتى يمكننا استبعاد المواد الخام العالية التكاليف كما نعمل على الكشف عن الخامات الجديدة التي قد تكون أساساً لصناعات تتمتع بالكفاية ومثال ذلك الكشف العلمى الأخير عن وجود الحديد الخام بكميات وافرة في منطقة أسوان . فدرجة تركيز الحديد الخام عالية وتقدر الكمية الموجودة بمائة مليون طن في مساحة

(١) محسوبة من واقع النشرات السنوية لتجارة مصر الخارجية عن السنوات المذكورة .

قدرها ١٢٠٠ كيلومتر مربع . كما أن البحث قد دل على أن المادة الخام على مقربة من سطح الأرض وإن عملية استخراجها اقتصادية للغاية . كما أن النوع جيد وخال من الشوائب ولا سيما الكبريت . وليس اليوم الذى نرى فيه مصر تنتج الصلب من الأنواع الجيدة بكفاية تامة وأسعار متنافسة مع الدول العربية فى الصناعة بعيد . هذا إن أحسننا التنظيم والدراسة . وهناك فريق من الطامحين يعتقدون أن هذه الدراسة لا يجب أن تقف عند حد الاستغلال الاقتصادى الكامل لموارد المملكة المصرية وحدها بل يجب أن تمتد لتشمل تلك الموارد اللانهاية التى حبت بها الطبيعة جيرانها من الدول العربية . فالاستغلال التجارى لهذه الموارد إنما هو لصالح هذه الشعوب كما هو لصالح مصر^(١) . ولكنى لا أؤمن بعملية هذه المقترحات ويجب أن نوجه الجهود فى محيطنا الداخلى .

٣ — كما أن عدم الألمان باستخدام الاقتصادى للمادة الخام هو أحد العوامل الهامة التى تؤدى إلى ارتفاع نفقة المادة الخام . كما أن لهذه الظاهرة أثر عكسى على الكفاية الصناعية للملكة المصرية إذ ما قورنت بمنافسيها فى الميدان الدولى . فاستخدام الطرق غير العلمية قد يرجع إما إلى جهل المنظم أو عناده وعدم اكرانه . ونحن فى حاجة ماسة إلى تغيير الكثير من وسائل إنتاجنا والكثير من الآلات لاستخدام وسائل وآلات أكثر كفاية فى استخدام المادة الخام . ويسوق المؤلف بعض الأمثلة التى شاهدها بنفسه فى الصناعة المصرية . فمثلا فى صناعة السكر أدخلت بعض الآلات الحديثة وهى أكثر اقتصادا فى استخدامها المادة الخام ومع ذلك توجد هذه الآلات إلى جانب الآلات البالية العتيقة ، إذ ما الدافع

(1) Post-War Planning in Egypt « Industry » Government press. Cairo 1944. p.18

للشركة على التجديد وهى شركة محتكرة لا يعنىها فى كثير خفض التكاليف .
وفى بعض الحالات كان الاستخدام غير الاقتصادى للمادة الخام راجعاً إلى
تشريعات الحكومة . ومثال ذلك تحريم الحكومة استيراد الأقطان القصيرة
الثيلة الرخيصة وما يتبع ذلك من اضطراب صناعة غزل ونسج الأقمشة الشعبية
لاستخدام أجود أنواع القطن فى إنتاج أردى أنواع المنسوجات . فهذا
الاستخدام لاشك يرفع من التكلفة كثيراً كما سبق أن ذكرنا^(١) . ولابد من
السماح للصناعة المصرية باستيراد الأقطان الهندية والأمريكية ... الخ إذا ما أردنا
أن نتيح لهذا القسم من الصناعة فرصة عادلة للمنافسة مع المنتجات المماثلة للمالك
الأخرى . وحيث أن عرض العمل متوافر فى مصر وأرخص نسبياً فالظروف
الاقتصادية توجب علينا أن نقوم هذه الصناعة على أساس الاستفادة لأقصى حد
من طول الثيلة . قد يكون الموقف مختلفاً فى الولايات المتحدة حيث العمل نادر
ومعدلات الأجور مرتفعة . وإذا ما سمح باستيراد الأقطان القصيرة الثيلة لأمكن
خفض نفقة المادة الخام بحوالى الـ ٥٠٪ وبالتالى خفض نفقة الإنتاج بحوالى ٣٠٪
إذ أن المادة الخام تكون ٦٢٫٤٪ من تكاليف الإنتاج . وأسعار القطن الأشمونى
— فولى جود فير — والزاجوراه (أقصر أنواع الأقطان المصرية المنتجة من حيث
طول الثيلة) تبلغ فى الظروف العادية ضعف أسعار الهندى والبرازيلى وهى تزيد
عن أسعار الأمريكى القصير بما لا يقل عن ٤٠٪^(٢) .

كما يجب على المنظمين فى مصر أن يتنبهوا دائماً إلى قاعدة مرونة الإحلال

(١) راجع الباب الثانى من هذا الكتاب مشاكل كل القطن — المبحث الخامس ص ١٢٢ .
(٢) أخذت متوسط أسعار القطن فى بورصة ليفربول فى السنوات (١٩٣٦ — ١٩٣٩)
أساساً لحساب هذه النسب .

إذا ما أرادوا تحقيق الوفورات في استخدام المادة الخام . فالمنظم الملم بأسعار الخامات البديلة يمكنه أن يحقق الكثير من المزايا إذا ما ارتفعت سعر مادة ما وذلك بأن يحل محلها أخرى . فمثلا في صناعة الحرير الصناعي لو ارتفعت أسعار القطن كثيراً لعمل على إحلال الخيوط والألياف الصناعية مكانه . ويمكننا أن نضرب مثلاً آخر من صناعة الزجاج في مصر إذ عندما ارتفعت أسعار كربونات وكبريتات الصودا من ١٠ ، ٥ جنيهات إلى ١٨ ، ١٢ جنيهاً للطن على التوالي لصعوبة الاستيراد أثبت البحث أن النظرون يمكن استخدامهما بديلاً عنهما مع ميزة كبرى إذ أن سعره بلغ ثلاثة جنيهات للطن . ورغم أن النظرون يحتوى على نسبة عالية من كلوريد الصوديوم مما يسبب ارتفاع نفقة الصيانة واستهلاك الأفران بمعدل أسرع مما لو استخدمنا كربونات وكبريتات الصودا إلا أن انخفاض سعر السلعة البديلة (النظرون) جعل عملية الإحلال اقتصادية للغاية .

٤ — ارتفاع نسبة العادم عند استخدام المادة الخام .

لم تعط مشكلة العادم في الصناعة المصرية الأهمية الكافية بعد رغم ما فيها من خير للمجتمع الصناعي . فالواجب البحث عن كيفية منع العادم الذى ينجم عن بعض المراحل أو الإفلال منه أو كيفية استخدامه . والأمثلة على كثرة العادم عن اللازم في الصناعة المصرية كثيرة . فمثلا في مصنع تكرير السكر بالحوامدية يقدر العادم نتيجة إهمال العمال وعدم ملاحظتهم ملاحظة فعالة في المرحلة النهائية للحزم واللف بـ ١٠٪ إلى ١٥٪ من السكر المكرر . ويمكننا أن نتصور مدى الخسارة التى تعود على الصناعة إذا علمنا أن العادم من السكر هذا سوف يمر بكافة المراحل الإنتاجية التى يمر بها السكر الخام . كما أنه فى إحدى الزيارات لمصانع الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى علم المؤلف أن نسبة القطن العادم فى الأنواع

الرفيعة من الغزل تبلغ ١٢٪ في المتوسط بينما في أنواع الغزل الأخرى تبلغ ما متوسطه ٥٪ . كما علم المؤلف من مديري الإنتاج في كثير من المصانع بانجلترا أن نسبة العادم في الظروف العادية للأنواع الجيدة من القطن تبلغ حوالي ٤٪ / وهذه النسبة لا تزيد عن ٥٪^(١) للغزل الرفيع في الصناعة عموماً في إنجلترا وتزداد في أنواع الغزل الشعبي . ويستخدم القطن العادم في مصر في صناعة القطن الطبي والأربطة الطبية مع أن جزءاً كبيراً من هذا العادم يفوق في كثير من صفاته بعض أنواع القطن الخام كالهندي وبعض أصناف الأمريكى القصير الثيلة مثلاً . وفي إنجلترا درجت بعض المصانع على خلط العادم من الأقطان المصرية ببعض الأقطان الأخرى واستخدامها في غزل الأقمشة الشعبية^(٢) خصوصاً إذا ما كان الارتفاع النسبي في أسعار القطن أعلى من الارتفاع النسبي في أسعار القطن العادم مما يجعل عملية الإحلال محببة للمنتجين . وفي مصر يقوم باستخدام العادم نفس المصنع وهذه العملية قد لا تتمتع بالكفاية في حد ذاتها . ولا شك أنه من الأحسن لو تخصص مصنع أو مصانع بذاتها في استخدام العادم حسباً تسمح كمياته إذ أن هذا أدى إلى تحقيق الوفورات نتيجة الإنتاج على نطاق أوسع . كما تقترح استخدامات جديدة للقطن العادم قد تكون أكبر قيمة كاستخدامه في عمل البطاطين القطنية مثلاً واستخدامه في عمل الستائر وغير ذلك .

ومشكلة « الخردة » Scrap تواجه بعض المصانع الأخرى التي تعمل في الصناعات المعدنية ، ومنتجات المطاط مثلاً . وسوف تأخذ هذه المشكلة أهميتها الكبرى عند ما تقوم صناعة الصلب في مصر في المستقبل القريب .

وإننا نقترح قيام دراسة كاملة في الصناعات المصرية لمعرفة النسب التي لا يمكن تلافيها ، أى المسموح بها في العادم ، بحيث أن أية زيادة عن المستويات المحددة تعنى سوء استخدام المادة الخام وزيادة العادم .

(1) The Empire Cotton Growing Review. July 1947. p.190.

(2) Working party Reports-Cotton. p.28.

ونود أن نشير هنا إلى أهمية قيام نظام محاسبة التكاليف على أساس نظام التكاليف النمطية Standard costing ، أو نظام التكاليف الحديثة Marginal costing ، حيث أن الطريقة الشائعة الآن في مصر ، وهي طريقة التكاليف المتوسطة Average or Historical cost لم تعد تلائم روح العصر . فهي لا تعطي سوى التكاليف عن الماضي ، بعد حدوثها .

إن طريقة التكاليف المتوسطة قد ماتت إلى غير رجعة في الدول الصناعية المتقدمة ، فقد ذكر المستر نور كروس ، رئيس اتحاد محاسبى التكاليف ببرمنجهام ، في محاضرة له ، في سنة ١٩٤٩ ، إن هذا الحيوان قد مات « That animal is dead » ، فهل آن الأوان للصناعة المصرية ، أن تستخدم من الطرائق ما يساعدها على تحقيق الكفاية القصوى للمشروع ؟ (١)

فطريقة محاسبة التكاليف الواجب استخدامها ، يجب أن تعطينا معلومات عن ماهى التكاليف في الماضي ، وماهى التكاليف الآن ، وماهى التكاليف في المستقبل .

واستخدام طريقة التكاليف النمطية قد تكون أكثر مناسبة الآن لظروف الصناعة المصرية لما يتبع التكاليف الحديثة ، من بعض صعوبات في التطبيق في مصر نتيجة عدم وجود العنصر الفنى ، الذى يشرف على تطبيق هذه الطرائق في الوقت الحاضر .

(١) لا شك أن أحد الجهات المسئولة عن هذا التأخر ، هى أن الجامعات المصرية لم تعط بعد هذا الموضوع حقه من العناية ، فناهج الدراسة يجب أن تتطور وتغير لتتمشى مع النهضة العلمية الحديثة .

ومن حسن الحظ ، أن معظم الشركات الكبرى تجمع معظم البيانات التي تلزم لاتباع طريقة التكاليف النمطية ، وعلى ذلك لن تزيد تكاليف المشروع باتباعها ، بل سوف تساعد في إحداث الوفورات الكثيرة ، ليس فقط نتيجة الكفاية في استخدام المادة الخام ، وبل في كافة الموضوعات ، كنظم دفع الأجور . . . الخ .

وبالرجوع إلى موضوعنا ثانية ، يجب أن ندرس أسباب اختلاف النتائج في كل مصنع عن المستوى Standard الذي وضع له ، وكـم من هذا الاختلاف يرجع إلى تغير العامل الكمي ، وكـم منه يرجع إلى تغير العامل النقدي . وقد يكون من اللازم إجراء تحليل آخر لتحديد مسئولية التسبب في زيادة العادم عن المستوى الموضوع .

٥ - ارتفاع تكاليف المواد غير المباشرة :

كما أن ارتفاع تكاليف المواد غير المباشرة ، ولا سيما الخاصة منها بعبئة ولف المنتجات هي الأخرى من العوامل التي قد تؤدي إلى ارتفاع نفقة المادة الخام ارتفاعا لا تُبرِّره الظروف الاقتصادية في بعض الصناعات . ففي الصناعات التي يسودها قسط وافر من المنافسة ، كصناعة الحلوى ، وصناعة الشوكولاته ، وغيرها من الصناعات الغذائية ، كحفظ الفواكه ، والخضر ، واللحوم ، وفي غيرها من صناعات التجميل ، وأدوات الزينة . نجد أن الغلاف هو أحد العوامل الهامة التي تجذب المشتري ، ففي هذه الصناعات لم يعد الغلاف مجرد شيء يحتوي السلعة ، بل لقد أصبح من أهم العوامل التي يتوقف عليها نجاح عملية البيع ، وبالتالي نجاح المشروع .

ولكن كثيرا ما تنطفي المنافسة بين المشروعات على الاعتبارات الاقتصادية فتحاول كل أن تزيد نفقة التعبئة والتغليف بقصد زيادة مبيعاتها . ففي صناعة الشوكولاته نجد أن تكاليف التعبئة واللف لشركات الإنتاج الكبرى في سنة ١٩٤٤ قد بلغت ١٧,٥ ٪ من تكاليف الإنتاج ، أى ٣١ ٪ من نفقة المادة الخام ، وفي صناعة تجفيف وتعبئة الخضر والفواكه بلغت نفقة التعبئة ٢٠ ٪ من تكاليف الإنتاج في سنة ١٩٤٤ .

وقد تمت بتحليل عينة من الاستثمارات الخاصة بإحصاء الإنتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ المصانع الكبيرة (١) في بعض الصناعات التي تعتبر فيها مواد

جدول رقم (٤١) يوضح قيمة مواد التعبئة والحزم

إلى قيمة إجمالى المواد الأولية لبعض الصناعات

الصناعة	٪
١ - تجفيف وتعبئة الخضر والفواكه	٥٧
٢ - أدوات الزينة والتجميل	٥٢
٣ - الأسمت	٥١
٤ - الشوكولاته	٣٢
٥ - الزجاج	٢٠
٦ - الجوارب	١٥
٧ - الحلوى	١٤
٨ - الصناعات الكيماوية	١٢
٩ - تجفيف اللحوم	١١

(١) المقصود بالمصانع الكبيرة ، أى التي يزيد إنتاجها عن ١٠٠٠ جنيه ، كما هو وارد في إحصاء الإنتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ . أما كيفية اختيار هذه العينة فنشير إليه فيما بعد عند تحليلنا لنفقة العمل .

التعبئة والحزم من مفردات التكاليف الهامة ، فحصلت على النسب الموضحة في الجدول رقم (٤١) .

وقد يكون من الصعب إحداث وفورات في بعض الصناعات ، التي تتمثل معظم نفقة التعبئة لديها في مادة كالصفيح بل إنه من الصعوبة بمكان الحصول على هذه المادة الخام في الظروف التي كانت سائدة في سنة ١٩٤٧ والتي لا تزال سائدة اليوم بأية سعر . والحل الوحيد : هو إحلال مادة أخرى محل الصفيح ، كالتعبئة في أواني زجاجية مثلا ، وقد يكون إصلاح الخردة وإعادة سبكها حلا جزئيا آخر .

ولكن النسب المبيّنة بالجدول عالية جداً في كثير من الصناعات .

ومما لا شك فيه ، أنه من الممكن إحداث وفورات نتيجة التبسيط ، في تصميم الغلافات ، أو إحلال مادة مكان أخرى مع الاحتفاظ بكفاية الغلاف ، كأحد عوامل البيع الهامة ، وهو ما حدث في كثير من الصناعات في إنجلترا وأمريكا عقب الحرب العالمية الثانية ، وخاصة في صناعة المواد الغذائية كالمربات ، وتجفيف وتعبئة الخضر والفواكه ، والشوكولاته . ولكن مسألة التغير ليست سهلة ، ولا سيما أن المستهلك يميز المنتج بغلاف أو تعبئة معينة ، وقد يعني أى تغيير في نظره فقدان صفة الجودة ، ولذا لا بد وأن تقوم هذه العملية عقب دراسة وافية للسوق .

وهنا تتضح أهمية بحوث التسويق Market Research ، ونجمل إلى أنه من الممكن أيضا إحداث الكثير من الوفورات ، لو أنه حدث نوع من التفكك الصناعي ، وذلك بأن تترك الصناعات الرئيسية عمل الغلاف ، ولوازم التعبئة

لشركات متخصصة ، تقوم لهذا الغرض فقط ، بدلا من إنتاجها بنفسها ، والحالة الأخيرة هي السائدة الآن في معظم المصانع الكبرى للصناعات السالفة الذكر .
(٦) كما أن بعض الصناعات نتيجة لتحريم الوارد ، مضطرة إلى استخدام منتجات صناعات لا تتمتع بالكفاية إطلافا . فالمنتج النهائى الغالى التكاليف لسوء الكفاية فى صناعة ما قد يُكوّن المادة الخام الأساسية لصناعة أخرى ، وهذا يؤدي بلا شك إلى ارتفاع نفقة المادة الخام بالنسبة إلى تكاليف الإنتاج فى هذه الصناعات .

وأحسن مثال نسوقه من واقع الحياة المصرية هو صناعة الحلوى والشكولاته إذ هما أكبر مستهلكين لإنتاج صناعة السكر فى مصر ، فغالبا ما يزيد استهلاكهما عن ٣٠ ٪ من إنتاج السكر ، وحيث أن استيراد السكر محرم تحريما تاما ، وصناعة السكر تتمتع باحتكار كامل ، فان على صناعة الحلوى وصناعة الشيكولاته ، أن تتحملا كافة مساوئ هذه الصناعة ، والتي تتمثل فى ارتفاع سعر السكر المنتج محليا مقارنا بسعر الاستيراد للسكر من الخارج (١) .

والحقيقة أن صناعة الحلوى والشكولاته تُحملان هذا طبعاً المستهلك . فكثيراً ما كان سعر السكر المحلى أكثر من ضعفين للسكر المستورد .

وهناك أسباب أخرى ، ولكنها ذات طبيعة مؤقتة ، تسبب عنها ارتفاع نفقة المواد الخام بالنسبة إلى تكاليف الإنتاج . فسننتى الإحصاء للإنتاج الصناعى

(١) راجع تقرير لجنة الصناعات . سنة ١٩٤٨ ص ١٦٠ . فند إنشاء شركة السكر وأسعارها أعلى بكثير من السعر العالمى . فسرطن من السكر المحلى فى أوائل سنة ١٩٤٦ ، مثلا كان ٥٧ جنيها ، بينما سعرطن تسليم مينا التفريغ بالقطر المصرى من السكر الأجنبي ٢٢ جنيها .

١٩٤٤ و ١٩٤٧ ، لم تكونا عاديتين . فسنة ١٩٤٤ كانت أثناء الحرب العالمية الثانية ، و ١٩٤٧ كانت في فترة التحول .

فالتضخم كانت أقوى أثرا في أسعار المواد الخام منه في الأجور مثلا ، التي قد تتميز بجمودها النسبي . فمثلا : نجد أن الرقم القياسي لأسعار الجملة ، (وهو يمثل أسعار الكثير من الخامات والمواد الأولية) قد ارتفع إلى ٣٣٠ في سنة ١٩٤٤ ، وبلغ ٣١١ في سنة ١٩٤٧ ، بينما الأجور لم تزد في نفس الفترة بأكثر من ٦٠٪ ، كما أن فترات الحروب ، وما بعدها وما تسببه من نقص في حجم الواردات ووسائل الشحن البحري يجعل المعروض من المادة الخام أقل بكثير من الطلب عليها في الاستعمالات الكثيرة البديلة وهذا يؤدي بالتالى إلى ارتفاع أسعارها . ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار الكثير من المواد الخام إلى أكثر من أربعة أضعاف سعرها الأصلي .

كما أن بعض العوامل الأخرى قد زادت المشكلة حدة وأدت إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا لا تبرره ظروف الطلب والعرض في السوق المحلية . وأهم هذه العوامل هي اختزان التجار لكميات كبيرة من المواد الخام وحجزها عن السوق . فالكثيرون كانوا يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل سلعى عن الاحتفاظ بها في شكل نقدى . وقد نتج عن هذا الموقف ندرة مصطنعة في العرض . ويجب أن يضاف إلى ذلك سياسة التسعير الحكومى الموهجاء ونظام توزيعها للمادة الخام على مختلف المصانع التي أظهرت الكثير من المحاباة لبعض المنتجين . فتحديد الأسعار والمقطوعيات للمصانع دون مراعاة لطاقاتها الإنتاجية نتج عنه اختفاء المادة الخام من السوق لتباع سراً بأسعار السوق السوداء . فالكثير من المصانع التي كان نصيبها أقل بكثير من قوتها الإنتاجية كانت تفضل شراء المادة الخام بأسعار السوق السوداء

المرتفعة عن أن تترك جزءاً من قوتها الإنتاجية من آلات وعمال معطلة . فالكثير من المصانع كانت تعمل أقل من الطاقة الاقتصادية التي تجعل الإنتاج مربحاً نتيجة لعدم كفاية النصاب الذي حددته الحكومة لها^(١) . وصناعة حفظ اللحوم قد تكون خير الأمثلة على ذلك إذ أن ٥٠٪^(٢) من قوتها الإنتاجية بقيت معطلة . ولم يؤد ذلك إلى ارتفاع نفقة المادة الأولية فقط بل إلى سوء الكفاية في الصناعات وارتفاع أسعار البيع المستهلك .

العلاقة بين نفقة المادة الخام وحجم الوحدة الإنتاجية :

الجدول رقم (٤٢) يوضح نفقة المادة الخام كنسبة مئوية من قيمة مجمل الإنتاج موزعة على فئات الحجم للوحدة الإنتاجية . ونجد في جميع الحالات الواردة في الجدول مع استثناء صناعة مواد البناء أن نسبة نفقة المادة الخام في المصانع الكبيرة إلى قيمة مجمل الإنتاج أعلى من المتوسط لكل صناعة . ولكن اختلاف هذه النسب عن المتوسط للمصانع الكبيرة ضئيل جداً ، وتتسع هوة الخلاف في المصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم . ولكن لا يجب أن يعنى ذلك أن المصانع الصغيرة والمتوسطة أكثر كفاية في استخدام المادة الخام .

فلاقتصاد في استخدام المادة الخام لا يمكن قياسه من واقع هذه البيانات لأسباب عدة أهمها عدم تجانس الصناعات التي تدخل ضمن كل صناعة والتي تنتج تبعاً لذلك سلعا مختلفة كل الاختلاف . وهذه الحالة تتمثل بصفة خاصة في مجموعة الصناعات الغذائية .

ففي مجموعة الصناعات الغذائية يسود الحجم الكبير في ذلك الجزء التي يمثل صناعة طحن الحبوب وحفظ المنتجات الغذائية ومن طبيعة ذلك الجزء ارتفاع نفقة المادة الخام فيه بينما معظم المصانع التي تقع في الفئة المتوسطة والصغيرة الحجم هي من المصانع الواقعة في الأرياف وغالباً ما تكون من

(١) تقرير لجنة الصناعات ١٩٤٨ ص ١٧٣ .

(٢) التقرير السابق ص ٣١ .

جدول رقم (٤٢) يوضح نفقة المادة الخام كنسبة مئوية من مجمل
الانتاج من فئات الحجم للوحدة الانتاجية (١)

نوع الصناعة	نفقة المادة الخام كنسبة مئوية من مجمل الانتاج (٢)	نفقة المادة الخام كنسبة مئوية من مجمل الانتاج حسب فئات الحجم للوحدة الانتاجية		
		كبير	متوسط	صغير
إجمالي الصناعة	٦٨ر٨	٦٩ر٨	٣٧ر٦	٣٨ر٦
الغزل والنسيج	٥٦ر٣	٥٧ر٤	٤٣ر٣	٤٤ر٤
الصناعات الغذائية	٧٠ر٦	٧١ر٩	١٥ر٥	١١ر٤
الصناعة الجلدية	٦٤ر٣	٦٥ر١	٦١ر٥	٥٤ر١
الصناعات الكيماوية	٧٤ر١	٧٤ر١	٦٧ر٥	٥٨ر٢
صناعة الزجاج	٣٨ر١	٣٨ر٥	٢٤ر٤	٣١ر٣
مواد البناء	٣٤ر٨	٣٤ر٣	٤٦ر٨	٤٣ر٠
الورق ومنتجاته	٥٥ر٣	٥٥ر٥	٤٧ر١	٤٤ر٦

الصناعات التي نسبة المادة الخام إلى نفقات الإنتاج فيها بسيطة ، إذ أن المادة الخام غالباً ما تكون من الأنواع الرديئة كصناعة بعض أنواع الحلوى من السكر الخام في ريف صعيد مصر . فضعف القوة الشرائية في هذه البقاع يؤدي إلى قلة الطلب على المنتجات الجيدة كما أن عدم اهتمام السكان بتمييز طعم السلعة المفتجة يجعل المصانع تنتج الأنواع الرخيصة التي تضمن لها التصريف . وفي صناعة النسيج مثلاً

(١) هذه النسب محسوبة من واقع الجدول الخامس ص ٢٠ — ٢٧ إحصاء الانتاج الصناعي
سنة ١٩٤٤ .

(٢) المقصود بمجمل الانتاج : قيمة السام المنتجة . خلال سنة ١٩٤٤ على أساس سعر البيع للمصنع سواء أبيعته كلها أم يبيع جزء منها فقط .

تقوم بعض الوحدات الصغيرة ولا سيما تلك التي تستخدم الأنوال اليدوية باستخدام القطن العادم وهو بطبيعة الحال أرخص فتقل نسبة المادة الخام إلى مجمل الإنتاج .

كما أن بعض الوحدات الصغيرة والمتوسطة قد تفضل عدم شراء المادة الخام جاهزة وترى أنه من الأرجح لها إجراء بعض عمليات صناعية إضافية بقصد الاستفادة من عنصر العمل الرخيص الثمن نسبياً وعلى ذلك تميل نسبة المادة إلى أن تكون أقل مما لو اشترت المادة الخام جاهزة . ومثال ذلك صانعو الأحذية في القرى فقد يشترون الجلود ويقومون بعملية الدباغة بأنفسهم بدلاً من شراء الجلود المدبوغة من السوق .

وفي بعض الحالات قد يكون المنتج الصغير هو الذى أنتج المادة الخام بنفسه كما هى حالة صغار الزراع الذين يحاولون تنويع مصادر دخلهم بعمل شيء من التكامل بين العمل الزراعى وبين القيام بالصناعات الزراعية كعمل الزبد والجبين . ومثل هذا المنتج لا يحتفظ بأرقام توضح عملياته الانتاجية ويميل فى تقديره لثمن المادة الخام إلى الانخفاض عادة لأنه لا يحتسب لنفسه أجراً مقابل عمله فى إنتاج المادة الخام . وفى ختامنا لهذا المبحث نود أن نؤكد أهمية خفض تكاليف المادة الخام فى الصناعة المصرية . فهى أكبر مفردة تؤثر فى سعر السلعة المنتجة ولا بد من توجيه البحث العلمى نحو استنباط الوسائل التى ترفع من الكفاية فى استخدامها إذا ما قدر للصناعة المصرية أن تحدث أى خفض ملحوظ فى تكاليف إنتاجها .

ب — تكلفة العمل

نفقة العمل تأتى فى المرتبة الثانية بعد نفقة المادة الخام باستثناء صناعات كبس القطن ، وصناعة ألواح الفلين والسدادات وصناعة توليد القوى الكهربائية ،

وصناعة تنقية المياه وتوزيعها وصناعة الثلج من بين ٤١ صناعة شملها إحصاء الإنتاج الصناعي لسنة ١٩٤٤ حيث تزيد نفقة العمل في هذه الصناعات عن نفقة المادة الخام . وتقارب نفقة العمل نفقة المادة الخام في الصناعات الميكانيكية وصناعة الزجاج وصناعات تشييد البناء وهناك تفاوت كبير في نسبة نفقة العمل إلى التكاليف الصناعية وذلك بين الصناعات المختلفة كما يتضح من الجدولين رقم (٣٨) و(٣٩) . وقد بلغت نفقة العمل في سنة ١٩٤٤ في الصناعة عموماً ١٨١٦٥٠٨٩ جنيهاً ٢٧٤٪ منها في شكل مرتبات ومهايا وهي تشمل أجور المديرين والإداريين والمحاسبين والكتبة ، ٥٠٠٪ منها في شكل أجور للعمال وتشمل جميع العمال بما فيها الأجور غير المباشرة ، ٢٢١٪ مدفوعات أخرى وهذه تشمل معاشات لمن وصلوا إلى سن الشيخوخة وتعويضات العمال عن الحوادث وما ينفق في سبيل الترفيه عن طبقة العمال وغير ذلك من العلاوات التي قد تدفع للعمال . وبلغت الأجور في إحصاء ١٩٤٧ للإنتاج الصناعي ٢٢١٤٢٧٦٨ جنيهاً يتضح توزيعها من الجدول رقم (٤٣) .

ويذهب ١٥٦٪ من نفقة العمل ، وإلى أصحاب المصانع وأقاربهم ٢١٩٠٪ للمديرون والموظفون بمرتبات ، والباقي وقدره ٦٢٥٪ ، يذهب إلى العمال ، ولأول وهلة قد يتضح أن نصيب العمال قد زاد عنه في سنة ١٩٤٤ ولكن حقيقة الأمر : أن نصيب العمال قد قل ، إذ أن نصيب العمال في سنة ١٩٤٤ ، كان ٧٢٦٪ من إجمالي نفقة العمل (٥٠٠٪ أجور + ٢٢١٪ مدفوعات أخرى) ، ويلاحظ أن متوسط الأجور للأجانب يزيد عن ضعفين لزملائهم المصريين .

جدول رقم (٤٣) يوضح توزيع نفقة العمل في الصناعة

المصرية في سنة ١٩٤٧

متوسط الأجر		عدد الأشخاص		الأجور بالجنه		
أجانب	مصريون	أجانب	مصريون	أجانب	مصريون	
٢٧٢	١٠٤	١٠٤٢	٣٠٥٥٧	٢٨٢٩٦٨	٣١٨٤٦٨١	١ - أصحاب مصانع وأقارب
٣٦٢	١٥٠	٤٦٥٧	٢١٠٦١	١٦٨٥٠٤٢٦	٣١٦٣٦٧٩	٢ - موظفون بمرتبات شهرية
١٢٨	٤٦	٣٧٢١	٢٨٦٢٢٨	٤٧٩٣٨٥	١٣٣٤٦٦٢٩	٣ - عمال بالأجرة أو بالقطعة
		٩٤٢٠	٣٣٧٨٤٦	٢٤٤٧٧٧٩	١٩٦٩٤٩٨٩	الجمالة
٦٤		٣٤٧٢٦٦		٢٢١٤٢٧٦٨		جمالة القطر المصري

وحيث أن البيانات التي تنشر في إحصاء الإنتاج الصناعي ، لاتعطي توزيع نفقة العمل على الفئات المختلفة من أصحاب المصانع وأقاربهم والمديرين والكتبة والمحاسبين ، والعمال باليومية وبالقطعة ، والعمل غير المباشر ، كالحاملين والسائقين وعمال النظافة ، فقد رأينا أخذ عينتين .

الأولى . من إحصاء الإنتاج الصناعي ، لعام ١٩٤٤ ، وتتكون من ٤٦٠ استمارة تمثل عشر صناعات هامة . وقد استبعدت المصانع ذات الإنتاج الصغير والمتوسط ، واخترت العينة من بين المصانع ، التي اعتبرها الإحصاء « كبيرة »^(١) . وإهمال المصانع الصغيرة والمتوسطة يمكن تبريره ، إذ أن قيمة إنتاجها يبلغ ٣٠٪ من إجمالي الإنتاج عموما ، كما أن أرقام المنشآت التي إنتاجها أقل من ١٠٠٠ جنيه ، قد يُشك في صحتها ، إذ أن الكثير منها لا يمسك دفاتر منتظمة لحساباته وعملياته المختلفة . وبذلك كان علينا أن نختار العينة من واقع ١٩٩٥ استمارة تمثل المصانع الكبيرة في العشر صناعات التي أخذناها .

وقد أخذنا عددا كافيا من كل صناعة من هذه الصناعات ، بحيث أن عدد المصانع التي وقع عليها الاختيار ، تقوم بإنتاج ما يزيد عن ٥٠٪ من

(١) لاني أعتبر تسمية المصانع التي يزيد إنتاجها عن الألف جنيه في السنة « كبيرة » تسمية مضللة . فمثل هذا التعريف لا يمثل حقيقة المنشأة الصناعية الكبيرة في مصر التي يبلغ إنتاجها مئات الألوف من الجنيهات . وأقترح على مصلحة الإحصاء تعديل تقسيمات الإحصاء ، بحيث يصبح خمس فئات بدلا من ثلاث : صغير جدا ، صغير ، متوسط ، كبير ، كبير جدا . ويتبع ذلك تعديل في الفئات لتصبح أقل من ٥٠٠ ٥٠٠ ، وأقل من ١٠٠٠ ١٠٠٠ ، وأقل من ٢٠٠٠ ٢٠٠٠ ، وأقل من ٥٠٠٠ ٥٠٠٠ فما فوق .

قيمة المنتج في الصناعة . يضاف إلى ذلك أن المصانع الكبيرة هي التي تقوم بدفع أكبر نصيب من أجور العمال المختلفة في الصناعة .

ويوضح الجدول رقم (٤٤) نتيجة تحليل العينة إلى المفردات المختلفة .

وأخذت العينة الثانية من إحصاء الانتاج الصناعي ، لسنة ١٩٤٧ ، وتتكون من ٥٣٤ استمارة ، تمثل ٥٣٤ مصنعا من المصانع التي اعتبرها الاحصاء كبيرة ، ولفس العشر صناعات السابقة . وقد اتبعت في اختيار وتفرغ البيانات وتحليلها لهذه العينة نفس الخطوات السابقة ، مع فارق واحد ، غير جوهري نتج عن اختلاف في تصميم الاستمارة ، في سنة ١٩٤٧ عنه في سنة ١٩٤٤ ، إذ أن نفقة العمل في سنة ١٩٤٤ كانت مقسمة إلى ثلاث بنود كبرى ، هي المرتبات والأجور ، والمدفوعات الأخرى ، ولكن استمارة سنة ١٩٤٧ لم تحتو على البند الأخير ، إذ ضم إلى الثاني . على أن هذا لن يؤثر في تحليلنا ، فسايمنا هو نسبة إجمالي الأجور . وعلى ذلك فخانة الأجور المباشرة في الجدول رقم (٤٥) . تقارن بمجموع خاقي الأجور المباشرة ، زائدا مدفوعات أخرى في الجدول رقم (٤٤) .

ويلاحظ أن تحليل بيانات عينة سنة ١٩٤٧ يؤكّد تحليل بيانات عينة سنة ١٩٤٤ ، فالفروق محدودة . فذسبة نفقة العمل إلى تكاليف الانتاج في سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٧ ، لاتكاد تختلف اختلافًا جوهريًا ، إلا في حدود ضيقة ، وهذه الاختلافات أكبر نسبيًا في صناعات الأسمت والسكر والغزل والنسيج ، فقد زاد نصيب العمل في صناعة الأسمت والغزل والنسيج ، بينما نقص في صناعة السكر .

جدول رقم (٤٤) يوضح تحليل نفقة العمل إلى عناصرها المختلفة لعشر صناعات هامة في سنة ١٩٤٤

الصفة	عدد المنشآت التي أخذت في العينة	وزن العينة (١)	نفقة العمل كنسبة من تكاليف الصناعية	المرتبات			الأجور			نفقة العمل الكلية	
				مديرون ومحاسبون	لثبه وأقاربهم	أصحاب	جملة المرتبات	المباشرة	غير مباشرة		جملة الأجور
		%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
(١) الأسمت	٢	١٠٠	٧٧	١٢٨	٢٠١	٩٤	٤٢٣	٤٠٠	٦٠	٤٦٠	١١٧
(٢) الزجاج	٢٨	٥٥	٣٢٩	٧٧	٧٠	٧٢	٢١٩	٦٠٤	١٦٥	٧٦٩	١٢
(٣) السكر	٦	١٠٠	٢٠٨	٦٧	١٨٥	—	٢٥٢	٤٩٧	٢٢٦	٧٢٣	٢٥
(٤) حفظ اللحوم	٢٤	٦٠	٨٢	١٥٠	٣٠٠	٧٧	٥٢٧	٤٣٤	٣٤	٤٦٨	٥
(٥) الصناعات الكيماوية	١٢٠	٦٢	٩١	١٠٥	١٨٧	٢٧	٣١٩	٤٤٣	٢١٢	٦٥٥	٢٦
(٦) الغزل والنسيج	١٥٠	٨٥	١٨٦	٦٤	١٢٣	٠٣	١٩٠	٤٦٥	٢٧٠	٧٣٥	٧٥
(٧) الأحذية	١٠	٧٠	٢٣٥	٦١	٥٨	٤٩	١٦٨	٦٦٤	١٦٢	٨٢٦	٠٦
(٨) الورق ومنتجاته	١٥	٩٠	٢١٧	١١١	٨١	١٣	٢٠٥	٧١٥	١٧	٧٣٢	٦٣
(٩) الشيكولاته	٥	٩٨	٩١	٦٠	٣٦٠	٢١٦	٦٣٦	٣٢٣	٢٣	٣٤٦	١٨
(١٠) التريكو والعقادة	١٠٠	٥٤	١٥٦	٩٦	١٩٣	٢٣	٣١٢	٤٢٦	٢٦٢	٦٨٨	—
المجموع	٤٦٠										

(١) أى النسبة المئوية لقيمة إنتاج المنشآت المأخوذة في العينة إلى قيمة الإنتاج الكلى للصناعة .

و ينقسم تحليلنا لنفقة العمل إلى الآتى : —

أولا

المهايا أو المرتبات :

من استعراضنا للجدول رقم (٤٤) نجد أن المرتبات عموما تكون جزءاً كبيراً من نفقة العمل . وفى سنة ١٩٤٤ كانت نسبة المرتبات فى صناعات اللحوم المحفوظة والشيكولاته أكبر من نفقة الأجور ، وفى صناعة الأسمنت تتقارب من نفقة الأجور ، وفى خمسة من الصناعات بلغت المرتبات أكثر من ٣٠٪ من مجموع عائد العمل . وإن عبء هذه المفردة يصبح أكبر حينما نعلم أن معظم الصناعات تعمل بأقل من الطاقة الانتاجية التى تجعل الانتاج اقتصاديا . وفى صناعة الاسمنت ، واللحوم المحفوظة ، والشيكولاته ، بلغت نسبة المرتبات إلى نفقة العمل أكثر من ٤٠٪ ، بينما كانت الطاقة الانتاجية المستغلة فى هذه الصناعات ٧٠٪ ، ٥٢٪ على الترتيب .

وفى سنة ١٩٤٧ زادت نسبة المرتبات إلى نفقة العمل عن ٥٠٪ فى صناعة الشيكولاته فقط . كما هبطت نسبة المرتبات فى صناعة حفظ اللحوم من ٥٢٫٧٪ فى سنة ١٩٤٤ إلى ٣٨٪ فى سنة ١٩٤٧ ، وفى صناعة الاسمنت من ٤٢٫٣٪ إلى ٢٩٫٧٪ فى نفس المدة . وقد زادت نسبة المرتبات فى صناعة الزجاج والصناعات الكيماوية ، والفزل ، والنسيج ، وصناعة الورق ومقتجاته ، وصناعة التريكو والعقادة ، ولكن نسبة الزيادة تكاد تكون منعدمة فى صناعات الزجاج ، والفزل ، والنسيج ، والتريكو . فهذا الفرق لم ينشأ عن تغير جوهري ، أى أنه لا يمكن القول بأن نصيب أصحاب المرتبات زاد فى هذه الصناعات فى

سنة ١٩٤٧ عنه في سنة ١٩٤٤ ، بينما نجد في الصناعات الكيماوية ، وصناعة الورق ، أن الزيادة ملموسة ، وترجع الزيادة إلى ارتفاع نصيب المديرين والكتيبة والمحاسبين فعلا .

وتقسم استمارة إحصاء الانتاج الصناعى المرتبات إلى ثلاث فئات .

(١) مرتبات المديرين .

(٢) مرتبات كتيبة ومحاسبون .

(٣) مرتبات أصحاب المصانع وأقاربهم (وطبعا ينعلم هذا البند إذا ما كان المصنع مملوكا لشركة مساهمة) .

والآن فناقش كل مفردة من هذه المفردات .

١ — مرتبات المديرين :

نجد أن مرتبات المديرين كقاعدة عامة كما يتضح من الجدولين رقم (٤٤) و (٤٥) تكون نسبة لا بأس بها من المرتبات عموما وفي سنة ١٩٤٧ كان نصيب المديرين من المرتبات أعلى من نفقات الإدارة كلها عموما في أربع صناعات (الزواج — حفظ اللحوم — الغزل والنسيج — الشيكولانه) .

ولو أضفنا إلى نسبة مرتبات المديرين النسبة التي يحصل عليها أصحاب المصانع وأقاربهم وم عادة ما يقومون بوظائف الإدارة لكان نصيبهم أكبر من نصيب سائر الموظفين الإداريين والسكرتاريين في ستة صناعات من عشرة .

وهذا يؤيد بصفة عامة أن ما يحصل عليه المديرون في الصناعة المصرية بوجه عام أكثر مما يجب . فبعض المديرين وصلت مرتبات الواحد منهم إلى ١٣٢٠٠٠ ر (١) جنيه في العام حيث جمع في يديه إدارة أكثر من شركة واحدة . وقد يكون المثل

(١) كتيب أصدره الأستاذ عبد الحميد الساوى ، عضو مجلس النواب السابق ، عن مزايا قانون الشركات ، لعام سنة ١٩٤٦ .

جدول رقم (٤٥) يوضح تحليل نفقة العمل إلى عناصرها المختلفة لعشر صناعات هامة في سنة ١٩٤٧

الصفحة	عدد المنشآت التي أخذت في العينة	وزن العينة (١)	نفقة العمل كنسبة من تكاليف الإنتاج	المرتبات				الأجور			نفقة العمل الكلية
				مديرون	كتبة ومحاسبون	أصحاب وأقارب	جملة المرتبات	أجور مباشرة	أجور غير مباشرة	جملة الأجور	
		%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
(١) (الأسمنت)	٢	٩٨	١١٠	١٢٠١	١٧٠٦	—	٢٩٠٧	٦٢٠١	٨٠٢	٧٠٠٣	١٠٠٠
(٢) (الزجاج)	٣٨	٦٠	٢٩٠١	١٠٠٧	٨٠٢	٥٠٣	٢٤٠٢	٦٥٠٣	١٠٠٥	٧٥٠٨	١٠٠٠
(٣) (السكر)	٦	٩٩	١٢٠٣	٥٠٤	١٨٠٥	—	٢٣٠٩	٦٠٠٢	١٥٠٩	٧٦٠١	١٠٠٠
(٤) (حفظ اللحوم)	١٥	٨٠	٨٠١	١٦٠٢	١٤٠٦	٧٠٢	٣٨٠٠	٥٧٠٧	٤٠٣	٦٢٠٠	١٠٠٠
(٥) (الصناعات الكيماوية)	١٦٠	٦٢	٨٠٩	١١٠٩	٢٣٠٨	٢٠٨	٣٨٠٥	٥٨٠٤	٣٠١	٦١٠٥	١٠٠٠
(٦) (الغزل والنسيج)	١٨٠	٦٥	٢٦٠٤	١١٠٥	٨٠٤	٠٠٤	٢٠٠٣	٦٨٠٦	١١٠١	٧٩٠٧	١٠٠٠
(٧) (الأحذية)	٦٠	٨٤	٢٢٠٧	٤٠٢	٦٠٥	٥٠٨	١٦٠٥	٧٥٠٨	٧٠٧	٨٣٠٥	١٠٠٠
(٨) (الورق ومنتجاته)	٨	٩٢	٢١٠٤	٩٠٧	١٢٠٦	٣٠٣	٢٥٠٦	٦٤٠٣	١٠٠١	٧٤٠٤	١٠٠٠
(٩) (الشيكولاته)	٥	٩٧	٩٠٣	٣٠٠٣	١٨٠١	٥٠١	٥٣٠٥	٤٣٠٠	٣٠٥	٤٦٠٥	١٠٠٠
(١٠) (التركيب والعقادة)	٦٠	٦٣	١٧٠٧	٨٠٥	١٦٠٦	٦٠٥	٣١٠٦	٥٨٠٩	٩٠٥	٦٨٠٤	١٠٠٠
المجموع	٥٣٤										

(١) أي النسبة المئوية لقيمة إنتاج المنشآت المأخوذة في العينة إلى قيمة الإنتاج الكلي للصناعة .

(٢) في احصاء ١٩٤٧ اعتبرت المصلحة صناعة الأسمنت ضمن صناعة طين الأحجار ولما كان هذا يخالف الدليل الدولي فقد رأيت ضم الأسمنت Portland مع الأسمنت المائي ليكونا صناعة الأسمنت .

الفريد الذى لم يحدث فى أية بلد آخر لاتزال الصناعة تحبو فيها خلاف بلد العجائب هو حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا وزميله عبد المقصود أحمد باشا فالأول - طبيب متخصص - قد جمع بين يديه (قبل صدور قانون الشركات الجديد) رئاسة مجلس الإدارة أو عضوية مجلس الإدارة المنتدب أو عضوية مجلس الإدارة - ٤١ شركة^(١)، ثلاثة منها يزيد رأس مالها عن المليون جنيه وستة رأس مالها ٥٠٠٠٠٠ جنيه . أما الثانى - محاسب قانونى - فكان إمارئيل مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو عضو مجلس الإدارة فى ٢٦ شركة مساهمة بالإضافة إلى عمله الخاص كمراجع للحسابات . وهناك حالات أخرى عديدة ولو أنها على نطاق أضيق^(٢) .

ولا يمكن للعقل أن يتصور أن مثل هذه الإدارة تتمتع بالكفاية ، إذ أن العقل البشرى لا يمتلك الطاقة والوقت الكافيين للاشتراك فى إدارة هذا العدد من الشركات . وقد يعترض على ذلك بأن عدد كبيراً من هذه الشركات إنما هو من مجموعة بنك مصر ، ولكننا نرد على ذلك بأن هذه الشركات الصناعية التى تخضع من قريب أو بعيد للبنك لا تنتج نفس السلعة حتى يمكننا القول بأن اكتساب هؤلاء الأشخاص للخبرة والدربة على شئون الإدارة يجعلهم يفيدون هذه المشروعات^(٣) . والحقيقة التى لا تقبل الجدل هى أن هذه الشركات تنتج سلعا تختلف تمام الاختلاف عند بعضها فهناك فارق كبير بين الخبرة التى تتطلبها

(١) هذه البيانات مستخرجة من شكوى مقدمة من اتحاد المساهمين إلى مجلس النواب فى سنة ١٩٤٧ .

(٢) مثال ذلك سعادة أحمد عبود باشا وصادق وهبه باشا وإلياس اتنداروس باشا وفرغلى باشا وغيرهم .

(٣) مثال ذلك المستر آرثر رانك وصناعة السينما فى بريطانيا مثلاً .

صناعة كغزل ونسيج القطن وبين الخبيرة التي تتطلبها صناعة كصيد الأسماك وعمل الزراير .

وإذا كانت الزراعة في مصر يسودها طبقة من لوردات الإقطاع فالصناعة بوجه عام تسودها طبقة مماثلة من المديرين غير الأكفاء . وليس هناك أية مظهر يدل على أن هناك انفصال - ولو جزئي - بين الإدارة والملكية حتى في الشركات المساهمة . فالانفصال الكامل بين الملكية والإدارة هو طابع الشركات المساهمة في الولايات المتحدة وعلى نطاق أضيق في بريطانيا .

كما أن أحد العوامل التي أدت إلى تضخم نصيب المديرين هو ما يدفع لنوع من الأعيان والوجهاء الذين كل مؤهلاتهم في الحصول على كراسي الإدارة هو ما يهتمون به من ألقاب والتي يعتقد في مصر أنها تفرى المساهمين وتجعلهم يثقون في شركاتهم الصناعية ويطلق الأستاذ فلورنس على هذا النوع من المديرين في إنجلترا « Guinea Pigs »^(١) وهم عادة ما يكونون من طبقة كبار رجال الجيش المتقاعدين أو أعضاء مجلسي البرلمان أو من الحامين المعتزلين للعمل وكبار الموظفين وذوى النفوذ .

فشكراً لقانون الشركات الجديد لسنة ١٩٤٦ والذي أتى نتيجة لصيحات المساهمين والذي نُفذ اعتباراً من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، إذ حد من درجة تركيز الإدارة في أيدي قليلة . فينص القانون على أنه لا يجوز لأي شخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة المنتخب لأكثر من شركتين أو أن يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة في أكثر من عشر شركات .

(1) P.S. Florence: Statistical Analysis of Joint Stock Company Control, Journal of the Royal Statistical Society Vol. CX Part 1, 1947

ويا حبذا أو لو أمكن تضيق هذا النطاق بحيث لا يصح أن يكون الشخص عضواً بمجلس الإدارة المنتدب لأكثر من شركة واحدة أو عضواً بمجلس إدارة أكثر من شركتين .

كما أن المحاسبة والمحسوبة التي تأخذ مكانها على نطاق واسع في الصناعة المصرية تضيق هي الأخرى إلى عبء تكاليف الإدارة . فالإدارة في مصر - حتى اللحظة الراهنة - لا يبدو أنها حرفة تقطرب ميزات ومواهب أو دراسة خاصة . فالكثير من المديرين في مصر من الوزراء المتقاعدين أو وريث لرجل من رجال الأعمال الناجحين أو بعض المحامين الذي فشلوا في المهنة فأمكنهم عن طريق قريب أو صديق ذو نفوذ من الوصول إلى مراكز الإدارة الكبرى في الشركات . والأمثلة على هذا النوع من المديرين عديدة لا يمكن حصرها ، ويمكن أن نفهم مدى خطورة هذه الظاهرة إذا علمنا أن عدد الشركات المساهمة في مصر حتى فبراير سنة ١٩٤٧ كان ٤٤٣ رأس مالها المستثمر ٤٣٠.٠٠٠.٠٠٠ ج ويسود نشاطها جميع مرافق الحياة الاقتصادية .

على أن الحقائق السابقة لا يجب أن تنسينا أن نذكر بالخير تلك القلة من المديرين المصريين الذين يمتنعون بالكفاية القامة .

ونصيب الكتبة والمحاسبين من نفقة العمل هو الآخر مرتفع . وقد تراوحت نسبة ما يحصلون عليه من نفقة العمل الكلية بين ٨.٥٪ في صناعة الأحذية و ٣٦٪ في صناعة الشيكولاته وذلك في عام ١٩٤٤ . وفي عام ١٩٤٧ تراوحت هذه النسبة بين ٦.٥٪ في صناعة الأحذية و ٢٣.٨٪ في الصناعات الكيماوية والسبب الرئيسى لارتفاع هذه النسبة في بعض الصناعات ارتفاعاً كبيراً إنما يعزى إلى زيادة عدد الموظفين عن حاجة العمل نتيجة للمحاسبة والمحسوبة . وفي بعض

الحالات فشلت المشروعات في كيفية تحديد الحجم الاقتصادي من الموظفين .
وبمقارنة الصناعات في مصر مع الصناعات المماثلة في بريطانيا العظمى يتضح صحة
ما ذهبنا إليه . فنسبة عدد الموظفين الإداريين والفنيين والسكرتية إلى القوة العاملة
كلها المستخدمة في الصناعة أعلى منها في مصر عن بريطانيا كمقاعدة عامة وبخاصة
في صناعات النسيج والجلود والسكر ومواد البناء إذ بلغت النسب في مصر ١٩٩٪ ٦
٢٠٪ ٦ ٢٢٪ ٢١٪ ٢١٪ على التوالي بينما كانت النسب المقابلة في بريطانيا
العظمى هي ٦٣٪ ١٠٪ ٦ ١١٪ ٨٪ ٤٪ على الترتيب كما يتضح
من الجدول رقم (٤٦) .

كما أن طبيعة الطلب على بعض الصناعات قد يؤدي إلى زيادة الأعمال
الكتابية كما هي الحال في الصناعات التي تعمل وفقاً لمواصفات معينة ولا تقوم
بإنتاج سلعة متجانسة موحدة ، كما يزداد العمل الكتابي في حالة الشركات التي تقبل
الطلبات الصغيرة . ولعلاج هذه الحالة لابد من دراسة العمل وتحديد المستويات
اللازمة ووضع نظم لمراقبته ويا حبذا لو كان نظام المرتبات يقوم على أساس ازدياد
المكافأة بزيادة الكفاية ، إذ أن هذا يرفع من إنتاجية الموظف وبالتالي يقلل
من نفقة الأعمال الكتابية .

أما عن مرتبات أصحاب المصانع وأقاربهم فهي تتراوح بين ٠٣٪ من نفقة
العمل الكلية في صناعة النسيج وبين ٢١٪ ٦ في صناعة الشيكولاته التي تقوم
على المشروع الفردي . وهذه النسبة تنقص كلما تحولت غالبية المنشآت الفردية إلى
شركات مساهمة وتغدم في بعض الصناعات كصناعة السكر الذي تحتكر إنتاجه
شركة مساهمة . وبالتوسع الصناعي في مصر ينتظر انخفاض ما تحصل عليه هذه
الفئة انخفاضاً كبيراً ، ويؤيد ذلك انخفاض نسبة ما يحصلون عليه في سنة ١٩٤٧

جدول رقم (٤٦) ويوضح توزيع القوة العاملة بين العمال والموظفين في مصر
وبريطانيا العظمى لبعض الصناعات الهامة والصناعة عموما .

الصناعة	بريطانيا العظمى (١)			مصر (٢)		
	نسبة العمال إلى إجمالي القوة العاملة في الصناعة	نسبة الموظفين والإداريين والفنيين والسكنايين إلى إجمالي القوة العاملة	المجموع	نسبة العمال إلى إجمالي القوة العاملة في الصناعة	نسبة الموظفين والإداريين والفنيين والسكنايين إلى إجمالي القوة العاملة	المجموع
الغزل والنسيج	٩٣٫٧	٦٫٣	١٠٠	٨٠٫١	١٩٫٩	١٠٠
المصنوعات الجلدية	٩٠٫٠	١٠٫٠	١٠٠	٨٠٫٠	٢٠٫٠	١٠٠
اللحوم المحفوظة	٨٠٫٠	٢٠٫٠	١٠٠	٧٤٫١	٢٥٫٩	١٠٠
السكر	٨٨٫٣	١١٫٧	١٠٠	٧٧٫٨	٢٢٫٢	١٠٠
الورق	٨٢٫٢	١٧٫٨	١٠٠	٧٨٫٦	٢٢٫٤	١٠٠
مواد البناء	٩١٫٦	٨٫٤	١٠٠	٧٨٫٩	٢١٫١	١٠٠
المواد الكيماوية	٧٤٫١	٢٥٫٩	١٠٠	٨٤٫٦	١٥٫٤	١٠٠
الملابس	٩٠٫٢	٩٫٨	١٠٠	٨٥٫٧	١٤٫٣	١٠٠
الصناعة عموما	٨٦٫٨	١٣٫٢	١٠٠	٨٤٫٥	١٥٫٥	١٠٠

(١) Computed from material given in Census of Production 1935-Table (IVB) (i) & Table (IVB) (ii) and Final Summary Tables. Statistics Dept. Board of Trade

(٢) محسوبة من واقع إحصاء الإنتاج الصناعي ١٩٤٤ . الجدول الثاني صفحات ١٢ — ١٥
ماعداد صناعي اللحوم المحفوظة والسكر فهما تدخلان في مجموعة المواد الغذائية وقد أخذت البيانات الخاصة بهما من واقع الاستثمارات الخاصة .

والتي تتضح من الصناعات العشرة التي كانت موضع الدراسة إذ تراوحت هذه النسبة بين ٠.٠٤ / و ٧.٢ / من نفقة العمل الكلية . وتقوم هذه الفئة بأعمال المديرين في المشروعات المساهمة ويوجه إليها نفس النقد الذي سبق توجيهه إلى فئة المديرين .

وإذا ما أردنا خفض تكاليف الإدارة في الصناعة المصرية ومواجهة المواقف العصيبة في عصر التقدم العلمي الكاسح ، فعلى الصناعة أن تعمل على اجتذاب المنظمين والمديرين ذوي المواهب والكفاءة الذين يتمتعون بالدراسة والمؤهلات النظرية والفنية الممتازة للعلوم الإدارية الحديثة . وقد يكون من الأصح في هذه الفترة أن تعتمد على بعض الأجانب الممتازين في هذه الناحية حتى نكوّن الجيل الجديد من طبقة المديرين المصريين وقد نادى بذلك صناعة الغزل والنسيج في مصر حديثاً^(١) . ولابد من عمل الترتيبات اللازمة لتكوين هذه الطبقة من المديرين الجدد في أصول ونظريات الإدارة كما أنه لابد من توسيع أفق من يشغلون هذه الوظائف حالياً ممن لم يدرسوا قواعد هذا العلم ونظرياته . ونود أن نؤكد هنا ضرورة الاعتماد على الشبان إذ أن القيادة يجب أن تقوم على أكتاف هؤلاء الذين مازال أمامهم مجال العمل لحوالي عشرين سنة أخرى ، لا أن نعهد بها لشيوخ فانيين . كما أن هؤلاء الشبان أقل من الشيوخ استمساكاً بالتقديم فهم ميالون إلى التجديد والجرأة ولا سيما فيما يختص بما يتطلب إدخاله من تحسينات في الآلات والسلعة المنتجة وطرائق الإنتاج . ولابد من الحصول على هذه الطبقة المدربة من المديرين بسعر معقول إذا أردنا ضمان التقدم لصناعاتنا .

(1) Report of leading textile firms « La Subvention Gouvernementales Aux Filatures Locales » August 1948. pp. 39 & 40.

ونظام التعليم الحالى فى مصر ولا سيما فى الجامعات المصرية قد أخفق حتى الآن فى إخراج طبقة من المديرين الفنيين الأكفاء الملمين بقواعد الإدارة . كما أن التعليم العملى لا يقل أهمية عن التعليم النظرى لأنه يعالج المشاكل اليومية التى تعرض للإدارة والتى لا تعالجها الكتب النظرية . وإنا نقترح قيام معهد عال لدراسة فن الإدارة ويمكن الاسترشاد بما يدرس فى معاهد بريطانيا كمعهد الإدارة Institute of management و Incorporated Sales Managers Assos- iation . ويجب أن يفسح هذا المعهد المجال أمام الأشخاص الذين يحتلون مناصب فى الحياة العملية تؤهلهم للإدارة حتى إذا لم يكونوا حاصلين على شهادة جامعية بشرط أن يجتازوا امتحاناً للقبول ، هذا طبعاً إلى جانب خريجي كليات التجارة والهندسة والزراعة . وبهذا لو أن الحكومة المصرية زادت اهتمامها بمتابعة إرسال البعث لدراسة موضوع الإدارة .

ثانياً : نفقة الأجور :

يوضح تحليلنا فى الجدول رقم (٤٤) اختلاف الأهمية النسبية لنفقة الأجور فى الصناعات العشرة اختلافاً كبيراً فهى تتراوح بين ٣٤.٦٪ فى صناعة الشيكولاته و ٨٢.٦٪ فى صناعة الأحذية . كما أن هذه النسب تختلف اختلافاً كبيراً فى المنشآت داخل الصناعة الواحدة . وعلى أية حال فنفقة الأجور تكون الجزء الأكبر من نفقة العمل بوجه عام ، ففي ستة من الصناعات زادت عن ٦٠٪ من نفقة العمل وذلك فى سنة ١٩٤٤ . وفى سنة ١٩٤٧ زادت نفقة الأجور عن ٦٠٪ فى تسع صناعات من العشرة .

ونفقة الأجور غير المباشرة وهى التى تمثل مكافأة الحالمين والسائقين والكناسين وغيرهم من ضروب العمل غير المباشر كانت كبيرة فى بعض الصناعات الهامة

كالغزل والنسيج والصناعات الكيماوية وصناعة السكر . وفي سنة ١٩٤٧ ارتفعت هذه النسبة أيضاً لصناعة الزجاج والتريكو بالإضافة إلى الصناعات الثلاث السابقة . ومن الممكن خفض هذه التكلفة كثيراً عن مستواها الحالى إذا استخدمت الوسائل الميكانيكية فى عمليات النقل الداخلية ووسائل الرفع الآلية بالمصانع على نطاق أوسع .

كما يوضح التحليل فى سنة ١٩٤٤ المدفوعات الأخرى وهى تشتمل على نفقات تمويض العمال ورفع مستواهم الاجتماعى ونفقة علاجهم فى حالة المرض وهذه تكون نسباً ضئيلة مع استثناء صناعات الأسمدة والغزل والنسيج .

وإذا كان الجدول رقم (٤٤) ، والجدول رقم (٤٥) قد أظهرنا لنا كيفية توزيع نفقة العمل على مكوناتها المختلفة ، إلا أن نفقة العمل عموماً قد تراوحت بين ٧٧٪ و ٣٢٩٪ من التكاليف الصناعية فى العشر صناعات موضع الدراسة وفى خمسة من هذه الصناعات كانت نفقة العمل تقل عن ١٠٪ من إجمالى التكاليف الصناعية ، وباستثناء صناعة الزجاج ، كانت نفقة العمل أقل من ٢٥٪ من التكاليف الكلية ، وبلغت نفقة العمل بالنسبة لجميع الصناعات فى مصر ١٢٫٦٪ .

وكذلك الحال فى سنة ١٩٤٧ تراوحت نفقة العمل فى العشر صناعات بين ٨١٪ ، و ٢٩١٪ من تكاليف الانتاج الكلية ، وبلغت نفقة العمل بالنسبة لإجمالى الصناعات فى مصر ١٣٪ من نفقات الانتاج الكلية . فإلى أى عامل نعزو انخفاض نصيب الأجور ؟ هل هو راجع إلى انخفاض إنتاجية العمال المصريين أم هو يرجع إلى عوامل أخرى أيضاً ؟

ثالثاً : دراسة وقياس لانتاجية العمل في الصناعة المصرية .

هناك طريقتين لقياس إنتاجية العامل في الصناعات المختلفة ، إحداها تقيس إنتاج العامل في شكل وحدات كمية من السلعة المنتجة ، والأخرى تقاس على أساس قيمة الانتاج للعامل الواحد . ومقارنة كفاية العمال على أساس الوحدات الكمية المنتجة للعامل الواحد في الصناعات المختلفة ، في البلدان المختلفة ، إنما تشتمل على الكثير من المصاعب التي قد لا يمكن تذليلها . والسبب في ذلك ، هو أن الصناعات التي تدخل تحت مجموعة واحدة في إحصاءات الانتاج تختلف اختلافا كبيرا ، من حيث السلع التي تنتجها ، وحتى لو كانت نفس السلعة ، إلا أنها غير متماثلة في الشكل ، أو النوع . كما تختلف هذه الصناعات من حيث الأهمية النسبية في المجموعة . كما أن عدم تجانس المنتجات لا يمكن التغلب عليه كلية ، حتى عند اختيار وحدة عيارية . ولكن لا محل لقيام هذا الجدل هنا ، حيث أن البيانات التي تنشر في إحصاء الانتاج الصناعي في مصر لا تعطى سوى القيمة النقدية للانتاج ، وعلى ذلك فقياس الكفاية المتوسطة للعامل لا بد وأن تكون في شكل قيمي . وقياسنا سيكون على أساس صافي قيمة الانتاج عن العامل في الصناعة . وليست هذه الطريقة مرضية كل الرضا ، ولكن الدكتور روستاس Dr. Rostas وجد عند تطبيق الطريقة لقياس إنتاجية العمل في بريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة وألمانيا أن نتائج إحدى الطريقتين تؤيد نتائج الأخرى^(١) .

(1) L. Rostas : Industrial Production, productivity and Distribution in Britain, Germany and united States. The Economic Journal April 1943.

وقد قام المؤلف ببحث^(١) لقياس إنتاجية العامل في سنة ١٩٤٤ في الصناعة المصرية عموماً ، وفي عشر من الصناعات الهامة نشرت في عدد مايو — يونيو في مجلة L'Egypte Contemporaine . وقد وجدت أن صافي قيمة الانتاج في الصناعة المصرية عموماً ، للعامل ١٦٥ جنيهها . ويتفاوت صافي قيمة الانتاج للعامل من صناعة إلى أخرى تفاوتاً كبيراً ، ففي صناعات الأسمنت ، والمواد الغذائية والكيمياوية ، وصناعة الورق يزيد صافي قيمة الانتاج للعامل عن متوسط الصناعة عموماً ، بينما هو حوالى المتوسط في صناعة الملابس ، وأقل من متوسط الصناعة عموماً في الخمس صناعات الباقية .

والجدول رقم (٤٧) يوضح صافي قيمة الانتاج عن العامل في الصناعة بوجه عام ، وفي عشر من الصناعات الهامة في سنة ١٩٤٤ .
ويمكن بيانات إحصاء الانتاج لسنة ١٩٤٧ من إجراء بعض المقارنات لإنتاجية العامل في مختلف الصناعات .

وتعتمد مصلحة الإحصاء في هذه المرة إضافة جدول إلى البيانات التي تنشرها عن الانتاج الصناعى يوضح صافي الانتاج ، لكل شخص للثمانية والعشرين مجموعة التي تضم جميع الصناعات . والجدول رقم (٤٨) يعطى أرقام مصلحة الإحصاء . ولكن هذه الأرقام أقل من الحقيقة بكثير لأنها تمثل صافي قيمة الإنتاج لكل شخص ، فهي تشمل العمال كما تشمل الموظفين من إداريين وفنيين وكتبة وقد أوضحنا سابقاً أن طبيعة عمل هؤلاء الموظفين تغلب على خدماتهم الناحية التجارية ولذا يجب استبعادهم وهذا هو

(1) Productivity of Labour in Egyptian Industry by Dr. Gamal Eldin Said L'Egypte Contemporaine Mai-Juin 1950 pp. 493-506

جدول رقم (٤٧) يوضح صافي الانتاج للعامل
في الصناعة المصرية في سنة ١٩٤٤

الصناعة	صافي قيمة الانتاج (١) بالجنيه المصرى	عدد العمال في كل صناعة (٢)	صافي قيمة الانتاج للعامل ج م
١ - المنسوجات	٩٣١٤ ر ٠٣٠	٨١ ر ١٠٠	١١٥
٢ - الصناعات الغذائية	١٢ ر ٩٩٧	٥٣ ر ٧٨٦	٢٤٢
٣ - مواد البناء	٧٧٩ ر ٧٣٠	٧ ر ٦٥٥	١٠٢
٤ - الورق	١ ر ٤٧٣	٧ ر ٣١٦	٢٠١
٥ - الزجاج	١٩٠ ر ١٣٦	١ ر ٩٦٠	٩٧
٦ - الصناعات الجلدية	١ ر ٨٥٦	٧ ر ٥٩٤	١٣٤
٧ - الصناعات الكيماوية	٢ ر ٢٢٦	١٠ ر ٨٣٦	٢٠٥
٨ - الأسمت (٣)	٤٢١ ر ٩٩٥	١ ر ٣٥٧	٣١١
٩ - الملابس والمنسوجات الجاهزة	٤٧٣ ر ٧٧٦	٢ ر ٦٤٥	١٧٩
١٠ - استخراج الأحجار ومنتجاتها	٣٢٨ ر ٨٩٥	٤ ر ٠٣٠	٨٢
الصناعة عموما	٤٤ ر ٠٦٧	٢٦٧ ر ٣٠٦	١٦٥

(١) صافي قيمة الانتاج هو عبارة عن الباقي بعد طرح ثمن المادة الخام والوقود من قيمة
بجمل الانتاج السنوى (قيمة المنتجات بسعر بيع المصنع) . ولو أن هذا ليس صافي قيمة الانتاج
في المعنى الحقيقي أى القيمة الإضافية التى نجمت عن العمل - إذ كان يجب استبعاد نفقة استهلاك
المباني والآلات وكذلك ما دفع للأشغال المتممة فى الخارج - إلا أنه أحسن ما يمكن عمله من واقع
البيانات المنشورة .

(٢) كلمة عامل هنا تشمل كل المشتغلين ممن يحصلون على أجر داخل المصنع بما فيهم رؤساء
العمال والسائقين والحمالين وخلافهم ولكنها لا تشمل الموظفين من إداريين أو فنيين أو كتبه
إطلاقا . فالوظفين تغلب على خدماتهم الناحية التجارية .

(٣) حسب هذه النتائج من واقع البيانات المنشورة فى إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٤
ما عدا صناعة الأسمت فهذه حسبت من واقع الاستثمارات الخاصة بهذه الصناعة ولا تشمل هذه
الصناعة صناعة الأسمت المائى أو منتجاته .

ما أخذ به أيضاً Dr. Rostas عند تحليله لإنتاجية العمل للولايات المتحدة
وألمانيا وبريطانيا .

لذلك وبقصد إمكان المقارنة بين إنتاجية العامل في مصر في ١٩٤٤ وإنتاجيته
في سنة ١٩٤٧ تم بحساب نصيب العامل من صافي قيمة الإنتاج للصناعة عموماً
وبعض الصناعات الهامة ويوضح الجدول (٤٩) النتائج التي وصلت إليها .
وقبل أن نقوم بالمقارنة يجب أن نصحح الأرقام من تغيرات الأسعار في
سنة ١٩٤٧ عنها في سنة ١٩٤٤ ولو أنها كانت طفيفة . فالرقم القياسي لأسعار
الجملة في سنة ١٩٤٤ كان ٣٠٠ بينما كان هذا الرقم ٣٠٧ في سنة ١٩٤٧ .
(١٩٣٥ = ١٠٠) وتتضح المقارنة من الجدول رقم (٥٠) .

جدول رقم (٥٠) مقارنة صافي الإنتاج للعامل في سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٧

الصناعة	صافي الإنتاج للعامل ١٩٤٧ م. ج.	صافي الإنتاج للعامل ١٩٤٤ م. ج.	صافي الإنتاج للعامل ١٩٤٧ م. ج.
الغزل والنسيج	٢٠٦	١١٥	٢٠١
الصناعات الغذائية	١٨٠	٢٤٢	١٧٦
الورق ومنتجاته	١٢٨	٢٠١	١٢٥
الزجاج	٩٥	٩٧	٩٣
المصنوعات الجلدية بما فيها الأحذية	١٦٤	١٣٤	١٦٠
الصناعات الكيماوية	١٦٧	٢٠٥	١٦٣
الأسمنت	٢٤٥	٣١١	٢٣٩
الملابس والمنسوجات الجاهزة	٣٦٣	١٧٩	٣٥٥
استخراج الأحجار	٢٤٦	٨٢	٢٤٠
الصناعة عموماً	٢١٥	١٦٥	٢١٠

جدول رقم (٤٨) يوضح صافي قيمة الانتاج لكل شخص في الصناعات المبرية في سنة ١٩٤٧

بالجنيه المصري

الصناعة	عدد المصانع	قيمة الانتاج السلكي	ثمن المواد الخام والوقود	قيمة الانتاج الصافي	عدد الأشخاص المنتجين	صافي الانتاج لكل شخص
الزراعة (حليج وكبس القطن)	٨٤	١٦٠٢٨٩٠٢٠	١٣٠٣٠٠٩٩٣	٢٠٩٨٨٠٢٢٧	٢١٣٢٨	١٤٠
استخراج المادن	٥	٥٧٤٩٤	٦٩٠٥	٥٠٥٨٩	٩٠٥	٥٦
استخراج البترول	١	٣٤٩٨٠٤٠٥	٤٠٥٩٧	٣٤٩٣٨٠٨	١٩١٧	١٨٢٣
استخراج الحامات الأخرى غير المدينية	٢١	٨٥١٢١١	١٩٢٥٦٣	٦٥٨٦٤٨	٢٢٨٠٩	٢٣٤
استخراج المواد الغذائية	٤	٢٤٩٨٣٦	٣٥٧٣٩	٢١٤٠٧٧	٧٣١	٢٩٣
صنع المواد الغذائية	٥٩٨٣	٦٢٠٩٧٦٨٥	٥٠٢١٧٨١٩	١٢٠٣٧٨٦٦	٨٢٤١٩	١٥٠
صنع المشروبات	٢٧٧	٤٠٨٤٠٤٩	٢١٢٢٣٨٤	١٩٦٢١٦٥	٥٧٣٨	٣٤٢
صناعة التبغ	٦١	٢٩٧١٦٨٤٤	٢٤٠٥٤٠٣	٥٦٦٢٣٤١	٩٨٢٢	٥٧٦
صنع المنسج	١٢٣٩٩	٣٦٠٨٧١٥٣	١٨١٥١٤٥٣	١٧٩٣٥٧٠٠	١٢٤٠٨٤	١٤٤
صنع الملابس والمنسوجات الجاهزة والأحذية	١٩٩٨	٣١٦٢٣٠٥٦	٢٠١٨٨٧٠	١٩٤٣١٨٦	٨٧٤٦	١٣١
صنع الخشب والفلين	٢٢٢	١٦٦٠٣٩	٤٦٨٩٩	١١٩١٤٠	١٠٢٩	١١٦
صنع الأثاث والأدوات الخفيفة	١٢٤٩١	١٢٨٦٩٣٣١	١٠١٥٢٠٨	٨٥٣٩٧٣	٧٥٠٩	١١٤
صنع الورق ومصنوعاته	١٦١	١٥٨٣٣٣٨	١٠١٥٦٩٩٢	٥٦٧٥٤٦	٤٨٧٩	١١٦
الطبيع والنشر والصناعات المتعلقة بها	٣٨٢	٢٤٩٣٨٧٨	١٠٢٤٨٢٩١	١٣٤٥٥٨٧	٦٦٤٢	٢٠٩
صنع الجلود والصناعات المتعلقة بها	٤٠٨	٢٥٣٣٨٣٥	١٩٤٤٨٩٣	٥٩٢٩٤٢	٣٧٨٩	١٥٦
صنع السكاوتشوك	٧	٤٠٠٣٧٥	١٩٠٣٨٠	٢٠٩٩٩٥	٨٨٣	٢٣٨
الصناعات السكاوتية ومستجاتها	٣٢٠	١١٠٦٧٨٦٣	٨٥١٩٠٧٥	٢٥٤٨٧٨٨	١٦٦٤٦	١٥٣
صنع مستجات البترول والشمع	٢	٣٨٣٠٤١٦	٢٧٨٥٥٧٠	١٠٤٤٨٤٦	٣٦١١	٢٨٩
صنع مصنوعات من الحامات غير المدينية	٩٦٣	١٣٦٣٨٨	٢٣٠٧٦٥٠	١٨٢٩٧٣٨	١٥٦٣٦	١١٧
الصناعات المدينية الأساسية	٧٦	٤٦١٣٢٤	٢٧٩١٣٣	١٨٢١٩١	١٣٢٦	١٣٧
صنع النجيات المدينية عمدا الماكينات ومساكن النقل	١٢٤٣٦	٤٢٢٠٣٣٤٢٢	٢٤٣٧٦٧٢	١٩٦٥٧٥٠	١٦٥٦٩	١١٩
صنع الماكينات غير السكاوتية ولوازمها	٦	٣١٦٤٦	١٥٧٤٩	١٥٨٩٧	١٠٩	١٤٦
صنع الماكينات السكاوتية	—	—	—	—	—	—
صنع وسائل النقل	٤٩	٣٨٩٥٣٤	١٢٩٣٦٦	٢٥٧١٦٨	٢٤٣٤	١٠٦
صناعات متنوعة	٣٥٣	٢٠٠٠٥٥	١٦٨٤٦٥٥	٣١٥٤٠٠	٢٠٤٣	١٥٤
الغاز والكهرباء والطاقة	١٠	٣٦٦٥٩٤١	١٢٠٧٩٠٦	٢٤٥٨٠٣٥	٢٢٢١	١١٠٧
توزيع المياه والخدمات الصحية	٣١	١٨١٧٧٨٨	١٨٥٥٨٨	١٦٣٢٢٠٠	٣٠٩٧	٥٢٧
خدمات الرياضة والتسليه	٢	٥٤٠١٧	٣٦٦٨	٥٠٣٨٩	٤٤	١١٤٥
الجله العمومية	٢٦٧٤٢	١٩٧٥٠١٤٤٣	١٣٥٠٢٣٢٣١	٦٢٤٧٨٢١٢	٣٤٧٢٦٦	١٨٠

(*) عدد الأشخاص هنا يشمل العمال في المصنع زائداً الموظفين الإداريين والعينين والسكنية وغيرهم ، وقد أوضحنا فيما سبق أنه يجب أن تأخذ عدد العمال فقط .

جدول رقم (٤٩) يوضح صافي قيمة الانتاج للمابل في الصناعة المصرية
في سنة ١٩٤٧^(١) بالجنيسة المصرية

الصناعة	الانتاج السكى	المادة الخام والوقود	صافي قيمة الانتاج	عدد المابل	صافي قيمة الانتاج لسكل عامل
١ - الغزل والنسيج	٣٦,٠٨٧ ر ١٥٣	١٨,١٥١ ر ٤٥٣	١٧,٩٣٥ ر ٧٠٠	٨٦٧٧٧	٢٠٦
٢ - الصناعات الغذائية	٦٢,٥٩٧ ر ٦٨٥	٥٠,٢١٧ ر ٨١٩	١٢,٣٧٩ ر ٨٦٦	٦٨٧٥٢	١٨٠
٣ - مواد البناء	—	—	—	—	—
٤ - الورق	١,٥٨٣ ر ٢٣٨	١,٠١٥ ر ٦٩٢	٥٦٧ ر ٥٤٦	٤٤٢٨	١٢٨
٥ - الزجاج	٧٥٨ ر ٢٧٤	٤٢٥ ر ٩٤١	٣٣٢ ر ٣٣٣	٣٤٩٥	٩٥
٦ - المصنوعات الجلدية والأحذية	٤,١٠٥ ر ٥٠٧	٢,٨١٤ ر ٥٠١	١,٢٩١ ر ٠٠٦	٧٨٤٤	١٦٤
٧ - الصناعات الكهربائية	١١,٠٦٧ ر ٨٦٣	٨,٥١٩ ر ٥٧٥	٢,٥٤٨ ر ٧٨٨	١٤٩٢٨	١٦٧
٨ - الأسمنت ^(٢)	٩٤٠ ر ٦٢٨	٦٧٨ ر ٣٨٩	٢٦٢ ر ٢٣٩	١٠٧٠	٢٤٥
٩ - اللابيس وللمسوجات الجاهزة	١,٥٨٦ ر ٨٥٣	١,٩٣٨ ر ٥٢٣	٦ ر ٦٣٦	١٢١٨	٣٦٣
١٠ - استخراج الأحجار ومقباتها	٨٥١ ر ٢١١	١٩٢ ر ٥٦٣	٦٥٨ ر ٦٤٨	٢٦٧٤	٢٤٦
١١ - المقادة والتركيب	٢ ر ٦٧٣ ر ٢٨١	١ ر ٧٠٧ ر ١٤١	٩٦٦ ر ١٤٠	٥٥٢٥	١٧٥
١٢ - منتجات الألبان ^(٣)	١ ر ١٨٧ ر ٩٨٤	٩٤١ ر ٧٩٥	٢٤٦ ر ١٨٩	١٠٦٢	٢٣٢
١٣ - اللحوم المجمدة ^(٤)	٢٩٢ ر ٥٠٤	٢٣٠ ر ٢٧	٦٢ ر ٤٧٧	٢٠٢	٣٠٩
الصناعة عموما	١٩٧,٥٠١ ر ٤٤٣	١٣٥,٠٢٣ ر ٣٣١	٦٢ ر ٤٧٨ ر ٢١٢	٢٨٩٩٤٩	٢١٥

(١) حدث تغييرات في تكوين بعض الصناعات بالنسبة الى مجموعات أخرى فمثلا صناعة الأحذية كانت ضمن مجموعة المصنوعات الجلدية ثم

ضمت إلى صناعة اللابيس وللمسوجات الجاهزة ، كما أن صناعة مواد البناء لم يصبح لها وجود إذ ضمت مفرداتها إلى عدة صناعة أخرى وعلى ذلك لم تحصل لها على أرقام . ولا يمكن المقارنة بين الانماجية في سنتي ١٩٤٤ — ١٩٤٧ .

(*) بوبت هذه الصناعة ضمن صناعة طعن الأحجار والألوان في إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ .

(**) هاتين الصناعتين تشملهما مجموعة الصناعة الغذائية ولكن لأهميتها فى الاقتصاد القومى رأينا بخلاف اشتغال صناعة الأغذية عليها أن

نورد كل بغيردها أيضا .

ومن الجدول يتضح أن إنتاجية العامل في الصناعة عموماً قد ارتفعت في سنة ١٩٤٤ عنها في سنة ١٩٤٧ بمقدار ٢٧٢٪ ، والسبب الأساسي في ارتفاع إنتاجية العامل في سنة ١٩٤٧ هو إحلال الآلات الحديثة محل الآلات التي وهنت في فترة النشاط الإنتاجي الكبير طيلة مدة الحرب . فبانتهاى الحرب يُعطى المنظم أهمية خاصة لتكاليف الإنتاج فهو يخشى المنافسة الخارجية ولذا يعمل على استخدام وسائل الإنتاج ذات الكفاية الأعلى التي تؤدي إلى خفض تكاليف الوحدة .

ولا يعنى ارتفاع إنتاجية العمال في الصناعة المصرية بوجه عام ضرورة ارتفاعها في جميع الصناعات بل على العكس سجلت بعض الصناعات انخفاضاً كبيراً في إنتاجية العامل كما يتضح من الجدول رقم (٥٠) . وقد كان الانخفاض ملحوظاً في الصناعات الغذائية والورق ومنتجاته والصناعات الكيماوية والأسمت ، بينما سجلت صناعات الغزل والنسيج والمصنوعات الجلدية والملابس والمنسوجات الجاهزة واستخراج الأحجار زيادة كبيرة .

ولكن أين موقف إنتاجية العمال في مصر من موقف زملائهم في الخارج ؟

إن مقارنة إنتاجية العمال في مصر بإنتاجية العمال في الخارج أمر له خطورته ويحتاج إلى جرأة كبيرة وهو عرضة لكثير من التحفظات . وبالرغم من ذلك فقد حاول المؤلف إجراء هذه المقارنات بين مصر وبريطانيا العظمى وألمانيا والولايات المتحدة بقصد إلقاء بعض الضوء على هذه المسألة الحيوية .

ويجب أن تفسر الأرقام التي وصلت إليها بحذر تام إذ بخلاف الصعوبات الفنية في القياس والمعالجة للبيانات عند إجراء المقارنات الدولية فهناك اختلافات كبيرة في النظام الصناعي والفني لكل من هذه الدول . يضاف إلى ذلك أن

مصر ما زالت في المهد من حيث التقدم الصناعي ، بينما الدول الأخرى قد قطعت في التصنيع شوطاً بعيداً .

والجدول رقم (٥١) يوضح هذه المقارنة . كما يدل بجلاء على الكفاية الكبيرة التي يفوق بها العمال في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة زملائهم في مصر .

والجدول غني عن التعليق إذ يوضح مدى انخفاض إنتاجية العمال في مصر فإنتاجية العامل في بريطانيا في الصناعة عموماً تقارب من خمسة أمثال إنتاجية العامل في مصر في سنة ١٩٤٤ . ومي في ألمانيا تعادل ٢٥ مرة ما هي عليه في مصر وفي الولايات المتحدة هي قدر إنتاجية العامل في مصر ١٠٥ مرة . وفي سنة ١٩٤٧ تحسن الموقف عنه في سنة ١٩٤٤ فأصبحت إنتاجية العامل في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة تعادل ٣٦ ٤ ٦ ٨ مرات إنتاجية العامل في مصر على الترتيب . وبعض الصناعات مركزها أقل سوءاً من البعض الآخر كصناعة الملابس الجاهزة والفزل والنسيج واستخراج الأحجار .

ويعقب سعادة سني اللقاني بك على الدراسة المقارنة لإنتاجية العامل في مصر وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا في سنة ١٩٤٤ في مقال^(١) له نشر في Journal d'Alexandrie قائلاً بأنه إذا لم تدلنا الأرقام الواردة في الجدول السابق على أن مصر متخلفة اقتصادياً ومراقها غير مستغلة استغلالاً تاماً فما معنى التخلف الاقتصادي إذا ؟ إن هذه الدراسة وهذا الجدول لينطقان ويدلان دلالة واضحة على أن مصر يمكنها أن تفيد كثيراً من مشروع النقطة الرابعة لترومان

(١) Le point IV et Son rôle dans L'économie Egyptienne par Sany Lackany Bey : Le Journal d'Alexandrie 23 Janvier 1951 p.6

جدول رقم (٥١)^(١) يوضح قيمة صافي الإنتاج للعامل في مصر وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة

مصر ١٩٣٧	مصر ١٩٤٧ بأسعار ١٩٣٧	مصر ١٩٤٤ بأسعار ١٩٣٧	الولايات المتحدة ١٩٣٧	ألمانيا ١٩٣٦	بريطانيا ١٩٣٥	الصناعة
جنيه استرليني الرقم القياسي	جنيه استرليني الرقم القياسي	جنيه استرليني الرقم القياسي	جنيه استرليني الرقم القياسي	جنيه استرليني الرقم القياسي	جنيه استرليني الرقم القياسي	
١٠	٥٨	٦٩	١٨٦	١٠٦	٦٥١	المواد الكيماوية
٤٩	٧٧	٣٩	٢٠٠	١٢٩	٢٠٥	الغزل والنسيج
٧٢	١٢١	٦١	٢١٢	١٣٠	٢١٨	الملابس
٢٤	٥٧	٤٥	١٧٦	١١٤	٢٧٠	الجلود
٣٥	٨٤	٢٨	٢٤٧	٨٢	١٩٥	استخراج الأحجار
١٣	٤٤	٦٨	٢٦١	٧٨	٢٦٠	الورق ومنقحاته
١٥	٦٢	٨٢	١٥٦	٨٦	٤١٧	المواد الغذائية
٢٨	٧٤	٥٦	٢٢٥	١١١	٢٩٤	إجمالي الصناعة

(١) هذا الجدول مأخوذ من واقع البحث السابق الإشارة إليه راجع : Productivity of Labour in Egyptian Industry by : Dr. gamal Eldin Said. L'Egypte Contemporaine. Mai-Juin 1950. p. 495. للعامل في مصر في سنة ١٩٤٧ فهذه أضيفت حديثاً إذ أن البيانات الخاصة بها لم تكن متوافرة قبل يناير سنة ١٩٥١ . وقد قمنا أولاً بنحويل صافي إنتاج العامل لكل صناعة إلى العملة الاسترلينية بواقع العلاقة الثابتة بين الجنيه المصري والاسترليني (= ٩٧,٥ قرشاً) إذ بالرغم من خروج مصر عن كتلة الاسترليني في يوليو سنة ١٩٤٧ إلا أن أسعار الصرف بين القاهرة ولندن كانت تتذبذب حول السعر الثابت ثم أتينا بقيمة صافي الإنتاج في سنة ١٩٣٧ وذلك بقصد استبعاد أثر تغيرات الأسعار حتى يتسنى أن تكون القارئة صحيحة .

إن هي أرادت رفع إنتاجية عملها. ألا يُفسر ضعف الإنتاجية هذا سيادة مستويات الأجور المنخفضة في مصر وتقلها من مستويات الأجور في الزراعة^(١). والآن دعونا نتساءل عن أسباب انخفاض إنتاجية العمال في الصناعة والوسائل التي تعمل على رفعها.

أسباب انخفاض إنتاجية العامل في مصر.

١ — النظام الاجتماعي الاقتصادي يتكوينه الحاضر هو أهم أسباب انخفاض إنتاجية العامل في مصر. فسوء الحالة الصحية والتغذية وارتفاع كثافة السكان ونسبة الجهل إنما هي بعض العوامل التي تسبب شقاء الإنسان كما تسبب ارتفاع التكاليف في الصناعة. فيذكر سعادة الدكتور الحفناوى باشا أن نصف السكان مصاب بالإنكلستوما ويرى سعادته أن هذا المرض يسبب خفض مقدرة الشخص الإنتاجية بحوالى ٣٣٪^(٢). وفي مصر عشرة ملايين مصابة بالبلهارسيا. ويقرر المغفور له الدكتور محمد خليل عبد الخالق بك — مكتشف علاج هذا المرض — أن هذا المرض إذا ما أصاب الأطفال يعوق نموهم الجسمي والعقلي بينما يضعف المقدرة الإنتاجية بين الكبار ويسبب ارتفاع نسبة الوفيات. ولقد كان انتشار هذا المرض أحد نتائج التوسع في نظام الري الدائم. ولو أمكن خفض نسبة المصابين بهذا المرض إلى ما كانت عليه قبل نظام الري الدائم لكان هذا أكبر كسب لمصر. و ٩٥٪ من السكان مصابون بأمراض العيون. ومثل هذه

(١) متوسط دخل الفرد في السنة في الصناعة ٢٠ جنيتها وفي الزراعة ١٢ جنيتها. راجع نصيب الصناعة في الاقتصاد القوى ص ٥٨ للدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى. بحث ألقى في المجمع المصرى للثقافة العلمية.

(2) Dr. Hifnawy Pasha : Bulletin No. 8. P.II Journal of the Egyptian Institute.

الأمراض لها أثرها الكبير على الحالة الجسدية والنفسانية للعامل وبالتالي على حالة العمل . فهذه الأمراض نتيج عنها ارتفاع نسبة الوفيات في مصر ارتفاعا تكاد تفرد به بين جميع دول العالم إذ بلغت في مصر ٢٨٣ / تقريراً في سنة ١٩٤٣^(١) . ويتصل الفقر بسوء الحالة الصحية اتصالاً وثيقاً . فالفقر وسوء الحالة الصحية يخلقان حلقة لا نهائية . فتبعاً للدكتور صدقي نجد أن ٨٠٪^(٢) من سكان القطر المصري يعانون سوء التغذية وفي كل ٥٣ حالة من حالات الوفاة ترجع واحدة إلى سوء التغذية ، وقد وجد أن ٩٠٪ من طلبة الجامعات الذين تطوعوا للخدمة العسكرية مصابون بسوء التغذية و ٧٠٪ من طلبة المدارس الأولية في حالة يرثى لها . وفي سنة ١٩٤٤ تكونت لجنة لبحث أسباب مرض الملاريا في قنا وعلاقته بسوء التغذية وقد أثبتت اللجنة وجود ارتباط قوى بين الاثنين . وفي ١٩٤٥ قامت اللجنة القومية للتغذية ببحث قوامه ٦٣٠ عائلة كل منها مكونة من ٢٤ فرداً في المتوسط وقد أثبت هذا البحث أن نسبة الهيموجلوبين كانت تتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ في معظم الحالات^(٣) . ويقدر الدكتور بركات — الخبير المصري في شئون التغذية — أن العامل المصري كان يستهلك ٢١٩٩ سعراً حرارياً يومياً وذلك عن الفترة قبل الحرب وبمقارنة هذا الرقم بأرقام الدول الأخرى يتضح انخفاضه فالعامل في اليونان يستهلك ٢٥٠٠ سعراً وفي إيطاليا ٢٥٥٠ وفي يوغوسلافيا ٢٧٠٠ وهكذا . فالعمال في مصر يعيشون دون حد الكفاف . وقد قامت مصلحة

(١) الإحصاء السنوي للجيب سنة ١٩٤٨ ص ٤٠ .

(٢) مجلة الزراعة المصرية . عدد خاص لسنة ١٩٤١ ص ١٠٥ .

(3) Dr. M.R, Barakat «Some Aspects of the problem of Nutrition in Egypt,» An article published in the Journal of Tropical Medicine and Hygiene-May 1947 Vol. 50. P 1.

عموم الإحصاء والتعداد في مصر في يوليو ١٩٤٢ يبحث عن نفقة الغذاء والوقود لعامل وزوجته وأربعة أفراد يعولهم ، وقدرت هذه النفقة بـ ٤٣٨٫٩ قرشاً بأسعار السوق الرسمية (الأسعار الحقيقية كانت أعلى لوجود السوق السوداء) ، هذا بينما كان متوسط جملة ما يحصل عليه العامل من كسب ٢٩٢٫٥ قرشاً . ونفقة الغذاء والوقود والصابون هذه تشمل كميات ضئيلة من اللحم العجالي والبيض والسمك والصابون ، وبفرض استبعاد هذه المفردات وهي ليست كإلية في شيء لوصل الرقم إلى ٣٤٦ قرشاً ولا يشمل ذلك الملابس أو إيجار المسكن أو بعض وسائل الراحة القليلة أو الوقاية الطبية . من هنا يمكننا أن نتصور الثغرة الشاسعة بين نفقة المعيشة وبين جملة الكسب . إن الطبقة العاملة بل وغالبية الطبقة المتوسطة — إن كان لها وجود — تعاني آلام سوء التغذية في مصر منذ بدء الحرب العالمية الثانية . إن المسألة تتطلب علاجاً حاسماً وسريعاً .

أما عن حالة السكن فهي ليست بأحسن من سابقتها . فجميع مساكن كثافة السكن العالية وازدحامه التي يمكن تصورها قائمة في مصر . ويدل البحث الذي قام به الدكتور الشافعي الأستاذ بكلية التجارة — جامعة فؤاد^(١) في ١٩٣٥ على ارتفاع نسبة الازدحام . فقد دل فحص العينة المكونة من ٧٥٨ أسرة من أسر العمال في القاهرة أن ١٥٪ من هذه الأسر كانت تسكن بمعدل ٥ أشخاص وأكثر في الحجرة الواحدة و ٢٥٪ منها بمعدل ٤ أو أكثر للحجرة و ٥٨٪ منها بمعدل أكثر من شخصين في الحجرة . وبمقارنة هذا بإنجلترا وويلز يتضح الفارق الكبير فقد أظهر تعداد السكان بإنجلترا وويلز سنة ١٩٣١ (آخر تعداد عمل)

(١) الدكتور عبد المتعم ناصر الشافعي . مبادئ الإحصاء الجزء الثاني ص ٣٦٢ .

أن ٢٣ و ٠٪ من السكان يعيشون بمعدل أكثر من أربعة أشخاص في غرفة ٦
٠٨٢ و ٠٪ / يعيشون أكثر من ثلاثة في غرفة وأن ٣٨٨ و ٠٪ / يعيشون بمعدل شخصين
في غرفة و ٢٦٠٨ و ٠٪ يعيشون بمعدل شخص في الغرفة وأن ٧٣ و ٠٪ من السكان
يعيش كل شخص في غرفتين . وفي المحلة الكبرى أحد المراكز الصناعية الهامة
بلغت مشكلة السكن حدا لا يوصف خلال فترة الحرب العالمية الثانية إذ أن الغرفة
الواحدة كانت تستخدم لمبيت من ثمانية إلى عشرين شخصا على مناورات ليلا
ونهاراً . وإزاء هذه الحالة المحزنة قامت شركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة
الكبرى ببناء أكبر مدينة للعمال في الشرق كله . وقد أدهش هذا المشروع صناعة
الغزل والنسيج في إنجلترا . فهذه المدينة عند اكتمالها سوف تتسع لما يزيد عن
٢٥٠٠٠ عامل وأسرم^(١) . فمدينة العمال بها مستشفياتها ومساجدها ، ملاعبها
ومدارسها ، ومصحة للأمراض الصدرية ومقصف كبير يتسع لخدمة ١٠٠٠ شخص
دفعه واحدة وبها محال لشراء وبيع الحاجيات .

وبكل منزل غرفتين أو ثلاثة ومطبخ وحمام . والمزمل ذو الغرفتين إيجاره
٨٠ قرشاً في الشهر بينما المنزل ذو الثلاثة غرف إيجاره الشهري ١٢٠ قرشاً . وباختصار
فإن نجاح هذه التجربة واقتداء الصناعات الأخرى بها قد يساعد على تغيير نظام
الطبقة العاملة بل على إعادة تكوين مملكتها .

٢ — كما أن أحد أسباب انخفاض الكفاية الإنتاجية للعمال في مصر هو
انتشار الأمية ، إذ أن نسبة الجهل بلغت ٧٦ و ٠٪ من السكان في سنة ١٩٤٤ .

(1) G. Hutchinson «Workers' Welfare at an Egyptian Factory»
The Bulletin of Egyptian Education Bureau, London. Dec.
1948. p : 21.

لقد حان الوقت الذى يجب أن تكافح فيه الأمية مكافحة فعالة . وقد خطت الحكومة المصرية خطوات فعالة نحو هذا الغرض بل لقد قامت بتعميم مجانية التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية وهى خطوة جديرة بالذكر ونأمل ألا يطول الوقت الذى نرى فيه الطبقة العاملة طبقة متنورة .

فالحالة الصحية ، وسوء التغذية ، وعدم توافر السكن ، وانتشار الأمية ، وعدم عناية كثير من المنشآت الصناعية برفع المستوى الاجتماعى لعمالها هى عوامل هامة ، تؤدى إلى هبوط الكفاية ، وقلة الإنتاج ، وارتفاع تكاليفه . وفى العشر سنوات الأخيرة فقط أدرك القائمون بأمر الصناعة أن نفقة تحسين الأحوال الاجتماعية للعمال ، إنما هو استثمار فى حد ذاته . ينجم عنه ارتفاع الكفاية . فبعض الشركات الكبرى ، كشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، تدفع إعانات لتغذية العمال كما توفر لهم المساكن الصحية والملاعب والتعليم لهم ولأبنائهم . فالعامل فى هذه الشركة (أو فى شركة المحلة الكبرى) يحصل على ثلاث وجبات (فطار من الفول والعيش والشاى ، غذاء ، وعشاء من الأرز واللحم والخضر والعيش) بخمسة قروش يوميا ، وهذا أقل من نصف التكلفة . وياحبذوا لو أمكن تعميم هذا النظام بين جميع الشركات بالإقناع وإن لم يجد فبقوة القانون . فارتفاع بسيط فى مستويات معيشة الطبقة العاملة سوف ينتج عنه ارتفاع بنسبة أكبر فى الكفاية العمالية . فالأجور العالية عادة ما يصحبها ارتفاع فى كفاية العمال . وأرباب الأعمال لا يضيرهم الأجور العالية للعمال ، وإنما يهتمون بانخفاض نصيب الوحدة المنتجة من الأجور .

٣ — كما أن انعدام التكافؤ فى المساومة بين العمال كطبقة وبين أرباب

الأعمال قد يؤدي إلى إقلال نصيب العمال من الناتج الصافي للصناعة ، فعالبها ما تعنى زيادة عرض العمل حصوله على مكافأة تقل عن المنتج الحدى الصافي . ويجب أن نتذكر أن النقابات العمالية لم تصبح قانونية إلا في عام ١٩٤٢ . وأن عقد العمل الإجماعى لم يعترف به إلا في أواخر عام سنة ١٩٥٠ ، كما أن مشهوعية الإضراب ، وهو السلاح المهم لإظهار عدم رضا العمال عن سلوك معين لم يعترف بها بعد في مصر . كما أن ضعف المركز المالى للنقابات — فهى في حالة هى أقرب ماتكون للإفلاس — يجعل قوة المساومة الإجماعية ضعيفة . فكما يذكر الأستاذ هيكس^(١) ، أن أرباب الأعمال يعلمون تمام العلم أن نفقة الإضراب وتكلفته سوف تكون أكبر بكثير من المزايا التى سوف يحصل عليها العمال نتيجة لإضرابهم في حالات كثيرة . فبالى أن تصبح النقابات قوية من الناحية المادية والسياسية ، فإن أرباب الأعمال سيحاولون دائماً أن يدفعوا للعمال أقل من الناتج الحدى الصافي للعمل .

٤ — على أن أهم الأسباب على الإطلاق للتفوق الكبير البادى في إنتاجية العمل في الولايات المتحدة ، وألمانيا ، وبريطانيا عنه في مصر إنما ترجع إلى استخدام مصر للآلات الميكانيكية والأوتوماتيكية في الصناعة على نطاق ضيق .

والشرح الذى استخدمه الأستاذ براون أستاذ علم الاقتصاد ، بجامعة ليدز ليوضح أسباب التفوق البادى في الصناعة الأمريكية عنها في الصناعة البريطانية إنما ينطبق عند مقارنة حالتنا في مصر بالدول الثلاث . فالصناعة الأمريكية كان عليها أن تنافس الزراعة على كمية العمل ، وعلى ذلك كان عليها

(1) J.R. Hicks: The Theory of wages. P.136.

أن تستخدم الطرائق والآلات التي تتناسب وندرة العمل^(١) . فالحاجة للصناعة الآلية قد بدت واضحة إذا ما أردنا تحقيق الاستخدام المريح للعنصر العالى التكاليف ، وهو العمل . فأرباب الأعمال يجدون فى البحث عن الوسائل التى توفر العمل Labour saving devices ، وفى مصر العكس صحيح ، فعرض العمل متوفر ، واستخدامه قد يكون أرخص نسبيا من رأس المال .

فهل كان حقا هذا هو الدافع الذى حدا بالمنظمين فى مصر إلى استخدام العنصر الأرخص نسبيا ؟ وهل قامت هذه الأفضلية على دراسة سليمة ، أم هو مجرد اعتقاد خاطئ ، إذ قد يكون استخدام العمل رغم وفرة أعلى كلفة ، كما اتضح فعلا فى بعض الصناعات فى مصر ؟

إن التوسع فى الإنتاج الآلى الحديث ، أو إحلال الآلات الحديثة مكان القديمة على نطاق واسع فى مصر يحتاج إلى دراسة وافية ، إذ أن نفقة الإحلال أو إدخال الآلات يجب أن تقارن من الناحية الأخرى بالزيادة فى كمية الإنتاج عن العامل . فما قد يحصل عليه من وفورات واقتصاد فى نفقة العمل قد تقابله زيادة فى رأس المال المنفق ، وزيادة فى بعض المصروفات الأخرى كنفقة صيانة الآلات وغيرها . فالتوسع الآلى لابد وأن يكون بحذر ، وقد يستغرق فترة طويلة . فإنتاجية العمل تقلّ باستخدام الوسائل البدائية والآلات القديمة المرهقة وقد كانت هذه هى حال الصناعة المصرية فى سنة ١٩٤٤ ، ولحد كبير فى سنة ١٩٤٧ ، إذ أن الحصول على هذه الآلات بعد الخراب الشامل الذى سببته الحرب العالمية فى الصناعة ، فى معظم الدول أصبح من الصعوبة بمكان ، ولكن

(1) A.J. Brown. Op. cit. 148.

إلى أن يتم هذا لا يجب أن نقف مغلولي الأيدي ، فلا شك أنه يمكن رفع الإنتاجية دون إحداث تغيير كامل أو كبير في الآلات ، وذلك إذا ما عملنا على استخدام الموارد الحالية استخداماً اقتصادياً .

٥ — كما أن المنظمين قد أخفقوا في دراسة العدد الاقتصادي اللازم من العمال للقيام بالعمليات الإنتاجية داخل المصنع ، فزيادة هذا العدد عما يجب أن يكون عليه يسبب نقصاً في نصيب العامل من صافي الإنتاج (فائض الصناعة كما يسميه البعض) .

ومثال ذلك ما ورد في تقرير شركات الغزل والنسيج الثلاث الكبرى (شركة المحلة والغزل الأهلية ، وكفر الدوار) بأن الإحصاءات أثبتت بجملاء أن المصانع المصرية تتطلب عدداً من العمال ، يعادل ثلاثة أضعاف ما تحتاج إليه مثيلاتها^(١) في الخارج .

٦ — أدى نقص المعرفة الفنية إلى انخفاض كفاية العمال . وقد سجلت لجنة الصناعة في سنة ١٩٤٥ هذا النقص ، ولا سيما في صناعات التريكو والجوت ، والمصنوعات الجلدية ، وبدرجة أقل في باقي الصناعات الأخرى . فمثلاً في صناعة الجلد قدّر الخبير العالمي الذي استدعته مصر لدراسة أحوال هذه الصناعة ، الخسارة السنوية التي تعود على البلاد نتيجة نقص المعرفة الفنية بـ ٧٥٩.٠٠٠ ر^(٢) جنينها مصرياً . فمصر الحديثة العهد بالصناعة ، كان يجب عليها أن تستفيد من أحدث ما وصل إليه العلم وأساليب الإنتاج . ولكن

(1) La Subvention Gouvernementale Aux Filatures Locales P.36

(٢) راجع تقرير لجنة الصناعات ١٩٤٨ ص ٣٧٦

للأسف قامت الصناعة في مصر على أساس مصانع مستهلكة اشترتها مصر من الخارج . ومزايا قيام الصناعة حديثاً قد جنتها بعض المصانع المصرية ، إذ عمدت إلى استخدام المستحدث من الآلات ، كمصانع شركة كفر الدوار للغزل والنسيج مثلاً .

٧ — كما أن ارتفاع نسبة احتياطي العمل (الانقطاع كإسميها البعض) والغياب بين العمال ، وزيادة التعب نتيجة العمل لفترات طويلة ، وعدم استقرار ، وموسمية العمل هي الأخرى تؤدي إلى نقص الكفاية . وفي أحد البحوث الحديثة التي قام بها المؤلف عن الصناعات المصرية ، وجد أن نسبة الغياب في بعض المصانع تصل إلى ٢٠٪ أحياناً . ففي صناعة الغزل والنسيج مثلاً ، نجد أن نسبة الغياب في شركة الحلبة الكبرى بلغت نسبة متوسطة قدرها ٩٪ في الفترة سنة ١٩٣٤ — ١٩٤٥ ، بينما في شركة كفر الدوار (حيث قامت الخدمات الاجتماعية منذ قيام المنشأة) كان العمل أكثر استقراراً ، فبلغت النسبة ٣٨٪ فقط لسنوات ١٩٤٢ — ١٩٤٧ وينظر هبوط نسبة شركة الحلبة الكبرى ، خصوصاً بعد اتمام مدينة العمال هناك . والانتظام في الحضور أساسى إذا ما أردنا أن نقلل من النفقات التي تنسب عن الغياب ، في شكل تعطيل للآلات ، وحتى لو كان لدى الشركة احتياطي من العمل فإن نفقة الإحلال سوف تكون عالية ، وبالتالي تزيد من النفقات غير المباشرة .

كما أن تنظيم احتياطي العمل Labour Turnover من الأهمية بمكان في كثير من الصناعات ، ولا سيما في صناعة الغزل والنسيج . فهو في بعض الأحيان مقياس نجاح المنشأة حيث يُكوّن القيمة المتغيرة الأساسية في نفقة العمل . وهنا أيضاً نجد أن تغيرات القوة العاملة في شركة الحلبة الكبرى كانت كبيرة إذ بلغت

نسبة التغير في القوة العاملة ما بين ٥٠٪ إلى ما يزيد عن ١٠٠٪ في الفترة ١٩٣٤ — ١٩٤٥ . وتدل الأرقام على أن نسبة التغير تبلغ أشدها في فترة جنى محصول القطن حيث أن معظم الفلاحين يأخذون العمل الصناعي كعمل إضافي وليس كحرفتهم الرئيسية . وكلما كان العمل ماهراً كلما قلت نسبة احتياطي العمل . وإن الخسارة التي نجمت عن ارتفاع نسبة احتياطي العمل كانت كبيرة ولا شك وتتمثل في نفقة تأجير وتمرين وحدات جديدة من العمل ، وما يسببه العمال غير المدربين والحديثي العهد بالصناعة من زيادة في استهلاك الآلات والأدوات وزيادة العمل المكتاني نتيجة لإعطاء عمل لوحداث جديدة وقلة معدلات الإنتاج عند البداية وزيادة نسبة العادم بين المنتجات وعند استخدام المادة الخام . والخسارة في الإنتاج المحتمل نتيجة توظيف عدد كبير من العمال هم دون المتوسط من حيث الكفاية الانتاجية قد تكون جسيمة . ولكن في منشأة كفر الدوار حيث قامت الخدمات الاجتماعية لرعاية العمال مع قيام المنشأة نجد أن نسبة احتياطي العمل كانت أقل كثيراً منها في المحلة إذ بلغت ١٠٢٪^(١) . وسوف تقل نسبة احتياطي العمل كثيراً في شركة المحلة في القريب العاجل وإنا نقترح أن تقوم الصناعات الأخرى (خلاص صناعة الغزل والنسيج) بتسجيل البيانات الكافية التي تمكن من قياس احتياطي العمل (الانقطاع) ونسبة الغياب عن العمل إذا ما أردنا أن نرفع الكفاية الإنتاجية للعمال .

كما أن زيادة عدد ساعات العمل لها أثرها على الانتاج . فالإجهاد الصناعي

(١) هذه النسب أعطيت في رد كتابي للباحث على أسئلة وجهت إلى بعض الصناعات الهامة في مصر . . والباحث يسجل شكره بالذات إلى شركة مصر الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار على اهتمامها بالأمر وعدم محاولتها إخفاء الحقائق وأخص بالشكر الأستاذ سري بك مدير عام الحسابات بالشركة .

يؤدى إلى ضعف الكفاية ويقلل الرغبة في العمل . فيجب على المنظمين في الصناعة المصرية أن يعملوا أن الإجهاد نفقة حقيقية من نفقات الإنتاج يجب دراستها بعناية . ففي صناعة الغزل والنسيج كان عدد ساعات العمل اليومي ١١ ساعة وإلى عهد قريب خفضت فيه ساعات العمل إلى ثمان ساعات يوميا . ومتوسط ساعات العمل اليومي في الصناعات المصرية بوجه عام كان ثمان ساعات كما يوضح ذلك إحصاء الإنتاج الصناعى فى سنة ١٩٤٧ .

ولا يزال عدد ساعات العمل اليومي مرتفعة إذا ما قارنا مصر ببعض الدول المتقدمة فى الصناعة ، ففي بريطانيا خفضت ساعات العمل الاسبوعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى ٤٠ ساعة فى الاسبوع فى كثير من الصناعات وفى كثير من الصناعات أصبح عدد أيام العمل خمسة فى الاسبوع ورغم إنقاص ساعات العمل وعدد أيام العمل الاسبوعية إلا أنه لوحظ ارتفاع فى الكفاية الإنتاجية . فالفرغ والراحة إذا ما أحسن تنظيمها يمكن أن يؤدى إلى اقتصاد فى النفقات . كما أن العطلات الاسبوعية والعطلات السنوية لها أهميتها . فالواجب على الصناعة فى مصر أن تقوم بالتجارب بتغيير أحوال العمل حتى تصل إلى أكبر إنتاجية بأقل نفقة ممكنة .

٨ — إن طرق دفع الأجور هى الأخرى لها أثرها على كفاية العامل الإنتاجية . والطريقة السائدة فى مصر هى نوع ما من طرق الأجر الزمنى بصرف النظر عن الانتاج ولو أن نظم دفع الأجور على أساس القطعة قائم فى بعض المصانع . فلو أن الأجور تدفع على أساس أجر القطعة لأمكن إيجاد حافز على زيادة الانتاج وإسراعه . وينتج عن ذلك انخفاض كلفة العمل المنتج وارتفاع الكسب للعمال . واستخدام طريقة من طرق العلاوات قد يكون أحسن النظم جميعا . والفرص هو

إنجاد حافظ للعامل على زيادة كمية انتاجه في الوقت المحدد فيزيد من دخله ويحصل المنظم على كلفة أقل للوحدة بتوزيع نفقاته الصناعية والنفقات غير المباشرة على عدد أكبر من الوحدات .

وقد شاهد المؤلف بنفسه في كثير من مصانع الغزل والنسيج في بريطانيا انخماض نفقة الأجور بحوالى ٤٠٪ أو أكثر مما هي عليه نتيجة إعادة تنظيم طرق دفع الأجور . فيجب علينا دراسة الطرق المتعددة لنرى أيها أكثر ملائمة لظروف الصناعة موضع البحث بالذات واضعين نصب أعيننا المصلحتين المتعارضتين صالح رب العمل في الحصول على نفقة أقل للعمل في مجموعة وصالح العمال في الحصول على دخل أكبر دون زيادة في الإجهاد أو الألم . ويجب ألا ننسى أن التحول نحو نظم دفع الأجور على أساس أجر القطعة يتبعه زيادة في نفقات اختبار المنتج النهائى « Inspection and testing » وتحديد المسؤولية في حالة عدم وصول السلعة إلى المستوى المرغوب . فالموازنة بين طريقة وأخرى يجب أن تأخذ في الحسبان رد الفعل للقوى المختلفة والعوامل المتعددة .

٩ — كما أن ضعف الرقابة على العمل هي الأخرى عامل هام أدى إلى انخفاض انتاجية العمال ، وهذا يرجع أساسا إلى عدم وجود فئة مسندة من مقدمى العمال . فالإدارة في المصنع الحديث لم تعد بعد قاصرة على المديرين المسئولين على توجيه سياسة المشروع بل يجب أن تنفذ إلى الأعماق . فالقرارات الكثيرة التي تؤثر في الكفاية (وبالتالي الربح) إنما تتخذ عند كل مستوى من مستويات تنظيم المشروع . (٢٥)

فالإدارة الحقيقية إنما تشمل القرارات التي تتخذها كل طبقة من الطبقات

المنوط بها تنفيذ السياسة العامة ، فالمهندس ومساعدى المهندسين وطبقة رؤساء العمال كل منهم إخصائى فى فرعه ومن عمله إصدار القرارات فى محيط مسئوليتهم ، وهذه القرارات تؤثر فى الكفاية الانتاجية للمصنع . فكل قرار يجب أن يكون مبنيًا على علم تام بالسياسة الاقتصادية السليمة . ومن الملاحظ أن نسبة كبيرة من طائفة المهندسين ومساعدى المهندسين يجلسون على مكاتبهم ويكتفون بالمرور على العمال ، مع أن الأوضاع السليمة تقضى بوجودهم داخل المصنع وسط العمال كما هو المشاهد فى جميع البلاد الصناعية . وطبقة مقدمى العمال أو مساعدى المهندسين تتطلب كفاية خاصة ودرجة عالية من التعليم الفنى والذكاء . إذ أن هذه الطبقة تتخذ قرارات فى غاية الأهمية ولذا نجد أن خريجي الجامعات والمدارس الفنية العالية يقومون بهذا العمل فى إنجلترا وأمريكا وغيرها من البلاد الصناعية . وقيام طبقة مثقفة فنيا بأعمال مقدمى العمال سوف يرفع الكفاية الانتاجية بدرجة ملحوظة . وتدريب طبقة مقدمى العمال (Foremen) والعمل على وفرتهم من الأشياء السريعة اللازمة للصناعة المصرية سواء أكان تدريبهم هذا فى الكليات الفنية أم فى معهد خاص أم فى الصناعة نفسها . ولعل الصناعة المصرية تفيد من خبرة الصناعة فى الولايات المتحدة وإنجلترا فتقوم بدراسة النظام الذى يعرف Training Within Industry Schemes لتقتبس منها ما يناسبها .

١٠ — كما أن عدم استخدام الطاقة الانتاجية استخدما كافيا يؤدي إلى انخفاض الكفاية الانتاجية للعمل .

والجدول رقم (٥٢) يوضح نسبة استخدام الطاقة الانتاجية كما قدرتها لجنة الصناعة فى سنة ١٩٤٥ .

جدول رقم (٥٢) يوضح درجة استخدام الطاقة الانتاجية
في بعض الصناعات المصرية^(١)

الصناعة	نسبة استخدام الطاقة الانتاجية %
١ - حفظ اللحوم	٥٠
٢ - السكر	٦٤
٣ - حفظ الفواكه والخضراوات	٤٠
٤ - تجفيف البصل	٦٠
٥ - صناعة المكرونات والأعجينة الغذائية	٢١
٦ - الشيوكولاته	٥٢
٧ - استخراج الزيوت النباتيه	٦٧
٨ - الورق	٦٣
٩ - الأحذية	٦٧
١٠ - الأسمت	٧٠

ومن الجدول يتضح أن نسبة استخدام الطاقة في بعض الصناعات كان منخفضا جدا لحد خطير . ولا شك أن هذا له تأثيره على انخفاض قيمة صافي الانتاج لكل عامل . وقد كان السبب في استخدام نسبة ضئيلة من الطاقة الانتاجية في بعض الصناعات ، هو أن الكميات التي خصصتها الحكومة للصناعة من المواد الخام ، لم تكن كافية .

(١) اختيار هذه الصناعات العشرة كان محدودا بالبيانات الواردة في تقرير لجنة الصناعات سنة ١٩٤٨ ، راجع صفحات ٩٩ و ١٠٥ و ١١٣ و ١١٨ و ١٥٢ و ١٦٩ و ٢٠١ و ٢٣٨ و ٣٨٣
٤٠٠ للصناعات المذكورة في الجدول على التوالي .

ومن الطبيعي أن المنظم يحاول الاحتفاظ بعماله ، ولا سيما المهرة منهم حتى في فترات قلة العمل خوفا من ارتفاع النفقة عند إعادة توظيف العمال في الظروف العادية . ويجب أن نشير هنا إلى أن انخفاض نسبة الطاقة الانتاجية المستخدمة لم تؤد فقط إلى نقص كفاية العمل ، بل إلى عدم توازن التكاليف الثابتة مع التكاليف المتغيرة . فالنفقات الثابتة للطاقة غير المستخدمة ، تعمل على رفع تكاليف الوحدة . ومن المرغوب فيه ، أن تعمل المنشآت الصناعية على إعداد تقديرات لتكاليفها عند المستويات المختلفة لاستخدام الطاقة الانتاجية . فهذه تعطى الادارة نفقات التشغيل الكلية ، ونفقة الوحدة للمنتجات النهائية لكل درجة من درجات الاستخدام لطاقة المصنع الانتاجية . وعند ما تتوافر هذه التكاليف فمن الممكن أن نصل إلى نقطة الكفاية القصوى ليس فقط للعمل ، بل لجميع عوامل الانتاج .

١١ — وأخيراً وليس آخراً ، فإن ارتفاع نسبة العمل غير المباشر ، أى العمال الذين يقومون بالخدمات في المصانع هو أحد أسباب انخفاض الانتاجية للعامل . وهذه الحالة سائدة على وجه الخصوص في صناعات الغزل والنسيج ، والصناعات الكيماوية ، والسكر ، والزجاج (راجع الجدولين رقم ٤٤ ٤٥ ٤٦) ، إذ أن طبيعة هذه الصناعات تقتضى عمليات نقل داخلية بنسبة أكبر من بعض الصناعات الأخرى . واستخدام آلات النقل ، ووسائل الرفع الأوتوماتيكي ، أو الميكانيكي بدلا من استخدام العمال — وهو السائد الآن — يؤدي إلى إقلال العمل غير المباشر ، وكذلك رفع نصيب العامل من صافي قيمة الانتاج .

هل انخفاض إنتاجية العمل أمر يتصف بالدوام ؟

لقد وضح من الدراسة السابقة أن أهم أسباب انخفاض إنتاجية العمل في مصر

ترجع إلى النظام الاجتماعى الاقتصادى ، وإلى عدم استخدام الآلات الميكانيكية والأوتوماتيكية على نطاق واسع ، وإلى عدم استغلال الموارد والطاقة الانتاجية ، استغلالا كافيا ، وإلى عدم توافر الخبرة الفنية ، ولكن لا يجب أن نفسر ذلك بأن العمل فى مصر لا يتمتع بالكفاية على الإطلاق .

والواقع أن العمل فى مصر يتباين بين الكفاء وعديم الكفاية ، ولو أن الأخير يغلب على الصناعة عموما . وفى الفترة الحديثة أظهر العمال مقدرة على معالجة العمليات الميكانيكية إذا ما أعطوا المرات الكافية . ففى شركة كفر الدوار ذات المحالج الميكانيكية والأوتوماتيكية ، رأى المؤلف أن بعض العمال قد وصلوا إلى مستويات عالية من الانتاج تعادل مثيلاتها فى أمريكا . فبعض العمال أمكنهم الاشراف على مغازل يتراوح عددها من ١٢ إلى ١٦ مغزلا . وفى حديث دار بينى وبين سرى بك (مدير الحسابات) أ كدلى أن إنتاجية العامل فى بعض الوحدات فى المصنع قد تعادلت مع إنتاجية العمال فى أمريكا . ويعزو سرى بك ارتفاع الانتاجية إلى نظام التمرين المتبع مع العمال ، وإلى استقرار أحوال العمل الناجمة عن الخدمات الإقتصادية والاجتماعية التى تقدمها الشركة لعمالها ، ولا سيما المساكن الصحية ، وإعانة الوجبات الغذائية .

كما ينص تقرير بعثة العلاقات الطيبة بين مصر وبريطانيا على أن العامل المصرى لديه المقدرة على إتقان العمليات الميكانيكية وأنه لو اتبع نظام تمرين دقيق ، ووضع العمال تحت رقابة فعالة فليس هناك مانع يحول دون وصول الإنتاج لكل عامل إلى مستويات أكثر تنافسا^(١) .

ونود أن نسجل هنا أن إنتاجية المصانع المزودة بالعدد والآلات الحديثة أعلى منها في الصناعة عموماً . فإدخال الآلات يعني ارتفاع الكفاية حتماً . ولإثبات ذلك أخذت عينة من المصانع التي يقوم فيها الإنتاج على نظام آلي حديث في بعض الصناعات .

والجدول رقم (٥٣) يوضح النتائج التي وصلنا إليها .

ومن الجدول نرى أن المصانع ذات الإنتاج الآلي تفوق متوسط الإنتاج في الصناعة عموماً بنسب عالية . وفي أحد مصانع الغزل والنسيج الحديثة وصل صافي الإنتاج للعامل سنة ١٩٤٧ ما يوازي ١٦٥ جنياً استرلينياً (مقوماً بأسعار ١٩٣٧) بينما بلغ متوسط صافي الإنتاج للعامل ١٥٩ جنياً في إنجلترا ، ٢٠٥ في ألمانيا ، ٣١٥ في الولايات المتحدة لنفس الصناعة ، وهذه ظاهرة طيبة ولا شك .

كما سبق فإننا نعتقد أن الحالة السيئة السائدة الآن إنما هي حالة مؤقتة يجب أن تزول إذا ما أخذنا على عاتقنا القيام بتنفيذ ما سبق ذكره من التوصيات . إن هذه المسألة تتطلب تفكيراً سائماً على أسس علمية صحيحة وعملاً دائماً وقيادة حكيمة صائبة في الإدارة وبين العمال .

(ح) نفقة الوقود والكهرباء

تكون نفقة الوقود ٣٤٪ من نفقات الإنتاج للصناعة عموماً في كل من إحصاء سنة ١٩٤٤ ، ١٩٤٧ .

ويوضح الجدول رقم (٥٤) توزيع نفقة الوقود والكهرباء على أهم الصناعات المستهلكة لها .

ولو أن الجدول يوضح مجموعة الصناعات الغذائية كأكثر مستهلكة للوقود ، إلا أن نسبة هذه النفقة إلى التكاليف الكلية للإنتاج صغيرة ، إذ

جدول رقم (٥٣) بوضوح صافي الانتاج للعامل لبعض الصناعات في عينة من المصانع الحديثة ذات الانتاج الآلي في سنة ١٩٤٧

نسبة الزيادة %	صافي الانتاج في الصناعة عموماً	صافي الانتاج للعامل في العينة	عدد العمال	قيمة صافي الانتاج	المادة الخام والوقود	قيمه الانتاج	الصناعة
٣٩	٢٠٦	٢٨٧	٣٦١٤٨	٩,٨٩١,٩٣٦	١٤,١٧٧,٣٧٠	٢٤,٠٧٩,٣٠٦	الغزل والنسيج
٥٥	١٦٧	٢٥٩	٤,٩٧٦	١,٢٩٠,٥٤٢	٤,١٥٨,١٩٥	٥,٤٤٨,٧٣٧	الكماوية
٧٢	١٩٥	٣٣٦	١,٣٦٥	٤٥٨,٨٧٥	٩٦٧,٩٥٠	١,٤٢٦,٨٢٥	الجلدية
٧١	١٩٠	٣٢٦	١,٩٥٠	٦٣٧,١٥٠	٩٥٤,٣٩٠	١,٥٩١,٥٤٠	الملابس والأحذية
٧	٢٤٦	٢٦٣	١,٥٣٤	٤٠٣,٨٤٦	٩٤٣,٦٥٠	٤٩٨,٣١١	استخراج الأحجار
٦٠	١٢٨	٢٠٦	٢,٧٠٢	٥٥٦,٨٢٨	٥٦١,٣٨٩	١,١٨٢,٢١٧	الورق
٣٩	١٨٠	٢٥٠	٣,٠٢٠	٧,٥٥٦,٤٤٠	٣,٠١٠,٥٤٦	٣٧,٥٦٦,٩٨٦	الصناعات الغذائية

جدول رقم (٥٤) يوضح قيمة الوقود والكهرباء المشتراة في الانتاج في أهم الصناعات

التي تستعملهما في سنتي ١٩٤٤ ، ١٩٤٧

١٩٤٧			١٩٤٤		
%	نقطة الوقود والكهرباء بالجنيهات	الصناعة	%	نقطة الوقود والكهرباء بالجنيهات	الصناعة
		المواد الغذائية			المواد الغذائية
٣٩,٥	٣٢٢ ر ٢٢٨٦	طحن الأحجار والألوان	٤١,٥	٩٥٥ ر ٢٠٠٧	مواد البناء
٨,٤	٦٩٧ ر ٤٩١	الغزل والنسيج	١٠,٧	٧٤٢ ر ٥١٩	المواد الغذائية
٧,٧	٥٩٧ ر ٤٤٧	المواد الكيماوية	٩,٥	٢٤٨ ر ٤٥٧	الغزل والنسيج
٤,٩	٤٨٠ ر ٢٨٤	باقي الصناعات	٨,٨	٦٥٨ ر ٤٢٦	المواد الكيماوية
٣٩,٥	٣١٩ ر ٢٨١	المجموع	٢٩,٥	٩١٦ ر ٤٢٤	باقي الصناعات
١٠٠,٠	٣١٥ ر ٥٧٩		١٠٠,٠	٥١٩ ر ٨٣٦	المجموع

تكون ٤٪ من تكاليف الإنتاج في سنة ١٩٤٧ كما يتضح من الجدول رقم (٣٩) كما نجد أن نسبة نفقة الوقود إلى التكاليف الكلية للإنتاج في بعض الصناعات الهامة تراوحت بين ٥ و ٠٪ وبين ٤٠٪ في سنة ١٩٤٤ . وهي لم تختلف عن ذلك كثيراً في سنة ١٩٤٧ . ونفقة الوقود تكون مفردة هامة في صناعات الأسمنت ، والطوب ، والسكر ، والزجاج ، والمواد الكيماوية ، والمواد الغذائية ، والغزل والنسيج . ولكن نفقة الوقود أعلى ما تكون في صناعة الأسمنت ، إذ بلغت ٤٠٪ من تكاليف الإنتاج في سنة ١٩٤٤ ، ٤٣٫٤٪ في سنة ١٩٤٧ . إن الجزء الثابت من نفقة الوقود كبير جداً في صناعات الأسمنت ، والزجاج ، إذ يلزم بقاء الاسطوانات الخاصة بالخلط ، وطحن المادة الخام ، Rotary kilns ، والأفران ساخنة ، سواء أكانت مستخدمة ، أم سوف تستخدم بعد ساعات .

وقد ذكر لي رئيس مهندسي إحدى الشركتين المنتجتين ، أن ٧٠٪ من تكاليف الوقود الكلية (وذلك من دراسة قام بها لفترة طويلة من الزمن) يكاد يكون في حكم الثابت ، أي أن هذا الجزء لا بد من إنفاقه ، سواء أزداد أم نقص النشاط الإنتاجي للمنشأة ، وبالمثل في صناعة الزجاج لا بد من بقاء الأفران ساخنة لفترات طويلة جداً .

وحيث أن نفقة الوقود في صناعة الأسمنت تبلغ أكثر من ٤٠٪ من التكاليف الكلية فالواجب أن تستغل الطاقة الإنتاجية إلى أقصى حدودها إذا ما أردنا تحقيق الكفاية في هذه الصناعة . ولكن سبق أن رأينا — راجع جدول رقم (٥٢) — أن هذه الصناعة تستخدم ٧٠٪ فقط من طاقتها الإنتاجية . والاقتصاد^(١) في نفقة الوقود

(١) نقصد بالكفاية في استخدام الوقود الحصول على أكبر كمية ممكنة من الإنتاج من كل وحدة من وحدات الوقود ، وبالاقتصاد في نفقة الوقود نعني إقاص الكمية المستهلكة منه .

وأعني به قلة ما يخلص الوحدة المنتجة من نفقة الوقود مع استخدام نفس الآلات والقوة العاملة يمكن تحقيقه إذا ما استغلت الطاقة الإنتاجية لأقصى حد وفي الصناعات التي يطلق عليها « Processing industries » كصناعة الزجاج والسكر . . الخ نجد أنه من الممكن تحقيق اقتصاد في نفقة الوقود إذا أمكن إنقاص نسبة العادم حتى تتلافى إجراء عمليات الإنتاج عليه من جديد .

ومن الممكن إحداث الوفورات في نفقة الوقود بإحلال مادة مكان أخرى أو استثمار رؤوس الأموال في اقتناء الأجهزة والآلات الأكثر كفاية من حيث استخدام الوقود والأخير لا يمكن تحقيقه إلا في المدة الطويلة . وقد اتبعت سياسة الإحلال في مصر في فترة الحرب العالمية الثانية فعند ما أصبح الفحم نادراً وعلو الكلفة حل محله للمازوت والكسب . فنقص الوارد من الفحم كاد يسبب كارثة كبرى للصناعة وقد ساعد على هذا الإحلال زيادة الكمية المنتجة من البترول المحلى إذ زادت من ٣٦٩٢٢٧ طناً مترياً إلى ٨٥٩٢٣٦ طناً مترياً في عام ١٩٤٤^(١) . والمازوت أهم أنواع الوقود المستخدمة على الإطلاق إذ يكون ٥٥٣٪ من قيمة أنواع الوقود المستخدمة في سنة ١٩٤٤ ، ٥٥٦٪ في سنة ١٩٤٧ . والجدول رقم (٥٥) يوضح أهم أنواع الوقود المستخدمة في الصناعة وقيمتها في سنتي ١٩٤٤ ، ١٩٤٧ .

وقد زاد إنتاج البترول منذ سنة ١٩٤٤ ، ولكن رغم هذه الزيادة فإن الانتاج المحلى أقل من المستهلك ، وقد بلغ العجز ١٢٨٠٣٥٠ طناً مترياً في

(1) Report on Economic Utilisation of Energy Available from the Asawan Dam and Nile Barrages. Gov. Press, Cairo 1947 Table I p. 5.

جدول رقم (٥٥) يوضح أهم أنواع الوقود المستخدمة
في الصناعة وقيمتها .

١٩٤٧		١٩٤٤		أنواع الوقود
القيمة	%	القيمة	%	
٣٢١٥٠٨٦ ر	٥٥ ر٦	٢٦٧٥٠٨٠ ر	٥٥ ر٣	مازوت
٨٢٠٠٥٩٧ ر	١٤ ر٢	٤٩٨٠٢٤٢ ر	١٠ ر٣	كهرباء مشتراه
٢٦٦٠١٦٨ ر	٤ ر٦	٢٦٢٠٢٧٨ ر	٥ ر٥	فحم كوك
٢٧٣٠٤١٦ ر	٤ ر٧	٢٤٧٠٠٦٦ ر	٥ ر١	فحم حجري
١٠١٠٨٠٢ ر	١ ر٨	٢٢٨٠٢٢٧ ر	٤ ر٧	خشب
٧٦٠٥٢١ ر	١ ر٢	٩٨٠٥٨٧ ر	٢ ر٠	كسب
١٠٣٧٠٢٢٥ ر	١٢ ر٩	٨٢٦٠٥٢٩ ر	١٧ ر١	أنواع أخرى
٥٠٧٩١٣١٥ ر	١٠٠ ر٠	٤٠٨٣٦٠٥١٩ ر	١٠٠ ر٠	المجموع

سنة ١٩٤٤^(١) ، وقد استورد هذا المقدار من الخارج لسد الثغرة . وفي أثناء الحرب كان المازوت يباع بـ ٢٤٠٠٠ جنيه للطن ، بينما بلغ سعر الطن من الفحم ثمانية جنيهات^(٢) . فباستخدام المازوت أمكن للصناعة أن تخفض التكاليف كثيراً عما لو استخدمت الفحم . فوجد أن سعر الجلمة للطن من الأسمنت البورتلندي عند استخدام المازوت بلغ ٤٣٨ ر٥ قرشا في سنة ١٩٤٤ ، أي زيادة قدرها ١٥٤ قرشا عن السعر السائد قبل الحرب ، بينما لو استخدم

(١) استهلك الصناعة ٢٦٤ و ٢٠٩ و ١ طنا متريا في سنة ١٩٤٤ .

(٢) تقرير لجنة الصناعات في سنة ١٩٤٨ ص ٤٥ .

الفحم لبلغت الزيادة ٢٥٠ قرشاً^(١). وسعر المازوت يمكن خفضه عن ذلك إذا ما انخفضت نفقات نقله . نفقة نقل المازوت من السويس (حيث تجرى عملية التكرير) إلى القاهرة تبلغ ١٠٤ قرشاً من ثمن البيع البالغ ٢٤٠ قرشاً ، بينما نجد أنه في نفس الفترة كانت نفقات نقل الطن من الفحم من الاسكندرية إلى القاهرة ٢٣ر٥ قرشاً .

وقد يعترض البعض على سياسة التحول من الفحم إلى المازوت بحجة أن هذا التحول حدث في فترة ارتفاع أسعار الفحم بسبب الحرب ، بينما في الظروف العادية أسعار المازوت أعلى من أسعار الفحم ، وإن التحول إلى الفحم ثانية قد يكون من الصعب إحداثه لما يتطلبه من نفقة لتغيير الأجهزة المستخدمة في توليد القوة المحركة على الأقل .

ولكننا نرى أن المسألة تتوقف على الأسعار التي سوف تسود بعد الحرب للفحم ، ومدى منافسة هذه الأسعار المازوت . فالفحم قد ينخفض سعره بعد الأزمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، والتي مازالت مستمرة حتى اليوم نتيجة لزيادة الإنتاج مثلاً ، كما أن المازوت قد ينخفض ثمنه هو الآخر نتيجة الإنتاج على نطاق واسع ، واستغلال آبار جديدة للزيت ، واحتمال خفض نفقة نقله . ولكن في ظل الظروف الحالية السائدة ليس هناك ما يدل على احتمال انخفاض أسعار الفحم إلى مستويات تنافسية مع زيت البترول .

على أن أحد العوامل التي تبشر بخفض تكاليف الوقود في الصناعات التي يكون فيها الوقود مفردة هامة من مفردات التكاليف هي استغلال مساقط المياه

(١) صناعة الاسمنت في مصر . مقال للدكتور طبوزاده ، نشرة وزارة التجارة والصناعة عدد « أبريل — يونيو » ص ١١٩ .

في توليد الكهرباء وأهمها مشروع خزان أسوان ومنخفض القطار والشبكات الكهربائية في شمال الدلتا . فمشروع خزان أسوان في مصر يشابه مشروع نهر التينيسي في الولايات المتحدة والدينبروتروفسك في روسيا من حيث الأهمية . لقد بُعث المشروع وتقررت إمكانية قيامه منذ ١٩١٢ وبدأ في اتخاذ خطوات إيجابية لتنفيذه في ١٩٣٢ ولكن تأجلت وتجدد العزم مرة أخرى في ١٩٤٧ وها نحن ننتظر حتى اللحظة الراهنة خروجه لحيز التنفيذ . وتقدر القوة الممكن إنتاجها بـ ٣٥٤,٠٠٠ حصان سنوياً^(١) . وإن التقرير الذي وضع لتكلفة الوحدة من الكهرباء ليؤكد أرباحية المشروع^(٢) . فالوحدات الكهربائية سوف تنتج بأسعار تقل بكثير عما لو قامت المصانع بتوليدها بنفسها .

ومشروع منخفض القطار جدير بالدراسة ، والخروج إلى حيز التنفيذ أيضاً إذا ما قطع بإمكان تنفيذه عملياً . هذا بخلاف استخدام القناطر في عرض النيل للأغراض نفسها .

مما سبق يتضح أنه من الممكن خفض نفقة الوقود كثيراً عما هي عليه إذا ما نفذت المشروعات المختلفة المشار إليها . وإنه لمن سبق الحوادث أن تقدر مدى استخدام الطاقة الذرية من الوجهة العملية في توليد القوة المحركة .

(٥) نفقات الصيانة والاستهلاك والإيجار والمصروفات الأخرى

النتائج التي نشرت عن إحصاء الإنتاج لسنة ١٩٤٤ تبين نفقة الصيانة مع نفقة الوقود والكهرباء ، كما تجمع بين نفقة الاستهلاك والإيجار ولم يطلب من

(١) ، (٢) تقرير لجنة توليد الكهرباء من القوى المائية المشار إليه سابقاً ص ٦ ، ١٠ على التوالي .

المنشآت الصناعية ذكر النفقات الثرية . ولكن بعض المصانع ذكرت أرقامها والبعض الآخر قمت باستخراجه من حساب الأرباح والخسائر للمصانع التي أخذت في العينة كلما كان ذلك ممكناً . أما في سنة ١٩٤٧ فقد ذكر استهلاك المباني والآلات وأدجت نفقات الصيانة مع المصروفات الثرية . ولذا اعتمدت في تحليلي على العينة التي أخذتها من استمارات إحصاء ١٩٤٤ التي تمثل ٤٦٠ منشأة وعلى العينة التي أخذتها من استمارات إحصاء ١٩٤٧ وتمثل ٥٣٤ مصنعاً وقد سبق الإشارة إلى هاتين العينتين عند تحليل نفقة العمل .

والجدول رقم (٥٦) يوضح نتائج هذا التحليل .

أولاً : نفقة الصيانة :

بيما ظلت نفقة العمل هامة إلا أن نفقة الآلة أخذت في التزايد بسرعة تهدد الأولى بانتزاع مركزها . ولقد أصبح من الأهمية بمكان أن نعرف القسط الضروري الذي سيتحمل به الاقاج نتيجة استخدام الآلة . ونفقة الصيانة هي تلك النفقة التي تحتفظ بالآلات صالحة للأغراض الإنتاجية . ومن المرغوب فيه ذكر هذه المفردة من التكاليف مستقلة حيث أنها أحياناً تكون نسبة هامة من تكاليف الانتاج في بعض الصناعات كما هي الحال في صناعة الأسمت ، والغزل والنسيج ، والزجاج ، والسكر . ففي سنة ١٩٤٤ تراوحت نسبة نفقة الصيانة إلى تكاليف الانتاج بين ٠.٦٪ في الصناعات الكيماوية و ١١.٧٪ في صناعة الغزل والنسيج . وفي سنة ١٩٤٧ تراوحت بين ٠.٦٪ لصناعة الأحذية و ٩٪ لصناعة الأسمت .

ويلاحظ اختلافات كبيرة بين المصانع وبعضها ، بل حتى بين الوحدات الانتاجية داخل المصنع الواحد . فبينما كانت نسبة نفقة الصيانة المتوسطة ٣.٩٪ لصناعة الشيكولانه عموماً فإن النسبة بلغت ١٩.١٪ من تكاليف الانتاج في

جدول رقم (٥٦) يوضح نفقات الصيانة والاستهلاك والايجار والنفقات الثرية كنسبة مئوية من تكاليف الانتاج
في سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٧ لأهم الصناعات المصرية

الصناعة	١٩٤٤				١٩٤٧						
	نفقة الصيانة	نفقة الاستهلاك المباني والآلات	ايجار المباني والآلات	مصرفات ثرية	نفقة الصيانة	نفقة الاستهلاك			ايجار		مصرفات ثرية
						آلات	مباني	جمله	جمله	آلات	
الأسمنت	٦ر٦	٤ر٥	—	٤ر٥	٩ر٠	٢ر٦	٠ر٤	٣ر٠	—	—	٣ر٨
الزجاج	٢ر٦	٧ر١	١ر١	٣ر٤	٧ر٢	٢ر٨	٠ر٧	٣ر٥	٠ر٣	٠ر٧	٢ر٥
السكر	٧ر١	٥ر٥	—	٤ر٠	٢ر١	٠ر٣	—	٠ر٣	—	—	١ر٠
اللحوم المحفوظة	٢ر٣	٥ر٥	٠ر٥	٧ر٠	١ر٦	٠ر٩	٠ر١	١ر٠	٠ر٢	٠ر٦	١ر٢
الصناعات الكيماوية	٠ر٦	١ر٥	٠ر٣	٠ر٣	١ر٠	١ر١	٠ر٥	١ر٦	٠ر٢	٠ر٣	٣ر٢
الغزل والنسيج	١١ر٧	٣ر١	٠ر١	٥ر٩	٨ر٦	٢ر٠	٠ر٤	٢ر٤	٠ر١	٠ر٤	٢ر١
الأحذية	٠ر٨	١ر٢	٠ر٤	٢ر٦	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٤	١ر١	٠ر١	٠ر٥	١ر٩
الورق	١ر٥	٢ر٨	١ر٨	٧ر٥	١ر٤	١ر٤	٠ر٣	١ر٧	٠ر٦	١ر٢	٥ر٣
الشيكولاته	٣ر٩	٤ر٢	٠ر١	١١ر٩	٣ر٤	٢ر٩	٠ر٣	٣ر٢	٠ر٢	٠ر٦	٩ر٨
التريكو والمقادة	٢ر٢	٢ر٣	٠ر٦	٦ر٤	٢ر٣	١ر٩	٠ر٦	٢ر٥	٠ر١	٠ر٥	٧ر٣

والتكاليف من قبله في قسمة التكاليف بين شريكين في قسمة التكاليف (٢٥) في رابع
 قسمة التكاليف بين شريكين في قسمة التكاليف ٣٣٥١ ٢٧٣١ قسمة

تكاليف	٣٣٥١				٢٧٣١			
	تكاليف	تكاليف	تكاليف	تكاليف	تكاليف	تكاليف	تكاليف	تكاليف
١٠٠٠	٢.٢	٥.٥	٥.٥	٥.٥	٥.٥	٢.٢	٥.٥	٥.٥
٢٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
٣٠٠	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧
٤٠٠	٢.٢	٥.٥	٥.٥	٥.٥	٥.٥	٢.٢	٥.٥	٥.٥
٥٠٠	٢.٢	٥.٥	٥.٥	٥.٥	٥.٥	٢.٢	٥.٥	٥.٥
٦٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
٧٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
٨٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
٩٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
١٠٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
١١٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
١٢٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
١٣٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
١٤٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
١٥٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
١٦٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
١٧٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
١٨٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
١٩٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧
٢٠٠٠	٢.٢	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧

إحدى الشركات الكبرى . كما أن هذه النسبة بلغت ١٢.٢٪ من تكاليف الإنتاج الكلية في إحدى الشركات الكبرى للفزل والنسيج في سنة ١٩٤٤ . وفي سنة ١٩٤٧ بلغت نفقة الصيانة ١٥٪ في أحد مصانع الفزل والنسيج الكبرى ١٢٪ في مصنع آخر من المصانع الكبرى للفزل والنسيج وبلغت ١٢٪ في مصنع للتريكو و ١٢٪ في مصنع من مصانع الورق الكبرى ... الخ .

وحيث كانت نفقة الصناعة عالية كان هذا راجعا في أغلب الحالات إلى استخدام الآلات بدرجة أكبر من الاستخدام العادي . ففي الظروف العادية نجد أن المنظم لا يلجأ إلى استخدام الآلات القديمة ، حيث أن نفقة الاستعمال المنخفضة يقابلها عدم كفايتها النسبية . والحقيقة - كما يضعها اللورد كينز - أن المنظم يفضل عند استخدام الآلات ذلك الجزء الذي نفقة الاستعمال له $user\ cost$ زائدا نفقة عوامل الإنتاج $Factor\ cost$ تكون أقل ما يمكن للوحدة من الإنتاج^(١) . هذا في الأحوال الطبيعية ، ولكن الظروف الخاصة التي نشأت في فترة الحرب وما بعدها لم تكن لتجعل المنظم يعنى بجعل التكلفة اقتصادية بقدر ما يهتم بزيادة الوحدات المنتجة . فبعض المصانع كانت تعمل في فترة الحرب أربعة وعشرين ساعة يوميا ، فمن الطبيعي أن تتوقع ارتفاع نفقة الصيانة في ظل هذه الظروف . وبخلاف العامل السابق ، فمن المعتاد في صناعة الفزل والنسيج استخدام الآلات طالما كان هذا الاستخدام ممكنا ، وقلما يستغنى عن الآلة طالما أن قطع الغيار تجعلها متماسكة ، ويمكن تشغيلها . في مثل هذه الحالة لا بد لنا أن نتوقع ارتفاع نفقة الاستعمال . ففي شركة المحلة الكبرى نجد إلى جانب المغزل الحلقى والمغازل

(1) J. M. Keynes : The General Theory of Employment, Interest and Money, p. 69.

الأوتوماتيكية وحدات أخرى كاملة من الآلات العتيقة ، ومن طبيعة الآلات الأخيرة ارتفاع نفقة الاستعمال لها ، إذ أن احتمال إصابتها بالعطب أكبر . وفي بعض الصناعات الأخرى ، نجد أن طبيعة استمرار العمليات الانتاجية « Continuous processing industries » تجعل نفقة الاستعمال مرتفعة . والأمثلة على ذلك عديدة ، كصناعة الاسمنت ، والزجاج ، والحلوى ، والسكر ؛ فالاسطوانات ، والأفران في صناعة الاسمنت في حالة عمل دائم ليل نهار ، وماكينات الخلط في صناعات السكر ، والحلوى لا بد من أن تعالج بعناية تامة ، والأفران في صناعة الزجاج قد تبلى سريعا إذا لم نعمل على صيانتها .

كما أن انخفاض نفقة الصيانة في بعض المصانع في سنتي الاحصاء لا تعني أنها أكثر كفاية ، بل العكس قد يكون صحيحا ، إذ تهمل هذه المصانع صيانة الآلات ، وقد ينجم عن ذلك إصابتها بالعطل من فترة لأخرى مما يرفع التكلفة نتيجة التعطل فترة من الوقت .

كما أن الاحتفاظ بالآلات وصيانتها بحيث تكون في حالة صالحة للاستخدام دائما ليس معناه الانفاق وفقا لسياسة ارتجالية كما هي الحال في كثير من صناعاتنا في مصر ، بل يجب أن تكون وفقا لخطة ثابتة مع الاختبار المنتظم للآلات . ونقترح ضرورة العناية بهذا المصروف الصناعي وتسجيله ومقارنة النتائج بالمستويات المرسومة ودراسة أسباب الانحرافات عن هذه المستويات . ولا بد من وضع النظام المحاسبي الدقيق الذي يحقق الرقابة على الإنفاق على هذا المصروف . ويمكن — في هذا الصدد — تقسيم نفقة الصيانة إلى النفقة العادية الخاصة بالروتين اليومي من اختبار وتشحيم وتزييت .. الخ . وهذا القسم يتغير طرديا مع درجة استخدام الآلة . ويمكن إحداث الوفورات هنا عن طريق الشراء على نطاق أوسع للمواد اللازمة كالشحوم

والزيوت . . الخ . والتي شراؤها في الوقت الحاضر يقوم على سياسة ارتجالية . كما أن جزءاً هاماً من نفقة الصيانة يتمثل في نفقة العمال القائمين بها ، ويمكن خفض هذا الجزء أيضاً إذا ما اتبعنا سياسة أخرى لدفع أجور هؤلاء العمال خلاف نظام الأجر الزمى كما يجب مطالبة مقدمى العمال Foremen بتقديم تقديرات مستمرة عن المواد اللازمة للصيانة وكلفتها . ونفقة الاصلاحات المتعددة قد تكون بسيطة إذا ما أخذت كل على حدة ولكنها في مجموعها تكون مبالغ لا يستهان بها ، فالرقابة على هذه الترميمات الصغيرة والكبيرة على السواء أحد الأعمال الهامة لمدير الإنتاج أو أحد مساعديه كما أن الرقابة على المخازن ذات قيمة كبرى هنا . وقد يمكن لبعض المصانع تحقيق وفورات أكبر لو أنها تركت مسألة الصيانة إلى وحدات متخصصة على أن تكفى هي بالأعمال البسيطة اليومية .

ثانياً : نفقة الاستهلاك :

وهي تمثل النقص الطارىء على قيمة رأس المال المستثمر في المباني والآلات نتيجة للاستخدام العادى أثناء حياة الأصل . وهذه النفقة يمكن اعتبارها من النفقات الثابتة لحد ما في الفترة القصيرة نسبياً . وفي سنة ١٩٤٤ تراوحت نفقة الاستهلاك في الصناعات العشرة موضع البحث بين ١.٢٪ في صناعة الأحذية و ٧.١٪ من نفقات الإنتاج في صناعة الزجاج . وصغر النسبة في صناعة الأحذية يرجع إلى أن معظم الإنتاج في هذه الصناعة في مصر لم تغزه الآلة بعد على نطاق كبير فعدد المصانع التي تستخدم الآلات في مصر بلغ عشرة^(١) فقط ومصنع واحد لأحذية الأطفال . أما عن ارتفاع النسبة في صناعة الزجاج فهذا يرجع إلى سرعة

(١) تقرير لجنة الصناعات سنة ١٩٤٨ ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

تأكل الأفران والتي يلزم تغييرها كل سنة مشهور نتيجة لاستخدام النطرون محل كربونات وسلفات الصوديوم كأحد المواد الخام واستخدام النطرون كما سبق أن ذكرت يرجع إلى رخصته النسبي وسهولة الحصول عليه كما أنه يحقق الكثير من الوفورات رغم ارتفاع نفقة استهلاك الأفران . وانخفاض نفقة الاستهلاك في صناعة الغزل والنسيج ترجع إلى طول عمر الآلة مما يسمح بتوزيع نفقة الاستهلاك على عدد أكبر من السنوات . ولأن طول عمر الآلة يسمح بخفض نفقة الاستهلاك إلا أنه يؤدي إلى زيادة نفقة الصيانة لما تحتاجه الآلة من قطع الغيار الكثيرة .

وفي بعض الصناعات الأخرى قد يكون ارتفاع نفقة الاستهلاك راجعاً إلى التقادم . والتقادم هو الاستغناء عن الآلة رغم قدرتها الانتاجية واستبدالها بالمستحدث من الآلات . وتسود هذه الحالة الصناعات التي تكون المنافسة بين وحداتها الانتاجية شديدة ، إذ كل منشأة تعمل على تقوية مركزها التنافسي ، وذلك باستبدال آلاتها بين فترة وأخرى بالمستحدث من الآلات ، وهذا يدعو لارتفاع نفقة الاستهلاك وتحميلها لعدد أقل من السنوات . وهذه قد تكون الحال في بعض الصناعات الغذائية في مصر ، حيث بلغت نفقة الاستهلاك ٥٠٪ من تكاليف الانتاج .

وانخفاض نفقة الاستهلاك في سنة ١٩٤٤ كما يتضح من الجدول رقم (٥٦) يرجع إلى استيراد بعض الآلات الحديثة عقب انتهاء الحرب ، وما قد يتبع ذلك من انخفاض قسط الاستهلاك ، وإلى أن الكثير من المصانع كان قد استقطع من مجمل الأرباح أرصدة كافية في سنوات الحرب في مقابل الاستهلاك . وتكفي هذه الرصد لعمل التجديدات اللازمة ، بل لقد أظهرت ميزانيات بعض المنشآت قياماً رمزياً للآلات .

ونود أن نلفت النظر إلى أن بعض الصناعات المحتركة — لاسيما إذا كان بينها وبين الحكومة اتفاق على تحديد سعر المنتج النهائي ، على أساس تكاليف الإنتاج زائداً حداً أدنى — تعتمد إلى تحميل الجمهور قسطاً من الاستهلاك يزيد عن المقدار اللازم . وهذه هي حالة شركة السكر ، إذ تنص الاتفاقية المبرمة بينها وبين الحكومة في سنة ١٩٣٠ ، على أن يحدد سعر السكر ، بحيث تُتغطى تكاليف الإنتاج زائداً حداً أدنى للربح قدره ٥٪ من رأس المال المدفوع . والاتفاقية بين الحكومة وبين الشركة لم تعين طريقة حساب قسط الاستهلاك . فالقسط يختلف إذا حسب بطريقة الرصيد المنخفض عنه إذا حسب بطريقة القسط الثابت ، أو بطريقة الدفعات . . . الخ . وكنتيجة لشكوى الجمهور ، تشكلت لجنة لفحص الموقف . ولكن للأسف لم تظهر أية نتيجة حتى الآن ، مع أن اللجنة بدأت عملها منذ أكثر من ثلاث سنوات ، ولسنا ندرى ما السبب ؟

وبالمثل تعالت صيحات الجمهور ضدّ صناعة توليد القوى الكهربية وتوزيعها ، وقد نتج عن ذلك خفض الأسعار . ومن الواجب في مثل هذه الأحوال أن تقوم لجنة من المهندسين الخبراء بأحوال الآلات المستخدمة في الصناعة بفحص الآلات ، وتقرير معدلات الاستهلاك ، وبالتالي يمكننا تحديد نفقة الإنتاج الصحيحة .

وهناك نقطة هامة أخرى لا يجب إغفالها ، فنفقة الاستهلاك يجب أن تحسب على أساس نفقة الإحلال Replacement cost ، وليست القيمة الأصلية Original cost ، فالقيمة الأصلية قيمة دفترية تاريخية ولا تعكس القيمة

في الاستبدال^(١) عند ترحيلها من ميزانية إلى ميزانية . والسياسة السليمة للاستهلاك إنما يقصد بها الاحتفاظ برأس المال الحقيقي لضمان تيار الإنتاج المستمر من السلع والخدمات ، أى الدخل المتولد عن استخدامها .

كما أنه في بعض الحالات ، كشركات بنك مصر الصناعية سمح باستهلاك قسط أكبر كثيراً مما يبرره الاستخدام الفعلي للآلات .

كما أن قوانين الضرائب^(٢) قد سمحت في بعض الحالات للشركات الصناعية التي قامت منذ يناير سنة ١٩٤٠ بشراء مبان ، أو آلات باستهلاك نسبة أكبر مما يبرره الاستخدام الفعلي لها على ألا تزيد هذه النسبة عن ٢٥٪ من الأرباح الاستثنائية . ومنحت شركات بنك مصر هذا الحق بصرف النظر عن تاريخ الشراء . وقد كان المقصود من ذلك تشجيع إحلال الآلات الجديدة محل القديمة التي أجهدتها ظروف الحرب . ولكن لا يجب أن نقلل من نتائج سياسة التمييز هذه غير العادلة ، لماذا هي شركات البنك الصناعية التي تتمتع دائماً بكل الغنى ؟ وقد تغالت شركات البنك في احتياطاتها المالية لهذه الأغراض مما قد يكون له نتائج غير محمودة بما لها من تأثير ضار على حجم التوظيف^(٣) . فالاحتياطات المالية تسحب قوة شرائية من المستهلكين ، وتؤدي إلى خفض الطلب الفعلي للجمهرة المستهلكين قبل أن يأخذ الإحلال مجراه . فالطلب المنجز

(1) F. Sewell Bray : Precision and Design in Accountancy.
p. 58.

(٢) راجع مجموعة قوانين الضرائب — مطبوعات مصلحة الضرائب في سنة ١٩٤٤
ص ٦٧ .

(3) J.M.Keynes: The General Theory of Employment, Interest
and Money p.99.

سوف لا يزداد إلا في السنة التي يحصل فيها إحلال الآلات الجديدة مكان المستهلكة . ولكن لحسن الحظ أننا في مصر نعاني تضخماً شديداً . وقد يكون سحب قوة شرائية من الأمور المستحسنة في تلك الظروف ، ولكن هذه السياسة تكون خاطئة جداً إذا ما استمرت في فترات الانكماش النقدي .

وليس معنى ذلك أنني أعارض سياسة الاستهلاك الحر Liberalised Depreciation Policy ، وإنما يجب أن نسمح بها فقط لتلك المنشآت التي هي في حاجة فعلية إلى ذلك . فالسماع لشركة حديثة ، كشركة كفر الدوار ، التي بدأت إنتاجها في سنة ١٩٤٠ باستهلاك القيمة الأصلية لجميع المباني ، والأصول الثابتة ، والآلات وإبقائها في الميزانية بقيمة رمزية مع أن مدّة عملها تقل عن ١٠ سنوات إنما هو وضع ينبغي على التحيز ، إذ أن مثل هذه الآلات والأصول الثابتة يقدر لاستهلاكها العادي من ثلاثين إلى أربعين عاماً .

ثالثاً : الإيجار والمصروفات الثرية :

يتضح من الجدول رقم (٥٦) أن الإيجار نسبة ضئيلة من نفقات الإنتاج في الصناعات المختلفة ، فهي تتراوح بين ٠.١٪ في صناعة الشوكولاته والفزل والنسيج وبين ١.٨٪ في صناعة الورق في ١٩٤٤ ، وفي ١٩٤٧ تراوحت النسبة بين ٥.٠٪ في الصناعات الكيماوية والفزل والنسيج وبين ١.٨٪ في صناعة الورق . والسبب في صغر هذه النسبة هي أن معظم المنشآت الصناعية الكبرى تمتلك مبانيها فهي لا تدفع إيجار . ومن الواجب أن تشمل استمارة إحصاء الإنتاج الصناعي على عامود خاص تقدر فيه الفائدة المعادلة للإيجار في حالة تملك المباني إذا ما أردنا أن نحسب تكاليف الإنتاج المضبوطة .

أما عن النفقات الثرية أو المصروفات العمومية فإننا نلاحظ أهميتها في معظم الصناعات إذ تكون نسبا قد تزيد عن نفقات الصيانة أو الاستهلاك وهي تزيد عن ٥٪ من نفقات الانتاج في خمس صناعات من العشرة في ١٩٤٤ وفي ثلاث صناعات في ١٩٤٧ . وهي تكون أعلى نسبة لها في صناعة الشوكولاته . وياحبذا لو أن مصلحة الاحصاء تبوب هذه المفردة قائمة بذاتها ، دون أن تضم إليها نفقات الصيانة . وبما لاشك فيه أنه يمكن إحداث الكثير من الوفورات في هذا المصروف بالذات .

(هـ) تكاليف التوزيع في الصناعة المصرية

لإكمال الصورة الصناعية يحسن أن نذكر شيئا عن تكاليف التسويق . ولقياس الكفاية في ظل اقتصاديات الحركة حيث يسبق الانتاج طلب المستهلكين نجد أنه يتعين علينا دراسة تكاليف التوزيع وطرائقه . فالصناعة مهما ارتفع مستوى كفايتها الفنية لن تتمكن من تحقيق النجاح التجارى مادام نظام التوزيع لا يمتنع بالكفاية التامة .

وقد رتنا على تشريح جهاز التوزيع في مصر وتفهم طبيعته تعوقها ندرة البيانات وعدم وجود إحصاء للتوزيع وسنعمد في دراستنا على بحثنا الخاص وما جمعناه من ملفات وزارة التجارة والصناعة ووزارة التموين من بيانات كما سنقصر الكلام على ثلاثة صناعات هي غزل ونسج القطن والأسمنت والسكر وهي التي أمكن الحصول على بعض بيانات خاصة بها .

أولا : نفقات التوزيع في صناعة المنسوجات :

في أوائل ١٩٣٤ اتفقت أكبر شركتان في صناعة الغزل والنسيج : المحلة

الكبرى والغزل الأهلية على توحيد بيع منتجاتهما وأنشأت لذلك مكتبا للتوزيع المشترك Comptoir pour la ventes des filles Egyptiens. أى أنه قد حدث تفكك رأسى فى التوزيع فقد عهد به إلى هيئة متخصصة ، بينما توافرت الشركتان على النواحي الفنية الخاصة بالانتاج وقد حدث نفس الشيء بين شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار وبين شركة صباغى البيضاء .

ومنذ ١٩٤٠ تدخلت الحكومة فى تسويق الأقمشة القطنية إذ أدخلتها ضمن نظام التسعير الجبرى وأخيرا كانت توزع بالبطاقات . فاستولت الحكومة فى أول الأمر على $\frac{3}{4}$ إنتاج شركتى الحلة والغزل الأهلية وفى ١٩٤٤ ضمت إليهما شركة كفر الدوار للغزل والنسيج الرفيع . فقد كان على الشركات الثلاث أن تقدم الأقمشة الشعبية إلى التجار الذين تعيينهم وزارة التجارة والصناعة وتحدد الوزارة مقطوعية كل . والتجار يبيعون لكل شخص الكمية المقررة له وكانت ٥٠ مترا رفعت إلى سبعة أمتار سنويا فيما بعد . وترك الحكومة $\frac{1}{4}$ الانتاج حرا وسمحت للشركات المنتجة بيع هذا الجزء فى السوق بالأسعار التى تقرأى لها . أى أن الحكومة سمحت بوجود أكثر من سعرواحد فى السوق لنفس السلعة . وقد سبق أن أشرنا إلى مضار سياسة الاستيلاء الجزئى . ورغم إنتهاء الحرب وشكوى الشركات المنتجة من أن هذا النظام ليس فى صالح الشركات المنتجة أو المستهلك إلا أنه ظل قائما ^(١) .

والشعور عام اليوم بأن تجار الجملة والتجزئة فى تجارة المنسوجات يحصلون من الجمهور على أكثر مما يجب أن يتحمل به فى مقابل خدماتهم كما أن الشعور عام بأن نظم التسويق الحالية لا تتمتع بالكفاية . ولا شك أنه مهما كانت الكفاية

(1) La Subvention Gouvernementale aux Filatures Locales
p.p. 33-35

الإنتاجية للمنشأة الصناعية فإنها لن تقوى على منافسة الواردات الأجنبية إذا كانت نفقات التوزيع مرتفعة مما يؤدي إلى رفع الثمن . والجدول رقم (٥٧) يوضح تكوين الثمن لثلاث أنواع من الأقمشة وتوزيعه على البنود المختلفة .

(جدول رقم ٥٧)

يوضح توزيع سعر بيع المتر^(١) للجمهور من القولار والزفير والبوبلين على المفردات المختلفة في شكل نسب مئوية

البوبلين سعر المتر ١٧٥	الزفير سعر المتر ٦٥٥ قروش	القولار (سعر المتر سبعة قروش)	المراحل المختلفة
%	%	%	
٢٩ر٢	٣٦ر٠	٣٧ر٣	القطن الخام
٦ر٢	٦ر٠	٤ر٠	الغزل
١١ر٦	١٢ر٥	٥ر٥	النسيج
٧ر٠	٤ر٥	٦ر٠	الصباغة والتجهيز
٥ر٨	٤ر٠	٣ر٧	نصيب المنتج
١٢ر٠ ٤٠ر٢ {	١٢ر٨ ٣٧ر٠ {	١٣ر٥ ٤٣ر٥ {	نصيب تجارة الجملة
٢٨ر٢	٢٤ر٢	٣٠ر٠	نصيب تجارة التجزئة
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	

فقد بلغت نفقات التوزيع (مرحلتى الجملة والتجزئة) ٤٣ر٥ / ٦ .
٣٧ر٠ / ٦ ٤٠ر٢ / من ثمن البيع ، لأنواع الأقمشة الثلاثة المذكورة على

التوالى ، بينما بلغت نفقات المراحل الإنتاجية ١٥٠٥ / ٦ ٢٣٠ / ٦
٢٤٨ / من ثمن البيع .

ورغمًا عن ارتفاع نفقات التوزيع ، كما يتضح من الأمثلة السابقة ، إلا أنه
لا يمكننا أن نحدد بالضبط ، ما إذا كان هذا الارتفاع نتيجة عدم كفاية وسائل
التسويق ، أم يعزى إلى الأرباح العالية التي يحققها الوسطاء .

ونقترح قيام دراسة الأسواق ، وتحليل علمى دقيق لنفقات التوزيع ، لهذا
الموضوع من أهمية فى الحياة الاقتصادية .

ثانيا : نفقات التوزيع فى صناعة الأسمنت^(١) :

كان توزيع الأسمنت قاصراً على القاهرة ومصر العليا عقب أن تأسست
أول شركة منتجة له فى المعصرة فى سنة ١٩٠٠ . وهناك عوامل تؤثر فى
تسويق هذه السلع فكبر حجم رأس المال عن كل وحدة منتجة ، يحفز المنتجون
على استغلال الطاقة الإنتاجية لأقصى حد ، طالما كان هذا ممكناً . وهذا يؤدي
بدورة إلى منافسة شديدة بين الشركات المنتجة ، وبيع بعضها لإنتاجها بأقل من
سعر التكلفة أحياناً price-cutting ، وفى النهاية تؤدي إلى نوع من
الإدماج « amalgamation » . وقد سادت هذه الحالة الصناعة المصرية ،
عند ما تكونت شركتى طره فى سنة ١٩٢٨ ، وحلوان فى سنة ١٩٢٩^(٢) .

وقد زادت حدة المنافسة بحدوث الكساد العالمى الكبير توقف مشروعات

(١) المقصود هنا صناعة الأسمنت البورتلندى أى لاشتمل الأسمنت سريع التصلب (سوبركريت)
أو أسمنت مقاوم للكبريتات .

(٢) تكونت فى سنة ١٩٤٧ شركة جديدة للأسمنت باسم أسمنت بورتلند بالإسكندرية
ولكن انتاج المصنع لم يبدأ الا فى سنة ١٩٥٠ وعلى ذلك لم يشمل احصاء انتاج ١٩٤٧ .

الإنشاء ، وتدفع الواردات الأجنبية من الأسمنت . لقد انخفضت أسعار الأسمنت الوارد في سنة ١٩٣٠ إلى نصف المستويات التي كانت سائدة من قبل . ففي سنة ١٩٢٨ كانت الأسعار تتراوح بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ، بينما هبطت في سنة ١٩٣٠ إلى ١٤٠ قرشا . وفي مارس سنة ١٩٣٠ وُقعت اتفاقية بين شركتي طره والمعصرة ، قبلت الشركتان بموجها تحديد سعر البيع ويتولى البيع مكتب للتوزيع المشترك «comptoir de ciment» . وقد انضمت الشركة الثالثة إلى الاتفاق أخيراً . ولكن هذه الاتفاقية لم تعمر طويلاً ، وسرعان ما استأنفت الشركات المنافسة الحامية من جديد . وقد قرّرت شركة طره شراء شركة المعصرة وتصفيتها ، وبذلك انحصرت المنافسة بين شركتي طره ، وحلوان . وتحت ضغط المنافسة القوية ، ورغبة من الشركتين في توحيد مجهودهما للمطالبة برفع الحماية الجمركية تجدد الاتفاق بين الشركتين في مارس ١٩٣١ على توحيد سعر المنتج . وقد نجحت اتفاقية الشركتين هذه المرة بسبب إختفاء المنافسة الخارجية ووحدة عملية البيع . وقد تمكن مكتب البيع من خفض الأسعار نتيجة لسياسة الاعلان المشتركة وخلق استخدامات جديدة تزيد من الطلب على الأسمنت فأمكن لادارة البيع الموحدة أن تثبت أسعار الأسمنت عند مستوى سنة ١٩٣٣ أي ٢٤٠ قرشا الطن رغم فرض الحكومة لضريبة إنتاج قدرها ٥٠ قرشا في ١٩٣٥^(١) . كما أن الاتفاقية بين الشركتين مكنت من اتباع سياسة التمييز ، فالأسعار في الاسكندرية كانت أقل من الأسعار في القاهرة بعشرين قرشا حتى يمكن المنافسة بين الوارد من الخارج بينما كانت نفقات النقل سياجا يحمي باقي

(١) صناعة الأسمنت في مصر مقال للدكتور طبوزاده . مجلة وزارة التجارة والصناعة . عدد ابريل - يونيو سنة ١٩٤٥ .

الجهات من هذه المنافسة ، كما أن سعر الأسمت في المنطقة المحيطة بكل من المصنعين أقل بخمسين قرشا عن الطن في ١٩٤٤ .

والجدول رقم (٥٨) يوضح توزيع ثمن التجزئة للطن من الأسمت على العناصر المختلفة المكونه له ومنه يتبين لنا أن نفقات التوزيع عالية إذ تبلغ ٣٤٧ / من سعر التجزئة .

جدول رقم (٥٨)

ويوضح توزيع ثمن التجزئة للطن من الأسمت على المفردات المختلفة (في أ كياس من الجوت) من ١٦ أبريل ١٩٤٤ إلى نهاية العام ^(١) .

مفردات ثمن التجزئة	بالقروش	/
١ — نفقات الإنتاج	٢٣٧	٤٢ر٥
٢ — ربح المنتج	٥٠	٩ر٠
٣ — ضريبة الإنتاج	٧٧	١٣ر٨
٤ — نفقات تجارة الجملة	٧٤٥	١٣ر٤
٥ — نفقات مرحلة التجزئة	١١٩ر٠	٢١ر٣
السعر	٥٥٧ر٥	١٠٠ر٠

ثالثا : نفقات التوزيع في صناعة السكر :

كانت اتفاقية السكر في ١٩٣٠ نقطة تحول في الاقتصاد الموجه في مصر إذ

(١) حسب نفقات الإنتاج من واقم استمارات لإحصاء الإنتاج الصناعى للشركات المنتجة في سنة ١٩٤٤ ، أما ضريبة الانتاج ونفقات مرحلتى الجملة والتجزئة ، فهذه كانت محددة بمعرفة الحكومة ، إذ أن الأسمت كان خاضعا للتسعير الحكومى . أما ربح المنتج فهو الفرق بين سعر البيع وبين العناصر الأخرى المكونه للثمن . وقبل ١٦ ابريل سنة ١٩٤٤ لم تختلف الأرقام عن ذلك ، غير أن تكاليف مرحلتى التسويق للجملة والقطاعى كانت أقل بـ ٣ ١/٢ قرشا عن الطن .

مكنت الحكومة من التدخل في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع . وقد زاد المركز الاحتكاري لشركة السكر قوة نتيجة للاتفاقية بينها وبين الحكومة والتعريفية الجمركية . وقد مكنت كل هذه العوامل مجتمعة الشركة إلى الالتجاء إلى كافة الوسائل للوصول بأرباحها إلى أقصى حد ممكن . أما عن نظام التوزيع فقد رأت الشركة تخصيص فئة من التجار مسئولين أمامها وهؤلاء يبيعون السكر لتجار الجملة والفئة الأخيرة تتولى بيعه بدورها إلى تجار التجزئة فالمستهلك . وكل من يخالف القواعد التي تضعها الشركة من الموزعين أو التجار يوضع في القائمة السوداء ويستبعد كلية من مرحلة التوزيع . أى أن الشركة تتحكم في المنتج من اللحظة التي يغادر المخازن إلى أن يصل إلى المستهلك ولا سيما لأنها تحدد السعر في كل مرحلة . فسعر القنطار من السكر المكرر في ١٩٣٢ كان ٩٢٤ ، ٩٣٠ ، ٩٥٥ ، ٩٨٥ قرشا (١)

للموزع وتاجر الجملة وتاجر التجزئة والمستهلك على التوالي . كما تلجأ الشركة إلى سياسة التمييز في الأسعار وفقا لاستخدام السكر فقد رأت الشركة أن تخفض الأسعار للصناعات التي تستهلك كميات كبيرة من السكر كصناعة الحلوى والشيوكولاته ولا سيما تلك المصانع التي لها تجارة مع الخارج وذلك تشجيعا لها . كما لجأت الشركة في الماضي إلى سياسة التمييز وفقا للتوزيع الجغرافي فقد كان السعر في الاسكندرية أقل منه في القاهرة بحجة قوة المنافسة للسكر الوارد في مدينة الاسكندرية وبالتالي زيادة درجة مرونة الطلب عليه . وقد لجأت الشركة إلى سياسة الاغراق في بعض الفترات ، ففي وقت ما بينما كان سعر الطن من السكر في السوق المصرية يتراوح بين ٢١ ، ٢٢ جنيها للطن (منها ٥ جنيهات ضريبة إنتاج) كانت الشركة تبيع

(1) Mazuel. Le Sucre En Egypte . p.155.

أجود أنواع السكر المصرى بواقع ٩ جنيهات^(١) (السعر العالمى السائد للطن فى الأسواق الخارجية . وقد أضرت سياسة الإغراق هذه بصالح المستهلك المحلى إذ لم يحرم المستهلك فقط من شراء السكر الأجنبى الرخيص السعري فى فترة كانت القوة الشرائية فيها متدهورة إذ مازال المستهلك يعانى آثار الكساد العالمى الكبير وقتئذ) بل إن سياسة الإغراق أدت إلى رفع السعر المحلى لتعويض الخسارة فى السوق الخارجى نتيجة البيع بأقل من تكلفه الإنتاج .

كما أن الشركة أمكنها أن تحصل من سكك حديد الحكومة المصرية على خفض تعريفة النقل بحوالى ٢٥٪ إلى ٣٠٪ ، وهذا لا شك يقلل من نفقات التوزيع .

ولكن الاتجاه الصعودى للأسعار استمر رغم إنتهاء الحرب العالمية الثانية فقد ارتفع ثمن الأقة من السكر من ٢٨ قرشا فى ١٩٣٦ — ١٩٣٧ إلى سبعة قروش فى سنة ١٩٥٠ .

وبالرغم من ذلك فهناك من يدفعون بأن سعر السكر معقول إذا ما قورن بالأسعار السائدة فى البلاد الأخرى . فمثلا قد استند صاحب العزة الأستاذ حسين كامل سليم بك إلى الأرقام التى نشرها هنرى نوس بك^(٢) المدير العام لشركة السكر ، فى تدعيم وجهة النظر السابقة . والأرقام المشار إليها تمثل سعر التجزئة فى سنة ١٩٣٨ للكيلوجرام من السكر المكرر ، وبينها كايلى : —

(1) A.A.I. Gritly . op. cit. p245.

(2) "Sugar and its importance to Egypt" by Henri Naus Bey. Manchester Guardian Commercial April, 1938. p 26.

الثلث بالبنس		الثلث بالبنس	
٥٠٠	بريطانيا العظمى	٥٩٠	مصر
١٢٦٠	الأراضي الواطئة	١٩٩٠	إيطاليا
٧٠٠	فرنسا	١٠٦٠	تشيكوسلوفاكيا
الدائم — ٤٦٠			

ونأرجو إلى هذه الأرقام قرر الأستاذ سليم بك أن مركز مصر يمتاز على الكثير من الدول . وفي رأبي أن المقارنة الصحيحة يجب أن تكون بين مصر والبلاد التي تنتج السكر بكفاية تامة كجافا وكوبا وبورتوريكو وهاواي وجامايكا . . . الخ وليست بين مصر والبلاد التي تنتج السكر تحت ستار الحماية والحوافز الجمركية . فبينما جافا وكوبا كان في إمكانها أن تبيع السكر في الأسواق المصرية في سنة ١٩٤٦ بواقع ٢٢ جنيها للطن ^(١) كان سعر مصر ٥٦ جنيها للطن ^(٢) . أما باقي الانتقادات لهذه الصناعة فسنعرض لها فيما بعد حيث أن كل الشواهد لا تؤيد قيام هذه الصناعة في مصر .

وندره البيانات في ميدان التوزيع قد حدثت كثيرا من متابعة الدراسة . والأمثلة السابقة تؤكد ضرورة البحث والعمل على خفض تكاليف التوزيع في الصناعة . وياحبذا لو توافرت البيانات والإحصاءات التي تمكننا من تفهم طبيعة نفقات التسويق .

(١) و (٢) تقرير لجنة الصناعات ١٩٤٨ ص ١٠١ و ١٦٠ .

(و) أثر الضرائب على الصناعة

وصف سكرتير اتحاد الصناعات في مصر الضرائب بأنها عبء ثقيل يعوق تقدم الصناعة ويؤثر في مركزها التنافسي في الأسواق المحلية والخارجية ويؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة للمستهلك نتيجة الأسعار المرتفعة إذ غالبا ما يتمكن المنتج من تحميل المستهلك بالنصيب الأوفى .

فمنذ انتهاء الامتيازات خضعت الصناعة المصرية في سنة ١٩٣٩ لسلسلة من الضرائب المباشرة كضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الأرباح لاستثنائية (ألغيت أخيرا) وضريبة الدخل العام والضريبة الإضافية يضاف إلى ذلك الضرائب الجركية وضريبة الإنتاج . وليست هناك أرقام توضح نصيب الصناعة بمفردها من هذه الضرائب .

والمعدلات الحالية للضرائب على الأرباح الصناعية ليست عالية ولكننا نرحب بإعفاء المنشآت الجديدة من الضرائب في بادئ الأمر لفترة قصيرة حتى تثبت أقدامها .

ولن نعرض هنا إلى أى توصيات خاصة بالضرائب أو نظامها في مصر ، ولكن نعرض لها من حيث تأثيرها على الأسعار ، ولا سيما وأن هناك إتجاه نحو تحميل الضرائب للمستهلكين ، ساعد عليه المركز الاحتكاري ، أو شبه الاحتكاري للعالية للصناعات الكبرى في مصر . ويمكننا أن نشق أمثلة من صناعات السكر والأسمدة . ففي سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ كان سعر التجزئة للطن من السكر ٥٦ جنيهاً ، منها ضريبة إنتاج قدرها ١٣ر٢٠٠ جنيهاً ، أى أن ضريبة الإنتاج تكون ٢٣ر٥ ٪ من سعر التجزئة ، وقد زادت هذه الضريبة

إلى ١٧٦٠٠ جنيهها منذ سنة ١٩٤٥ ، وهي الآن تكون ٣٢٪ من السعر .
وفي خلال الفترة من سنة ١٩٣٦-١٩٤٧ تراوحت النسبة بين ٢٥٪ و ٣٧٪
من سعر التجزئة للسكر ^(١) . وقد بلغ نصيب الحكومة من الأرباح
والضريبة منذ سنة ١٩٣١ ، حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ٢١ مليوناً
من الجنيهات . أى أن الحكومة قد حملت المستهلك مالا طاقة له به ، أى أنه
تحمل بما يعادل أكثر من ١٦ ضعفا لرأس مال الشركة في خلال فترة أربعة
عشر عاما . أليس هذا دليل واضح على أن الحكومة تعمل كما يعمل منتهزي
الفرص من التجار الجشعين ؟ وإذا كانت الحكومة قد لجأت إلى ضرائب الإنتاج
قبل ١٩٣٩ لحاجتها إلى الإيرادات ولأن يدها كانت مغلولة في فرض الضرائب
بالاتميزات أليس من العدالة الآن رفع عبء هذه الضريبة والإكتفاء بالضرائب
الأخرى المباشرة أسوة بباقي الصناعات ؟

وفي صناعة الأسمنت كانت نسبة ضريبة الإنتاج ١٧٪ من سعر الجملة
و ١٣٪ من سعر التجزئة . وهناك أمثلة أخرى كصناعة الكحول وغيرها .
فهذه المعدلات العالية للضريبة تضخم الأسعار وتزيد العبء على ذوى
الدخول الضعيفة وبخاصة إذا ما كانت السلعة من الضروريات . ولا يسعنا هنا
إلا أن نطالب بإلغاء ضرائب الإنتاج على الصناعات المختلفة وإلغاء ضريبة
الوارد على المواد الخام التى تستخدمها الصناعة المحلية إذا ما أردنا أن نخفف بعض
العبء عن الطبقات الفقيرة .

(١) هذه النسب محسوبة من واقع البيانات المعطاة في تقرير لجنة الصناعات سنة ١٩٤٨

المبحث الرابع

لماذا إذا قامت الصناعة المصرية ؟

لقد أصبحنا الآن في مركز يسمح لنا بمعالجة السؤال الهام أو سلسلة الأسئلة التي كانت الغرض الأساسي للتحليل والاستعراض السابق وهو « لماذا قامت الصناعة المصرية ؟ » .

فالدراسة السابقة لكفاية الصناعة في مصر عن طريق تحليل دراسة العلاقات بين مفردات التكاليف في كل من ميداني الإنتاج والتسويق تمكن من تقدير أهمية ووزن كل عامل من العوامل التي تؤثر في كفاية الصناعة المصرية بوجه خاص وفي الاقتصاد القومي بوجه عام .

فلو أمكن لنا أن نتصور التأثير المشترك للعوامل التالية مجتمعة : ارتفاع كلفة المادة الخام والاستخدام غير الاقتصادي لها ، انخفاض إنتاجية العمل ، وارتفاع نفقة الوقود وعدم استعماله بكفاية في الصناعات التي تستخدمه بوفرة ، وارتفاع التكاليف غير المباشرة وعدم استخدام الطاقة الإنتاجية استخداما كاملا وارتفاع عبء الضرائب في بعض الصناعات وارتفاع أجر الإدارة ولا سيما مهياي المديرين ارتفاعا لا تبرره الظروف الاقتصادية وارتفاع نفقات التسويق . . . الخ . لاقتنعنا بأن غالبية الصناعات المصرية لا تتمتع بالكفاية إطلاقا . فلماذا إذا قامت الصناعة المصرية ؟

من الواضح أن الصناعة المصرية مديونة في وجودها إلى تشجيع الحكومة لها وإلى الحواجز الجمركية بنوع خاص . فالصناعة في مصر وليدة الحماية الجمركية ، والإعانات الحكومية وفي بعض الحالات ضمان حد أدنى من الربح لرأس المال

المستثمر وتقوية المصالح والزعات الاحتكارية في كل أشكالها المعروفة في النظام الرأسمالي . فالصناعة قامت ونمت ليس عن طريق زيادة الكفاية الانتاجية وتكوين ميزة نسبية في التكاليف ولكن عن طريق إقامة الحواجز الجبركية التي تزداد من يوم لآخر^(١) . فالتعريف كما اقترحها اتحاد الصناعات في مصر - وهو معروف بميوله الخاصة - كان القصد منها تغطية الفروق بين نفقات إنتاج السلع المرتفعة نسبيا في مصر وبين الأسعار الدولية السائدة لها . وقد تراوحت التعريف على السلع المصنوعة بين ١٥ ، ٣٠ ٪ من القيمة مع استثناء القليل جدا من السلع المصنوعة . ففي حالة السكر كانت التعريف مائة وفي الوارد من المنسوجات القطنية بلغت ١٠٠ ٪^(١) وفي صناعة الأسمت كانت ١٥٠ قرشا عن الطن .

ولو قدر لهذه التعريف الحامية أن تزول بين يوم وليلة لما فقد معظم المنظمين في الصناعات المصرية أرباحهم فقط بل لتداعت الصناعة وأعلنت إفلاسها التام ولما نجا من هذا الخراب المحقق سوى قلة من المصانع تعد على الأصابع وهي تلك المصانع التي تتمتع بالكفاية .

إنني اعتقد اعتقادا جازما — لصالح مصر العام — أن كل صناعة لا يمكنها

أن تواجه تيار المنافسة الخارجية بدون الحماية الجبركية يجب أن تذهب إلى الأشباح وإلى غير رجعة . فلقد أثبتت الدراسة السابقة أن بعض الصناعات ولاسيما صناعة

(١) إن التعريف الجبركية الحامية التي فرضت في ١٩٣٠ والتي كانت نسبتها ضئيلة على المواد الأولية ثم هي ترتفع لتتراوح بين ٦ ٪ و ٨ ٪ على السلع نصف مصنوعة و ١٥ ٪ إلى ٣٠ ٪ على السلع المصنوعة (مع استثناء بعض الحالات القليلة) ولكن مالمبأن تناولتها يد التعديل والتغيير (بالزيادة في معظم الحالات) في السنوات التالية على أن أهم التغيرات التي طرأت على التعريف منذ ١٩٣٩ كانت الزيادات المتوالية في جميع الضرائب النوعية التي زيدت إلى ٥٠ ٪ في ١٩٤١ وإلى ٧٥ ٪ في ١٩٤٢ وأخيراً بمقدار ١٠٠ ٪ في ١٩٤٣ . وفي بعض السلع كالدخان إلى أكثر من ذلك .

السكر والحلوى والشيكولاته يجب أن تموت حيث أنها لا تلائم ظروف مصر الخاصة ، ولا يوجد أدنى أمل في إمكان بقائها على قيد الحياة إذا ما قدر للتعريفية الجمركية أن تزول . حقا قد تقوم صناعات الحلوى والشيكولاته على السكر المستورد ولكن إذا ما استمر اعتمادها على السكر المصري المرتفع التكاليف فلن تقوم لها قائمة . كما أن رفع الكفاية في بعض الصناعات الأخرى قد ينقذها من الهلاك الحق . وعلى أية حال فيمكن أن نمنح فترة انتقال للصناعات القائمة حالياً لمدة لا يجب أن تزيد بحال ما عن خمس سنوات لتحاول كل منها أن تقف على قدميها دون حماية فإن أمكن لها ذلك كان خيراً وإن هي لم تتمكن من الصمود فلتعزى نحبها ولتشارك صناعة السكر وما يتبعها في قضائهم المحتوم . قد تكون التضحية عظيمة ، ولكن بقاء هذه الصناعات على حساب المستهلك ينطوي على خطر أعظم ، وموت هذه الصناعات التي لا ينتظر لها الكفاية إنما هو أهون الضررين . هذه كلمات صريحة أوجهها إلى رجال الصناعة في مصر غير خاش لومة لأثم .

إلى متى سيستمر الشعب المصري في الظلام ، وإلى متى سوف نجذب عنه الحقائق ، وإلى متى نحاول الدفاع عن الحجج الزائفة للحماية الجمركية . إن هذا يجبرنا إلى مناقشة نقط الدفاع عن سياسة الحماية وتقدير مدى صحتها من الوجهتين النظرية والعملية .

(١) تفنيد أوجه الدفاع عن الحماية الجمركية في مصر :

يمكن تلخيص أوجه الدفاع عن الحماية الجمركية في مصر في الآتي : —

١ — حماية ما يطلق عليه « الصناعة الناشئة » The so-called “ infant industries” .

٢ — أن تكون مصدراً للدخل الحكومي .

٣ — كعلاج للبطلالة .

والآن نناقش كل من هذه الحجج على حدة .

١ — حماية « الصناعة الناشئة » :

وصف الدكتور ليثي أسعار التعريفية الجمركية التي فرضت في سنة ١٩٣٠ بأنها منخفضة جداً^(١)، وأنها لا تكفي لحماية مصالح الصناعة في مصر . فأسعار التعريفية كانت منخفضة في مصر إذا ما قورنت بالتعريفية القيمةية للولايات المتحدة التي تراوحت بين ٤٠٪ و ٥٠٪ وفي بعض الحالات زادت عن ٨٠٪ وفي بريطانيا العظمى — مهد حرية التجارة ومقلها — وصلت التعريفية القيمةية إلى ٣٣١٪ وإلى ٥٠٪ في بضع حالات .

ولن نسلم قيادنا لمثل هذا التضييل الذي يقول به الاقتصاديون الهواة أو من يدافع عن التعريفية من بعض الهيئات المقرضة وأود أن أذكر هنا أن العبرة ليست بارتفاع معدل التعريفية الجمركية ولكن المسألة تتوقف على مرونة العرض والطلب للسلعة موضع الحماية . فالتعريفية قد تكون منخفضة جداً في حالة ما ولكنها قد تكون مانعة بينما قد تكون التعريفية مرتفعة جداً ومع ذلك تفشل في ضمان نوع من الحماية للسلعة المراد حمايتها .

لقد أغفل هذا الفريق من الدعاة — إما لقصور معلوماتهم النظرية أو تعمداً منهم — التحفظات التي نادى بها الرواد الأول^(٢) ببناء نظرية الحماية في معرض

(1) Observations Generales Sur le Nouveau Tarif Douanier
L'Egypte Contemporaine March 1932.

(٢) أمثال هاملتون وليست وجون استيوارت ميل
Hamilton, List and John Stuart Mill .

دفاعهم عن الصناعة الناشئة . فلقد أكد الرواد الأول أن الضرائب الحامية يجب فرضها مؤقتاً والتخلص منها بعد فترة من الزمن تكون الصناعة قد تمكنت خلالها من الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية . فالتفوق الذي تحققه دولة ما في صناعة معينة على دولة أخرى قد يعزى إلى البدء بهذه الصناعة مبكرة عن غيرها من الدول وعلى هذا اكتسبت خبرة في الناحية الفنية كما اكتسب عمالها دربة ومهارة . وقد أكد هؤلاء الرواد ضرورة دراسة الصناعة المراد حمايتها لتقرير ملائمتها القائمة لظروف المملكة التي ستقوم فيها . كما يجب أن يراعى أن هذه الصناعة إلى جانب وفوقها على قدميها سوف تتمكن أيضاً من رد المساعدات التي حصلت عليها في فترة طفولتها ونموها .

وفي مصر — لسوء الحظ — كان عرض هذه الأفكار التي لا شك لها أهميتها والتي لا يمكن نكرانها مقروناً بالإدعاءات^(١) الاقتصادية الخاطئة "Economic fallacies" في أبشع صورها .

الصناعة المصرية « الناعمة الأظفار » لن تتعدى مرحلة الطفولة :

تؤكد الدراسة النظرية أن عمل التعريفية الجمركية للصناعة الناشئة هو بمثابة التربية التي تقع على الطفل حتى إذا ما نما وترعرع أصبح في غير حاجة إلى معاونتها . ولكن منطق الحوادث من الناحية العملية قد أثبت أن الصناعات الناشئة لا تنمو إطلاقاً بل على العكس هي تطالب بالمزيد من الحماية . فالحواجز الجمركية التي كانت ذات طبيعة مؤقتة تحولت إلى حواجز ثابتة ليس هذا فحسب بل إن ذلك

(١) مثال ذلك تقرير لجنة التعريفية الجمركية من مطبوعات المؤتمر الاقتصادي الأول تحت رعاية نادى التجارة المسمى بالقاهرة في سنة ١٩٤٦ .

القطاع من الصناعة الذى يمكنه أن يعيش بدون حماية جمركية أخذ يعارض فى رفع الحماية خوفا من أن المنافسة الأجنبية قد تصبح أكثر شدة، أو رغبة فى استمرار تحقيقه لأرباح احتكارية وهذا هو السبب الأهم .

فرأس المال الذى يستثمره جيل ما فى شكل دفع أسعار أعلى للمنتجات الصناعية ، والذى عبر عنه فردريك ليست بـ « Nursing capital » لابد وأن يؤتى أكله فى الجيل التالى ، وذلك بارتفاع الدخول الحقيقية للسكان . ولكن لم تكن هذه هى الحال فى مصر ، فليس هناك ما يدل على أن تضحية الحاضر سوف تؤدى إلى تحسن فى أحوال السكان المستقبلية . وقد كان من الممكن استغلال ذلك الجزء من رأس المال الذى ذهب إلى الصناعة فى شكل الأسعار المرتفعة بطريقة تحقق للجيل الحاضر إشباعا أكبر ، وللجيل القادم فائدة أعم .

وإنا انشك إذا ما كانت مصر قد جنت شيئا نتيجة لخلق عدد جديد من العمال المهرة والفنيين نتيجة للحماية ، فهذه هى إحدى الدعامات التى يهتم بها أنصار الحماية ، ويطلقون عليها الصناعة الرشيدة « Educated Industry » . ولولم تذهب هذه الزيادة فى عرض العمال المهرة والفنيين إلى الصناعات التى تتمتع بالحماية ، لأمكن استخدامها فى الصناعات الأخرى التى تقوم فى ظل حرية التجارة ، ولربما كانت النتائج أحسن . كما أن الضرائب الجمركية على المواد الغذائية ولا سيما القمح قد قضت لحد كبير على النتائج الطيبة التى كان يصح أن تقوم نتيجة حماية الصناعة الناشئة ، إذ أن ارتفاع نفقات المعيشة قد أدى إلى مطالبة العمال بزيادة أجورهم حتى وصلت فى كثير من الحالات إلى مستويات لا تتناسب والمهارة ، أو الكفاية المكتسبة .

كما أن الحكومة قد فرضت الحماية جزافا دون تمييز بين صناعة وأخرى ،

فهى لم تقم بدراسة لمدى ملائمة ظروف مصر الخاصة لقيام هذه الصناعات وأيها أولى بالرعاية والعناية حتى تمنحها الحماية . فالحكومة لم تقم بدراسة لتكاليف كل صناعة لتقرر على أساس ذلك مدى ملائمتها ، وما هو احتمال خفض تكاليفها فى المستقبل . فالضرائب الجمركية فرضت دون معرفة لمقدار الحماية الفعلية اللازمة لكل صناعة على حدة ومدى حاجتها إليها .

وإذا اغتفرنا للحكومة خطأها هذا فقد كانت على عجلة بشأن رفع حواجزها الجمركية لحاجتها الشديدة للمال ، ولكن مما يدعو إلى الدهشة ، أن تستجيب الحكومة مرارا لشكوى هذه الصناعات ومطالبتها برفع التعريفة الحامية بدون دراسة للتكاليف .

ثم هناك صعوبة أخرى فى تحديد التكاليف « العادلة » التى سوف تحدد الحكومة على أساسها درجة الحماية المطلوبة : أهى تكاليف المنشأة التى تتمتع بالكفاية النسبية ؟ أم المنشأة الحديثة لتستمر فى الانتاج ؟ أم هى التكاليف المتوسطة لجميع المنشآت فى كل صناعة . وحتى لو أمكن تذليل هذه العقبة ، فالواجب يقضى على الحكومة بأن تجعل درجة الحماية تنفاقص سنويا نتيجة لارتفاع كفاية الصناعات ، وحتى يمكن للصناعة أن تستغنى عن الوسادة « Sleeping cushion » التى تتكىء عليها .

يخيل إلينا أن أنصار الحماية غافلون عن هذه المصاعب . فإلى أن تتمكن من علاج هذه الصعوبات وقياسها بدقة ، فإننى أعتقد بأن حجج ومبررات الحماية لا تعدو أن تكون مناقشات نظرية جدلية فى علم الاقتصاد لم يحالفها النجاح فى

التطبيق العملى بعد . فالحقيقة تؤيد قيام الكثير من الصناعات الناجحة دون أية نوع من الحماية . ومن ناحية أخرى قد يصعب إصلاح الخطأ الذى ترتكبه الدولة إذا ما أخطأت فى تقديرها لدرجة الحماية اللازمة لصناعة ما ، إذ سوف تتعرض لمقاومة عنيفة من جانب الصناعة لما سيحدثه التغيير من تصدع ورد فعل أساسى فى تكوينها الصناعى . وإنى أعتقد أنه إذا كان ولا بد من تشجيع الصناعة وحمايتها ، فأهون الضررين أن تمنح الصناعة إعانات متناقصة بمرور الزمن ، أى تقل الإعانة بنمو الصناعة الناشئة حتى يأتى الوقت الذى تقف فيه هذه الإعانة كلية . ومثل هذه الإعانة يجب أن تمنح دون تمييز بين المنشآت المختلفة داخل الصناعة الواحدة . فالتأثير النفسانى للإعانة يختلف عن تأثير التعريفة الحامية ، فالصناعة تعرف أن الإعانة إجراء مؤقت سوف يزول ، فهى تعمل جادة على رفع كفايتها ، بينما أن التعريفة الحامية فى نظرها حق مقرر يتصف بصفة الدوام ، وهى تجند كافة الوسائل للدفاع عنه ، وزيادة نسبة هذه الحماية .

٢ — التعريفة كمصدر للدخل :

اعتبر هذا الغرض ثانوياً حين فرضت التعريفة فى سنة ١٩٣٠ ، ولكن الغرض الثانوى سرعان ما ثبت أنه الأساس . فالضرائب الجركية كوّنت ٤٠٪ من الدخل الكلى للحكومة فى ميزانية سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ، بينما أن دخل الحكومة من ضريبة الدخل لم تبلغ أكثر من ١٠٪ ، وهذه النسبة مرتفعة جداً ، وقلما تصل إلى ذلك الحد فى أية مملكة أخرى . وعبء هذه الضريبة أكبر على الطبقات الفقيرة من المستهلكين . وعلى ذلك فالتعريفة التى وضعت بقصد حماية الصناعة أضرت بصالحها من الناحية الأخرى إذ أدت إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة وجعلت الصناعة تحت رحمة الحكومة . ولا أظن أنه

يمكن الدفاع عن ضريبة غير مباشرة لمجرد أنها أنتجت دخلاً للدولة ، حيث أن الحكومة يمكنها زيادة إيراداتها برفع الفئات العليا لضريبة الدخل الكلى .

٣ — التعريفة - كملاج للبطالة :

إن الإدعاء بأن فرض التعريفة الجمركية يمكن من زيادة حجم التوظيف ، وبالتالي يعالج البطالة إنما هو أكبر الحجج الزائفة على الإطلاق التي ينادى بها أنصار الحماية ^(١) . فتحقيق التوظيف الكامل لا يتعارض بأية حال ما مع زيادة حجم التجارة الخارجية في اقتصاد عالمي يقوم على التخصص في الإنتاج ، ولكن العكس قد يكون صحيحاً حيث أن السياسات الاقتصادية لتحقيق التوظيف الكامل في الداخل تؤثر في الواردات والصادرات وقد تؤدي إلى عرقلة التوازن في ميزان المدفوعات . فلقد نصت اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods Agreement) على أن ترك الحرية الكاملة للحكومات لا تباع سياسات اقتصادية مستقلة من شأنها تحقيق التوظيف الكامل وإزالة جميع العوائق والحواجز التي تعوق نمو التجارة الدولية لا يتعارض مع الخصائص الأساسية للتجارة المتعددة الأطراف .

ولو أن مصر أو أية دولة أخرى أفادت في الفترة القصيرة على حساب الدول الأخرى نتيجة السياسة الاقتصادية القائمة على الحماية إلا أن هذه السياسة لها رد فعلها العكسي ^(٢) .

وحتى اللحظة الراهنة ليس هناك ثمة ما يثبت أن الصناعة المصرية - رغم

(1) J. M. Keynes: The General Theory of Employment Interest and Money P. 334.

(2) International Trade After Ten Years : A Broadsheet issued by P. E. P. Vol. XLV. No. 267 June 13 th 1947. p. 2.

ما تمتعت به من حماية خلال العشرين سنة الماضية - قد نجحت في علاج مشكلة البطالة ولو نجاحا جزئيا . فقد أوضح التعداد التجارى والصناعى لسنة ١٩٢٧ - أى قبل فرض التعريفة الجمركية - أن عدد المشتغلين بالصناعة بلغ ٢١٥٤٣٨ عاملا ، بينما فى سنة ١٩٣٧ - أى بعد الحماية بلغ عدد العمال المشتغلين بالصناعة ٢٧٣٤٦٧ . وقد زاد عدد العمال المشتغلين فى الصناعة فبلغ ٢٨٤٥٨٤ فى سنة ١٩٤٢ ، و ٣١٦١٤٤ فى سنة ١٩٤٤ و ٣٤٧٢٦٦ عاملا فى سنة ١٩٤٧ . فالزيادة فى عدد العمال حتى سنة ١٩٤٢ كانت طفيفه جداً ، بينما الزيادة فى الفترة ١٩٤٤ - ١٩٤٧ كانت بسبب الحرب وما تلتها . وحتى لو قدر لهذه الزيادة أن تستمر فإنها ضئيلة جداً إذا ما قورنت بتزايد السكان . ومن الواضح أن الصناعة بوضعها الحالى لا يمكنها أن تمتص العاطلين من السكان .

فالتعريفة الجمركية قد أخفقت فى علاج البطالة ولم يكن هناك ما يمنع من استخدام الصناعات فى مصر لنفس العدد من العمال أو أكثر منه فى ظل حرية التجارة . وما زالت مشكلة المتعطلين الذين يقدر عددهم بحوالى الأربعة ملايين ونصف من سكان مصر الذين يناهز عددهم العشرين مليوناً تنتظر الحل الحاسم . فإذا لم تكن التعريفة قد خدمت الأغراض التى من أجلها قامت فما هى المزايا التى عادت على الاقتصاد المصرى فى مجموعه ؟ الجواب على ذلك واضح . فمصر لم تستفد شيئاً .

فالتعريفة قد أثبتت عدم كفايتها وأن نجاحها الوحيد كمصدر للدخل الحكومى إنما تحقق على حساب المستهلك .

ب - مخازى التعريفة الجمركية :

إذا لم تكن التعريفة الجمركية قد حققت الأغراض التى من أجلها قامت

فماذا جنيناه إذا ؟ جنينا المخازى لا شك فمن أم مخازى التعريفية الجمركية في مصر هي محابة هذا التشريع الجمركى لطائفة صغيرة ، فهي تشرك الحكومة مع طبقات معينة لاستغلال المواطنين الذى يستخدمون السلع المتمتع بالحماية وذلك بملء جيوب المنتجين . فهي لا تحابى طبقة معينة فقط ولكنها تمنع حقوق الإنسان من الشراء بالسعر الأرخص ومن أية سوق يختاره فالتشريع يستخدم لإهدار الحرية الاقتصادية وإحداث مساوىء اجتماعية وسياسية . إنه لمن المخزى جداً أن تساعد الحكومة الكثير من المشروعات على تحقيق الأرباح الاحتكارية دون بحث وخص دقيق لحالتها من حيث تمتعها بالكفاية أو عدمها ومن حيث نزاهة القائمين بإدارتها من عدمها . . . الخ .

فالحماية الجمركية في مصر تعنى الفوضى والارتباك الاقتصادى فى أجلى صورها فقد ساعدت على قيام المشروعات الاحتكارية والاتحادات والشركات القابضة ، كما حققت الربح للمشروعات التى لا تتمتع بالكفاية ، وخلقت نوعاً من المحابة والتمييز بين الطبقات ومكنت بضع أفراد من الثراء العريض . يضاف إلى ما تقدم أن الحوادث قد أثبتت أنه إذا ما روجعت التعريفية ساء مركز المستهلك باضطراب . فهناك دائماً فئة قليلة تدافع عن صالح المستهلكين فى برلمان يتكون معظم أعضائه من طبقات الموسرين .

ولو تتبعنا أرقام الجمارك لاتضح لنا أنه المواطنين يدفعون ما يعادل القيمة الأصلية للمنتج أو أكثر فى شكل ضرائب جمركية بسبب التعريفية الحامية . وأم الأمثلة على ذلك هى السكر والمنسوجات والدخان . فالسكر فى خلال السنوات ١٩٤٤ — ١٩٤٧ كان يباع من واقع الطن ٥٦ جنيهاً بينما سعر الطن من السكر المستورد ٢٢ جنيهاً وارد السويس . ومعنى ذلك أن الحكومة وقد منحت شركة

السكر احتكارا كاملا وبمعنها الوارد منه من الأقطار الخارجية ، إنما قد تسببت في تحميل المستهلكين بما يعادل ٤٧٦٠٠٠٠ ر. جنيفيا مصر يا سنويا خلال هذه الفترة باعتبار أن متوسط الاستهلاك السنوى في مصر ١٤٠٠٠٠ طنًا . ويضاف إلى ما تقدم ما تحمله المستهلكون نتيجة شرائهم لمنتجات الصناعات التي تستخدم السكر أيضا ، كالحلوى والشوكولاته . فمثلا بلغ نفقة إنتاج الكيلوجرام من الشوكولاتة المصنوعة محليا قبل قيام الحرب العالمية الثانية ٥٩ قرشا ، بينما نفقة إنتاج مثيله في الخارج ٧٥ و ٣ قرشا ، بينما بلغت هذه التكاليف بعد الحرب ٢٩ و ٢٥ قرشا في مصر ، و ١٢ قرشا في الخارج^(١) ، فكل هذه الزيادة الهائلة في التكاليف إنما يتحملها المستهلك . إن الأمثلة على ذلك لا حصر لها . ولا شك أن العامل الأساسى الذى ساعد على إمكان حدوث هذا الاستغلال للمستهلك ، هو أن التعريفية الجمركية هى أقل وسائل جباية الضرائب إحداثا للضجيج ، فالمستهلك لا يتبين أثرها ، إذ تدخل ضمن أثمان السلع التى تدفعها . فجهل المستهلك بمقدار هذه الضريبة فى كل سلعة وعدم توجيه النقد اللاذع لهذه السياسة الجمركية إنماهى من أهم العناصر التى مكنت الحكومة من هذا الاستغلال .

كما أن التعريفية الجمركية تسيء إلى التوزيع إذ ترفع نفقات التسويق ، فالزيادة فى السعر الذى يدفعه المستهلك تفوق كثيرا مقدار الضريبة الجمركية . وهذا راجع إلى أن الوسطاء عادة ما يحددون النفقة التى سيحملون بها المستهلك فى شكل نسبة مئوية ثابتة من السعر الأصلى ، زائدا الضريبة الجمركية .

وقد ضمن هذه الأرباح للتجار ، ومكنهم من مشروعية الحصول عليها قوانين التسعير الجبرى فى خلال فترة الحرب وما بعدها . ولتوضيح ذلك نأخذ مثالا واقعيا لمتر من الصوف ، بلغ سعر المستورد له تسليم الاسكندرية ١٥٠ قرشا . وتوضح الأرقام التالية ما يحدث فعلا : —

بدون تعريفة (بالقرش)	فى حالة تعريفة قيمة قدرها ٥٠٪ (بالقرش)	
١٥٠	١٥٠	سعر المستورد (ميناء الاسكندرية)
٠٠٠	٧٥	الضريبة الجمركية
١٥٠	٢٢٥	التكلفة للمستورد
٣٠	٤٥	مجمل الربح المسموح به للمستورد بواقع ٢٠٪
١٨٠	٢٧٠	التكلفة لتاجر الجملة
١٨	٢٧	مجمل الربح لتاجر الجملة بواقع ١٠٪ ^(١)
١٩٨	٢٩٧	التكلفة لتاجر التجزئة
٣٩٦	٥٩٤	مجمل الربح لتاجر التجزئة بواقع ٢٠٪
٢٣٧٦	٣٥٦٤	السعر للمستهلك

(١) نسب الربح المستخدمة هنا هى النسب التى حددتها وزارة التجارة والصناعة بالقانون الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . والنسب قبل هذا التاريخ كانت أعلى من ذلك .

أى أن نفقات التوزيع بلغت ٨٧٦ قرشاً عن المتر الذى سعر بيعه للمستهلك ٢٣٧٦ قرشاً فى حالة عدم فرض تعريفه جمركية بينما تبلغ هذه النفقات فى حالة فرض تعريفه جمركية قدرها ٥٠٪ / ١٣١٤ قرشاً [٣٥٦٤ - (٧٥ + ١٥٠)] أى بزيادة قدرها ٤٣٨ قرشاً عن المتر تذهب إلى الوسطاء دون وجه حق .

والمثال السابق دليل قاطع على ما تفرضه التعريفه الجمركية من أعباء معيشية إضافية ولا سيما بالنسبة لفئات الدخل الضعيفة .

فالتعريفه لا تتمتع بالكفاية ولا بالمقدرة أو الأمانة . إن مزايا التجارة المتعددة الأطراف لا يمكن أن تضارع فى المدة الطويلة .

إزاء هذا تحذونا كل العوامل أن نطالب بقوة وإلحاح بإعادة النظر فى هذه التعريفه الجمركية لإحداث انقلاب كامل فى نظامها أو إلغائها كلية بما يحقق صالح ذوى الدخل الصغيرة والمتوسطة . فالتغيرات فى التكاليف النسبية للإنتاج يجب أن تكون العامل الأساسى لحركة المبادلات وقيام التجارة الدولية . فنحن فى أشد الحاجة الآن إلى ذبوع وانتشار شعار آخر غير « الاكتفاء القومى » الذى يقوم على أسس خاطئة ليست فى صالح الطبقة المحكومة فى شىء . يجب أن يعلم الشعب المصرى أن مزايا التجارة الدولية لا يتطرق إليها الشك . يجب علينا أن نبدد حالة الجهل والغموض التى أحاطت بمسألة التعريفه الجمركية .

وهناك استعداد طيب من بعض المشروعات للترحيب بإلغاء الحماية الجمركية إذا ما قامت الدول الأخرى بذلك . فمثلاً فى حديث دار بينى وبين الجبال بك مدير شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار فى سنة ١٩٤٤ أكد لى سعادته أن الشركة يمكنها أن تواجه أى منافسة أجنبية . وقد أيد ذلك لى أيضاً سرى بك مدير حسابات الشركة فى محادثة شفوية دارت بينى وبينه فى سنة ١٩٤٨

ثم برد كتابى على بعض الأسئلة الموجهة للشركة وهذا نصه :

« فيما يتعلق بموضوع المنافسة الأجنبية ، نود أن نذكر أن انتاج شركتنا من الأقمشة الراقية المصنوعة من الخيوط ذات النمر الرفيعة تستطيع مواجهة كل منافسة أجنبية إذا كانت البلاد المصدرة للأقمشة المماثلة لانتاج شركتنا لا تلقى من حكوماتها أى عون سواء كان عوناً ظاهراً كمنح الإعانات أو مستتراً عن طريق تموين مصانع تلك البلاد بحاجتها من القطن المصرى بأسعار تقل عن السعر الذى تشتري به مصانعنا . وإن كان يبدو الآن أن بعض الأقمشة الأجنبية تنافس انتاج شركتنا فمرجع ذلك كما شرحنا هو اضطراب شركتنا إلى تحميل انتاجها الحر بخسارة انتاج الشركة المستولى عليه بواسطة الحكومة » .

إنها سياسة الحكومة دائماً التى تعوق دون جنى الثمار والمزايا التى تنجم فى ظل اقتصاد حر .

لقد وضع لنا الآن من دراستنا للسياسة الصناعية مدى إمكان خفض التكاليف وإحداث الوفورات فى الصناعات المصرية ، ولأى حد يرجع ارتفاع التكاليف إلى عوامل وصعوبات يمكن التغلب عليها عن طريق رفع الكفاية . لقد ألفت هذه الدراسة ضوءاً على الصناعات التى يرجى لها التقدم والانتعاش فى ظل حرية التجارة إذا ما تغلبنا على الصعوبات التى تواجهنا فى الإنتاج أو التوزيع والتى لا تنقسم بصفة الثبات أو الدوام . ويمكننى أن أقول أنه بالرغم من المساوئ والصعوبات الحالية إلا أن عدداً كبيراً من عنق الزجاجة يمكن التغلب عليه كما أوضحت فى التوصيات السابقة . فالعمل بهذه التوصيات يساعدنا على بناء صناعة قوية سليمة فى ظل حرية التجارة . وفى رأيى أن العشرة صناعات التى

التي كانت موضع الدراسة يمكنها أن تواجه المنافسة الأجنبية (باستثناء صناعتي السكر والشيكرولاته) إذا ما عولجت بالطرق العلمية المقترحة .

كما يمكن تنمية الصناعات الأخرى التي نتمتع فيها بميزة نسبية كصناعة الصلب وصناعة السماد^(١) من الفوسفات الموجودة بوفرة في الصحراوات المصرية والتي أثبتت دراسة تكاليفها إمكان قيامها دون حماية جمركية كما أن فائض إنتاج الصناعتين المذكورتين يمكن تصديره للخارج بربح معقول^(٢) .

كما يجب علينا دراسة احتمال قيام الصناعات الجديدة أى تلك الصناعات الجديدة حتى على البلاد العربية في التصنيع ومدى ما يقدر لها من نجاح في مصر . ففي مثل هذه الصناعات نجد أن التقدم الفني فيها سريع وتتساوى الفرصة فيها للدول الحديثة والقديمة في الصناعة . وكل ما يلزم لنجاح هذه الصناعات هو المقدرة على تعديل وتهيئة النظام الاقتصادي للتغيرات الفنية والطلب العالمى .

كما أود أن ألفت نظر سامعنا المسؤولين عن رسم وتوجيه السياسة الصناعية في مصر إلى أن الصناعة السليمة لا تقوم بتشديد الحواجز الجمركية العالية لأن أساس النجاح هو توافر سوق متسعة للسلعة وهذا يقوم على توافر القوة الشرائية والرخاء العام للسكان . ويشترط أن تضيف الصناعات الجديدة إلى الثروة القومية لأن تقوم على أساس إعانات يتحمل عبئها دافعو الضرائب والمستهلكين الأمر الذى يؤدي إلى إفقار المملكة .

(١) ليس المقصود هنا مشروع السماد الأخير الذى أخرجه ليز التنفيذ عبود باشا فليس لدينا أى أرقام خاصة بالتكاليف عن هذا المشروع .

(2) Report on Economic Utilisation of Energy Op. cit p.p. 21, 22 and 36,

ونحن الآن نشهد تحولا جديداً لبناء عالم جديد يقوم على حرية التجارة ،
فالكثير من دول العالم قد أظهر استعداداها لا تخفيض التعريفة خفضاً كبيراً بل
لرفعها كلية . إنا نشهد مولد عصر جديد سوف تقوم فيه حرية التجارة على أسس
قوية لصالح بنى الإنسان . فالمؤسسة العالمية للتجارة الدولية (International
Trade Organisation) قد تثبت أنها أقوى وأعظم مؤسسة عالمية فى تاريخ
للتجارة الدولية ولا سيما بعد نجاح مؤتمرى جنيفها وهافانا ، فهل يقدر لها النجاح ؟
ولست أدرى ماذا سيكون موقف مصر من هذا التحول ؟ فإذا ما كانت
مصر تسعى إلى بناء عالم يسوده الحرية لوجب ألا تردد فى اختيار حرية التجارة .

الباب الخامس

نحو السياسة المثلى

« نصح وإرشاد »

المبحث الأول

التوصيات الخاصة بالزراعة

من الصعوبة بمكان أن نتنبأ عن السياسة الانتاجية التى سوف تسود بعد فترة التحول التى أعقبت الحرب العالمية الثانية والتى نخوض غمارها الآن نتيجة لتضارب آراء الساسة ممن يبدون تقاليد الأمور، يضاف لذلك إكفهار الجوى السياسى فى مصر من فترة لأخرى وانشغال الوزارات عندنا بالمسائل الخارجىة وإعطائها الأولىة على الإصلاح الداخلى وعدم وجود برامج اقتصادىة منظمة للأحزاب فى مصر . حقا لقد أفلح المستعمر فى أن يصرف نظرنا عن الإصلاح الاقتصادى الداخلى ويشغل بالنا بالمسائل الخارجىة . إنى أعتقد اعتقادا جازما أنه من الخير لمصر أن تصرف النظر عن تعديل المعاهدة الآن خشية أن توثق يدها بأغلال جديدة ولا سيما أن مدة المعاهدة قد قاربت على الانتهاء (سنة ١٩٥٦) وتوجه همها نحو تقوية الجبهة الداخلىة فتعمل على رفع مستوى المعيشة للملايين .

وسأحاول فى هذه العجالة السريعة أن أضع - على ما اعتقد - الأسس التى يجب أن ترتكز عليها السياسة الانتاجية المثلى لتحقيق الرفاهية المادية للشعب المصرى

والتي سوف تؤدي في المدة الطويلة إلى استغلال منابع الثروة المصرية استغلالا اقتصاديا . وإنى أعتقد أن هذا البرنامج إذا ما طبق بطريقة علمية سليمة وتعاونت الجهود على انجازه سوف يؤدي إلى ارتفاع كبير في الدخل الأهلئ للملايين من السكان ، على أن وضع السياسة المثلى للانتاج بعد الدراسة السابقة لن يكون من الصعوبة بمكان .

فأولا : وقبل كل شيء يجب أن نتحرر من تلك القيود التي فرضتها سياسة الحماية التي اتبعت منذ سنة ١٩٣٠ بكل مظاهرها التي عاقت نمو التجارة الداخلية والدولية بسلسلة من التنظيمات والتشريعات التي تجمعت لتكون ما سمي سياسة الإكتفاء القومي الاقتصادي . فجميع العوامل التي عاقت العمل الطبيعي للجهاز الثمن يجب أن تذهب إلى غير رجعة إذا ما أردنا أن ننمي مواردنا الإنتاجية . وأود أن أوضح أنني لن أحاول في هذه العجالة أن أوضح لأي حد يجب أن تتدخل الحكومة لحل المشاكل الاقتصادية كما أرجو ألا يخطئ البعض الظن فيعتقد أنني أحاول الدفاع عن سياسة الحرية الاقتصادية (Laissez-faire) في معناها الجامد . ولكن من الواضح أنه لو اتجه التدخل الحكومي نحو تأييد العمل الحر للجهاز الثمن وإزالة الصعوبات التي تعوق عمل النظام التنافسي فإن النتائج لا شك تكون أحسن . فالتحليل الكينزي قد أشار إلى إمكان القضاء على المساوء الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي . فيقول اللورد كينز في مؤلفه النظرية العامة للتوظيف » إننى أوافق جيسيل على أن ملأ الثغرات في النظرية الكلاسيكية لن يكون بالتخلص من تعاليم ما نشستر بل أن توضح طبيعة الظروف التي يتطلبها العمل

الحرقوى الاقتصادية إذا ما أردنا أن نحقق المزايا الكاملة للإنتاج^(١) « فالأخطاء التي ترتكبها نتيجة عدم دقة التنبؤ أو سوء استخدام عوامل الإنتاج التي تحدث في ظل النظام الرأسمالى لا يمكن تجنبها عن طريق التوجيه وتوحيد القرارات في هيئة مركزية .

ثانياً : يجب علينا ألا ندخر وسعاً في بذل الجهود نحو استغلال وتوسيع ما تبقى من الثغرات في الميزة النسبية . ولا يمكن تحقيق ذلك في مصر إلا عن طريق التخصص الاقتصادي لحد كبير في الزراعة . فالقطن ما زال وسيظل أكثر ملائمة وأرجحية عن سائر أوجه النشاط الأخرى حيث أن مصر تتمتع بأعلى معدلات للإنتاج في العالم وتكاليفه منخفضة نسبياً عن سائر الدول المنتجة . وهدفنا هو زيادة الإنتاج وتحسين نوعه من كل وحدة من الأرض . وقد يرى البعض أن التصنيع سوف يؤدي دائماً إلى ارتفاع الدخل الحقيقية . ولذلك فمن الأجدى أن نتوسع في الصناعة . ولكننا نرى أنه لا يمكن التسليم بوجهة النظر هذه في جميع الحالات .

فلو أنه من المشاهد إرتفاع الدخل في الدول الصناعية بوجه عام إلا أن ارتفاع الإنتاجية التي تجعل إرتفاع الدخل ممكناً لا يمكن أن تعزى إلى التصنيع كلية . فهناك الكثير من البلدان التي يعقب النشاط الزراعى على اقتصادياتها ومع ذلك فمتوسط الدخل عن الفرد بها مرتفع جداً . فيقدر كولان كلارك Colin Clark متوسط دخل الفرد في كندا بـ ١٣٣٧ وحدة دولية ومتوسط دخل الفرد في

(١) هذا هو نص ما ذكره كينز في النظرية العامة في ص ٣٧٩ .

“Thus I agree with Gessel that the result of filling in the gaps in the classical theory is not to dispose of the “Manchester System,” but to indicate the nature of the environment which the free play of economic forces requires if it is to realise the full potentialities of production”.

نيوزيلندا بـ ١٢٠٧ بينما يبلغ هذا الرقم ١٠٦٩، ٦٤٦ لكل من بريطانيا وألمانيا على الترتيب . ومثال ذلك أيضاً كاليفورنيا حيث أدى تطبيق الوسائل العلمية المبتكرة وطرق الري في الزراعة الكثيفة إلى رفع متوسط الدخل لكل فرد من السكان بحيث أصبح يعادل أربعة مرات متوسط الدخل الأهلئ للفرد في الولايات المتحدة وأعلى من أية جهة من بقاع العالم^(١) .

فإلى جانب التصنيع هناك عوامل رئيسية أخرى تؤثر في مستويات الدخل ككثافة السكان والموارد الطبيعية والمهارة الخاصة التي يتصف بها السكان والأحوال الجوية ... الخ .

فإنفاض متوسط دخل الفرد في مصر يرجع إلى إخفاق رأس المال في التزايد بنفس نسبة تزايد السكان . وترجع الزيادة السريعة في السكان إلى إنخفاض معدلات الوفيات نتيجة لتقدم الطب في فترة ارتفعت فيها معدلات المواليد فوصلت إلى أقصى المعدلات البيولوجية المعروفة . وقد فاق تزايد السكان الزيادة في الإنتاجية . فلا بد إذا من رفع معدل نمو الثروة إذا ما أردنا أن نرفع مستويات المعيشة لهذا الشعب البائس . ويتساءل سعادة الدكتور حفناوى باشا عما إذا كان تحديد النسل واجب ولا بد من اتباعه^(٢) . إن نظرية توماس مالنس التي نادى بها في سنة ١٧٩٨ قد بعثت اليوم من جديد في مصر . ولكن نجاح ما يدعو إليه الحفناوى باشا قد يكون أسراً مشكوكا فيه في بلد تسوده نسبة عالية من الجهل واعتقاد خاطئ بين الطبقات الفقيرة بأن تحديد النسل أمر يتنافى وتعاليم الأديان . فتحديد النسل

(1) C. J. Hitch, America's Economic Strength, Oxford university Press, 1941. p. 37.

(٢) الأهرام ٩ مارس سنة ١٩٥١ . راجع ما قل ودل .

إنما يأتي نتيجة لإرتقاء مستوى التفكير ويؤيد ذلك إنخفاض معدل المواليد بين الطبقات المتعلمة والغنية في مصر عنه كثيراً بين الطبقات الفقيرة . كما أن إنخفاض معدل المواليد قد يأتي نتيجة لانخفاض نسبة الخصوبة بين الإناث وذلك بأن يتأخرن في الزواج وهذا أمر غير محتمل أيضاً في ظل الظروف الراهنة إذ أن الإناث في مصر قلما يقمن بالنزول إلى ميدان الأعمال فنسبة المشتغلات منهن بأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في مصر بسيطة مع أنهن يكنّ نصف عدد السكان تقريباً . فاشتغال الفتاة بالعمل يرفع من السن الذي يحدث عنده الزواج . ولا يلوح لنا أن الهجرة إلى السودان أو غيره من الأقطار عملية في الظروف الراهنة . والحل الوحيد كما ذكرت هو العمل على رفع كفاية السكان سواء في الزراعة أم الصناعة بزيادة المستثمر من الموارد الرأسمالية .

وبالرجوع إلى موضوعنا مرة أخرى أي إستغلال الثغرات المتبقية في الميزة النسبية نجد أن اللورد كينز قد نشر في المجلة الاقتصادية الملكية^(١) ما يفيد أنه في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى كانت نسبة التبادل الحقيقية في صالح المجتمعات والدول الزراعية وضد صالح الدول الصناعية . وفي أكتوبر سنة ١٩٣٧ أكد ذلك الأستاذ روبرتسون^(٢) حيث ذكر أن السكان فيما وراء البحار قد أصبحوا أكثر مهارة عن ذي قبل في تحويل وصناعة الأشياء كما أن كفايتهم قد إرتفعت في نشاطهم القديم أي الزراعة . فالثورة الزراعية الآن في أوج عظمتها .

فبينما هناك إتجاه نحوه تضيق الخناق على الميزة النسبية في الصناعة نجد على

(1) Royal Economic Journal Dec. 1924. See Preface P.vii.

(2) D.H. Robertson: Essays in Monetary Theory. The Future of International Trade (third edition 1948 P.213-14.)

العكس تنسج الثغرات فى الميزة النسبية فى الزراعة . فالثورة الزراعية الآن فى أوج عظمتها نتيجة لما يحققه الكشف العلمى فى هذا الميدان . فالتقدم العلمى قد أرتاد الزراعة على نطاق أوسع فى الحقبة الماضية من الزمان . فإذا كان الأمر كذلك فلماذا الانضاغف إنتاجنا القطنى ؟ لماذا لا نعمل على زيادة حجم المنتج منه إلى ما يتراوح بين ١٤ مليون و ١٥ مليون قنطارا ؟ إن هناك سوقا تكاد تكون غير محدودة لأكبر محصول قطنى يمكن لمصر إنتاجه . وهذا السوق يضمه لنا تفضيل المشترين للأفطان المصرية على ما عداها من الأفطان الأمريكية إذا ما تساوت الأسعار أوحى إذا ما كانت مقاربة وذلك لما تتمتع به الأفطان المصرية من الجودة واستعمالات بديلة أكثر . إن كمية المحصول الأمريكى تعادل أكثر من عشرة أضعاف كمية المنتج فى مصر فى المتوسط . ولكن علينا أن ننتج الأصناف والأنواع والرتب التى تتمتع بنسبة أكبر من الطلب . ومن الملاحظ فى السنوات التى أعقبت فترة الحرب أن الطلب يتجه نحو تفضيل الأفطان المتوسطة الثقلة كالأشمونى والزاجوراء التى لحسن الحظ هى أعلى الأنواع من حيث معدلات الإنتاج فى مصر . وعلى أية حال فيجب على مصر أن تجعل سياستها من المرونة بحيث تتشكل وفقا لتغيرات الطلب .

فهل فى الإمكان أن نزيد كمية المنتج إلى هذا الرقم المقترح ؟ إن المساحة الحالية الصالحة للزراعة فى مصر تبلغ ٧٠٠.٠٠٠ ر٥ من الأفدنة وبفرض أن الدورة الزراعية التى تسود هى الدورة الثلاثية - باعتبار أنها أفيد من الوجهة الزراعية البحتة - فإن المساحة التى يمكن تخصيصها للقطن تبلغ حوالى ١٩٠.٠٠٠ فدان . فلو أخذنا متوسط إنتاج الفدان فى العشر السنوات ١٩٣٨ - ١٩٤٧ والبالغ قدره ٢٢٨ ر٥ قنطارا لبلغت الكمية المتوسطة الممكن إنتاجها ٩٠.٠٠٠ ر٩ من

القناطير . ولكن حيث أن إنتاجنا سوف يغلب عليه النوع المتوسط الثيلة فيمكننا أن نقدر الرقم السنوى للإنتاج مع التحفظ بـ ١١٠٠٠٠٠٠ (١) من القناطير . فلو افترضنا جدلا أن التقدم العلمى سيسوده الركود (وهو فرض يتنافى مع الحقيقة) فكيف يتسنى لنا تحقيق الرقم المقترح ؟

لقد سبق أن ذكرت (٢) أن المساحة المزروعة فى مصر يمكن زيادتها بحوالى ٥٠ ٪ نتيجة إنفاق بعض الملايين من رأس المال على الرى والصرف . وقد يرى البعض أنه لا بد لنا أن نتوقع حدا لزيادة الإستثمار فى مشروعات الرى فهو كائى إستثمار آخر يخضع لقانون تناقص الغلة بعد فترة ما . ولكن هذه النقطة ما زالت بعيدة جدا عن أن نصل إليها . فالتحكم فى مياه النيل ما زال فى بدايته ، وفى فترة الفيضان تفتح الخزانات والقناطر على مصراعيها ، لنتمكن من مقاومة ضغط المياه ، وحتى لا يسد الطمى العيون فى الخزانات والقناطر ، ويعطل عملها . فمعظم مياه الفيضان مع ما تحمله من التربة البكر ، والتي كوت فى العصور القديمة دلقائهم- النيل الخصبية يقذف بها فى عرض البحر الأبيض المتوسط وتضيع هباء .

والحقيقة أنه يصعب القول بأن التحكم فى مياه النيل قد بدأ . وقد قدرت الكمية التى تحملها مياه الفيضان من الطمى سنويا ، بأنها تكفى لتكوين طابق سمكه متر فى مساحة قدرها ثمانية آلاف فدان . فلو أننا حولنا مياه الفيضان بشق بعض الترع نحو البحيرات الضحلة فى شمال الدلتا (وهذه لن تكلفنا سوى

(١) فى المدة بين ١٩٣٨-١٩٤٧ كان متوسط معدلات الإنتاج للأنواع المتوسطة الثيلة من القطن أعلى من متوسط القطن المصرى بحوالى ٦٠ ٪ قطاراً .
(٢) ص ١٢٤ من الكتاب .

النذر اليسير) ونترك المياه لتشق طريقها للبحر لأنمكن الانتفاع من الأرض الخصبية التي تنتج من عملية الترسب . وإذا كان قد خطر لقدماء المصريين تحويل مجرى النيل ، فلماذا لا نشق فروعاً أخرى له خلاف فرعى رشيد ودمياط فتأخذ مياهها من جنوب القاهرة ، وتتجه عبر الصحراء ، حتى تصل إلى البحر الأبيض ، فتتسع رقعة الدلتا . ومن هذه الأفرع الجديدة يمكن مدّ شبكة كبرى من الترع والقنوات ، والمصارف . إن المسألة تحتاج لدراسة الفنيين ، ولو أننى لست أرى داعيا يحول دون إمكان التنفيذ .

إن غرضنا وسياستنا المائية يجب أن توجه نحو الانتفاع بكل قطرة من مياه النيل . كما أن البعض يعتقد أن تنفيذ مشروع منخفض القطارة سوف يعطينا زراعة جديدة في مساحات شاسعة ، تعتمد في الرى على الأمطار ، إذ سوف تمر الرياح على مساحات شاسعة من المياه ، فتتشبع ببخار الماء ، ثم تسقط الأمطار في داخل البلاد . ويقترح المستر كروشى في كتابه *Economic Development of modern Egypt* أيضا ، أن تكون المصارف في شكل شبكة من الأنايب المتصلة في داخلية الأرض ، وعلى عمق مناسب ، وبدرجة ميل خاصة يمكنها من توصيل مياه الصرف الماخلة إلى القنوات بدلا من نظام المصارف المفتوحة الحالية . والاقتراح جدير بالدراسة والتنفيذ . إذ أن هذه المصارف تضيع على البلاد حوالى ١٠٪ من المساحة القابلة للزراعة حاليا . أى أنه سوف يضيف إليها حوالى نصف مليون فدان .

فلو أضفنا إلى ماتقدم ما ينتظر من التقدم العلمى لرفع الكفاية الإنتاجية ، واتباع الأساليب الحديثة في الإنتاج لا مكننا أن نجزم بأن محصول القطن يمكن زيادته لأكثر من ضعفين في فترة خمسة سنوات إذا ما قمنا بالعمل دون تلكؤ

وإلى أكثر من ثلاثة أضعاف في المدّة الطويلة . وهذه الزيادة هامة جدا ، إذ تعنى تضاعف الدخل الأهلى الناتج عن تجارة الصادر لهذا المحصول .

ولا تعنى السياسة السابقة إهمال الحاصلات الأخرى . بل على العكس من المرغوب فيه توسيع أسس الرخاء الاقتصادى بالتخصص فى زراعة بعض حاصلات أخرى ، والتي سوف تدخل فى الدورة الزراعية إلى جانب القطن .

ولقد أوضحت دراستنا لسياسة تنويع الانتاج^(١) أن الخضروات والفواكه قد تكون أهم هذه الحاصلات . وأن الكثير من العقبات التى قد تعوق انتشار زراعتها يمكن تذليلها . إن المعالجة العلمية لهذا الفرع من النشاط الزراعى سوف تخدم غرضين هامين : قيام هذا النوع من النشاط على أسس ودعائم موطدة ، والإقلال من مخاطر الاعتماد على محصول واحد . إن ٩٧٪ من مساحة المملكة المصرية ، البالغة مليون كيلو متر مربع صحراء مجبدة . وقد أوضحت التجارب فى الخارج فى كاليفورنيا ، وطرابلس ، وإسرائيل . الخ . بل وفى محيط مصر أن هذه الأرض القاحلة يمكن أن تمتلئ وتزهر بالحدائق والبساتين ، وحقول الخضار إذا ما توافرت لها مياه الرى . ويمكن الحصول على مياه الرى بواسطة المضخات والآبار الإرتوازية . ولا سيما أن وجود الماء على مقربة من سطح الأرض وبكميات وافرة قد تؤيد فى عدة حالات . لقد طالب البرلمان المصرى الحكومة القائمة وقتئذ فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتأليف لجنة لدراسة ووضع تقرير عن كيفية تنمية الثروة فى الواحات المصرية . وما أشدّ احتياجنا الآن إلى قيام هذه الدراسة ، لا لتشمل الواحات وحدها بل الصحارى المصرية عموما والتي

(١) راجع نحو السياسة الزراعية المثلى ، ص ٢٠٦

كانت في فترة من الزمان مصدرا للانعاش والثروة . إن الصعوبة التي تحول دون ذلك ، هي عدم توافر رأس المال والمدة الطويلة التي يستغرقها المشروع لتحويل الصحراء إلى حدائق وبساتين .

كما وضح لنا من الدراسة السابقة أيضا ، أن تربية المواشي ومنتجاتها ، هي الأخرى من الأهمية بمكان . ولا سيما في شمال الدلتا . فالزراعة المشتركة تنمي الثروة القومية وتكسب الأرض خصوبة .

وعلى أية حال فعند اختيارنا لنوع النشاط الذي سندمج به إلى جانب القطن في الدورة الزراعية فسنهتدي في ذلك بدراسة للملائمة قطعة الأرض لهذا النوع من النشاط ومدى أرباحيته النسبية .

وعلا لا شك فيه أن نصيبنا من النجاح يتوقف لحد كبير على مدى اتساع السوق الخارجى والداخلى لمنتجاتنا الزراعية أو الصناعية على السواء . واتساع السوق يتوقف هو الآخر على السعر الذى يمكننا أن نبيع به منتجاتنا والآخر يتأثر لحد كبير بمدى الوفورات التي يمكن إحداثها في ميدان الإنتاج والتوزيع . فأى اقتصاد في هذه النفقات لن يزيد من مركزنا التنافسى فحسب بل سوف يمكن من رفع الدخول الحقيقية للمستهلكين في مصر نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات . وتحقيق هذه الوفورات على جانب كبير من الأهمية إذ أن سوق البائعين Sellers Markets في طريقها إلى الزوال والمنافسة بين المنتجين آخذة في الزيادة . ولوقدر للعالم أن ينجو من حرب عالمية ثالثة فإنى أرى شبح الكساد العالمى الكبير يرفرف على العالم من جديد وأن محاولات منع حدوثه نتيجة العون المالى الذى تقدمه أمريكا للدول في أشكاله المختلفة لن تؤدي إلى استبعاده كلية بل الى تأجيل حدوثه ليس غير . فلأسباب السابقة مجتمعة يجب أن نعمل جاهدين على خفض

التكاليف في ميدانى الإنتاج والتوزيع . فيما يلى بعض المقترحات العامة فى هذا الصدد وذلك خلاف ما سبق أن أوردناه من التوصيات عند مناقشة السياسات المختلفة : —

١ — إن تغيير التوزيع الحالى للملكية الزراعية فى مصر للوصول بحجم المزرعة إلى الحجم الأمثل سوف يحقق الكثير من الوفورات فى تكاليف الإنتاج . فاتجاه الملكيات الصغيرة منذ ١٨٩٦ كان نحو التزايد العددي مع ازدياد صغر حجم الوحدة كما أن اتجاه الملكيات الكبيرة كان نحو التركيز فى أيدي قليلة مع كبر حجم الوحدة الزراعية .

فى سنة ١٩٤٧ كان ٠.٢٪ من الملاك يمتلكون أكثر من ٢٩٪ من مساحة الأراضى الزراعية بينما ٩٩.٨٪ من الملاك يمتلكون ٧١٪ . وقد يتضح التناقض فى صورة أبشع إذا علمنا أن ٦٠ شخصاً من الملاك يمتلك كل فرد منهم ما متوسطه ٤٤٥١٣ فداناً بينما أن ١٦٤٠١٣٨٥ مالِكاً متوسط ما يملكه الفرد منهم ٠.٣ (١) من الفدان . إن منطقة عدم المساواة التى يوضحها الرسم البيانى لمنحنى لورنز للعلاقة بين النسبة المئوية لعدد الأفدنة الزراعية المملوكة والنسبة المئوية لعدد الملاك الكبيرة جداً (٢) .

وفى اعتقادى أن هناك مبررات اجتماعية ونفسانية لدرجة معقولة من التفاوت فى توزيع الثروة ولكن ليست بنفس الحالة المريعة السائدة الآن .

(١) هذه النسب جميعاً محسوبة من واقع البيانات الواردة فى الإحصاء السنوى للجيب سنة ١٩٤٨ ص ١٢٤ — ١٣٠ .

(٢) الإحصاء السنوى للجيب ١٩٤٨ رسم رقم ١٠ ص ٣٩٩ .

فالزيادة في عدد الملكيات الصغيرة واتجاه الملكيات الكبيرة نحو التركيز قد عملا على إبعاد حجم الوحدة الإنتاجية عن الحجم الاقتصادي الأمثل للمزرعة . وإني أقترح في هذا الصدد تكوين مجلس حكومي يقوم بشراء جميع الملكيات الصغيرة التي تقل عن خمسة أفدنة (يعتقد أنه أقل حجم اقتصادي) ويقوم بتجميع هذه الشرائح من الأرض وإعادة بيعها . كما نقترح تقسيم الملكيات الكبيرة إلى وحدات صغيرة لتكون ما يطلق عليه المزارع العائلية Family Farms تتراوح مساحتها بين ١٥ ٦ ٥ فداناً ، فتقول مس وارنر Miss Warriner في كتابها « Economics of Peasant Farming » أن تقسيم الوحدات الكبيرة إلى وحدات صغيرة في وسط وشرق أوروبا — حيث الظروف تشابه الحال في مصر لحد كبير — أدى إلى زيادة الانتاج وقلّة التكاليف . وفي نفس الوقت تمتص المزرعة الصغيرة عدداً أكبر من القوة العاملة . ومن بحث عمل في مصر في سنة ١٩٣٨ في مساحة قدرها ٢٠٥٠٢ فداناً (عينة يمكن اعتبارها ممثلة للقطر المصري) بقصد إلقاء بعض الضوء على التكاليف النسبية ومجمل وصافي الربح في الحجم المختلفة للوحدات الزراعية اتضح أن المزرعة الصغيرة (حوالي خمسة أفدنة) أقل كلفة وأعلى ربحاً ويتبين ذلك من الجدول رقم (٥٩)

فتقسيم المزارع بصرف النظر عن مزاياه الاجتماعية سوف يؤدي إلى رفع الإنتاجية الفعلية وليس إلى خفضها كما يدعى لوردات الزراعة . وهذا التقسيم يستدعى إصدار قانون يضع حداً أعلى للملكية الزراعية ويقترح ألا يزيد حجم الوحدة الزراعية عن خمسين فداناً . كما يجب أن نجعل الضرائب تصاعدية على الأراضي الزراعية بحيث تزداد بأكبر حجم الوحدة بدلاً من النسبة الثابتة السائدة حالياً .

جدول رقم (٥٩)

يوضح التكاليف وإجمالي قيمة الانتاج وصافي الربح للوحدات

الزراعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في سنة ١٩٣٧^(١)

بالجنيه عن الفدان

صافي الربح	التكاليف	إجمالي قيمة الانتاج	
			١ — الوجه البحري (ري دائم)
٩ر٢١٠	٥ر٠٢٤	١٤ر٤١٤	(أ) صغيرة (حوالي خمسة أفدنة)
٨ر٥٣٧	٥ر٨٢٧	١٤ر٣٦٦	(ب) متوسطة (حوالي خمسين فداناً)
٨ر٠٩٨	٦ر٩١٤	١٤ر٠١٢	(ج) كبيرة (أكبر من ٣٠٠ فدان)
			٢ — الوجه القبلي (ري دائم)
١١ر٨٦٥	٧ر٤٨٨	١٩ر٣٥٣	(أ) صغيرة
٨ر٦٠٠	٧ر٤٤٧	١٦ر٠٤٧	(ب) متوسطة
٩ر٦٨٨	٧ر٧٧٨	١٧ر٤٦٦	(ج) كبيرة
			٣ — الوجه القبلي (ري حياض)
٦ر٣١٨	٦ر٧٨٣	١٣ر١٠١	(أ) صغيرة
٥ر٥٥٣	٧ر٠٥٣	١٢ر٦٠٦	(ب) متوسطة
٤ر٣٨٧	٨ر٠٧٤	١٢ر٤٦١	(ج) كبيرة

(ب) رفع انتاجية العمل في الزراعة :

لم تزل طرق الزراعة الفطرية البدائية هي السائدة في مصر فلم تتناولها يد التعديل منذ الفراعنة القدماء . ونجد أن الاستثمار في الآلات الزراعية يكاد يكون منعدما ما عدا في الملكيات الكبيرة . وقد أدى ذلك إلى انخفاض الانتاجية للشخص الواحد . فبينما نجد أن الانتاجية للشخص في مصر تقدر بـ ٩٠ وحدة دولية كانت ٢٤٤٤ في نيوزيلند و ١٥٢٤ في استراليا و ١٢٣٣ في الأرجنتين^(١) ويجب ألا يختلط الأمر على القارئ بين الانتاجية لكل شخص التي هي ضعيفة جداً وبين الانتاجية عن وحدة الأرض التي قد تكون في مصر أعلى منها في سائر بقاع العالم . والسبب الرئيسي لانخفاض الانتاجية في مصر هو وجود البطالة المقنعة وانتشارها . فقد قدر الأستاذ حبشي^(٢) حاجة الزراعة بمقدار يتراوح بين ٣٧٠ إلى ٣٩٤ مليوناً من أيام العمل للرجال ، و ١٢٥ إلى ١٩٨ مليوناً من أيام عمل النساء والأطفال . فلو افترضنا أن متوسط عدد أيام العمل في السنة ٣٠٠ يوماً لكان معنى هذا أن الزراعة إنما يلزمها من ١٠٣٠٠ و ١٠٤٠٠ و ١٠٤٠٠ عامل فقط من الرجال ، ٤٠٠ و ٤٠٠ إلى ٦٥٠ و ٦٥٠ من النساء والأطفال يضاف إلى ذلك خدمات أخرى كمهندسين وعمال لإصلاح الآلات ... الخ تقدر عددها ١٣٢ و ١٣٢ شخص بينما أن عدد من يتخذون الزراعة حرفة لهم أي يعتمدون عليها كوردر لرزقهم يقدر بـ ١١ و ٨٠٠ و ٨٠٠ نسمة . ولرفع الانتاجية للعامل الزراعي في مصر نجمل فيما يلي بعض المقترحات :

(1) A. Bonné quoting Colin Clark : The Economic Development of the Middle East p. 47.

(2) Charles Issawi : op. cit. p. 201.

١ — الاستفادة من القوة العاملة التي تبقى متعطلة حوالى نصف السنة . فعدد أيام العمل كما سبق أن ذكرنا تتراوح بين ١٨٠ ، ٢١٠ يوما فى السنة وفى أراضى الحياض وبعض الجهات أقل من ذلك . فلو أمكن إدخال بعض الوحدات الصناعية الصغيرة فى الريف أو بعض الصناعات الصغيرة (Cottage industries) كالغزل والنسيج وعمل السجاد وصنع الزبدة والجبن وأشغال الإبرة الخ لأمكن ملء وقت الفراغ ولأصبحت هذه مصدرا هاما للدخل أيضاً . وهناك طلب كبير أيضاً على إعادة بناء القرى المصرية التى هى وصمة عار فى جبين مصر ، على أساس جديد يتفق مع ما يجب أن يكون عليه مستوى الأدميين . ثم هناك سلسله الطرق الجديدة الواجب تمهيدها وإصلاح وترميم الموجود منها . كل ذلك سوف يرفع من دخول العمال الزراعيين .

ويا حبذا لو تحول بعض السكان عن الزراعة إلى الخدمات والحرف الثانوية حيث الدخل أعلى . ففي سنة ١٩٤٥ كان متوسط دخل الفرد من عائلات المشغولين بزراعة أرض لا يملكونها ١٢ جنيها سنويا . بينما متوسط دخل الفرد من المشغولين بالصناعة ٢٠ جنيها سنويا ومتوسط دخل الفرد من المشغولين بالتجارة والتوزيع والمهن ٤٥ جنيها (١) .

٢ — إدخال الآلات فى الزراعة سوف يرفع من الإنتاجية لكل عامل .

والسبب فى عدم ارتياد الآلات حتى الآن على نطاق واسع للزراعة قد يكون إرتفاع سعر الفائدة للإقراض الطويل الأجل . ولكن صدور قانون الحد الأدنى للأجور الجديد الذى يدافع عنه وزير الشؤون الاجتماعية قد يسرع هذا الإحلال .

(١) دكتور عبد المنعم ناصر الشافعى بك : نصيب الصناعة فى الاقتصاد القومى ص ٥٨ .

على أن إحلال الآلات محل العمال هي مسألة يجب معالجتها بالحذر . ويجب أن نميز بين نوعين من الآلات كما سبق أن أشرنا : الآلات التي تخدم الزراعة عموماً كالخاريث والطلعات لأغراض الري .. الخ وقد تكون هذه ذات مزايا إذ تؤدي إلى خفض كبير في نفقة العمل إذا ما استخدمت الآلات لأقصى طاقة منتجة . وهذه يمكن إستخدامها حتى في الوحدات الصغيرة عن طريق الجمعيات التعاونية ، وآلات متخصصة تقوم بعمليات خاصة كجني القطن وإستخدام هذه الآلات لا يبشر الآن بالفائدة إذ قد يتعذر إستخدامها نتيجة للزراعة الكثيفة أو لضخامة رأس المال اللازم مقارنة بالرخص النسبي للعمل وما تحتاج إليه من انقلاب في التكوين والتنظيم للاقتصاد الزراعي المصري .

٣ — تحسين الأحوال الإجتماعية للعمل :

شغلت أمهات المسائل السياسية الحكومات المصرية في خلال الثلاثين عاماً الماضية عن إصلاح الأحوال الإجتماعية ، وحينما فكروا في القرية المصرية كانوا يفكرون فيها في حدود الري وإصلاح الصرف والأراضي البور ... الخ . فالإنسان لم يعط العناية اللازمة مع أن التقدم المنشود لن يصبح ممكناً طالما يسود هذا الوادي الفقر والجهل والمرض .

وخلاصة القول يمكننا أن نتوقع إرتفاعاً في إنتاجية العامل الزراعي بمقدار ١٠٠٪ (١) نتيجة للبحث العلمي عن أحدث وسائل الزراعة الفنية .

(ح) خفض الإيجارات :

لقد إرتفعت الإيجارات لمستويات عالية جداً نتيجة لزيادة الطلب على الأرض

(1) A. Bonné : op. cit Footnote P. 68.

للاستهلاكات المختلفة . وقد وضع لنا من الجدول (رقم ٣٠) أن الإيجار في سنتي ١٩٤٥-١٩٤٦ يتراوح بين ٠.٦٠٪ و ٠.٢٩٪ من نفقات الإنتاج الكلية للحاصلات المختلفة وفي سنتي ١٩٤٦-١٩٤٧ كانت هذه النسب تتراوح بين ٠.٦٢٪ و ٠.٣٢٪ وفي سنتي ١٩٤٧-١٩٤٨ تراوحت بين ٠.٦٤٪ و ٠.٣٣٪ من التكاليف الكلية للإنتاج. وإنخفاض هذه الإيجارات إلى مستويات معقولة يكون ذا أثر محمود على خفض تكاليف الإنتاج للحاصلات الزراعية .

(٥) التسويق على نطاق واسع يخفض التكاليف :

سبق أن اقترحنا تقسيم الوحدات الزراعية الكبيرة إلى وحدات صغيرة ، وقد يؤدي ذلك إلى صغر حجم وحدة التسويق ، مع أن الحجم الأمثل لوحدة التسويق عادة ما يكون أكبر بكثير من حجم الوحدة الإنتاجية . ولكن مثل هذه الحالة يمكن علاجها إذا ما قامت الجمعيات التعاونية بتسويق حاصلات هذه الوحدات الصغيرة . فالتسويق على نطاق واسع يستبعد كثيراً من الوسطاء الذين نتيجة تعددهم وصغر حجم عمليات التسويق التي يقومون بها لا يتمتعون بالكفاية . لقد أوجد الرائد الأول عمر بك لطفى التعاون في سنة ١٩٠٨ ثم قويت الحركة نتيجة للحرب بين العالميتين كما سبق أن ذكرت .

ولكن هناك بعض نقط الضعف والصعوبات التي يلزم التغلب عليها إذا ما أردنا للتعاون أن يسير قدماً وتتلخص فيما يلي :

١ — يجب على الجمعيات التعاونية أن تغير مبادئها القديمة في ضوء التطورات والأحداث الجديدة التي تتصف بالحركة . فلا بد من التفرقة بين النظم التعاونية ونظم الإنتاج بقصد الربح بحيث تظهر الخلافات في وضوح تام .

٢ — العمل على توفير طائفة من المديرين الأكفاء ذوي الخبرة والمهارة

ليحلوا محل المديرين الحاليين الذين لا يعلم الكثير منهم عن المبادئ والروح التعاونية شيئاً .

٣ — إن الروح الديمقراطية في معناها الصحيح التي يتصف بها التعاون غير سائدة . فالنظام التعاوني يدعو إلى اشتراك الغالبية العظمى من المساهمين في كافة نواحي النشاط ، ولذا يجب أن يكف كبار الزراع الذين هم عادة مسئولين عن إدارة الجمعيات عن خدمة مآربهم ومصالحهم الشخصية وأن نضع حداً لهذا الإستغلال الشائن . فلا بد من بث الدعوة بين صغار الزراع ومتوسطيهم على ممارسة حقوقهم .

وفي الحقيقة ليس هناك ما يحول دون انتشار التعاون ليشمل كافة المرافق الاقتصادية المتعددة سواء في ميدان الإنتاج أم التوزيع ، سواء في الزراعة أم الصناعة . ومما لا شك فيه أن الحركة التعاونية إذا ما تمتعت بالكفاية لكانت من خيرة النظم الاقتصادية البديلة للنظام الرأسمالي الحر دون تضحية بالمبادئ الديمقراطية . فيذكر الأستاذ فلورنس^(١) أنه يمكن إعتبارها الحل الوسط بين سياسة الحرية الاقتصادية «Laissez-Faire Libaralism» وبين سياسات التوجيه الإقتصادي الجامدة والتي تقوم على أسس إجبارية . يجب على من يعتقدون في فائدة التوجيه الإقتصادي ألا يترددوا في تفضيل النظام التعاوني عن أى نوع من النظم الاقتصادية الموجهة التي غالباً ما تتصف بالجمود وضيق الحرية الفردية .

(1) P.S. Florence, A. M. Carr-Saunders, R. Rees: Consumers Cooperation in Great Britain, P. 534.

المبحث الثاني

التوصيات الخاصة بالصناعة

لأننى السياسة التى سبق أن دعيت إليها والقائلة بأن يقوم نظامنا الإقتصادى على درجة كبيرة من التخصص الإقتصادى فى القطن والخضروات والفاكهة .. الخ أن نهمل الصناعة . ولكن كل غرضنا هو الوصول إلى التوزيع الأمثل لمواردنا الإنتاجية ، ولتحقيق خير استخدام للفرص المتاحة لنا . وهذه لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تعادلت أسعار العرض الداخلية مع أسعار العرض الخارجية عند حد المنافسة سواء فى الداخل أم الخارج . وبعبارة أخرى لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل حرية التجارة ، وليست عن طريق تدعيم الصناعة فى ظل الحواجز الجمركية المانعة وتقوية المصالح الاحتكارية مما يحمل المستهلك أعباء باهظة . وفيما يلى موجز لما يقترحه فى هذا الصدد .

(١) تغيير السياسة التجارية :

إن السياسة التجارية التى اتبعتها مصر فى سنة ١٩٣٠ قد قامت على اعتقاد جازم بأن التعريفية الحامية سوف تكون فى صالح الشعب المصرى . ولكن هذا الاعتقاد قد ثبت عدم صحته ويضاف إلى ذلك أن الظروف الدولية تتغير الآن وأن هناك اتجاهًا لبناء صرح جديد لنظام إقتصادى عالمى يقوم على حرية التجارة كما أن هناك استعدادًا واتجاهًا نحو خفض التعريفية الجمركية^(١) بين الكثير من الدول . كما تجبذ الحاجة الملحة لجميع الدول تقريبًا إلى الواردات خفض هذه التعريفات . لقد حان الوقت الذى يجب أن تعيد فيه مصر النظر فى سياستها

(١) قد يكون هذا الخفض صغيرًا فى بادئ الأمر ولكنها خطوة نرحب بها لقبول المبدأ فى

التجارية المستتبلة على ضوء النجاح الذي تقرر في إتفاقية بروكسل وهاؤانا . ويجب على الحكومة أن تهحرر من الإعتبارات القومية الضيقة وألا تدعن لضغط الطوائف وبخاصة رجال الصناعة .

لماذا دائما ترى الحكومة صالح المنتج ؟ لقد آن الأوان لأن يكون صالح المستهلك أجدر وأولى بالرعاية . وأود أن أختم هذا الجزء بالكلمات الخالدة التي قالها إدجورث . Edgeworth عن الحماية إذ ذكر أن الحماية قد تؤدى إلى مزايا اقتصادية فى بعض الحالات إذا ما كانت هناك حكومة رشيدة « WISE ENOUGH » يمكنها أن تميز بين هذه الحالات ومن القوة الكافية « STRONG ENOUGH » بحيث لا تتعدى هذه الحالات ولكن هذه الشروط بعيدة التحقيق . وحيث أنه علينا أن نختار فيجب أن نهجر الحماية^(١) التي أضرت بصالح السواد الأعظم من السكان .

(ب) اتخاذ الإحتياطات اللازمة ضد النزعات الإحتكارية :

قد يؤدى الإحتكار إلى تحقيق بعض الوفورات ولكن ظروف مصر الخاصة أثبتت أن الإحتكار كان على المصريين وليس لهم . فمساوى الإستغلال كانت ماثلة نتيجة للفقر والتعاون الكبير لتوزيع الثروة . فوجود الإحتكار ونموه كان على حساب الكفاية والحرية . فالإحتكار فى مصر يستخدم لتثبيت الأسعار عند مستويات تحقق الأرباح للمنتجين ذوى التكاليف المرتفعة . ويرى البعض أن إلغاء الامتيازات الإحتكارية قد يسبب دمار بعض الصناعات ويضر بالإقتصاد القومى ضررا بليغا وأحسن مثال على ذلك صناعة السكر حيث يتأثر بمثل هذا القرار منتجى قصب السكر إذ تبلغ المساحة المزروعة ما يزيد عن ٦٠٠٠٠ فدان

(١) ليس معنى هذا رفع التعريف الجركية عن كل المستورد بل عن الضروريات وبخاصة ما يلزم الطبقتين الفقيرة والمتوسطة من ملابس ومأكل ومشرب بل حتى ما قد يكون فى حكم الكماليات لهما ، ولأمانع من زيادة التعريف على ما يلزم الطبقات الغنية القادرة على تحمل هذه الأعباء فتكون هذه الضرائب غير المباشرة موزعة توزيعا يحقق المساواة فى العبء .

سنوياً يعمل فيها ٢٥٠٠٠٠ من العمال الزراعيين كما أنها سوف تترك ٣٠٠٠٠٠ من العمال الصناعيين عاطلين ، وما ذهبت إليه الحكومة من تحملها الفرق في أسعار القصب .

يضاف إلى ذلك دفاع مجلس إدارة الشركة والمساهمين عن ضرورة تحمل الحكومة الزيادة التي تقرر أخيراً في سعر قصب السكر نتيجة رفع السعر من ٩٥ ملياً إلى ١١٥ ملياً للقطن ، حتى لا ينافس القطن على نفس قطعة الأرض . إن الشركة ترى أن يعامل القصب أسوة بما اتبع في حالة القمح ، إذ تتباع الحكومة القمح من المنتج بسعر ثم تباعه بسعر أقلّ وتتحمل هي فرق السعر وما اتبع أيضاً في حالة القطن الذي يستخدم في إنتاج الأقمشة الشعبية . وأخيراً ونحت هذا الضغط رضخت الحكومة لهذا المطلب .

إن هذه الحجج واهية ومضللة . وهذا الدفاع لا يمكن تبريره اقتصادياً . لما ذا تحولت الحكومة دون ترك الأرض للاستخدام الأكثر كفاية ، وهو زراعة القطن ؟ ولما ذا تقوم الحكومة بإعانة الزراع لإنتاج محصول لا يتمتع بالكفاية ، بينما هناك استخدام مريح لعوامل الإنتاج . لما ذا تعمل الحكومة على توجيه عوامل الإنتاج توجيهاً غير طبيعي ، ولما ذا هي لا تترك قانون الإحلال يعمل عمله فيحل الإنتاج الأرباح مكان الإنتاج عديم الكفاية ، مع أن سريان هذا القانون يعود بالمزايا الكبرى على الإقتصاد القومي ، أن خفض أسعار السكر لاشك في صالح المستهلك . فإما أن تتمكن الشركة من خفض نفقاتها والبيع بأسعار منخفضة ، وإما أن تقفل أبوابها ، وفي الحالة الأخيرة لن يضار ٢٠٠٠٠ عامل كما ذكر سابقاً . فالشركة لا تعطى عملاً دائماً لأكثر من ٦٥٠٠ عاملاً . أما باقي العمال فهم لا يستخدمون إلا في موسم العصور ، وهو لا يمتد لأكثر من ثلاثة شهور في السنة .

وإذا كانت الشركة ترى أن أسعار إنتاجها أقل منها في الخارج ، إذ أن نفقات إنتاجها بلغت ٣٥٥٠٠ جنيهًا للطن من السكر . يضاف لذلك رسم الإنتاج البالغ ١٧٥٠٠ جنيهًا ، أى ٥٣ جنيهًا للطن ، بينما سعر الطن المستورد من الخارج ٦٥ جنيهًا ، فلماذا هي تخشى المنافسة الخارجية ؟ إن الصناعة لن ترحب إطلاقًا بفتح الباب على مصراعيه ، فهي تعلم تمام العلم أن هذا الارتفاع طارئ ، وأنه منذ سنة ١٩٣٠ (تاريخ الاتفاقية) حتى نهاية عام سنة ١٩٤٨ كان سعر السكر المستورد يقل بكثير عن سعر المنتج المحلي ، وكان دائمًا أقل من نصف الأسعار السائدة محليًا .

إنا نطالب بضرورة وضع تشريع يحمى المستهلكين ، ضد محاولة الصناعات لاستغلال مركزها الاحتكاري .

(جـ) تبسيط النظام الصناعى فى مصر :

إن أى اتجاه ناحية التفضيل الصناعى لتحقيق مزايا التخصص كاملة فى الصناعة لا شك من المظاهر التى سوف يُرحب بها . وإحلال الوحدات الإنتاجية الآلية الحديثة الصغيرة والمتوسطة مكان نظام الحرف للتداعى أمر يجب العناية به أيضا . ولست أدرى ما السبب الذى يحول دون ذلك ، مع أن هذا من الأمور التى يجب أن تحتل المرتبة الأولى من توجيهات وعمل البنك الصناعى ، فالبنك الصناعى يجب أن يوفر الإئتمان لهذا الغرض . ولكن لا يجب أن يمنح هذا الإئتمان إلا للصناعات التى نعتقد بإمكان قيامها رغم فتح باب المنافسة الخارجية . فهذا الإئتمان يجب توجيهه لخفض تكاليف الإنتاج . والواجب أن يكون البنك أقدر من غيره على ذلك بما يجب أن يتوافر لإدارة الأبحاث لديه من كافة المعلومات الفنية .

(و) تركيز الاهتمام ببعض صناعات قليلة :

لقد أوضحت الدراسة السابقة أنه من غير المعقول أن نتوقع للصناعة المصرية أية أسواق للتصدير ، طالما أن المستويات الحالية للتكاليف تسود . بل أن السوق الداخلى سوف يظل ضيق النطاق أيضاً . كما أوضحت أن رفع الكفاية فى بعض الصناعات قد ينقذها من الدمار المحقق ويبدش بالخير لها . والسبب الأساسى فى إرتفاع الكلفة فى كثير من الصناعات الهامة كان إرتفاع نفقة المادة الخام . وعلى ذلك يجب أن نوجه إهتماما خاصا نحو هذه النفقة التى تعتبر بحق العامل المحدد لأى تقدم صناعى فى المستقبل . فبدلاً من توزيع الجهود على الكثير من الصناعات ، نجد أن من الأنسب لنا أن نركز الجهود على بعض الصناعات التى تلائم ظروفنا . فهناك هى من الصناعات المناسبة ما يبشر بالكفاية إذا ما وجه التوجيه السليم . وإذا ما عملنا بالتوصيات التى سبق ذكرها عند الكلام على السياسة الصناعية لأمكن أن تكون الصناعات التالية أساساً لأى سياسة ترمى للتوسع الصناعى :

- ١ — بعض الصناعات الزراعية ، وبخاصة حفظ الخضضر والفواكه .
- ٢ — صناعة غزل ونسج الأقطان الرفيعة . أما الأنواع الشعبية من الأقمشة فهذه لن تنتج بكفاية . وإذا ما أردنا التوسع فيها فيجب إستيراد الأقطان القصيرة الثيلة ، كما سبق أن ذكرنا .
- ٣ — بعض الصناعات الكيماوية التى تتوافر موادها الخام فى مصر ونفقة الحصول عليها اقتصادية ، كالصابون ، واستخراج الزيوت والأصباغ .
- ٤ — الصناعات الجلدية والدباغة .
- ٥ — صناعة الصلب

٦ — صناعة السماد .

(هـ) دراسة احتمال نجاح بعض الصناعات الجديدة أو المتخلفة :

وبخلاف ماسبق ، فإننى أقترح تكوين لجان فنية ليقدرس احتمالات النجاح لبعض الصناعات التى لم نظرقها ، أو التى لم تنظم بعد ، أو التى أهملت ، وعلى ذلك لم تستغل بعد الاستغلال الإقتصادى المربح ، وفيما يلى بعض الأمثلة : —

١ — صناعة الأفلام السينمائية :

إن جو مصر الساحر ومناخها البديع لما يسمح بالتصوير خلال العام بأكمله ، وهو يبشر بمركز عالمى ممتاز لمصر فى هذه الصناعة . حقا إن بعض الشركات المحلية قد بدأت بالفعل إلى ارتياد هذا الميدان ، ولكن المجال مازال متسعاً ليس فقط أمام المصريين ، بل يجب توجيه الدعاية فى الأفطار الخارجية عن أهمية مصر فى هذا الميدان .

٢ — السياحة :

إن السياحة فى مصر أقدم بكثير من اشتقاق الكلمة . فالسائحون على اختلاف مشاربهم وتضارب رغباتهم ليجدون فى مصر بغيتهم : فالآثار الخالدة لمجد قديم والجو المثالى وأشعة الشمس التى تبعث بالدفع ، وسحر مدن مصر الكبيرة التى تتمثل فيها عظمة الشرق وعزته ومدنية الغرب وحضارته ، والجبال الطبيعى وهدوئه فى الريف والحياة الصاخبة بكل ملاذاتها بالشواطىء وهدوء النيل وإنسيابه وثورته وغضبه فى جهات أخرى والأرض المنبسطة والتلال المرتفعة والوديان العميقة الخ . ما هى إلا أمثلة على تنوع الحياة وتعدد مشاربها . إن مصر يجب

أن تنظم بحيث تصبح المركز الأول للسياحة بين جميع بقاع العالم . ولكن لسوء الحظ جهود مصر في هذا الميدان شحيحة وعمل مصلحة السياحة في هذا الشأن غير منتج فهي لم تتعرف رغبات السائحين ولم تقم بدراسة وسائل الإغراء والترغيب على أسس علمية سليمة . كما أن من أهم أسباب الإخفاق لهذه الصناعة هو ارتفاع التكاليف ، فمصر توصف بأنها بلد الأغنياء . لا بد لنا أن ندرك أن تغيير الجو والمناظر الطبيعية قد أصبح من الضروريات لطبقة العمال في القرن العشرين ويجب على صناعة السياحة أن تنهض لتقابل هذا الطلب المتزايد . وفي مصر تجد الفنادق الفاخرة التي تحوى جميع وسائل الترف والبذخ ، ولكنك لا تجد أثراً للفنادق المعدة إعداد حسناً بكافة وسائل الراحة وبأسعار مناسبة يمكن مقارنتها بمثيلاتها في البلاد الأخرى . كما أن الواجب يقضى بخفض نفقات السفر وتسهيل الحصول على الفيزات وخفض رسوم الدخول إلى متاحف الآثار وغيرها ، إذا ما أردنا أن يرتفع الدخل الذى تدره هذه الصناعة . إن هذه المفردة من مفردات ميزان المدفوعات هامة جداً ويجب أن نوجه إليها كل عناية . وقد ورد في النشرة الاقتصادية^(١) للبنك الأهلى ما يفيد أن إيرادات السياحة عن النصف الأول من عام ١٩٥٠ ، تقدر بحوالى مليون واربعمائة مليون من الجنيهات على أساس أن عدد السياح تبعاً لتقدير غير رسمى بلغ ٨٠٠٠٠ شخصاً . ولا بد من العمل على تسجيل الإحصاءات الخاصة بهذه الصناعة حتى يمكننا أن نخضعها للدراسة الوافية ونتعرف أسباب الضعف . إن القيام بحملة إعلانية ولا سيما في مناطق العملة الصعبة سوف يؤدى إلى نتائج طيبة وسوف يوفر للمنتجات المصرية سوقاً رائجة .

٣ — مصايد الأسماك :

بالرغم من طول السواحل المصرية وتعدد البحيرات بها إلا أن هذا المرفق من مصافق الثروة المصرية ظل مهملاً . ورغم أن التجارب قد أثبت نجاح إدخال بعض أنواع الأسماك في مصر وأهمها النوع المعروف باسم « Poenten Carp »^(١) إلا أن البحث العلمي ما زال محدوداً إذ القائمين بها عدد ضئيل لا يتجاوز أصابع اليدين . وفي الوقت الحالى يكون إنتاج مصر نصف إنتاج الأسماك تقريباً في الشرق الأوسط^(٢) .

فالإنتاج من المياه الداخلية لمصر تراوح بين ٢٤٠٠٠ ، ٢٩٧٠٠ طناً في المدة ١٩٣٦ — ١٩٤٠^(٣) . ومن المعتقد أنه يمكن زيادة الإنتاج أكثر من ضعفين إذا ما بذلت العناية الكافية . فالبحيرات الداخلية في مصر تغطى مساحة تزيد عن المليون فدان — أى حوالى خمس المساحة القابلة للزراعة حالياً — وهذه يمكن تنمية الثروة المائية بها . والسؤال الذى يواجهنا هو هل من الأفيد لمصر أن تحاول الحصول على أكبر كمية ممكنة من البروتين من وحدة المساحة لنسد النقص في سوء التغذية السائد الآن أم نخفض من حجم البحيرات في السنين المستقبلية لنوفر الأرض الصالحة للزراعة ؟ لوفضلنا الأخير لبقى لنا استغلال شواطئ البحار . على أن العناية بتربية الأسماك في الأراضي الزراعية ولا سيما في شمال الدلتا وأرض الحياض في صعيد مصر قد أتت بأحسن النتائج إذ كانت الغلة الناجمة عنها أكبر من الغلة الناتجة عن الاستغلال الزراعى . وعلى أية حال فإن صناعة

(١) مجلة وزارة التجارة والصناعة — عدد يوليو — سبتمبر ١٩٤٢ ص ١٠٠ .

(2&3) E.B.Worthington Middle East Science 1945, P.112 & 122 respectively.

تربية وصيد الأسماك تتيح لنا فرصاً جديدة للاستغلال وهي جديدة بالبحث وإجراء التجارب .

٤ — الثروة المعدنية :

أزاح الأستاذ هولمان « Prof Holman » أستاذ هندسة المناجم في جامعة فؤاد الأول الستار عن درجة إستغلال الثروة المعدنية حينما صرح في فبراير سنة ١٩٤٦ أن حوالي ٥ ٪ فقط من ثروة مصر المعدنية هي المستغلة بينما مصر غنية بهذه الموارد . فمصر غنية بآبار البترول والحديد الخام والحاجر والمناجم والرخام والجرانيت والبارلت والطلق والفوسفات والمنجنيز الخ . والصعوبة التي عاقت الإستغلال الإقتصادي لهذه الثروات هو عدم توافر وسائل النقل . ولكن هذه العقبة لا يجب أن تقف حائلا أمامنا إذ من السهل تذليلها ، كما يجب قيام البحث العلمي فوراً لجعل الإستغلال لمنابع الثروة هذه إقتصاديا .

المبحث الثالث

كلمة ختامية

هذه بعض الأمثلة عن موارد مصر ومدى ما ينتظر لها من تقدم . إن برنامج الإصلاح قد يتطلب استثمار رؤوس أموال ضخمة ولكن الحكومة الرشيدة التي أنقذت الملايين في حرب فلسطين التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل لا شك ستخوض غمار معركتها الداخلية لتسهل تمويل المشروعات^(١) ذات الكفاية . وليس لنا أن نتوقع تنفيذ التوصيات الواردة في هذا الكتاب بين يوم وليلة ، فلا بد وأن تأخذ هذه الكثير من الوقت حيث تتوقف على سلسلة من الإحتياجات السياسية والإقتصادية والسيكولوجية . فهي تتوقف مثلاً على درجة إتساع السوق ومدى حدوده في الداخل والخارج . فحتى لو أمكننا أن نحل مشاكل الإنتاج وذلك بالحصول على الساع المطلوبة بالكميات والنوع والأسعار المطلوبة ... الخ . وحتى لو إنتصر مبدأ حرية التجارة إلا أن هناك ناحية هامة لا يمكن إغفالها وهي العناية بالقائمين بالبيع في الأسواق الخارجية . فطرق البيع الخارجية (Export salesmanship) لا تزال بدائية وهي عقبة في سبيل انتشار تجارتنا الخارجية . لقد تعدينا المرحلة التي كان يحكم الإنتاج فيها المبيعات وأصبحنا في عصر جديد تتحدد فيه مبيعاتنا بطرق ووسائل البيع الحديثة . إن المشتريين قد أصبحوا الآن أكثر تمييزاً للسلع وعلى المصدرين أن ينتبهوا لكل تحول في الطلب الخارجي

(١) لا شك أن سمعة مصر المالية حسنة جداً وعلى ذلك فالافتراض من الخارج لن يكن عقبة كبيرة في سبيل تنفيذ مشروعات الإصلاح .

كما عليهم دراسة الأسواق دراسة دقيقة مبنية على البحث العلمى دون تحيز . فهذه أهم مقومات النجاح . وإن مصر لفي حاجة ماسة لقيام هيئة مشابهة لتلك القائمة فى إنجلترا الآن British Export Trade Research Organisation لتقوم بهذه البحوث بكل ما تحتمله هذه الكلمة من معانى .

هذه بعض المقترحات العماية أضعها لخدمة وطننا العزيز . قد تكون التوضيحات التى يتطلبها تنفيذ هذه المقترحات جسيمة ولكن لابد من عمل شئ إذا ما أردنا أن نحول دون غرق السفينة والوصول بها إلى بر النجاة فى هذه الظروف العصيبة فما من شك فى أن مواردنا الإنتاجية يمكن أن تهياً للون جديد من الحياة باستخدام العقول والكفايات المتوارثة عن كانوا بالأمس البعيد حملة مشاعل العلم والحضارة . فلو أن التوصيات الواردة بهذا الكتاب أخرجت لحيز التنفيذ لأمكن لمصر أن تتطلع إلى المستقبل بثقة وثبات واساد التقدم الإقتصادى والرواج جميع مرافق الحياة . فهل سيعمل المصريون على تحقيق ذلك ؟ ، وإظهار ما يتحلون به من كريم العنصر والصفات ؟ هل هم قابلون لهذا التحدى أم سوف يتخاذلون أمام كبر العباء ؟ إن الأيام والتاريخ وحدة كفيل بالإجابة على هذا السؤال .

— تم بحمد الله تعالى —

تصحيح الخطأ

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٤	١٩	ويقودونا	ويقودنا	٣٠	١٣	الانتاج	الإبحار
٩	١٠	واضعوا	واضعى	١٧٦	١٧	جافا	چافا
١٨	٨	أينما وأين شأؤوا	كيفأوأينما شأؤوا	١٧٧	٢	يلم	يسلم
٢٢	٢٠	Capirat	Capital	١٨٥	٩	المنتجون	المنتجين
٢٧	١٠	نجمت	نجمت	١٩٠	١٩	الجزء	الجزء من الثروة
٣٢	٨	١٩٣٩	١٩٢٩	١٩١	٢	هو	هم
٤٥	٣	تحويل	تمويل	٢٠٥	٩	المؤون	المؤن
٤٥	١٩	Mriddle	Middle	٢٢٠	٥	تنعم	تنعمان
٤٩	١٢	مستويا	سنويا	٢٢٥	٧	لاثنى	الانثق
٥٠	٢	بوجبها	وبوجبها	٢٣٤	٧	صارت	سارت
٥٧	١١	عن	من	٢٥٢	١٨	الى	الذى
٥٩	١٢	١٩٢٧	١٩٢٨	٢٥٥	١٥	للمديرون	للمديرين
٥٩	١٣	١٩٣٥	١٩٢٥			والموظفون	والموظفين
٦٠	٢٢	Teot	Test	٢٦١	١	أية	أى
٩٤	٣	١٩٤٩	١٩٣٩	٢٦٣	١	أو	تخذف
٩٨	١٩	مجال	مجالا	٢٦٦	١٥	فانين	فانين
٩٩	١١	واضعوا	واضعى	٢٧٣	٢	١٩٤٤	١٩٤٧
٩٩	١٤	بواضعوا	بواضعى	٢٧٣	٢	١٩٤٧	١٩٤٤
١١٣	٩	١٩٤١	١٩٤١	٢٧٧	٦	يعاونون	يعاونون
١٢٢	١٧	تقدمت	تقدما	٢٩٨	١٤	نتيجة لزيادة	إذا زاد
١٢٨	٥	للمؤجرين	للمستأجرين	٣٢٩	١٧	أنه	أن
١٣٨	خانة من الجدول	٣٣٧	٢٣٧	٣٤٠	٣	الحضوية	الخصوبة
١٤١	٣	حجة	صححة				
١٤٩	٤	رأس مال	رأس المال				

1122

INTERNATIONAL AFFAIRS

HC
535
.S3

AUG 30 1968

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58007920

HC535 .S3

Iqti s ad iy at Mi s